Al Muntada

A Cultural Journal

Published every four months by

The Arab Thought Forum (ATF)

Amman - Jordan

المنتدى

مجلّة فكريّة ثقافية

تصدر كلّ أربعة أشهر عن

منتدى الفكر العربيّ

عمّان – الأردنّ

العـــدد (٢٥٧)

المجلّد الثامن والعشرون (٢)؛ أيار/مايو - آب/أغسطس ٢٠١٣

خريطة الجزيـرة العربية وبلاد الشام وتظهر فيهـا أرض فلسطين والقدس الشريـف، للجغـرافي والمؤرخ العثماني **كاتب جلبي** المعـروف **بحاجي خليفة** من القرن العاشر الهجري وفق القرن السادس عشر الميلادي.

من كتاب (**ذاكرة القدس: القدس العثمانية** «المجلد الأول»)

للأستاذ الدكتور محمد هاشم غوشه

رئيس هيئة التحرير

د. الصادق الفقيه

مدير التّحرير

كايـد هـاشـم

التصميم والإخراج الفنّيّ

ميساء خلف

أمانة السرّ والمتابعة

مـي الحلتـــة

التّنسيق لمساهمات الأعضاء

هنيدا القرالة

اعتُمِـدَت مجلّـة «**المنتدى**»، ضمن قاعدة بيانات وملخّصـات الدوريّات العلميّة العالميّة، في المركز الإقليمـي للعلوم والتكنولوجيا فـي شيراز/إيران، وذلك وَفْقًا للمؤشّـرات العلميّة المتّبعة لدى مركز المراجـع الإسلاميّـة الدوليّة، بحسب ما أقرّته المنظمـة الإسـلاميّة للتـربية والثـقافـة والعلوم (الإيسيسكو) في المؤتمـر الرّابع لوزراء التعليم العالي (تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٨)، وهي مؤشّرات تتعلّق بتصنيف الأداء البحثيّ في البلدان الإسلاميّة.

الآراء الواردة في المجلّة لا تُعبّر بالضّرورة عن رأي منتدى الفكر العربيّ

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة (١٣/٢٠٠٣/د)

إرشادات مهمّة لكُتّاب المجلّة

- تستقبلُ المجلّةُ الدّراساتِ المتعمّقةَ والمقالاتِ الفكريّةَ والمراجعاتِ النّقديّةَ الرّصينةَ لكتبٍ عربيّةٍ وأجنبيّةٍ صادرةٍ حديثًا.
- يُعدّ أعضاء المنتدى حُكّمًا مراسلين للمجلّة في أقطارهم.
- يسرّ المجلّةَ أنْ تنشر تقارير أعضاء المنتدى عن أنشطتهم الفكريّةِ والثّقافيّة؛ إضافةً إلى تقاريرهم عن أيّ أحداثٍ مهمّةٍ يُتابعونها في أقطارهم.
- تخضعُ كلُّ مساهمةٍ للتقييم.
- يُشترط أنْ لا يزيدَ طولُ المادّة المقدّمة للنّشر على عشرين صفحة (مقاس A4)، وأنْ تكونَ مطبوعةً على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يُرجى إرسالُ المادّة بالبريد الإلكترونيّ.
- يُشترط أنْ تكونَ المادّة غيْرَ منشورة أو مقدّمة للنّشر إلى أيّة جهةٍ أخرى.
- يُرجى من الكاتب ذكرُ عنوانه، بما في ذلك رقم الهاتف والبريد الإلكترونيّ والنّاسوخ (الفاكس)؛ كما يُرجى موافاتُنا بسيرته الموجزة.
- يُرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللّغة عنايةً خاصّة. وستعتذر هيئة التحرير عن قبول المواد التي لا يتوافر فيها الحدّ الأدنى من العناية باللغة.
- تحتفظُ هيئةُ التّحرير بحقّها في إجراء التّعديلات الملائمة على الموضوعِ المقدّم.
- تعتذرُ الهيئةُ عن عدم إعادة المَوْضوعات التي لا تُقبل للنّشر إلى أصحابها.
- يُمنح الكاتبُ مكافأةً رمزيّةً على مساهمتِه.

مُنتدى الفكر العربي
ص ب ١٥٤١
عمّان ١١٩٤١ الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١/٥٣٣٣٦١٧/٥٣٣٣٧١٥ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)
E-mail: *atf@atf.org.jo*
URL: *www.atf.org.jo*

Arab Thought Forum (Atf)
P. O. Box: 1541
Amman 11941 Jordan
Tel: (+962-6) 5333261/5333617/5333715
Fax: (+962-6) 5331197
facebook.com/atf.jordan
twitter.com/atf_jordan

المنتدى

العدد (٢٥٧)

أيار/مايو - آب/أغسطس ٢٠١٣

المحتويات

مدخل

- **تجديد لا تقليد** ٦

(رئيس هيئة التحرير)

قطوف دانية

- **الدولة والمواطَنة** ٨

الأمير الحسن بن طلال

دراســـــات

- **في عوائق التربية على المواطَنة** ١٥

أ.د. كمال عبد اللطيف

- **الموجة الرابعة من المسؤوليّة الاجتماعيّة في المجتمع العربيّ** ٣٥

د. فيصل غرايبه

- **الإعلام الدوليّ وتنميط المُتخيَّل الثقافيّ**..... ٤٧

د. الصادق الفقيه

- **القدس ... خيار «وِيزِل»**..... ٧٧

د. سمير مطاوع

- **ثقافة المعماريّ وأثرها في تحديد الهُويّة المعماريّة** ٨٧

م. د. بديع العابد

محور خاصّ: العلاقات العربيّة – التركيّة ... أبعاد مستقبليّة

- **منتدى الفكر العربيّ يشارك في إعلان تأسيس ملتقى الحوار العربي - التركي ١٢١**
- **العلاقات الثقافيّة بين العالم العربيّ وتركيا ١٢٣**
  د. نبيل الشريف
- **العلاقات الاقتصاديّة بين الأردن وتركيا ١٢٩**
  د. جواد العناني
- **الحوار العربيّ – التركيّ والفهم الثقافيّ المشترك ١٤١**
  الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة
- **ملتقى الحوار العربي – التركيّ (إعلان المنامة) ١٤٤**

وثـائـــق

- **نداء إلى عقلاء الأُمّة ١٤٦**
- **من الاختطاف إلى التّدمير (بيان حول اختطاف مطران السريان الأرثوذكس يوحنا إبراهيم، ومطران الروم الأرثوذكس بول اليازجي في سورية) ١٥٠**
  الأمير الحسن بن طلال

اقتصاديّات

- **العولمة الاقتصاديّة وآليّات الهيمنة والاحتكار الجديدة**
  ملامح من عمليّة إعادة الهندسة المرتدّة لاقتصاد العولمة ١٥٣
  أ.د. حميد الجُميلي

محور الكتب

- **«قضايا في الفكر والتفكير عند العرب» للأستاذ حسن سعيد الكرمي: ثلاث كلمات**
  - **تقديم** ١٨٥
  (كايد هاشم)
  - حول كتاب «**قضايا في الفكر والتفكير عند العرب**»..... ١٨٨
  (سهام حسن الكرمي)
  - كتاب «**قضايا في الفكر والتفكير عند العرب**»
  وذكريات مع مؤلّفه (د.سمير مطاوع) ١٩٠
- **الأمم المقسَّمة**
(مراجعة: د. الصادق الفقيه) ١٩٤
- **دم ونفط: أمريكا واستراتيجيّات الطاقة إلى أين؟**
(عرض وتعليق: يوسف محمود) ١٩٩
- **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربيّ**..... ٢٠٥
(عرض: د. فتحي درادكة)

أعضاؤنا المؤازرون

- **البنك الإسلاميّ الأردنيّ** ٢٠٩

- **القدس: قِبلة الشوق**..... ٢٢١
للشاعرة منى حسن محمد

تجديد لا تقليد

د. الصادق الفقيه
الأمين العام لمنتدى الفكر العربي
رئيس هيئة تحرير مجلة «**المنتدى**»

رغم أننا في مُجمَل أنشطتنا في المنتدى، وكما توضح ذلك فلسفة أهدافه، ننطلق من فكرة التكامل والتوازن والانفتاح على آفاق التنوّع في الثقافة والفكر، ونحاول ما استطعنا ضمن إطار استراتيجية العمل أن نتجنب التركيز على جانب دون آخر، أو الدخول في مسارات التنافس مع الآخرين لمجرد التنافس وإثبات الوجود الآني، الذي سيؤدي إلى الانحراف عن المسار السليم لخدمة الأهداف، إلاَّ أننا في الوقت نفسه نضع في اعتباراتنا ألاَّ نقف عند نقطة الانطلاق هذه من دون السعي المستمر إلى التجديد والتطوير، والاحتكام إلى سنَّة الحياة في التغيير والتجريب المدروس طلبًا للأفضل، ودون أن نتخلّى أيضًا عن الأُسس والثوابت المميّزة للشخصيّة المؤسسيّة.

و«**المنتدى**» المجلّة جزء أساس من أنشطتنا، ومن أدوات التواصل ونشر النتاج الفكريّ للمثقفين العرب، بمن فيهم الزملاء الأعضاء. كما أنها إسهام في تشكيل صورة تطوّرات الفكر فيما يتعلَّق بشؤون التنمية والثقافة عمومًا، وهي بالضرورة أداة من أدوات التغيير والتجدُّد،

نسعى إلى زيادة فاعليتها في أن تعكس أهمّ ما يعتمل في العقول من أفكار وتصوّرات ورؤى، وثمرات البحث والحوار، لا سيما في أوضاع الحاضر والنظر المستقبليّ.

من هنا، سنبدأ وفق خطّة على مراحل، واعتبارًا من مطلع سنة المجلة التاسعة والعشرين، بتحديد محور رئيسي "لدراسات ومقالات" كلّ عدد، يدور حول قضيّة معينة، أو موضوع له صلة بالمجالات التي يُعنى ببحثها المنتدى، فنُعلن في كلّ عدد عن محور العدد الذي يليه، ونستقطب للكتابة في مواضيعه ونستعين في التحكيم بأصحاب الاختصاص والخبرة، وعلى قاعدة من الشروط التي تراعي المنهجية العلميّة. وكما لاحظ القراء فقد كنّا في الأعداد السابقة نلائم أحيانًا ما يردنا من مواد متقاربة في موضوع واحد، سواء من الكُتَّاب أو مما نتخيره من الأوراق المقدمة في ندوات المنتدى ومؤتمراته، وندرجها ضمن محور أو ملفّ، لكن هذه الطريقة، وإنْ كانت مقبولة شكليًا، لكنها لا تضمن استيفاء جوانب جديرة بالبحث في كثيرٍ من المواضيع والأبعاد التي تفرضها متغيّرات الأحداث وتحوّلاتها في عالمنا العربيّ والإسلاميّ وفي العالم كلّه. والأمل أن تكون المساهمات في هذا السياق الجديد ذات إضافات وبالعمق الذي يحقّق الهدف الأسمى من تفعيل دور الفكر في حياتنا العامّة ومن مدخل التجديد لا التقليد. والله الموفق.

قُطوف دانية

الدولة

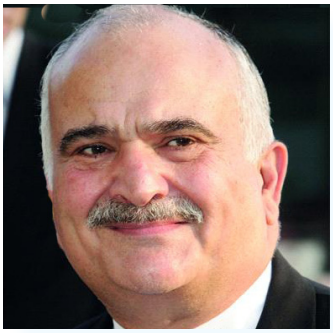

الحسن بن طلال*

يتطلب الحديث عن المواطنة والدولة، وما يتأسس بينهما من ثقة، إجالة النظر في الميراث التاريخي، وكسب الحاضر، ومفهوم المجتمع المدني، من خلال رؤية تقويمية لقوة وقلق التجربة المعاصرة، وبالأخص الحاجة الملحة لتمثيل عناصر المجتمع المختلفة، وذلك بتضمين أصول التشريعات متطلبات العلاقة التعاقدية الثلاثية، في أوجهها الرسمية والمدنية والاقتصادية الاجتماعية. إذ هي التي أشعرتنا بالحاجة إلى بحث معمق في مفهوم المواطنة، وإلى تمثيل شامل للمجتمع في مرحلة ما بعد القرن العشرين. فالكتابة من موقع المراقب تجعلني أميل لمناقشة ما إذا كانت مجتمعاتنا بحاجة إلى تعاقدات جديدة تضمن لنا فاعلية أكبر لمفهوم المواطنة، واستمرار رسوخ الثقة بين الدولة والمواطن. وحتى أكون أكثر وضوحًا وصراحة؛ أقول إن العديد من المسلمات تغيرت نظرة المواطن إليها، وأصبح ينتابه الشك في طبيعة العقد الذي يربطه بالدولة، وتراخت ثقته في الدولة بمفهومها الرسمي، أو الخاص، أو المدني، وما لم تجتمع العناصر الثلاثة في تعاقد عضوي، وتواثق فكري، فلا أستطيع التحدث عن الدولة باعتبارها كيانًا صحيحًا ومقبولاً لإدارة الشأن العام.

---

* رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه.

والمواطنـــة

إن غياب الإحكام التام للعلاقة التعاقدية، بمستوياتها المستجدة، أي العلاقة الثلاثية، ربمـا يفقد الدولـة ثقتها بمواطنها، وقد يؤثر على ثقـة المواطن في قدرة الدولة على تفعيـل الإصـلاح المنشود. وعلى نحو أدق، فإن تأكيد مفهـوم المجتمع المدني، الذي أكدنـاه في «**الميثاق الاجتماعي العربـي**»، وصدر عن منتدى الفكر العربي في كانون الأول/ديسمبـر ٢٠١٢، لـه أهميـة قصـوى عند النظر إلـى مدنية الدولـة، وأدوارها الاقتصاديـة والاجتماعية المنوطة بها. وإضافـة إلى ذلك، فإن الحديث عن تاريخية العلاقـات الناظمة لعلاقات مجتمعنا، يعني أيضًـا أهمية الإسهام في النقاش الدائر حول حاضرنا بتعقيداته الراهنة، والدعوات المختلفة والمخلصة حول ضرورة تجديد المجـال العام؛ من خلال التركيز علـى ثوابت الفكرة التاريخية، التـي أسست لكيان هذا المجتمع، فضلاً عن توثيق عُرى أصول الأوضاع الاجتماعية، التي تجذرت وأمدت الفكرة بالروح ورفدتها بمقومات البقاء.

والمسألـة هنـا ليست محاولة مجردة لشـرح مفهوم المواطنة، أو بنـاء الثقة، بل هي قراءة تاريخية موضوعية لفعل بناء الدولة في مرحلة النهضة العربية، التي بدأت في بواكيـر القرن الماضي، وما يمكـن أن نستلهمه منها في فترة ما صار يُعرف بـ«الربيع العربـي» في زماننـا الحاضر، وعلى اعتبـار أن بين النهضة العربيـة والربيع العربي نقـاط تلاقٍ كثيـرة؛ أهمها موضوعة بنـاء الثقة بين الدولة والمجتمـع وتفعيل مفهوم

المواطنــة. وذلك بتجريــب تناول بعض الموضوعــات، أو إن شاء القــارئ أن يسمّيها المعضــلات التي تواجه الدولة الأردنية، التي تتسق مع جملة المفاهيم المطروحة من قِبــل الدولة للنقاش في منابر الحوار العــام، ونبدأها بما بدأ به المؤسسون من تأكيد لا يقبــل الجدل والاختلاف حول قانونية الدولة، وأصول العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطــن ومــا يمثله ذلك مــن ضمانات الثقــة المتبادلة بين الفــرد ودولته، وتفعيل مفهوم المواطنة. فالمواطن حتى يثق بدولته في تسيير شؤون حياته اليومية، لا بد أن يستشعــر ضمانات تعاقده معها، وما يتعلق من ذلك بكرامته الإنسانية. وفي المقابل، وحتى تتأكد ثقة الدولة بمواطنها ولا يدفعها عدم الثقة إلى إقصائه عن المشاركة في أي مظهــر من مظاهر إدارتهــا للشؤون الداخلية والخارجية، فــإن عليه أن يستحضر واجبــاته الاجتماعيـــة والوطنية، ويوفيها بتمامها.

وإذا كان القانــون، كما يُعرِّفه الفقه هو مجموعــة القواعد القانونية العامة والمجردة التــي تصدر عن السلطة التشريعية لتطبَّق علــى الجميع على قدم المساواة، وتحقيقًا لمعنى المواطنة المتساوية، فإن المبدأ الأساسي الذي يجب على دولة القانون اتباعه عنــد تطبيق هذا القانون هو عــدم التمييز، بحيث يخضع جميــع الأفراد المحكومين لأحكامــه انطلاقًا من حقيقــة أنه قد صدر ليطبق على الجميع دون استثناء. لذا، فإن دولة القانون بهذه الصفة تعد دولة ديمقراطية طالما أنها تلتزم بمبدأ سيادة القانون وتستمــد شرعيتها من إرادة الشعب الحرة، وتلتــزم السلطات فيها بتوفير الضمانات القانونيــة والقضائيــة والإدارية اللازمة لحماية حقوق الأفــراد وحرياتهم الأساسية، التــي أرسى الدستور الأردني قواعدها، وأكدت جميــع المواثيق الدولية، التي صدرت عــن الأمم المتحدة، وأهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

لهــذا، كان مــن أهم نتائــج النهضة العربيــة التأسيــس لمفهوم دولة القانــون بمعناه العصــري الذي يقــوم على مجموعة من المرتكــزات؛ أهمها اعتبــار الدولة هي دولة

المواطنيــن جميعًا مهمــا اختلفت آراؤهم أو تعــددت اجتهاداتهم، وتأكيــد أن الدولة تستمد قوتهــا ووجودها الشرعي من خلال التطبيق الفعلــي المُعلَن لمبادئ المساواة والعــدل وتكافــؤ الفرص، وأن الحكم فيهــا يجب أن يستند إلى إتاحــة المجال الفعلي والحقيقــي لكافــة أفراد الشعب فــي المشاركة في صنع القــرارات المتعلقة بشؤونهم العامــة. فتتعزز بذلك الثقة المتبادلة بين الفرد ودولته، إذ تزداد ثقة الفرد في قدرة الدولة على تكريس حقوقه وحرياته الدستورية وحمايتها من أي اعتداء قد يقع عليها، فــي حيــن تنمو ثقة الدولة بالفــرد وبأنه قادر على تحمل واجباتــه تجاهها، وذلك من خلال ممارسته المسؤولة لحقوقه التي كفلها له الدستور، والتزامه بحدود القانون في الظروف والأزمات الاستثنائية.

والمعروف أن دولة القانون ترتكز على الالتزام بأحكام الدستور نصًا وروحًا في أعمال السلطــات التشريعيــة والتنفيذية والقضائية وفي إطار تنظيــم العلاقة فيما بين هذه السلطــات، والالتزام بمبدأ سيادة القانون في إطار الرقابة الكاملة للسلطة القضائية المستقلة، وترسيخ قيم التسامح والموضوعية، واحترام معتقدات الغير، وكفالة الحق فــي التعبير عن الرأي وإعلانه بحرية تامة، والنــأي بالممارسات السياسية والحزبية عــن الصراعات الشخصيــة الضيقة، وعن تجريــح الأشخاص والهيئــات الاعتبارية الشعبيــة والرسميــة. كمــا يشترط لتفعيــل مبدأ دولــة القانون الحفاظ علــى صفتها المدنيــة والديمقراطية، واعتبــار أي محاولة لإلغــاء تلك الصفــة، والمساس بها، أو تعطيلهــا، باطلة من أساسها، لأنها تشكل تعديًا على الدستور وانتهاكًا لمبدأ التعددية ومفهومها.

فــي المقابل، فإن مفهوم دولة القانــون يفرض على مؤسسات الدولــة جميعها القيام بواجبهــا في التعامــل مع المواطنيــن والهيئات العامــة، وفرض القانــون عليهم على أساســ المساواة التامة والعدالة في تطبيقــه. ويتطلب التطبيق الأمثل لذلك مراجعة التشريعــات الناظمة للقوانيــن ذات الصلة بالعمل السياسي؛ وذلــك لكي يتم ترسيخ

الحقـوق السياسية للأفـراد، وأن تعتمد أسلوب المشاركـة السياسية، وتفعيل الحوار الديمقراطـي فـي التعبير عن الـرأي؛ بعيدًا عـن أساليب الضغط وأشـكال الإرهاب الفكري كافة، الذي قد تمارسه جهة من الجهات على المواطنين.

ومـن النتائج المترتبة على قيـام دولة القانون بتطبيق القانون بشـكل عادل ومتساوٍ، تفعيل مبدأ المشروعية بوصفه مبدأً أساسيًا للحاكمية الرشيدة. فهذا المبدأ يقوم على أساس احترام مؤسسات الدولة لأحكام القانون في تسييرها للشؤون اليومية وتعاطيها بشكل متسـاوٍ مع الأفراد المتعاملين معها. فحتى تتمتع جميع القرارات الصادرة عن هـذه المؤسسات وتصرفاتها بصفـة المشروعية، فإنها يجـب أن تصدر وفق أحكام القانون بشكل يضمن عدم الاعتداء على حقوق الأفراد وحرياتهم الدستورية. فالفرد سيشعـر بالراحة والطمأنينة وسيسترد ثقته بالدولة وأجهزتها المختلفة عندما تبادر المؤسسـات إلى القيام بالمهام الموكلة إليها دستوريًـا وقانونيًا، والمتمثلة في إشاعة جو من الحرية والأمان والاستقرار وسيادة القانون من خلال تفعيل مبدأ المشروعية.

واليقين الراسخ لدي أن تمسك دولة القانون بمبدأ المشروعية في علاقتها مع الأفراد، يمكنها من أن تستعيد القدرة والصلاحية القانونية على أن تمارس الدور الذي نشأت مـن أجله، وهـو فرض القانـون كأداة لضمان سير المرافق العامـة بانتظام واطراد، والفصل في المنازعـات التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، فيأخذ كل ذي حق حقه، وينـال المعتدي جزاؤه القانوني. ويتحقق من خلال تطبيق مفهوم دولة القانون ومبدأ المشروعيـة، الهـدف الأسمى من الحكـم المتمثل في حماية النظـام العام بعناصره الأربعـة، وهـي الأمن العـام، والصحة العامـة، والسكينة العامـة، والآداب والأخلاق العامة.

إن أهم ما يرتبط بدولة القانون ومبدأ المشروعية، الذي يجب أن يحكم علاقة الدولة بمواطنيهـا، هو مبدأ المواطنة، الذي يعد حجز الزاوية في النظام النيابي البرلماني الكامـل، ومطلبًـا أساسيًا لتحقيـق الإصلاح السياسـي المنشود، ويمكّـن من تعزيز

الديمقراطية الحقيقية بمعناها الدستوري، الذي يقوم على أساس المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. فالعلاقة بين المواطنة والديمقراطية واضحة وجلية، تتمثل في أن المواطنة هي علاقة قانونية واجتماعية بين الفرد ودولته تقوم على منحه حقوقًا في مواجهة الدولة وفرض واجبات عليه لصالح الدولة والمجتمع.

فالوجه الأول للمواطنة يتمثل في ثبوت حقوق وحريات أساسية للفرد بأنواعها المختلفة؛ السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، وذلك في مواجهة دولته، كالحق في الانتخاب والترشح، وتولي المناصب العليا على أساس الكفاءة والمؤهلات. أما الوجه الثاني للمواطنة، فيكمن في ثبوت واجبات والتزامات على الفرد في مواجهة دولته تتمثل في ضرورة المحافظة على الأمن والسلم الاجتماعي، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وتحمل المسؤولية المشتركة لتجاوز الأزمات التي تواجهها. فالمواطنة تقوم على أساس الشراكة الحقيقية بين الفرد ودولته في السراء والضراء، بحيث تلتزم الدولة بضمان العدل والمساواة وتمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية، وفي المقابل يقع على الأفراد واجب تحمل مسؤولياتهم الوطنية تجاه دولتهم والحرص على أمنها واستقرارها.

وهذا يقود لفهم العلاقة بين المواطنة والإصلاح السياسي، التي تكمن في وعي الفرد لحقيقة الشراكة مع دولته ودوره في إدارة شؤونها الداخلية، فينشط نحو الانخراط في الأحزاب السياسية بشكل يعزز من دورها على الصعيد السياسي، وذلك وصولاً إلى تحقيق الهدف الأسمى من الإصلاح المتمثل في تطبيق فكرة الحكومة النيابية. فالفرد هو جزء من نسيج الأمة وعنصر من العناصر المكونة لها، وبالتالي فإنه يقع على عاتقه واجب تشكيل السلطات في الدولة، وذلك تطبيقًا للنص الدستوري، الذي يقول إن الأمة مصدر السلطات. وهذا الدور الأساسي للفرد يجب أن لا يقتصر فقط على تشكيل السلطة التشريعية من خلال انتخاب مجلس النواب، بل يجب أن يمتد ليشمل مشاركته في الرقابة على أداء السلطة التنفيذية.

إن من أهم متطلبات الإصلاح إعادة تعريف مفهوم المواطنة ودورها في تحقيق الديمقراطية والحاكمية الرشيدة في دولة القانون. فما أفرزته تجربة النهضة العربية، وما تلاها من انتفاضات وثورات، وما تمخض عنها من إصلاحات سياسية ودستورية، قد ساهمت في تغيير مفهوم المواطنة والانتقال به من المفهوم التقليدي الذي يقوم على أساس المساواة بين المواطنين في الحقوق والحريات، وعدم التمييز بينهم على أساس الدين، أو العرق، أو اللغة، إلى المفهوم الحديث الذي يمتاز بأنه أوسع وأشمل يقوم على أساس الثقة المتبادلة بين الفرد ودولته، وترسخ فيه الدولة حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية في مقابل تقرير واجبات للفرد في مواجهتها؛ أهمها ضمان أمنها وسلمها الداخليين في المراحل كافة وخلال الأزمات والظروف الاستثنائية.

وقد ارتبطت فكرة المواطنة الفاعلة في ذهن المواطن الأردني دائمًا بالإصلاح السياسي، وبغياب نص دستوري صريح عليها. فعدم وجود النص يتعارض مع الاتجاه العام للإصلاح، الذي تتبناه الدولة ويتفاعل معه المجتمع. وهو ما يفرض على المشرِّع الدستوري أن يقوم بتفعيل مفهوم المواطنة. وذلك تجسيدًا للرؤى الإصلاحية، التي تتكامل مع الجهود الملكية التي تستشرف الإصلاح وترسم الطريق الأمثل له، والتي كان آخرها الدعوة إلى تكريس نهج المواطنة الفاعلة في الورقة الملكية النقاشية الرابعة التي حملت عنوان «**نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة**».

في عوائــق التربيــة على المواطَنــة*

أ.د. كمال عبد اللطيف**

«هناك فرق كبير بين العبد والابن والمواطن، فالعبد من يضطر إلى الخضوع للأوامر التي تحقق مصلحة سيده، والابن هو من ينفذ أفعلاً بناءً على أوامر والديه، تحقق مصلحته الخاصة، وأما المواطن فهو ينفذ بناءً على أوامر الحاكم أفعالاً تحقق المصلحة العليا، وتحقق في الآن نفسه مصلحته الشخصية».

(سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**)

تـقديم

يُعد موضوع التربية والمواطنة من الموضوعات التي ترتبط بالجدل المطلوب في الفكر العربيّ، وفي الفكر السياسيّ بالذات. إنه يشير إلى حاجة تاريخية سياسية، ويرتبط بأفق في النظر، تتطلع إليه فئات واسعة من نخب المجتمع العربي. كما أن ربطه بميدان التربية والتكوين، والتنشئة المعرفية والاجتماعية، يجعله موصولاً بواحد من المسارات الفاعلة، في مجال توطينه وإعادة بنائه، وذلك في ضوء الصراع السياسيّ الحاصل في مجتمعاتنا، وكذا في ضوء الخصوصية التاريخية المحددة لبنيات الراهن وأسئلته في أغلب بلداننا العربية.

* فصل من كتاب «**التربية والمواطنة**» الذي يصدر في منشورات المنتدى قريبًا.

** أستاذ الفلسفة السياسية والفكر العربيّ المعاصر - كلية الآداب والعلوم الإنسانية/جامعة محمّد الخامس/أكدال-الرباط/المغرب.

وهناك أمر آخر، لا ينبغي إغفاله في هذا التقديم، يتعلق بالمناظرات العالمية التي ترعاها بعض المؤسسات الدولية، ويتجه فيها التناظر لحصر التحديات التي يواجهها العالم، تحت ضغط عمليات التعولم الجارفة، وهي تستدعي، بناء على منجزاتها في التشخيص والبحث، إعادة النظر في مفهوم المواطنة كما رُتِّبَت دلالته في الفلسفة السياسية الحديثة.

إن عولمة السوق واتساع مجتمع الشبكات، وتضخم ظاهرة الهجرة، وارتفاع درجات العنف وأشكاله في العالم، وحصول طفرة قوية في مجالات التواصل المتعددة، أدى إلى تبلور إشكالات جديدة في المعرفة وفي السياسة، بل وفي مختلف مظاهر الحياة. ولا يمكن التفكير في المواطنة دون الانتباه إلى الآثار التي ستُركِّبها المتغيرات المذكورة في دلالة المفهوم، وفي الأرضية النظرية المؤطرة له، والصانعة لمعانيه في تنوعها وتطورها.

ولايعني الاحتياط المنهجي السابق، أن عملنا في هذا البحث سيكتفي بملاحقة الإرهاصات المستجدة في هذا المجال ومتابعتها، بل إن الغاية من إثارته، بصورة عامة وسريعة في هذا التقديم، ترتبط بمبدأ إعلاننا الواضح بأن روح ورقتنا مشدودة في الأساس إلى المكاسب النظرية والسياسية، التي رَكَّبت محتوى المفهوم ودلالته في فلسفة الأنوار، باعتبار أن هذه الروح تُطابق تَطلعاتِنا السياسية اليوم.

ونحن لا نشك في تعقُّد الموضوع، وفي صعوبة الاقتراب منه، في مختلف أبعاده ومستوياته. ولعل الباحث منا، مدعوّ لاختيار مجال المقاربة الذي يسمح له بالتفكير فيه من زاوية محددة. صحيح أن الإيحاء الأول والسريع، الذي تحمله مفردة المواطنة يحيل إلى المستوى القانوني، ويرتبط بمفردات من قبيل الحق في المواطنة، الحق السياسي، وحقوق الإنسان، إلا أن للمفردات كما نعرف، سياقات متعددة تمنحها الدلالة المراد إيصالها. وهي في موضوع التربية والمواطنة، تحيل إلى البعد التربويّ، وتدعونا إلى التفكير في كيفيات التربية على قيم المواطنة ومجتمع المواطنة. ومن المؤكد أن هذا البعد مَوصولٌ بمجال يطرح إشكالات أخرى في المجتمع العربيّ، نقصد بذلك موضوع التربية والتعليم، والدور الذي يمكن أن يقوم به كل منهما، في تجاوز قيم مجتمع الرعايا، وبناء مجتمع المواطنة والمواطنين.

وقد اخترت في غمرة معاينتي لكل ما ذكرت، أن أقترب من الموضوع من الزاوية الأقرب إلى ميدان اهتمامي، أقصد بذلك مجال الفلسفة والفلسفة السياسية، إضافة إلى مجال الإصلاح السياسي كما ينشأ ويتطور اليوم، وكما يمكن متابعة منجزاته وإخفاقاته في المجتمعات العربية. وهذا الاختيار لم يتم فقط بحكم تكويني المعرفي الخاص، بل لأنني أعتقد أن التفكير في المواطنة في المجتمعات العربية، والتفكير في المدرسة العربية التي ترعى قيم المواطنة وتبنيها بالتدرج المطلوب، في مناهج دراستها، وفي مختلف أسلاكها، بما يتطلبه ذلك من تكوين يحترم قيم العقل والتاريخ وتطلعات المجتمع، يعد من الأمور المطلوبة والمستعجلة في أغلب البلدان العربية. وهو أمر يستدعي في الوقت نفسه أعمالاً جماعية، للتمكن من مغالبة صور التردي القائمة، وإسناد مشروع الإصلاح الذي تتطلع إليه فئات واسعة داخل المجتمعات العربية. ولأن كل اختيار ترك، فقد نحيت المقاربة القانونية والمقاربة التربوية، واعتنيت بإشكالات التربية على المواطنة في ضوء أسئلة الإصلاح السياسي ومرجعياته، كما بُنِيت، وكما يُعاد بناؤها اليوم في الكتابة السياسية العربية المعاصرة. فكيف يقدم الخطاب السياسي العربي موضوع المواطنة، وموضوع التربية على قيم المواطنة، فيما هو متداول داخل الفضاء السياسي العربي؟. وكيف نُرتِّب وجهة نظر أولية، ونحن نواجه واقع الحال في مجتمعاتنا، في ضوء المتغيرات العالمية الجارية؟

انتعش الحديث عن المواطنة في الخطابات السياسية العربية، وفي فضاءات المجتمع المدني بفعل عاملين اثنين متداخلين، يرتبط أولهما بأسئلة النهضة والتنمية والإصلاح، وهي أسئلة تمتلك اليوم، كما امتلكت بالأمس شرعية تاريخية كبرى. إضافة إلى ذلك، نلاحظ أن بعض جوانب هذا الانتعاش، تعود إلى المبادرات التي تصدر عن بعض المنظمات الدولية، التي تروم المساهمة في ترتيب خرائط معينة في العلاقات الدولية. دون إغفال أن هذا الأمر، يرتبط باستراتيجيات محددة، تستوعب في بعض جوانبها معطيات إيجابية موصولة بقضايا محلية لا خلاف فيها.

يمكن إدراك المفهوم المركب «التربية على المواطنة»، بصورة أكثر وضوحًا، عندما نَقْرِنُه بالمفاهيم التي تلتقي مع مفردة المواطنة، ضمن مشروع في الإصلاح والتغيير،

يتوخى تفعيل المجال السياسي، من أجل تطوير المجتمعات العربية وتنميتها. كما أنه ينبغي أن نغفل هنا، أن تبلور مفهوم المواطنة وإطلاق مشروع التربية على المواطنة، ومحاولة منحها الدلالة الموصولة بأسئلة الصراع السياسي الراهن في المجتمعات العربية، ساهم ويساهم في إعداد أرضية فكرية مواكبة للتحولات السياسية التي حصلت، أو التحولات المرتقب حصولها في بعض الأقطار العربية. ونحن نتصور أن إرسال شبكة المفاهيم المذكورة آنفًا في خطابات معينة، داخل فضاء المجال السياسي العربي وفي إطار المنتديات التي ارتفعت وتأثر إيقاعها في العمل، في أكثر من قطر عربي، يُنْبِئ في حد ذاته، بميلاد أنوية حركات سياسية واجتماعية وقانونية، هدفها بلورة مشروع مجتمعي جديد، يتجه لتجاوز مظاهر التأخر العربي، ومظاهر سيادة الاستبداد السياسي في كثير من الأنظمة العربية.

يعكس إذًا مفهوم المواطنة والمفاهيم المقرونة به كما تتفاعل في خطاباتنا السياسية، نوعًا من الحيوية السياسية، إنها تضع أمام الملاحظ جملة من العلامات الدالة على نمط الإرهاصات، التي تشي بها التحولات الجارية في بعض المجتمعات العربية.

المواطنة في سياقات تشكّلها وتداولها

يشكّل مفهوم المواطنة في سياق عمليات ميلاده وتطوره، ما يمكن اعتباره خاصية بنيوية في المفاهيم الكبرى الناظمة لأنسجة الخطابات الفلسفية والسياسية. إنه يحيل إلى معاني متعددة، وقد اتخذ خلال مراحل تشكله المتواصلة دلالات لا حصر لها. إضافة إلى ذلك، يتم استخدامه وتوظيفه في سياقات وجبهات عديدة، بهدف تجاوز الدلالة المباشرة وبحثًا عن أفق في النظر يتجاوزها، وذلك من أجل منح الإيحاءات المقرونة به، ما يحولها إلى أداة في الفعل السياسي والاجتماعي الذي يتوخى إصابة أهداف بعينها. وسنتبين بعض علامات ما نحن في صدد الإشارة إليه، في الجرد السريع الذي سننجز في هذا المحور، ونحن نواصل التمهيد للحديث بعد ذلك عن عوائق التربية على المواطنة في المجتمعات العربية.

أولاً: من مجتمع الرعيّة إلى مجتمع المواطنين

ارتبط مفهوم المواطنة في بدايات تبلوره بتصورات معينة للحقوق الإنسانية، تصورات تعلن عدم ارتباطها بالمرجعيات اللاهوتية والإثنية. إن الإيحاءات التي حملها منذ بداية تداوله في الفكر اليوناني والمدينة اليونانية، تربطه بالحق في المشاركة في الحياة السياسية. فالمواطن اليوناني هو من يدلي برأيه في مختلف شؤون المدينة (المدينة الدولة)، التي يدبرها ويديرها الأحرار والذكور، من ذوي الأصل اليوناني.

وقد استوعبت هذه الدلالة تَلوينات تحمل بعض سمات الخصوصية التاريخية اليونانية. وتم تجاوزها عندما أعيد تأسيسه في القرن الثامن عشر وما بعده، وذلك انطلاقًا من نصوص الفلسفة السياسية الحديثة وفلسفة الأنوار، حيث نقف على الدلالة التي اكتسبها في آثار **مونتيسكيو**، و**جون لوك**، و**سبينوزا**، و**جان جاك روسو**، و**كانط**. كما نقف على المعاني التي أضافتها إليه الثورة الفرنسية ومبادؤها وإعلانها لحقوق الإنسان. ضمن هذا السياق النظري والتاريخي الجديد، تشبّع مفهوم المواطنة في أصوله الحديثة بالخلفية القانونية، إذ تم النظر إليه من الزاوية التي تَقرِنه بجملة من الحقوق والواجبات المدنية، الموصولة بالحريات الفردية والمجتمع المدنيّ. التي كان يُنظر إليها على أنها عناصر مركزية في نسيج الخطاب السياسي الليبرالي. فأصبح بناءُ قيم المواطنة مشدودًا إلى مفاهيم العقد الاجتماعي والدولة الوطنية، وقيم التشارك والتداول على السلطة، في دولة العقل والمصلحة الفردية والمؤسسات. وشكَّل هذا النسيج النظري في علاقته بسيرورة المجتمعات الأوروبية، وفي إطار التاريخ الأوروبي الحديث، أفقًا للعمل السياسيّ والاجتماعيّ والقانونيّ، من أجل توسيع الخيار الديمقراطيّ وتعزيزه، مؤطرًا بالمرجعية السياسية الليبرالية ومبادئها الكبرى.

ولو شئنا أن نجمل الدلالة التي استقر عليها المفهوم في سياق الفكر السياسيّ الأوروبيّ، لتبينا أنه اتخذ مظهرين أساسيين، فقد شكلت المواطنة اليونانية والأثينية بالذات، أسًا من الأسس المُرَكِّبة لدلالته، وذلك لأنها ابتكرت المفهوم كوسيلة لدعم الاندماج السياسي والمشاركة السياسية، ضمن خصوصية المجتمع اليوناني. لكن

مفردة المواطنة اتخذت بُعدها الأساس في الأزمنة الحديثة، مستوعبة ما هو عام في الإرث اليوناني، ومطورة لدلالته بالصورة التي تمنحه امتياز تملك مكاسب عصر الأنوار، في النظر إلى الإنسان والسياسة والحقوق.

لقد استوعب المفهوم أيضًا مآثر الثورة الفرنسية وبيانها عن حقوق الإنسان والمواطن. كما استوعب روح الفكر السياسيّ الحديث، وجوانب عدة من أصول الفلسفة السياسية الليبرالية، التي بنت كما هو معروف، مفاهيم الفرد، والسياسة المدنية، ودولة التعاقد، والحريات. وقد ظلت الدلالة السياسية التي ترسخت في ثنايا تشكُّل المفهوم، سواء في صيغته اليونانية، أو في نسيجه الدلالي المتسع، بفضل إسهام فلاسفة الأنوار، ورموز الفلسفة السياسة الحديثة، ظلت بمثابة مؤشر نظري مركزي صانع لأشكال تداوله في الفكر السياسي الحديث المعاصر.

ثانيًا: من الفرد المواطن إلى المواطنة الاجتماعيّة

يعرف المتابعون والمهتمون بتطور الفلسفة السياسية الليبرالية، وبمركزية مفهوم المواطنة داخل هذه الفلسفة، أن المفهوم اتخذ مظاهر جديدة، انطلاقًا من الانتقادات العديدة التي وُجِّهت إلى بعض مضامينه، بغية تطويرها في ضوء المتغيرات والمكاسب التي حصلت في التاريخ السياسي والثقافي والاجتماعي في القرن العشرين.

لقد أصبح يُنظَر إلى مفهوم المواطنة باعتباره أفقًا يتجاوز الصبغة القانونية الحقوقية، ليشير إلى حركية اجتماعية، هدفها تحرير الأفراد ودفعهم للعمل بفاعلية، للتمكن من تركيب تاريخهم، والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي، يضمن مختلف حقوقهم. كما يضمن حريتهم وكرامتهم. وفي هذا السياق، تقدم مساهمة **توماس مارشال** نموذجًا نظريًا، يقترح نوعًا من التجاوز للمفهوم في صورته الأنوارية، وذلك انطلاقًا من مسعى يهدف إلى توسيع دلالته في ضوء متغيرات القرن العشرين.

يرى **مارشال** أن المواطنة الجديدة تعد، بالضرورة، مواطنة اجتماعية؛ لأنها ترتكز إلى ميراث القرن الثامن عشر المتمثل في الحقوق المدنية، حرية الفرد أساس مع مسعى جديد، يروم المساهمة في الحد من غلوائها، ودون إغفال أهمية حرية التفكير

والتعبير والرأي. كما تستند إلى مكاسب القرن التاسع عشر السياسية والاجتماعية الجديدة، وهي المكاسب التي بنت ورتبت ملامح مطلب الحق في المشاركة في الحكم، والحق في المشاركة في القرار السياسي. ولا يقف النموذج المذكور عند مكاسب القرن التاسع عشر، بل يرى أن جيل حقوق الإنسان الاجتماعية، المتمثلة في الحقوق الاجتماعية، من قبيل الصحة والتعليم والثقافة، تعد بدورها من بين الأسس الجديدة للمواطنة اليوم، لنصبح في منظور **مارشال** أمام نموذج جديد يقرّ بجملة من المعطيات الاجتماعية والسياسية، التي تروم في نهاية التحليل ممارسة أشكال من تحويل دلالات المفهوم وتوسيعه.

يسمح نموذج التصور الذي ركَّبه **مارشال** محاولاً، كما قلنا، استيعاب مستجدات الصراع السياسي، وتطور أجيال حقوق الإنسان؛ بإنجاز جملة من العناصر الكاشفة لتحولات الدلالة في المفهوم، ونستطيع انطلاقًا منها ومن جهود باحثين آخرين، حاولوا بدورهم استيعاب متغيرات زماننا، أن نقف على جملة من المعطيات النظرية الجامعة، من أبرزها الآتي:

أ- يقترن مفهوم المواطنة اليوم، بتوسيع مجال حرية الإنسان وتطويره، كما يرتبط بتطوير المطالب المتعلقة بكرامته ومستقبله.

ب- لا تنفي رابطة المواطنة في أبعادها الجديدة، أصناف الروابط الأخرى الصانعة لنسيج التجمعات البشرية، من قبيل الروابط الثقافية والعقائدية.

ج- يلح مبدأ المواطنة على ضرورة التقليل من البعد الإثني والديني دون نفيهما. لكنه يتطلع إلى منح الاعتبار الأول للرابطة المدنية، وذلك بالإعلاء من شأن القيم الصانعة لها، والقادرة في الآن نفسه على استيعاب الاختلافات العقائدية والإثنية، دون أن يعني هذا كما قلنا، نفي الأبعاد الأخرى المعززة للمواطنة الثقافية والقيمية.

د- لا يمكن فصل المواطنة عن الديمقراطية وقيمها، فهي أساس المجتمع السياسيّ، وأساس تكون المجتمع المدني.

هـ- يترتب على تشبع المجتمع بالمواطنة انتعاش الحس المدني والقيم المدنية، الأمر الذي يعزز قيم المساواة والتعاون.

ثالثًا: المواطنة في زمن العولمة، تحوّلات الدلالة في عالم متغيِّر

إذا كانت جهود **توماس مارشال** وجهود الباحثين الآخرين، الذين حاولوا تطوير دلالة مفهوم المواطنة، في ضوء المتغيرات التي فرضتها متغيرات عالمنا، قد أثمرت معاني جديدة أو أصبحت توصل اليوم بالمفردة، وبما يقرن بها من مفردات جديدة، من قبيل المواطنة المتعولمة، والمواطنة النشطة، ومواطنة مجتمع الشبكات، فإن مجمل التغيُّرات التي ما فتئت تصنعها المتغيرات الاقتصادية الموصولة بالطفرة التكنولوجية، في مجال الاتصال والتواصل، قد أدت بدورها إلى البحث في كيفية إعادة النظر في العناصر التي كانت تمنح المعنى للكلمة. ونحن هنا نشير إلى بروز تسميات أخرى، تشير إلى مظاهر التحول التي لحقت معنى المواطنة، ويتعلق الأمر بما يطلق عليه البعض، كما ألمحنا آنفًا، اسم المواطنة الكونية واسم المواطنين النشطاء، في زمن يعتمد فيه التنافس والصراع على السرعة والمباغتة، في إطلاق المبادرات والمغامرات الاقتصادية. فهل إطلاق هذه التسميات في زمن برزت فيه آليات أخرى في العمل الدولي، وبرزت فيه أيضًا معطيات في القانون الدولي، تشير إلى الحقوق الجماعية مقابل الحقوق الفردية، وتشير إلى الحقوق الثقافية وحقوق الأقليات، وقضايا الهجرة والعنف، والإشكاليات الجديدة الموصولة بالدولة الوطنية، ومجتمع الشبكات؟ هل يترتب، على كل ما سبق، تجاوز المحتوى الانواري، الذي يعد عنصرًا مُؤَسِّسًا للمفهوم ودلالته؟ فعندما نتحدث اليوم عن المواطنة العالمية، ونتحدث عن المواطنة الديمقراطية، ألا يترتب على ذلك، أننا نقف أمام إشكاليات جديدة تضع المواطنة في علاقتها بمتغيرات المشهد السياسيّ العالميّ، ومتغيرات أنظمة العولمة التي ما فتئت تكتسح العالم، رافعة في إطار بعض مؤسسات المنتظم الدولي، شعارات جديدة ومفاهيم جديدة تروم الإمساك بواقع في طور التغير؟

إن التحولات والإرهاصات التي تعكسها المتغيرات الجارية، لا ينبغي أن تدفعنا إلى التخلي عن الأوليات، التي صنعت من مفهوم المواطنة أفقًا للعمل من أجل مجتمع يمتلك الإرادة والقدرة على صناعة مصيره، في إطار التعاقد والتوافق والديمقراطية، كما بُنِيَت في تجارب سياسية عديدة. نحن هنا نتحدث انطلاقًا من معطيات الشرط التاريخي العربي الراهن، والتطلعات التي يطمح إليها، وهو يخوض غمار معاركه السياسية، لتحقيق مراميه وأهدافه في الإصلاح السياسي.

رابعًا: في ضرورة مواجهة تحوّلات معنى المواطنة

يظل مفهوم المواطنة في تداوله الجاري في الخطابات العربية المعاصرة، في مستوى المقدمات الكبرى للفلسفة السياسية الليبرالية، مع منحى يروم توظيفه في ضوء الخصوصيات المجتمعية والتاريخية العربية. صحيح أن بعض الإرهاصات التي طفت فوق سطح المفهوم في الآونة الأخيرة، تجد لها صدى فيما يكتب عن المواطنة في بعض المنابر العربية، إلا أن المطلوب في تصورنا في هذا الوقت بالذات، أن نحرص على أن نستعين بالمعاني التي حملها المفهوم، في إطار التصور السياسي المقرون بالإصلاح الديمقراطي، وذلك دون تناسي ضرورة التفكير في المستجدات الموصولة بإشكالات تداول المفردة اليوم في الفكر المعاصر. فلا ينبغي أن نتصور البحث في تمثل دلالة المواطنة، بمعزل عن العناوين الكبرى لمظاهر التغير الجارية، ذلك أننا معنيون بالعولمة وتداعياتها في الاقتصاد والسياسة، ومعنيون في الوقت نفسه، بتأثير تطور وسائل الاتصال الجديدة في نقل المعلومات والمعطيات ولزوم العمل على استيعابها، من أجل الدفع بمكاسبها نحو بناء تصورات تساعدنا على المساهمة في إعادة بناء المفهوم، مع كل الذين يعملون في الأفق نفسه. فلا مجال اليوم للتردد ولا للانتظار، بل يلزم المتابعة والمعاينة والحرص في الوقت نفسه، على إدراك أن مجتمعاتنا في مراحل ومراتب سياسية اجتماعية ثقافية، أدنى من المراتب التي بلغها الغرب والولايات الأمريكية. من هنا تتبدى صعوبة الموضوع، وهنا تبرز أهمية التفكير في العوائق والصعوبات، التي ما فتئت تَحُول بين مجتمعاتنا وبين تشبعها بمكاسب المفهوم، كما تبلور في الفكر السياسيّ الحديث.

عوائق التربية على المواطنة في المجتمعات العربية

رتبنا في المحور السابق، جملة من المعطيات النظرية والتاريخية الصانعة لدلالة مفهوم المواطنة عبر تاريخ تشكله وإعادة تشكله. كما أبرزنا انطلاقًا من العناصر المذكورة، ما يكشف الطابع المفتوح للمفاهيم السياسية، والدور الذي تقوم به المتغيرات التاريخية العامة، لملاءمته مع ما تفرضه هذه المتغيرات، من ضرورة تلوين محتواها بما يقتضيه الأمر من تطوير وتنويع، وإضافة وتقليص، إلى غير ذلك من الصور التي تلحق المفاهيم خلال عمليات تحولها.

نريد أن نتوقف الآن، أمام التلقي الذي مارسه الفكر العربي، وهو يقوم بالتعرف على مفهوم المواطنة، ونقلها وتأويل دلالتها في إطار الخصوصية التاريخية العربية. الأمر الذي سيتيح لنا تبيُّن أشكال الاقتراب من المفهوم، كما أنجزت في الفكر السياسيّ العربيّ، وذلك قبل أن نتجه، الآن، إلى بحث عوائق التوطين وترسيخ قيم المواطنة، وذلك انطلاقًا من المبدأ الذي يلح على حاجتنا الماسة إلى استنباتها في حياتنا السياسية وفي إطار خياراتنا الفكرية، وكذا ضمن مشاريعنا في الإصلاح السياسي.

يحيل مفهوم المواطنة إلى تصورات معينة، موصولة بفلسفات وخيارات سياسية واضحة. يتعلق الأمر بالفلسفة السياسية الليبرالية، وهو يرِد بصورة متواترة خلال العقدين الماضيين في أدبيات الإصلاح السياسي في أكثر من ساحة عربية، سواء في إطار مؤسسات المجتمع العربي، أو في إطار مؤسسة الجامعة العربية، ومؤسسة القمم العربية، التي تبنت في العقد الأخير برامج في الإصلاح السياسي، وحرصت في مؤتمراتها الأخيرة على إصدار بيانات تقرّ فيها بأهمية الإصلاح السياسي.

وينتمي مفهوم التربية على المواطنة، إلى الجيل الثالث، من مفاهيم الإصلاح السياسي في الفكر العربي المعاصر. وقد انتعشت هذه المفاهيم في نهايات القرن الماضي، في إطار حركات وجهود في النظر تروم توطين المشروع السياسي الليبرالي في فكرنا السياسيّ. وذلك بعد فشل التجارب التي وضعت نفسها في خانة الثورة العربية والتجربة الاشتراكية. ومن المعروف أن أدبيات الإصلاح النهضوي العربية، مرت خلال القرنين الماضيين، بثلاث مراحل كبرى: مرحلة الخطاب الإصلاحي الناشئ في القرن التاسع عشر، وتمثله أدبيات **الطهطاوي**، و**خير الدين التونسي**، و**أديب اسحاق**، على سبيل المثال. وقد أنتجت جهودهم الإصلاحية محاولةً مهمّة، في هذا الباب وتمثل ترجمة بعض مفاهيم المعتقد السياسي الليبرالي، وعملت على تكييفها مع متطلبات مشروع الإصلاح والنهضة في المجتمعات العربية، خلال القرن التاسع عشر. ثم أدبيات العقد الثاني من القرن العشرين، التي كانت تتغنى بالحرية والإصلاح الدستوري، وتمارس عمليات تبيئة لمفردات المشروع السياسي الليبرالي، مع حس إصلاحي يقبل إمكانية الاستفادة من التجارب التاريخية العامة؛

للتمكن من تجاوز أعطاب المجتمع العربي، وكان يمثلها بامتياز **لطفي السيد**، و**علي عبد الرازق**، و**طه حسين**، وتميزت بكفاية ممثليها في المواءمة بين مظاهر التأخر العربي، والحلول والخيارات التي تبلورت في التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر.

أما الأدبيات التي تُسهم اليوم في تبيئة مفهوم المواطنة، والمجتمع المدني، وشعار التربية على المواطنة، والديمقراطية، والانتقال الديمقراطي، وحقوق الإنسان والمواطن، وبناء دولة التعاقد، والمشاركة في السلطة والتداول عليها، فإنها تنتمي كما قلنا إلى مفردات الجيل الثالث، وتتسم بسعيها لإعادة بناء المفردات المذكورة، في ضوء متطلبات الخصوصية التاريخية والسياسية للمجتمعات العربية. كما تتسم ببلورتها لنقلة كيفية في إعادة بناء المشروع السياسي الليبرالي. ويسهم في تركيب المفاهيم المذكورة وإشاعتها، في مؤسسات بحثية وأخرى سياسية، الأمر الذي ترتب عليه نوع من التطور في أدبيات الليبرالية العربية.

يتيح لنا البسط المختزل لأشكال تلقي الفكر السياسي الإصلاحي لبعض مفاهيم المنظومة السياسية الليبرالية، أن نفكر في الصعوبات والعوائق التي حالت وما تزال تحول دون تمثل مُنتِج وفعّال لمفاهيم السياسية الليبرالية في فكرنا المعاصر. ونتجه الآن إلى عرض ما نعتقد أنه مجموعة من الموانع والعوائق، التي تحول دون تمكننا من بناء مجتمع التربية على المواطنة في أغلب البلدان العربية.

إن تفكيرنا في العوائق، يعني أننا نتوخى من هذا العمل، المساهمة في تشخيص الصلابة القائمة في العديد من واجهات مجتمعنا، الصلابة التي تُعطِّل آليات مسلسل العمل، من أجل تربية قادرة على تفكيك البنيات والمؤسسات والذهنيات والسلوكات، التي تعد بمثابة حواجز مانعة، لإمكانية بناء مجتمع المواطنة. بل تقف حائلاً بين مجتمعاتنا وبين الإصلاح السياسي الديمقراطي. إذ لا يمكن أن تنشأ مدرسة أو تعليم عام، يخدم مشروع بناء المواطنين الأحرار في مجتمع حرّ، دون خيارات سياسية ديمقراطية، تُؤَمِّن المشاركة والتداول في السلطة، للتمكُّن من بناء دولة المؤسسات.

وقبل عرض عينة من العوائق، نشير إلى أن التوظيفات المتناقضة لمفهوم المواطنة، التي يشيعها الفاعلون السياسيون، تكشف عن شكل من أشكال الميوعة، والاستسهال في إطلاق هذه المفردة، بكل ما تحمله من رهان سياسي، ومرحلي، واستراتيجي في مجتمعنا.

إن الاستعمال اللفظيَّ المتداول للمفردة، في أغلب الخطابات السياسية الرائجة اليوم، يغيب المرجعيات، والأهداف الموصولة بالكلمة، ويسهم في التقليل من الدور الذي يمكن أن يمارسه الوضوح النظريّ، في تفعيل المشروع المجتمعي الجديد، الذي يفترض أن يُؤَسس بناء على شعار مجتمع المواطنة، مجتمع التربية على المواطنة.

يمكن أن نحصر العوائق في ثلاثة محاور كبرى قصد التمثيل والإبراز: المجال الثقافي المجتمعي، المجال السياسي، والمجال التربوي.

وقبل تقديم أمثلة من المجالات المذكورة، نشير في البداية إلى ترابطها، وتداخل بعضها ببعضه الآخر. كما يمكن كشف وإبراز العلاقة الجدلية المؤكدة بينها. ذلك أننا ونحن نحاول التفكير في موضوعنا بالسلب، أي التفكير في العوائق بدل عرض المكاسب الجزئية، الحاصلة هنا وهناك، نميل إلى خيار في البحث يتجه للعمل، من أجل محاصرة الصعوبات، التي تصنع صُوَّر الممانعة الرافضة لِتجَاوزِ أن تظل المجتمعات العربية، مجرد مجتمعات رعايا لا مجتمعات مواطنين، يتمتعون بالقدرة على الاختيار والعمل، من أجل مصالحهم، ومن أجل بناء ذواتهم، داخل مجتمع يحفظ لهم الحرية والكرامة. فليس هناك خلاف كما نتصور، في أهمية الحاجة إلى وعي دور المواطنة وثقافة المواطنة، في تفجير الطاقات الكامنة والمقموعة، في أغلب المجتمعات العربية.

١-العوائق الاجتماعيّة الثقافيّة، نحو قيم الاجتهاد والتضامن

يسجل المهتم بالتحولات الثقافية والاجتماعية في المجتمعات العربية، حصول نوع من التراجع في استقبال الثقافة العصرية وتمثلها، إذ تكشف كثير من المظاهر في الإعلام العربي، وفي القنوات الثقافية العربية، عودة إلى استدعاء مفردات ومعطيات تحيل إلى الثقافة النصية، مستبعدة قيم العقل والرأي والاختلاف، الأمر الذي يكشف

أننا أمام عناية زائدة بالآثار التقليدية في مجالات متعددة، من بينها المجال الفكري ومجال الوعي السياسي.

ولا شك أن هذه العناية تحد من تأثير المشاريع الفكرية النهضوية، التي عملت خلال القرنين الماضيين على إنجاز ما يؤهل الثقافة العربية والمجتمع العربي للانخراط في ثقافة الحداثة والمستقبل. ورغم التقدم الحاصل في تطور كيفيات المواءمة بين مفاهيم التحديث السياسي وواقع الموروث السياسي، وخاصة في بعض خطاباتنا السياسية، كما وضحنا في تمهيدنا لمسألة العوائق. إلا أن الاستمرار في مسلسل التراجع، يقلص من بؤر الفكر المستنير، الذي يسعى إلى التخلص بجرأة من أعباء التقليد، التي تشل إرادتنا، ويشكل عائقًا من عوائق ترسيخ مجتمع المواطنة. نتبين ملامح ذلك في التوظيف الذي يستعمل في بعض المجتمعات العربية، لتحويل بعض أشجار النسب وأساطيره إلى أفعال في تعبئة المجتمع، لخوض معارك كنا نفترض أنها ذابت في الاندماج، الذي حصل وما فتئ يحصل داخل المجتمعات العربية.

إن التوظيف السياسي لموضوع الإثنيات وموضوع الاختلاف العقائدي والطائفي، واستمرار النعرات القبلية في كثير من مجتمعاتنا، يكشف درجات النقص القائم في مجال التحديث السياسي والإصلاح الديمقراطي، فما زال المعطى الإثني يستعمل في كثير من الساحات العربية للإشارة إلى أشكال الحيف والهوان، التي لحقت بعض المجموعات الإثنية في التاريخ، للمطالبة بصيغ من التوافق تمنح الملوحين بالشعار من المحتجين بلغة العرق، فرصًا من أجل التكافؤ السياسي والاجتماعي والثقافي، وبلوغ عتبة المواطنة عن طريق إشراكهم، في تدبير جوانب من الشأن العام، وتحقيق بعض مطالبهم في مجال الاعتراف بلغاتهم وثقافاتهم المحلية، وطقوسهم الرمزية.

إن تجدد الحديث عن الإثنيات واللغات والأقليات في بعض الأقطار العربية، يوضح أهمية المواطنة وقيم المواطنة في تسهيل عمليات الاندماج والتعاضد الاجتماعيين. أما أن تعمل على تأجيجه وتوظيفه بعض مؤسسات البحث الغربية والمؤسسات التابعة لها، بعض البلدان العربية، بتوسط نخب سياسية محلية،

موكول إليها أمر تدبير إيقاعه، بما يخدم مصالحها ومصالح من يقف وراءها، فإن النتائج التي يمكن أن تترتب على كل ذلك، قد لا تكون مطابقة لطموحاتنا التاريخية. ومعنى هذا أننا أمام عناصر تؤكد حاجتنا الفعلية إلى ثقافة المواطنة، وإلى التربية على المواطنة، بل إن حاجتنا ماسة فعلاً إلى الأفق الفكري الذي تنتظم فيه قيم المواطنة. ونقصد بذلك أوليات الحداثة السياسية، المتمثلة في التدبير التعاقدي الديمقراطي للسلطة، وإلى فصل السلطة، واعتبار أن موضوع السياسي في تجليه الأكبر والأهم، هو موضوع تدبير المصالح المرسلة للبشر داخل المجتمعات في التاريخ.

يتضح مما سبق، أن الظواهر الجديدة التي أصبحت تشكل العناوين الكبرى في مشهدنا الثقافي والاجتماعي، لا تهيّء السبل بشكل يتيح إمكانية تعبيد الطريق، نحو بناء المواطنة. ولن نسهم في تذويب كثير من تحديات المشهد الاجتماعي والثقافي، دون مزيد من الإعلاء للقيم التي تستوعبها مفردة المواطنة، والمرجعية السياسية الحداثية المركبة لدلالتها. وتزداد صعوبات المجال الثقافي والاجتماعي، لتدفعنا إلى مضاعفة العمل من أجل إنجاز المشاريع في الإصلاح الثقافي، والقراءة النقدية للتراث؛ وذلك من أجل ثقافة تُعلي من قيم العقل والاجتهاد، ومجتمع يتجه إلى توسيع المكاسب التي ركَّبتها الأزمنة الحديثة، من أجل رعاية كرامة الإنسان وصيانة حقوقه واستيعابها.

٢-العوائق السياسيّة، نحو توطين قيم الحداثة السياسيّة

إذا كنا نسلم بأن التربية على المواطنة تعد في قلب المشروع الحداثي، أدركنا أهمية مطلب التحديث السياسي في عمليات التمهيد، لإعداد التربة المناسبة لخيار التنشئة على قيم المواطنة. وإذا كنا نسلم أيضًا أن أغلب البلدان العربية محكومة بأنظمة بعيدة كل البُعد عن عتبة الديمقراطية، وعن مشروع الانتقال الديمقراطي، أدركنا صعوبة بناء تربية مواطنة. وبناءً عليه، نشير إلى أن المعارك والجبهات في المجالات التي نحن في صدد التمثيل انطلاقًا من معطياتها، تنفتح على بعضها مجتمعة، ويُسهم بعضها في تعزيز مسارات الآخر، ذلك أنه لا إصلاح سياسي في مجتمعنا، دون

تحديث الذهنيات. ولا تحديث للذهنيات دون أنظمة في التنشئة والتكوين، مناسبة للمتغيرات الجارية في المجتمعات العربية وفي العالم. ولاحصول لهذا وذاك، دون خيارات سياسية مُرَجَّحة لمشروع الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في المجتمع العربي.

لا يتعلق الأمر هنا بجملة من الدوائر المغلقة، قدر ما يشكل محاولة في الإمساك بصورة من صور تعقُّد الأُطر السياسية، التي تقف حائلاً دون إطلاق مشروع فعلي في التربية على المواطنة، رغم الإعلانات والشعارات التي ترفع ملوحة به. ذلك أننا ونحن نتابع الإعلانات والشعارات، لا نقف على نتائج ملموسة تترجمها خطوات في الإنجاز الفعلي، إذ تظل قيم المواطنة خارج التغطية، في أغلب برامج التربية والتكوين في المدارس العربية ومناهجها.

إن الاختلال التاريخي الكبير الذي نعده سمة الوضع العربي الراهن، يعكس أهم نتائج تجربة أكثر من أربعة عقود من التجريب السياسي، الذي لم يتمكن من بلوغ مراميه، وتحقيق شعاراته في التحرر والتقدم والتنمية.

وإذا كنا نلاحظ اليوم أن تيارات التحديث السياسي، قد بدأت تضاعف أرصدتها الرمزية في الثقافة السياسية العربية، وذلك بعد فشل شعار الثورة العربية والنموذج الاشتراكي، أدركنا الإمكانيات التي يمكن أن تتيحها لنا هذه التيارات وفي الإعداد لمشروع التربية على بناء مجتمع المواطنة.

صحيح أننا نواجه تحديات أخرى، فرضتها تيارات الإسلام السياسي، التي تستعيد القيم والمفاهيم السياسية التقليدية، دون مراعاة مقتضيات التطور في التاريخ، بالصورة التي تدفعنا إلى مواجهتها بالنظر النقدي المجتهد، بهدف بناء ما يمكن تسميته، نقطة اللا عودة إلى أنظمة الفكر والسياسة، التي لم تعد مناسبة كما قلنا لمقتضيات الزمن، والعمل بدل ذلك على بناء مرتكزات نظرية وتاريخية تمنح مشروعنا في التحول، الأسس والقواعد الفكرية الرافعة له.

إن معركة الحداثيين اليوم مع مَنْ يرفضون المشروع الديمقراطي واللغة السياسية التاريخية، وفي قلبها لغة تَبَنِّي مشروع مجتمع المواطنة، تتطلب جهودًا نظرية كبيرة ومُبدعة، من أجل إعادة بناء الخطاب والممارسة السياسية الحداثية في الوطن العربي.

نسجل، إذًا، صعوبة العائق السياسي في موضوعنا، ونفترض أن المواجهة الحوارية النقدية والمركبة، هي المطلب المناسب للمعارك الناشئة، إذ لم يعد هناك وقت للمهادنة والمخاتلة وتركيب المفارقات والمتناقضات. ويبدو لنا أن الملامح العامة للخطابات السياسية المتصارعة اليوم في الفكر العربي، تقتضي أن ندفع بمختلف الأسئلة الممكنة نحو فضاء الحوار الأكثرَ وضوحًا، بهدف محاصرة الصعوبات، التي تحول دون إطلاق مشاريع التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، وبناء المجتمع السياسي الحداثي.

٣- العوائق التربوية، نحو مدرسة للمواطنة

وضحنا في العنصرين السابقين جوانب من العوائق السياسية، والاجتماعية، والثقافية، التي تعرقل إمكانية إطلاق مشاريع في التربية على المواطنة.

تندرج العوائق السابقة ضمن صعوبات تاريخية عامة، تقف أمام تحول المجتمعات العربية، واستيعابها لأصول الحداثة والتحديث الثقافي والسياسي. وهي تستدعي كما أشرنا آنفًا، معارك متواصلة قصد التغلب عليها، وتيسير سبل إطلاق ما يُمكِّن من بناء مجتمعات جديدة.

ونستكمل ما سبق، بالتوقف أمام البعد التربوي، والصعوبات التي تجعله يشكل بدوره عنصر إعاقة في عمليات توسيع تنشئة مواطنة وتعميمها.

صحيح أن التربية ومؤسسات التربية والقيم التربوية تكون تابعة لخيارات الدولة، وأن أغلب الأنظمة السياسية العربية، لا تنظر بعين الارتياح إلى القيم التي يمكن أن تترتب على مبدأ التربية على قيم المواطنة. إضافة إلى أن هذه القيم لا تنسجم

وخيارات السياسة الناقدة في كثير من المجتمعات العربية، الأمر الذي يوضح صلة الترابط القائم بين الاثنين، كما يوضح أن استمرار غياب برامج ومناهج تربوية معنية بالحداثة والمواطنة يشكل خللاً كبيرًا يسمح للتقليد بمواصلة هيمنته على بنيات المجتمع وذهنيات أفراده وسلوكاتهم.

ولا بد من التوضيح هنا بأن أهمية أي مشروع في التربية على المواطنة، تتمثل في القيم المدنية الجديدة التي ستتيح للناشئة تلقيها، نقصد بذلك قيم المواطنة الديمقراطية، وأخلاق العقل المدنية، التي تقوم على مبدأ التمرس بالمبادرة والمشاركة بالرأي والفعل في أثناء مواجهة الشؤون الخاصة والعامة. وإذا كنا نعرف أن حزمة القيم التي تقدمها برامج التعليم العام في أغلب الأقطار العربية، أدركنا صعوبة إيجاد جسور بينها وبين قيم الحداثة السياسية.

إن المعضلة الكبرى في مناهج مدارسنا وبرامجها، تتمثَّل في طغيان المناهج التقليدية الكابحة لمشاريع في التربية نعتقد أنها قادرة على تمثل أنها مكاسب الفكر المعاصر وفتوحاته.

ويمكن أن تضيف إلى ما سبق، أن رابطة المواطنة اليوم تعاني من أزمة جديدة، فجرتها تداعيات عمليات التعولم الجارية. وقد انعكست هذه الأزمة على طبيعة المعرفة والتعليم في زمن الثورة التكنولوجية الصانعة لمجتمع المعرفة والشبكات.

ومن مظاهر الإعاقة أيضًا في المجال التربوي، ظهور التعليم الخاص، وتزايد نفوذه داخل مختلف الأقطار العربية، الأمر الذي يجعلنا نتساءل: هل تلقن مدارس التعليم الخاص القيم التي تقدمها المدرسة العمومية أم لا؟ كما أن انتشار الجامعات المتعولمة، وظهور المختبرات التعليمية الافتراضية، ينشئ فضاءات للتربية تخترق الدول والحدود، فكيف يمكن أن تقدم في الجامعات المذكورة قضايا تستوعب قيم المواطنة، التي يفترض أنها تسهم في توحيد المشاعر والقيم؟

عود على بدء

واجهنا في مراحل بناء هذا البحث أسئلة متعددة، ووقفنا أمام قضايا مختلفة. لقد أدركنا منذ البداية أن سؤال التربية على المواطنة في روحه العامة، رغم طابعه الجزئي، يتعلق بمشروع التحديث السياسي والإصلاح السياسي. وأن سؤال التربية على المواطنة يعد بمثابة مدخل من مداخل التفكير في الإعداد لمجتمع الحداثة، عن طريق الاستعانة بما توفره آليات التربية، ومؤسساتها من وسائل لتعميم قيم الحداثة في المجتمعات العربية وتوسيعها وتطويرها.

توقفنا أمام مفردة المواطنة، والسياقات التاريخية التي منحتها المعنى والدلالة في تاريخ تشكلها. كما توقفنا أمام صور التلقي والتأويل الذي أنجزه الفكر العربي، وهو يتواصل مع مفاهيم ومقدمات الحداثة والتحديث. لقد كان الأمر يتعلق بسؤال مركزي، كيف يمكن للفكر العربي أن يتلقى منظومة من المفاهيم وقد شُكِّلَت عبر القرون، ويقدم حاضرها إشكالات جديدة مختلفة عن بداياتها، وعن صور تَشبُّعها المعرفي، كما حصلت في أزمنة خلت؟ كيف يمكن للفكر العربي أن يتعلم من معطيات نظرية تَمَّ تركيبها في قرون، انطلاقًا من أشكال من الصراع لا حدود لها؟ وكيف يمكنه، في الآن نفسه، إعادة إبداعها لتكييفها ومواءمتها مع خصوصيات تاريخية مجتمعية محلية؟

إن هذا المشكل هو حجر الزاوية في موضوعنا، والجواب عنه تكشفه معطيات كثيرة في تاريخ انخراط العرب في الأزمنة الحديثة، تاريخ مواجهتهم لتحديات الخارج، وأسئلة الداخل ومعضلات التأخر التاريخي الذي يشكل الاستبداد السياسي مظهرها الأبرز. وفي الصفحات المنجزة في هذا العمل، مُحاولة للجواب عنه.

حاولنا جهد المستطاع، وأحيانًا في إشارات سريعة، أن نعمل على بناء وجهة نظر نقدية تاريخية، مع حرصنا على أن تكون جوابًا عن أسئلة قائمة في المحيط الاجتماعي العربي. وعندما فتحنا العمل على المناظرات الراهنة في موضوع العولمة

ومجتمع المعرفة وشبكات التواصل، وما أصبح يعرف بالمواطنة الكونية والمواطنة النشطة. كنا نريد أن نشير إلى أن عنايتنا بالبُعد الأنواري والبُعد السياسي في مفردة المواطنة، يعادل عنايتنا بالأزمة التي تعاني منها المفردة اليوم في عالم متغير.

إن النخب العربية مطالبة اليوم بالقيام بالمساعي المُركَّبة، لحظاتِ مشاركتها في الجدل في قضايا المجتمع، وأسئلة المستقبل في البلدان العربية. بحكم أن هذا الخيار يمكننا من الوعي بأسئلتنا في أبعادها المختلفة، من أجل اندماج أكثر تاريخية في تمثل مكاسب عصرنا، وفي بناء ما نعتقد أنه الأقرب إلى الأزمات والتناقضات التي تملأ واقعنا.

المراجع

- John A. Minahan. *enseigner la démocratie*. nouveau horizon 1992.
- Roland Gisbert. Roger Bergeron. Gérard Cellier. *Civilité*. *civisme*. *citoyenneté*. centre régional de la documentation pédagogique de l'académie de Grenoble. 2001.
- Patrice Canivez. *Eduquer le citoyen*. Hartier. Paris 1995.
- Jean Henaire. Le projet d'éducation "globale" et la citoyenneté mondiale. in : *Droit de l'homme et la citoyenneté* (des repères pour agir. collectif. col. thématique. n°5. juin 1997. centre international de la formation à l'enseignement des droits de l'homme et de la paix (CIFEDP).
- Will Kymlicka. *la citoyenneté multiculturelle*. trad. Patrick Savidon. ed la découverte. Paris 2001.
- Anicet le Pors. *la citoyenneté*. *que sais-je*? PUF. Paris 1999.
- Anicet le Pors à la Citoyenneté. Paris. Edition que sais –je. 2004.
- D.Schnapper. *Qu'est ce que la citoyenneté*? Paris. Gallimard Folio-actuel.2000.
- D.Schnapper. *La Communauté des citoyens*. Sur l'idée moderne de nation. Gallimard.coll "NRF essais".2003.
- D.Schnapper. *qu'est ce que l'intégration*? Paris. Ed.Gallimard. 2007.
- UNESCO. *vers les sociétés du savoir*. Paris 2005.
- Déloye. Yves. *Ecole et citoyenneté*. Paris. Presses de sciences politiques 1994.
- Gonod. Pascale et jean-pierre Dubois. *Citoyenneté*. *souveraineté*. *société civile*. Dlloz. coll. "thèmes et commentaires" 2003.
- Thmas Humphrey Marshall. *Citizenship and social class*. Cambridge University press. Cambridge.1950.

- مؤلَّف جماعي من ترجمة آسية دسوقي، **العولمة المفاهيم الأساسية**، الشبكة للأبحاث والدراسات والنشر سنة ٢٠٠٩.
- ناصيف نصار، **في التربية والسياسة: متى يصير الفرد في الدول العربية مواطنًا؟** دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، أيار/ مايو ٢٠٠٠.
- كمال عبد اللطيف، **أسئلة النهضة العربية، التاريخ، الحداثة، التواصل**، بيروت ٢٠٠٣.
- كمال عبد اللطيف، **العرب في مواجهة حرب الصور**، دار الحوار، بيروت ٢٠٠٨.
- كمال عبد اللطيف، **تحولات المغرب السياسي**، دار الأمان الرباط ٢٠٠٦.
- كمال عبد اللطيف، **أسئلة الحداثة في الفكر العربي، من إدراك الفارق إلى وعي الذات**، بيروت ٢٠١٠.

الموجة الرّابعة من المسؤوليّة الاجتماعيّة في المجتمع العربيّ

د. فيصل غرايبه*

تقع على جميع بني البشر في جميع أنحاء المعمورة مسؤولية ضمان استغلال ثروات هذه الأرض بطريقة نظيفة وعادلة ودون جشع، من أجل حفظها للأجيال القادمة نظيفة وجميلة وغنيّة ومعطاءة، ولا سيما أنَّ مفهوم التنمية المستدامة والمؤسسات الأخلاقية بدأ ينتشر ويتطوّر كثيرًا خلال السنوات الأخيرة، وبات جليًا وجود موجة جديدة في علم الإدارة تقوم على القيم والمبادئ والأخلاق لمنع الممارسات المؤدّية إلى دمار التنوّع الحيوي وانقراض الثروات الطبيعية على سطح الأرض. وهذه الموجة تسمّى الموجة الرابعة. ولقد كَثُر الحديث في الآونة الأخيرة عن قصص نجاح شركات عالمية تحمَّلت مسؤوليتها المجتمعيّة وأصبحت تعمل على مساعدة دول؛ لا بل قارات، في القضاء على أنواع معينة من الأمراض، والمساعدة في إيجاد الحلول للمشكلات البيئية الخطيرة مثل التصحُّر، والجفاف، والفيضانات، وعلى رأسها القضية الكبرى التي يعاني منها العالم وهي الاحتباس الحراريّ.

النموّ الاقتصاديّ العالميّ يتعرَّض لاهتزازات

من جهة أخرى، أوضحت الاتحادات النقابية الدولية أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس ٢٠٠٨ بأن النموّ الاقتصادي في جميع أنحاء العالم يتعرض لاهتزازات من شأنها التأثير على العمّال الذين انخفضت أجورهم الحقيقية، ما يستدعي اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين فرص العمل والوظائف اللائقة، وإعادة تنظيم الأسواق

---

* استشاري اجتماعي؛ عضو منتدى الفكر العربي/ الأردن.

المالية؛ إذ إن الدّخل يتوزَّع على نحو غير متساوٍ. فالتفاوت في الدّخل واضح تمامًا في الدول المتقدّمة والدّول النّامية على حدٍّ سواء. لذلك، تواصل هذه الاتحادات الدولية حملتها تحت شعار«**عمل لائق وحياة كريمة**»، ولكي تكون فكرة العمل اللائق الموجِّه الرئيسي لجميع السياسات العالمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

قضايا تغير المناخ وارتباطها بالطّاقة

أضاف «منتدى دافوس» في تناوله للموضوعات الاجتماعية ذات الأثر الحادّ والمباشر قضايا تغير المناخ وارتباطها بالطاقة؛ إذ تعمل منظّمات الأعمال على تطوير فرص تجارية جديدة تقوم على مبدأ توفير الطّاقة، وتطوير الاعتماد على الطّاقة الشمسية، واتباع نُظم التخلُّص من النفايات، وتغيير استخدام وسائط النقل إلى الأنواع الموفِّرة للطاقة والمُحافِظة على نقاء البيئة، بعد أن صار التحضُّر والنموّ السريع للمدن الكبرى أمرًا حتميًا، مما أدّى إلى تقوية دور رؤساء البلديات وسلطات مجالسه، لا سيما في المدن الكبرى التي تعود إليها ضرائب الدّخل، فتزيد من إمكانات الإنفاق لديها، وتقيم إزاء ذلك روابط مع مشروعات التنمية المستدامة لتوفير حلول جديدة لاستخدام الطاقة والنفايات ومشكلات النقل والمواصلات. هذا إضافة إلى الأخذ بالاعتبارات الخضراء في البناء التي تؤدّي إلى استخدام أفضل للموارد الشحيحة التي لها تأثير أقلّ سوءًا على المناخ.

توجيه القوّة الشرائيّة نحو قواعد أفضل

من الأفكار التي طُرِحَت وجرى الدعوة إلى تبنّيها فكرة توجيه القوة الشرائيّة نحو قواعد أفضل لسياسة المشتريات العامة وسُبل مراقبتها، فلا تُستخدَم القوة الشرائية مع الشركات التي تعمل على توفير الطاقة فحسب، إنّما تُستخدَم مع الشركات التي يمكن أن ترقى إلى مستوى قواعد حُسن معاملة موظفيها، مثل توفير شروط الصحّة السليمة والسلامة العامة؛ إذ إن حُسن معاملة الموظفين مسؤولية مشتركة بين الشركات وأصحاب القرار السياسي، في إطار عقود العمل والبناء والتطوير.

حلول لمشكلات من الممكن أن تواجه العالم

قال **بيل غيتس**، مالك أكبر منشأة للكمبيوتر في العالم، والذي يعتبر أغنى شخص في هذا العالم، إن من أهم أهدافه (٢٠٠٩) ولمدة خمس سنوات قادمة مطاردة البعوض. فقد ألقى محاضرة لم يتحدَّث فيها عن الحاسوب ولا عن أحدث التطورات في البرمجيات والإنترنت، بل كان يتحدَّث عن البعوض وكيف أخذ على عاتقه هو ومؤسسته الكبرى، في إطارٍ من المسؤولية المجتمعية التي تتبناها مؤسسته الخاصة، القضاء على مرض الملاريا في إفريقيا عن طريق القضاء على البعوض المسبِّب والناقل الرئيسي لهذا المرض، إضافة إلى بذل الجهود الحثيثة الداعمة لتخفيف نِسب الوفيات الناتجة عن الملاريا وصولاً للقضاء على مرض الملاريا الذي يتسبَّب في وفاة الملايين في إفريقيا سنويًا. و**بيل غيتس** متفائل جدًا في إيجاد الحلول للمشكلات التي من الممكن إن تواجه العالم، وهو يعتمد في ذلك على دراسة التاريخ وتحليله؛ إذ تم إيجاد حلول كثيرة لمشاكل عالمية معقَّدة. فعلى سبيل المثال ولد (١١٠) مليون طفل في عام ١٩٦٠، توفي منهم قبل عمر الخمس سنوات (٢٠) مليونًا، وفي عام ٢٠٠٣ ولد (١٣٥) مليون طفل توفي منهم قبل عمر الخمس سنوات (١٠) ملايين، مما يؤكد أنه على الرغم من زيادة المواليد، إلاَّ أن الوفيات انخفضت لأقل من النصف. وهذا ناتج بالطبع عن أشخاص أذكياء جندوا أنفسهم للعلم واكتشفوا اللقاحات التي استخدمت في جميع نواحي الأرض وأدت إلى القضاء على كثير من الأمراض القاتلة.

ومن هذا المنطلق يقول **غيتس**: إننا إذا اقتنعنا بعملية التغيير، وعملنا على مواجهة أكبر التحديات في الماضي، فإننا حتمًا قادرون على ذلك الآن، إن ما يلزمنا في هذا الحين هو توحيد الجهود الدولية ومساعدة منظمات المجتمع المدني والإيمان بالأهداف السامية، وأن يتبنى الجميع مفهوم المسؤولية المجتمعيّة ويطبقونه، وخاصة الدول الغنية والشركات الكبرى الثرية، فنحن جميعًا مسؤولون.

نظرتان إلى المسؤوليّة الاجتماعيّة للقطاع الاقتصاديّ

هناك اختلاف بين نظرتين إلى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الاقتصادي، ففي حين ترى الأولى أن المسؤولية الاجتماعية لشركة ما تقتصر على تخصيصِ نسبةٍ من أرباحها للتنمية، كأنها هبة أو منَّة، فإن الثانية تدرك أن تعظيم العائد على استثمارات

الشركة لا يتأتى ولن يتحقق إلا بالتنمية. لذلك، يتمثل الجزء الأساسي من الواجب الوطني المفروض على القطاع الاقتصادي الخاص، أن يقوم بردم الهوة التي تفصل بين النظرتين، ولصالح النظرة الثانية بالضرورة. وقد شكّلت المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص ردّة فعل للتغيُّرات العالمية الكبيرة، وفي مقدمتها العولمة التي أعادت خلط الأوراق، وطرحت مفاهيم اقتصادية واجتماعية جديدة، ما يزال البعض يقف منها موقف العداء، أو ينظر إليها بتوجس على الأقل، في الوقت الذي تلتزم الكثير من الشركات العابرة للقارات بالمسؤولية الاجتماعية من منطلق إنساني على الأقلّ، ومن غير المحتمل أن يكون فهمهم لها فهمًا خاطئًا.

مُساهمات مُبتَكَرة في مضمار تنمية المجتمعات

في ضوء ما شهده العالم خلال السنوات الفائتة، منذ بداية القرن الحادي والعشرين وحلول الألفية الثالثة، من تزايدٍ مُطرد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونشاط بارز لشركات عالمية رائدة في «المسؤولية الاجتماعية» في المنطقة العربية، قدَّمت تلك الشركات مُساهمات مبتكرة في مضمار تنمية المجتمعات، آخذةً بأيدي أبناء هذه المجتمعات، مؤكدةً التزامها ودعمهما للمشاريع المحلية التنموية، ومدركةً بعمق مفهوم المسؤولية الاجتماعية بوصفه ركنًا أساسيًا من أركان التنمية المُستدامة، يعكس صورةً واضحةً لا لبس فيها عن إيمان أصحابها والمسؤولين فيها بأنَّ الاستثمارات تفقد صفتها الاستثمارية إذا أهملَت أو أغفلت مسؤوليتها تجاه المجتمع، والدولة التي تفسح المجال أمامها لتنشط في إنتاجها على أراضيها وفي مجتمعها، وتحاول على الدوام أن تكونَ تلك المسؤولية جزءًا لا يتجزأ من أخلاق مجتمع الأعمال العالمي، بشكلٍ ينسجم مع المعايير العالمية والممارسات الدولية.

اكتسب هذا المفهوم نتيجة لهذه التوجهات وتلك التطبيقات بريقًا، حين أصبح جزءًا من استراتيجية الشركات، وتخطَّى مفهوم الهِبة أو المِنحة، وبات جزءًا من كيان أي شركة أو مؤسسة تتعاطى مع هذا المفهوم، وتترجمه عبر مقوماتها البشرية والمادية والتسويقية، إيمانًا منها بمبدأ الواجب الأخلاقي تجاه الإنسان. هذا على الرغم من أنَ مفاهيم جديدة نسبيًا، كالمسؤولية الاجتماعية، أو الاستثمار الأخلاقي، أو «أنسنة» التعليم، تتداول ويتم التعاطي بها في المناسبات فقط، وضمن فعاليات متخصصة جدًا في بعض المجتمعات والمنظمات والمواقع.

دور القطاع الخاصّ في بناء الوطن وتنمية شخصية الإنسانَ

من أهمّ أهداف المسؤولية الاجتماعية، ترسيخ دور القطاع الخاص إلى جانب المؤسسات الحكومية والدولة، في بناء الوطن وتنمية شخصية الإنسان وتطوير حياته، انطلاقًا من مبدأ «كلّنا شركاء... كلّنا مسؤولون»، وكذلك ترسيخ فكرة مسؤولية الشركات ورجال الأعمال تجاه المجتمع، كمبدأ أساسي في التخطيط، وفي العمل بعيدًا عن المعنى المادي المجرَّد، وفكرة الربح والتنافس الشرس والأعمى، وتسليط الضوء على كل نشاط يهدف إلى تقديم المساعدة أو المساهمة في الحياة الاجتماعية أو البيئية في المجتمع، والتخفيف قدر الإمكان من المعاناة الإنسانية، والاقتراب من المجتمع، وتوثيق الروابط بين أفراده، والحفاظ على الصحة العامة والبيئة، ومحاولة التخلُّص من التصرفات المخالفة للقانون والمُضرّة بالصالح العام، وتقليص هامش الأنانية والفردية، لصالح المحبّة والتكافل والوعي المجتمعي.

نقل المعرفة إلى المهتمّين العرب

لقد تمكَّنت معظم الشركات العربية والأجنبية العاملة في المنطقة العربية من نقل المعرفة إلى المهتمين بهذا الموضوع في المجتمعات العربية العاملة فيها والمنتجة فيها أيضًا، مما حدا بها نتيجة الوعي المتناميً بدورها إلى إشراك مختلف شرائح المجتمع في التنمية، وزيادة الاعتماد على الاتصالات الإلكترونية المتخصصة في التزود بالمعلومات المُحدثّة باستمرار حول قطاع التنمية والمسؤولية الاجتماعية، ومن أجل تنمية المعرفة والثقافة والعلوم ومواكبة تطورات العصر، والتفاعل مع كل متطلباته. إضافة إلى ذلك، فهنالك زيادة في التركيز على الجهود التي تقوم بها الشركات بغرض توسيع مسؤوليتها الاجتماعية، إلى جانب التعريف بمساهمات الشركات في المسؤولية الاجتماعية على أنها استثمار أخلاقي، وليست تصرفًا شكليًا أو مظهريًا، من أجل أن يقوم هذا المفهوم بدوره المؤثِّر في الانتقال بالعالم من ساحة تنافسٍ شرس إلى عالمٍ إلكترونيٍ سلس، بنيته المعرفة، وقوامه العطاء، وركيزته التنمية.

تحسين نوعية الحياة وتوفير الاستقرار وزيادة التكافل

يشير مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى أنه ينبغي على إدارات المنظمات اتخاذ قرارات أو القيام بإجراءات من شأنها زيادة رفاهية المجتمع بشكل عام. وقد بدأ المفهوم بالظهور عندما قامت بعض المنظمات بتحسين ظروف العمل الداخلية وتحسين حياة العاملين، وزيادة أجورهم، وتوفير الرعاية الطبية لعائلاتهم وما شابه ذلك. وإذًا، يركِّز مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المجتمع المعاصر على جوانب تحسين نوعية الحياة بشكل شامل، وتوفير الاستقرار الاجتماعي، وزيادة التكافل والعناية بمختلف شرائح المجتمع. لهذا، بدأت جهات متعددة في كل المجتمعات بتشكيل قوى ضاغطة ينبغي مراعاتها وتحقيق مطالبها كجمعيات حماية المستهلك وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان عامة وحقوق الأطفال والنساء وحريات الصحفيين، وما إلى ذلك.

تصرُّف المنشأة الاقتصادية كمواطن اعتباري صالح

رَسَخَ ذلك الفهم نتيجة وضوح اتجاه يحتم على المنشآت الاقتصادية أن تؤدي دورًا اجتماعيًا واسعًا، وأن تنفق على الأنشطة الاجتماعية ورفاهية المجتمع خارج منظور الربح المادي. ولعل أبرز المدافعين عن وجهة النظر هذه العالم الاقتصادي الأمريكي **سام ويلسون**، الحائز على جائزة **نوبل** في الاقتصاد، الذي نادى بأن لا ينحصر دور تلك المنشات على مراعاة تحقيق الأرباح والعوائد للمساهمين، بل يمتد إلى حلّ مشكلات تسبَّبت فيها، كالتلوث واستنزاف الموارد، وأن تتصرف «كمواطن اعتباري صالح»، مما يساعد على تحسين صورة الأعمال الإنتاجية للقطاع الخاص في المجتمع، الأمر الذي جعل من البيئة محلّ إهتمام المسؤولين في تلك المنشآت، خصوصًا بعد صدور الحزمة الخاصة بالأمان البيئي المتمثلة بالآيزو ١٤٠٠٠، وبعد أن تسبَّب كثير من الأعمال بتلوث خطير للبيئة، كالشركات الصناعية الكيماوية والنفطية، التي جعلت ضمن اهتماماتها الرئيسية إيجاد وعي لدى العاملين في المنشأة بأهمية العمل في بيئة صحية، والموازنة بين حياتهم العائلية والعمل، لكي ينتشر وعي في المجتمعات المحلية بأن أداء المنشآت يصبح أفضل عندما تعمل في مجتمعات تقدِّر الصحة والنظافة، وكلما نالت المنشأة سمعة طيبة في مجال حماية البيئة وصيانتها، فإن ذلك يعود عليها بمردود واستثمار أفضل في المستقبل، إضافة إلى العمل من جانب المنشأة على تطوير

الرفاه الاجتماعي بشكلٍ عام من خلال الأنشطة الخيرية وأعمال الإحسان، ودعم الأنشطة الثقافية والفنية، تلك التي تساهم في رفع مستوى الذوق في المجتمع وتنمية ذلك في ثقافته، وبما يحفظ حقوق الإنسان بشكل عام.

الاقتصاد يأخذ زمام المبادرة في الأنشطة الاجتماعيّة

أورد **العامري والغالبي** أن استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية، تقوم على الممانعة أو عدم التبني، أو على الدفاع، أو على التكيُّف، أو على المبادرة التطوعية، التي تأخذ إدارة المنشأة الاقتصادية فيها زمام المبادرة في الأنشطة الاجتماعية، وذلك بالاستجابة للكثير من المتطلَّبات الاجتماعية، وفقًا لتقديرات المديرين في مختلف المواقف، وتتميز هذه الاستراتيجية – القائمة على المبادرة التطوعية - بما يؤخذ في أداء المنشأة بالاعتبار دومًا في أن لا تكون القرارات المتخذة أو التصرفات ذات أثر مُعاكِس لتطلعات المجتمع ومصلحته[1].

وتبعًا لما سبق، فإن تقييم أداء المنشآت الاقتصادية، لم يعد يقتصر على اعتماد المؤشرات المالية؛ بل أصبح يشمل معايير مالية وغير مالية، في مقدّمتها المعايير الاجتماعية، وذلك عند تقييم الأداء الاجتماعي للمنشأة تجاه المجتمع المحلي والبيئة الطبيعية، وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال والنساء، فيتم تدقيق المساهمات الاجتماعية للمنشآت الاقتصادية والخدمية، مثلما ظهرت محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي تعنى بالقياس المحاسبي للإنفاق في المجال الاجتماعي لما تقوم به تلك المنشآت.

تطبيقات عربيّة خلاّقة للمسؤوليّة الاجتماعيّة

لم يعد وطننا العربي والمنشآت الاقتصادية القائمة في أقطاره خاليًا من تطبيقات المسؤولية الاجتماعية. فقد أطلق الملتقى العربي الأوّل للمسؤوليّة الاجتماعيّة لمؤسسات الأعمال (الشارقة/ الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩) **الموسوعة العربية للمسؤولية الاجتماعية**، كأوّل مشروع موسوعي إلكتروني، يختصّ بتوثيق كلّ ما يتعلَّق بالعناصر المكوِّنة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، التيَ لقيت تجاوبًا من الهيئات الحكومية والخاصة، التي تسعى إلى تمكين الشباب وذوي الكفاءات من استثمار إنجازاتهم

وابتكاراتهم في التنمية المعرفية والإنسانية في الوطن العربي، كمقدمة لا بد منها للنهوض الاقتصادي، ولإقناع المنشآت بالاستثمار الأخلاقي كآخر أسوار حماية الإنسانية.

وفي استعراض النماذج العربية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الاقتصادي، نجد أن بنك أبو ظبي الوطني يسعى إلى تحقيق عائدات مُجزية ومُستدامة، مع الاهتمام بتأثير أنشطته على الأجيال القادمة، وإضافة طابع خاص على مجتمع الأعمال؛ إذ يتخذ من المسؤولية الاجتماعية للشركات منهجًا للعمل ضمن رؤية البنك وتوجهاته، وليس مجرد مشاريع منفصلة عن بعضها البعض، ويسعى إلى كسب ثقة عملائه باستماعه إليهم، واستيعاب متطلّباتهم والعمل على تلبيتها، والاهتمام بالبيئة عبر توعية الموظفين، وبرامج تقليل وإعادة الاستعمال والتدوير في البنك، وخلق قيمة إضافية في المجتمعات التي يعمل فيها، والتخفيف من التأثيرات المترتبة على أعماله فيها، والمشاركة في الفعاليات الاجتماعية، وإحداث التكامل بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة وجعله جزءًا من ثقافة المؤسسة.

كما أكَّد النموذج اليمنيّ أهمية التكامل والشراكة الثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بما يعزِّز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، مع تأكيد أن المسؤولية الاجتماعية لا يمكن أن تقوم على قرارات أو قوانين، لكنها شعور بالمسؤولية تجاه البلاد. وكانت قد أجريت دراسة تحليلية لآراء المديرين العاملين في عيّنة من المنظمات الصناعية اليمنية، والمسؤولية الاجتماعية بين المفهوم والتطبيق، ومدى تطبيق الإدارة في القطاع الخاص لنشاط المسؤولية الاجتماعية، وعقد مؤتمر تحت شعار «المسؤولية الاجتماعية... عمل طوعي أم واجب وطني؟» هَدَفَ إلى تعزيز مفاهيم الاقتصاد الحرّ والمسؤولية الاجتماعية للشركات اليمنية، والمساهمة في ازدهارها وتحقيقها للعوائد والاستمرارية والبقاء.

أما في النموذج السعودي، فقد اعتبرت مجموعة الفيصلية – مثلاً- أن مسؤوليتها الاجتماعية هي جزء لا يتجزأ من سياساتها وممارساتها، وأطلقت على مر السنين العديد من البرامج الاجتماعية الرئيسية، التي أضحى بعضها معيارًا نموذجيًا ومؤشرًا عامًا على المسؤولية الاجتماعية للشركات في منطقة الشرق الأوسط، مثل نادي أصدقاء البيئة لدى «**الصافي دانون**»، وهدفه التطوير والتعليم ونشر الوعي

بين المواطنين حول أهمية المحافظة على بيئة المملكة والخليج، والتنبيه إلى مخاطر عدم اتباع أفضل ممارسات التعامل مع النفايات البشرية التي تظهر في الصحراء والحدائق، أو مخالفة الحاجة للحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

وأسهم القطاعان العام والخاص في قطر في دعم المسؤولية الاجتماعية، من خلال الارتكازً على الحسّ بالمسؤولية الأخلاقية تجاه الشركات والأفراد. كما ساهمت حزمة من العناصر المتعلقة بتوافر الخبرات اللازمة لتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية، وصدق النوايا لرؤوس الأموال، والتزامها بالشفافية والحياد، في القدرة على تخطّي مجموعة من التحديات التي واجهت الشركات القطرية في أثناء تنفيذها برامج المسؤولية الاجتماعية، سواء في التعليم،أو البيئة،أو الصحة،أو غيرها من القطاعات.

وقد أدى نجاح التجربة إلى بروز جيلٍ مسؤول اجتماعيًا، يتقنُ تشخيص التحديات التي تواجه المجتمع المحلي، ويَقدر على تذليل الصعاب أمام أبنائه. كما أنَّ Qatar CSR تَهدف لأن تكون إحدى كبريات البوّابات الإلكترونيّة العالميّة المتخصّصة، بعد أن أصبحت مصدرًا للأبحاث واستطلاعات الرأي لمؤسسات إعلامية مرموقة، ومَرجِعًا لمشاريع تنموية عربيّة ودوليّة ذات صلة، وقد أطلقت صحيفة إلكترونيّة يوميّة، بثلاث لغات، متخصّصة في العمل على نشر الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ودور المؤسسات والشركات في ترجمته عمليًا.

قام برنامج تنمية المشاركة المصري بتوسيع نطاق الدعوة لتشمل شركات القطاع الخاص، من أجل أن تقف هذه الشركات إلى جانب المجتمع المدني المصري. وقد قدمت شركات مثل «ميكروسوفت» و«شل» و«فودافون» و«بروكتر» و«جامبل» العالمية تجاربها في مجال المسؤولية الاجتماعية؛ إذ بتضافر الجهود بين الشركات تتوحَّد الجهود والرؤى، وتُعظَّم الفائدة العائدة على المجتمع. ويعمل التجمُّع على دعم هدف تنموي يتم اختياره سنويًا، كما يعمل على تنشيط البحث العلمي في موضوع المسؤولية الاجتماعية في مصر، ويسعى إلى إيجاد جائزة على مستوى الدولة في مجال المسؤولية الاجتماعية، ومساحات مخصصة لعرض أنشطة الشركات في هذا المجال في الصحف المحلية وعلى شبكة الإنترنت، وإصدار نشرة دورية عن أنشطة شركات القطاع الخاص في مجال التنمية.

الإفصاح الاجتماعي اقتصاديًا وماليًا

يرتبط بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الاقتصادية بمفهوم الإفصاح الاجتماعي الذي يُقصَد به كسب ثقة المجتمع، وخاصة الفئات المتعاملة مع المنشأة، عن طريق الإعلام بأن المنشأة تُساهِم في حلّ مشكلات المجتمع، مما يساعد على تجنُّب الآثار الاقتصادية غير المواتية. وتقوم عملية الإفصاح الاجتماعي على عناصر أربعة أساسية، هي: الحدث الاجتماعي الذي تريد المنشأة توصيل نتيجته، ومُعدّ التقارير، والتقارير التي تحتوي على معلومات الأداء الاجتماعي للمنشأة، ومُستخدم التقارير، أي أية جهة تقوم باستخدام المعلومات الواردة في التقرير في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بها. فالتقارير الاجتماعية وسيلة تُستخدَم لتوصيل معلومات عن الأداء الاجتماعي للمنشآت الاقتصادية إلى الأطراف ذات العلاقة، وتعتمد هذه التقارير على مجموعة معايير ضرورية لأغراض إعداد التقارير الاجتماعية، وهي: الملاءمة، والخلو من التحيز، والقابلية للفهم، إضافة إلى جملة من المعايير الثانوية مثل التوقيت الملائم، والقابلية للتحقُّق، والفحص المستقلّ، والقابلية للمقارنة. وتراعي اعتبارات عدة، مثل أهمية البيانات، والحيطة والحذر، والقبول العام، وحقّ الاعتراض، والثَّبات، والقابلية للقياس الكمّي، والقابلية للتمثيل النقدي، والعرض الملائم، والمقابلة أو القابلية للتقييم. ويعني عدم توافر هذه المعايير أن تلك التقارير غير مقبولة.

ولما كانت المنشأة وحدة واحدة لا تتجزأ؛ فإن التقرير عن إداراتها يتضمَّن بالضرورة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية، فيتم الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية إلى جانب المعلومات المالية الاقتصادية في تقرير واحد، وذلك لأن الأنشطة الاجتماعية والبيئية تؤثِّر على نتائج النشاط الاقتصادي، بشكل مباشر أو غير مباشر، مما ينعكس في القوائم المالية الاقتصادية، وإلاَّ أصبحت نتائجها مضلِّلة، ويراعى فيها اختلاف أسلوب الإفصاح، تبعًا للاختلاف ما بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنه، ومفهوم المسؤولية البيئية والمحاسبة عنه لكل منهما عن الآخر، من حيث المجالات ونطاقه وشكله ومكانه، وعن تكاليف الأداء الاجتماعي والبيئي من وجهة نظر المنشأة، إضافة إلى المنافع الاجتماعية، والأداء البيئي والاجتماعي للمنشأة الذي يمكن ترجمته ماليًا بشكل موضوعي مع الإفصاح عن أدائها الاقتصادي في القوائم المالية، لإمكانية توفير مقياس اقتصادي اجتماعي شامل لتقييم الأداء المالي الكلّي للمنشأة.

تحقيق الرفاهيّة الاجتماعيّة دون توقُّع مكاسب اقتصادية

إنَّ مجال الأداء الاجتماعي بصفة عامة هو مجموعة من الأنشطة الاجتماعية التي تنفذها المنشأة لتحسين الرفاهية الاجتماعية للمجتمع، ودون توقُّع مكاسب اقتصادية مباشرة، وهو يمتد إلى أطراف أربعة هي: العاملون، والعملاء، والفقراء، والمجتمع بوصفه مجالاً للتفاعل.

أما تكاليف الأداء الاجتماعي فتنقسم إلى عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه العاملين، وتشمل الرواتب الإضافية أو الاستثنائية، ومساهمة الشركة في صندوق توفير العاملين، ومساهمتها في صندوق التكافل والتضامن، ووسائل نقل العاملين، والتأمين على الوفاة والعجز للعاملين، والمساهمة في تعليم أبناء العاملين، وعلاوة غلاء المعيشة، وحوافز ترك الخدمة للعاملين، والتأمين الصحي للعاملين بعد التقاعد، وتأمين الملابس للعاملين، وتأمين المواصلات للحجّ والعُمرة والرحلات الجماعية الأخرى، والحفلات السنويّة، وتكريم العاملين، والمسابقات والأنشطة الرياضية والفنية والثقافية، وعلاج العاملين في الداخل والخارج، وإصدار نشرات دورية ومجلات. أما عناصر تكاليف هذا الأداء، فتشمل تكاليف البحث للتطوير الفني للمُنتَج، وتكاليف إزالة مسبِّبات شكاوى العملاء، وتمثِّل عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه الفقراء التبرعات للجمعيات الخيرية، إما تجاه المجتمع بصفة عامة، فتتبنى المنشأة عادة الرسوم الإضافية للجامعات، والمساهمة في صندوق التعليم والتدريب المهني والتقني، وتبرعات المؤسسات الثقافية والرياضية، ورصف الشوارع والطرق وإنارتها، وتشجير أحياء المجتمع المحلي وتجميلها.

خاتمة

هكذا، ساعدت الموجة الرابعة مفهوم التنمية المستدامة والمؤسسات الأخلاقية على الانتشار والتطور، عندما تبنَّت هذه الموجة قيمًا ومبادئ ونواميس أخلاقية، تكبح الممارسات المؤدّية إلى دمار التنوّع الحيوي وانقراض الثروات الطبيعية على سطح الأرض، وتتجلّى قصص النجاح للشركات العالمية التي نهضت بمسؤوليتها المجتمعية، ودأبت على مساعدة الدول والقارات في القضاء على أنواع مُنتشرة ومُقلقة من الأمراض، وعلى إيجاد الحلول لمشكلات بيئية مستعصية ومُهدِّدة للنوع الحيوي كالتصحُّر والجفاف والفيضانات، ناهيك عن المعاناة العالمية من الاحتباس الحراري.

وقد حملت الموجة الرابعة، كذلك، ردّة فعل الشركات في القطاع الخاص للتغيُّرات العالمية الكبيرة، وخاصة العولمة التي صرحت بمفاهيم اقتصادية واجتماعية جديدة، يقف البعض إزاءها موقف عداء أو يُنظَر إليها بتوجُّس، عندما انبرت هذه الشركات وهذا القطاع للمسؤولية الاجتماعية من منطلق إنسانيّ؛ متوجهًا بدوره للعمل إلى جانب المؤسسات الحكومية والدولة في بناء الأوطان وتنمية شخصية الإنسان وتطوير حياته انطلاقًا من مبدأ كلّنا شركاء، وليساعد في انتقال العالم أجمع من ساحة تنافسٍ شرس إلى عالمٍ إلكترونيّ سلس، بنيته المعرفة وقوامه العطاء وركيزته التنمية.

المراجـــع

- البكري ثامر ياسر: **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٨
- نور الدين حمودة: **نحو نظرية للمحاسبة البيئية والاجتماعية**، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، ليبيا ٢٠٠٧، ص.ص ١٧٩-١٨٩
- أمين السيد لطفي:**المراجعة البيئية**،الدار الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٥، ص.ص ٩٠ -٩١
- فعاليات المنتدى الأول لمنظمات المجتمع المدني، الذي نظمه برنامج تنمية المشاركة بدعم من الهيئة الكندية ٢٠٠٩.
- سبأ: مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك، صنعاء، اليمن ٢٠٠٩
- صالح مهدي محسن العامري وطاهر محسن منصور الغالبي: الإدارة والأعمال، الطبعة ٢ دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٨، ص.ص ٩٢- ٩٨
- ندوة،المسؤولية الاجتماعية.. والاستثمار الأخلاقي»تنظيم: المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية بالتعاون مع: غرفة تجارة وصناعة الشارقة – الإمارات العربية المتحدة ١٣ – ١٥ ابريل، ٢٠٠٩
- Qatar CSR شّبكة إلكترونيّة، صحيفة إلكترونيّة يوميّة.
- Davs.Keith & Blomstrom Robert L. ***Business And Strategies***, 2nd ed. Houghton Mifflin Co.Inc.1990
- Mc Carthy,E.Jerame & Perrault, William, D. Basic Marketing: A ***Global Management Approch***, Eleventh Edition, IRWIN,Inc,1993.

الإعلام الدوليّ وتنميط المُتخيَّل الثقافيّ

د. الصادق الفقيه*

ملخص البحث

يقر هذا البحث بحقيقة أن الإنسانية شهدت خلال العقود الثلاثة الماضية، الكثير من التطورات والتحولات، التي طالت وسائل الاتصالات بشكل خاص، بحيث دخل الإعلام في مرحلة تاريخية جديدة على مختلف الصعد والمستويات، الأمر الذي سيفضي، في المحصلة النهائية، إلى إحداث تغيرات جوهرية تطال جميع مجالات الحياة وجوانبها. فقد تزايدت أهمية وسائل الإعلام ودورها في عملية التنشئة في عصر السماوات المفتوحة، وآلاف القنوات الأرضية والفضائية، حيث تتيح وسائل الإعلام تفاعلاً مع الآخرين دون أن يكونوا معًا في المكان نفسه، ويمكنها الوصول إلى كل مكان بسهولة ويسر، ولها القدرة على اجتذاب أعداد متزايدة من المشاهدين، خاصة من الشباب، من خلال ما تُقدمه من مادة إعلامية جيدة السبك والإعداد، بصرف النظر عن مضمونها، الذي يخدم الأهداف المرصودة للذين يقفون خلف الوسيلة الإعلامية، وما يترتب على ذلك من تأثير مباشر على مفاهيم وتوجهات الشباب تجاه القضايا المختلفة، والذي يتضمن تبني مواقف وسلوك وأفكار قد تكون خاطئة.

وينبه البحث إلى أن توجهات الإعلام الدولي تثير الكثير من التساؤلات حول طبيعة ومغزى الرسائل التي يحملها، أو يروجها خارج حدود منظومات القيم الثقافية والاجتماعية والسياسية لمراكز بثه وانطلاقه. وذلك في ظل اختلال واسع وكبير بين الذين يملكون والذين لا يملكون، أي بين دول الشمال بعقيدتها وفلسفتها الغربية، ودول الجنوب، التي تقع كل بلاد العرب والمسلمين ضمن حدودها. ويزيد التطور الهائل في تكنولوجيا وسائل الأعلام من هذا الاختلال، لأن التقدم في تقنية الاتصالات وفنيات العمل الإعلامي متلازم مع زيادة سيطرة ونفوذ هذه الدول الغربية على توجهات الإعلام الدولي، وتسييره بالشكل الذي يخدم مصالحها وسياساتها العالمية.

* الأمين العام لمنتدى الفكر العربي، وباحث في مجالات الإعلام والدبلوماسية، والسياسة وعلم الاجتماع.

والنتيجة المستخلصة لهذا البحث هي أن كل مرحلة "اتصالية" كان لها تأثيرات ذات دلالات كبيرة، أي أتت بتغييرات كثيرة وكبيرة بالنسبة للتفكير الإنساني على المستوى الفردي، وبالنسبة للتطور الثقافي على المستوى الجماعي، أو البيئة الثقافية، التي هيأت لها وأفرزتها كل وسيلة اتصال مستحدثة. لذا، فإن هذا التحدي الكثير والخطير لا يمكن مواجهته إلا بنفس الاستعداد العلمي والمادي، وبذات الوسائل والأدوات، فلا يمكن مواجهة الإعلام الغربي إلا بإعلام عربي إسلامي ملتزم وقوي ومؤثر، ولا سبيل لمواجهة ثقافة الصورة الشديدة التأثير في الرأي العام العالمي إلا بالطريقة نفسها، مع التشديد على اختلاف قيم المضمون وأخلاقية المحتوى. لأن مواجهة تحديات الإعلام الغربي لا تتم بكثرة الحديث عن الغزو الإعلامي والثقافي الغربي، ولا تتأتى ببلاغة النقد لفساد الحضارة الغربية، وإنما بتوفير البدائل التي تعين على تحصين المجتمع، وذلك بالاستفادة المثلى من الوسائل المتاحة في تقوية الإعلام الوطني، وتجويد صناعة الرسائل الخاصة بحيث تكون مؤثرة في مختلف شرائح المجتمع، ويصبح صوت الأمة مسموعًا بقيم الخير في أوطاننا، وفي أرجاء العالم. فالموجات المتلاحقة من التطورات، تتطلب حيوية فكرية وسياسية عربية وإسلامية، حتى يتسنى لنا جميعًا الاستفادة من هذه التطورات، وتأسيس قواعد وأطر مجتمعة، تعتني بحركة التحولات الإعلامية الدولية، وترصد آثارها، وتوضح سبل التصدي لسلبياتها وأولوياته. ودون ذلك سيبقى تأثير هذه الوسائل الإعلامية الدولية فاعلاً وخطيرًا، وينمِّط المتخيل الثقافي لمجتمعاتنا وفقًا للمعيار القيمي الغربي.

استهلال

يعرف الإعلام الدولي بأنه عملية الاتصال العابرة لحدود الدول والثقافات، التي تتم باستخدام وسائل الاتصال الجماهيرية، ومعينات التقنية المتطورة الحديثة. ويتميز بقدرته على توصيل الرسائل إلى جمهور عريض متباين الاتجاهات والمستويات، ولأفراد معروفين وغير معروفين للقائم بالاتصال، تصلهم الرسالة بسرعة مدهشة وفي اللحظة نفسها، مع مقدرة على خلق رأي عام، وعلى تنمية اتجاهات وأنماط من السلوك غير موجودة أصلاً، والمقدرة على نقل المعارف والمعلومات، والتي تجعل

لهذا التغيير منطق عقلاني وأيديولوجية. ويعتمد الإعلام الدولي على وجود قاعدة اقتصادية متينة من التمويل اللازم للحصول على تكنولوجيا الاتصال كالمطابع ومحطات الإذاعة والتلفزيون والأقمار الاصطناعية، وتوفُّر البنى الأساسية اللازمة مثل شبكة الطرق، والنقل، والكهرباء، مما يسهل عمليات التوزيع للوسائل المطبوعة للإذاعتين المسموعة والمرئية. تسندها قاعدة علمية وثقافية في المجتمع والدولة بحيث يكون بإمكانها إنتاج المعلومات وتوزيعها.[1] وبجانب التأثيرات المختلفة للغزو الإعلامي العالمي، إلا أن التحدي الأكبر يتمثل في أن نسبة كبيرة من البرامج الإعلامية موجهة إلى الأطفال والمراهقين والشباب، لأن هذه الشرائح العمرية تتأثر بسرعة، وتعتبر وسائل الإعلام الحديثة من أقوى الوسائل المؤثرة في الشباب، إذ تعتمد على الإخراج الجذاب، وتقنيات الصورة المؤثرة، ووسائل الإغراء القوية، الأمر الذي يدفع الشباب والمراهقين، فضلاً عن الأطفال، إلى الانتباه باهتمام شديد والانجذاب إلى أجهزة الإعلام المختلفة.

وتثير توجهات الإعلام الدولي تساؤلات كثيرة حول طبيعة ومغزى الرسائل التي يحملها، أو يروجها، خارج حدود منظومات القيم الثقافية والاجتماعية والسياسية لمراكز بثه وانطلاقه. وذلك في ظل اختلال واسع وكبير بين الذين يملكون والذين لا يملكون، أي بين دول الشمال بعقيدتها وفلسفتها الغربية، ودول الجنوب، التي تقع كل بلاد العرب والمسلمين ضمن حدودها. ويزيد التطور الهائل في تكنولوجيا وسائل الإعلام من هذا الاختلال، لأن التقدم في تقنية الاتصالات وفنيات العمل الإعلامي متلازم مع زيادة سيطرة ونفوذ هذه الدول الغربية على توجهات الإعلام الدولي، وتسييره بالشكل الذي يخدم مصالحها وسياساتها العالمية. إذ تشير الإحصائيات إلى أن ٩٧٪ من الأجهزة المرئية موجود في دول الشمال، فضلاً عن ٨٧٪ من الأجهزة المسموعة من مجموع ما تملكه دول العالم، وأن دول الشمال هي المصدر الأساس

(١) صالح خليل أبو إصبع، **الاتصال الجماهيري**، الطبعة الأولى، عمّان، ١٩٩٩، ص ١٥- ١٧.

لأكثر من ٩٠٪ من الأخبار. ولا تختلف شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) كثيرًا عن صورة السيطرة هذه، فلغات الدول الغربية، لا سيما اللغة الإنكليزية، هي المهيمنة في مجال الإنترنت، إذ إن ٨٨٪ من مواد ومعلومات الإنترنت تبث بها، مقابل ٩٪ للغة الألمانية، و٢٪ للفرنسية، فيما يوزع ١٪ على بقية لغات العالم، ومنها اللغة العربية. ويتركز ٦٠٪ من مجموع شبكة الإنترنت في العالم في الولايات المتحدة الأمريكية، و٢٦٪ في دول أوروبا، فيما تضم بقية دول العالم، ومنها العالم العربي والإسلامي، ١٤٪ فقط. الأمر الذي يبين بجلاء ووضوح مدى الهيمنة والسيطرة الكاملة على وسائل الإعلام الدولي من جانب الغرب، وقدرة دوله على ضبط رسائله، وتقرير توجهاته، وتحديد أهدافه وغاياته.

تجزئة الجمهور

تمثل تجزئة الجمهور، التي تقوم بها وسائل الإعلام العالمية العابرة للمسافات والثقافات، واحدة من أكبر التحديات الماثلة في العصر الحديث. إذ إن من أبرز مظاهر الحالة الإعلامية المعاصرة هي وحدانية الرسالة وجماهيرية الأثر، الأمر الذي يتسق مع الفلسفة الغربية وعقيدتها الرأسمالية، التي تؤمن بجدل المنافسة على أساس منفعة الفرد، واحتكار الفائدة. مع اقتراع دائم على مبادئ المجتمع، وتنازل راتب عن ثوابت الجماعة، رغم أن الإعلام في رسالته العامة يسعى إلى تنميط الفرد وتوحيد المتخيل الإنساني في اتجاه ثقافة كلية (عولمة). نشفع لها نحن بمسميات، مثل الاستلاب، والانسلاخ، والمسخ، والحداثة، والتغريب، والاقتلاع، والغزو الثقافي، وغيرها من مخزون المصطلحات المتداولة، التي يزيد من كثافتها تسارع التطور التقني لوسائل الاتصال، والتطور المذهل والسريع في أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال المختلفة. وتلعب أجهزة الإعلام المرئية والسمعية والمقروءة في عصرنا دورًا مؤثرًا في صناعة الرأي العام، ورسم الأنماط السلوكية للناس، والتأثير في صناعة القرار السياسي، بل التأثير في مختلف السياسات العامة للدولة والمجتمع، وذلك بفعل التطور، الذي مكن الإعلام من امتلاك إمكانيات وقدرات عالية التأثير، لم يكن يمتلكها قبل مدة غير طويلة من الزمن، مما أعطى للإعلام سلطة وقدرة لا يمكن لأحد تجاهلها، ومَثَّل تأثيره تحديًا لا بد من مواجهته وضبط آثاره.

وتشير الدراسات، في بحثها عن تحديد الجمهور المستهدف الذي يتأثر بالرسائل الإعلامية، إلى أن المتلقين في دول الجنوب هم الأكثر استهلاكًا لما ينتجه الغرب من رسائل إعلامية. وأن مخططي الإعلام من الغرب يصممون الكثير من الرسائل على هذا الأساس إذ إن استراتيجيات "الإعلام والاتصال" لا تستوعب ما أصطلح على تسميته "الجمهور العام"، وذلك لأن أنشطة الإعلام تتعامل مع جمهور محدّد تحديدًا دقيقًا. لذا، فقد ظهر مفهوم تجزئة الجمهور، ليتسنى التعامل مع الحاجات الخاصة لكل فئة من الفئات، ويقصد به تحديد الفئات المختلفة للجمهور المستهدف من أجل عملية الاستغلال الأمثل للحاجات الخاصة بكل فئة، وعلى رأسها الشباب، بهدف تحقيق أقصى درجة من التأثير، باستغلال أفضل الوسائل والرسائل. لهذا، فالجمهور المستهدف تتم تجزئته أولاً حتى يوضع في شكل وحدات من أفراد معلومين توجه لهم الرسائل الإعلامية من أجل تغيير سلوكياتهم.

ولهذا، يميز الذين يقومون بعمليات التخطيط في مجال الإعلام والاتصال بين الجمهور الرئيس والجمهور الثانوي في وضعهم للاستراتيجية، وذلك تبعًا للدور الذي يؤديه كل منهما على المدى الطويل لعملية تغيير الاتجاهات والسلوكيات. ويضم الجمهور الرئيسي الفئات التي تسعى الاستراتيجية إلى تغيير ممارساتها. أما الجمهور الثانوي فيضم الفئات التي تسعى الاستراتيجية من خلالها للتأثير إيجابيًا على الجمهور الرئيسي، أي بتحديد الفئة الأكثر قابلية للتأثر، ومن ثم استخدامها كـ "نماذج" للتأثير على بقية الفئات. وعادة ما يتطلب تحديد هذه الفئة الخاصة معرفة خصائصها العامة، ومنها الثقافة، ومكانة الأسرة، والمستوى الاجتماعي، والوضع المهني، إضافة إلى الخصائص النفسية والعادات الاتصالية، والفئة العمرية، أي كلما كانت صغيرة السن تكون فرصة التأثر والتأثير أكبر.

وتشير جهود البحث العلمي في مجال دور وسائل الاتصال في عملية التغيير الجماعي، إلى أن هذه الوسائل، وبخاصة التلفزيون، لها تأثير فعّال في إحداث التغيير الجماعي، ليس بسبب تقديم المعلومات للجماهير، ولكن بسبب توفيرها أساليب المشاركة في هذه العملية. ولكل إعلام أهدافه وأدواته ووسائله في التأثير، والجذب، والقدرة على التغيير، ومحاولة صنع رأي عام متناغم معه، ومتسق مع غاياته، فالإعلام في النهاية يؤلف لصالح سياسات معينة، وأهداف محددة، إذ لا يمكن أن نتصور أية وسيلة

إعلامية من دون أن يكون لها أهداف معينة، وإستراتيجية مرسومة، وإلا تحوَّل إلى إعلام عدمي أو عبثي، كما يبدو في برمجة بعض فضائياتنا العربية اليوم. وأكبر شريحة تتأثر بالأعلام ووسائل الاتصال الحديثة هي شريحة الأطفال والشباب والمراهقين. وتشير الدراسات إلى أن وسائل الاتصال قادرة على تحقيق ثلاثة مستويات من التأثير هي: البُعد المعرفي، والبُعد الاتجاهي العاطفي، والبُعد السلوكي. لذا، فإن تصميم برامج "الإعلام والتعليم والاتصال"، التي تهدف بالنهاية إلى تغيير السلوكيات، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عددًا معينًا من المراحل، والتي يمر بها الأفراد قبل أن يغيروا سلوكياتهم. وهذه المراحل كما حددها **ماجوايز** هي: التعرض للرسالة والوعي بها، وتصور علاقة شخصية مع النماذج السلوكية المقدمة من خلال الرسالة، ومعرفة مضمون الرسالة، ثم الاقتناع بها، والميل إلى تغيير السلوك بطريقة تتفق وما تطرحه الرسالة، يتبعه التغيير في السلوك العلني وتعزيزه وترسيخه[٢].

ولهذا، يتضاعف اهتمامنا، بلوغًا لفهم هذه القضايا، بتطور وسائل الاتصال كمقدمة لأزمة تطرح أسئلة محددة، ولكنها تعد محورية، لأن هدفها النهائي والأساسي هو محاولة فهم نتائج التغييرات الكبرى في الاتصال الإنساني واستيعابها، والتي حدثت في العصور الأخيرة كنتيجة للابتكار، والاختراع، وانتشار وسائل الإعلام. علمًا بأن إحدى الوسائل، التي يمكن من خلالها تقييم ثورة الاتصال الراهنة هي النظر إلى ما حدث في أوقات سابقة للبشرية عندما وقعت تغييرات كاسحة في مجال القدرة على اقتسام المعاني والمشاركة فيها، صياغةً وفهمًا.

وهكذا، وجد علماء الإعلام أنه من الأكثر ملاءمة تفسير قصة الوجود الإنساني كلها بواسطة نظرية التحولات الكبرى، أي تفسيرها بلغة المراحل المتميزة لتطور الاتصال الإنساني، التي كانت لكل مرحلة منها نتائج "ثقافية" عميقة، سواء بالنسبة للفرد، أو حياته الاجتماعية بشكل عام. وباختصار، فإن هذه العصور والأحقاب كانت مرتبطة بتطور الإشارة، والكلام، والكتابة، والطباعة، والاتصال بوسائل الإعلام التي نعرفها اليوم. ومن هنا، فإن فهم نتائج وعواقب هذا الانتقال والتحولات من المراحل الأقدم إلى المراحل الأحدث، يتيح لنا الحصول على خلفية مهمة للتطور، وإدراك أهمية ونتائج المرحلة، التي دخلها الجنس البشري منذ بدايات هذا القرن.

---

(٢) سارة نبيل، "**تحديد الجمهور المستهدف**"، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، ٢٠١٢/١/٧.

والنتيجة المستخلصة لهذه التحولات هي أن كل مرحلة "اتصالية" كان لها تأثيرات ذات دلالات كبيرة، أي أتت بتغييرات كثيرة وكبيرة بالنسبة للتفكير الإنساني على المستوى الفردي، وبالنسبة للتطور الثقافي على المستوى الجماعي، أو البيئة الثقافية، التي هيأت لها وأفرزتها كل وسيلة اتصال مستحدثة، خضوعًا لتقدير تفسيرات عالم السياسة الكندي، البولندي الأصل البروفسير **مارشال ماكلوهان** وغيره من العلماء. وربما كانت الصلة الوحيدة التي تشكل ميراثنا الإدراكي في دراسة وسائل الاتصال هي أن كل نظرية من النظريات الكبرى تأسست بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، على أساس مفاهيم الفرد أو المجتمع، التي كونها عن طريق علوم الاجتماع المختلفة. ولذلك، نجد أن لدينا نظريات تكونت متأثرة بنماذج فكرية وفلسفية واجتماعية وأنثروبولجية مختلفة، إضافة إلى مشاركة علماء التاريخ، والاقتصاد، والسياسة، وعلماء القانون، وغيرهم من علماء العلوم التطبيقية. وكل هؤلاء أضافوا تأثيرًا كبيرًا في فهمنا المعاصر لوسائل الاتصال، خاصة **مارشال ماكلوهان**، الذي تأثرت بآرائه النظريات الإعلامية الحديثة، والذي نقل فهمنا لطبيعة وسائل الإعلام نقلة نوعية جبارة ومدد إحساسنا بأهمية هذه الوسائل، وما شكلته هي من امتدادات لحواسنا، مكنتنا من قهر الزمان والمكان.[٣]

ثورة العصر

لم يعد هناك مجال للجدل حول حقيقة ثورة الاتصالات، والدفع الهائل الذي رفدتها به التقنية الحديثة، حتى صارت من حقائق العصر الكبرى، وأسطع تجسيد ماثل لعنفوانها، وأَجَلّ تأكيد لحيويتها. وتطرح الاندفاعات الهائلة، التي أخذت تبدو عليها ثورة وسائل الاتصال والإعلام، في العقود الثلاثة الأخيرة، التباسات مفاهيمية في ثقافة الناس، وحالة من الإرباك والتشويش بين الوعد الإيجابي، الذي تحمله وبين شكل تمظهرها، الذي تبدو عليه، على الأقل في الوضع الراهن، ويمثل تحديًا وتهديدًا للثقافات المحلية. وتتسارع وتيرة الاتصالات هذه بشكل مذهل، وتتبدى آثارها في كل ناحية، وتحيط بشعاب حياة الإنسان كلها. وقد تزايدت أهمية وسائل الإعلام

(3) Marshall Macluhan, *The Medium Is Message*, (With Quentin Fiore) Bantam Press, New York, 1967.

ودورها في عملية التنشئة في عصر العولمة والسماوات المفتوحة وعشرات القنوات الأرضية والفضائية، حيث تتيح وسائل الإعلام تفاعلاً مع الآخرين دون أن يكونوا معًا في المكان نفسه، أو الالتزام والانضباط بحدود قيمهم. ويمكنها الوصول إلى كل إنسان بسهولة ويسر، مما يشكل تحديات جديدة لا قبل لوسائل الرقابة القديمة بها.

وفي هذا الإطار، يبرز التليفزيون كأحد أهم وسائل الإعلام التي تلجأ إليها الأجيال الناشئة، ليس فقط لتلبية احتياجاتهم المعرفية، وإنما بهدف التسلية، والترفيه، وشغل أوقات الفراغ. فقد أوضحت كل الدراسات الميدانية، التي أجريت في مناطق كثيرة من العالم، ارتفاع نسبة التعرض للتليفزيون بين الشباب، وارتفاع كثافة المشاهدة اليومية للتليفزيون، حيث بلغ المتوسط اليومي لها بين ٩,٢ و ١٦ ساعة يوميًا. كما أوضحت الدراسات أن نسبة عالية من الشباب يعتبرون التليفزيون المصدر الرئيسي للحصول على المعلومات، يليه الصحافة بنسبة لا تتعدى ٨,٤٣٪، ثم مصادر الاتصال الشخصي، في حين تراجعت الكتب (٥,٧٪) والمحاضرات والندوات (٦,٣٪) بين مصادر المعلومات، التي يعتمد عليها الشباب، ويصعب مع هذه النتائج تفسير التساؤلات حول جوانب الحياة المختلفة؛ وما يترتب على ذلك من تعقيدات في بنية مكونات الثقافة الخاصة، وفي درجة الارتباط العضوي بمكونات الهوية، وديناميات تفاعلها الحميم مع أصول الميراث الحضاري للأمة، وما ينتج عنها من قابليات الإلحاح على الاتصال بالواقع والمحيط المحلي، ونوازع الافتراق عن المجتمع، والتطلع نحو هدف الاندماج في الثقافة المغايرة ومظاهر الحضارة الأخرى. وخطورة ما تتمتع به هذه القابليات من مضامين مؤسسة لمفاهيم جديدة، وما يكتنفها من دلالات تستدعي التوقف عندها، وفحص أخطارها لمواجهة تحدياتها.

وفي ظل الانتشار الواسع للوسائط المتعددة بشكل عام والإعلامي بشكل خاص (القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، والإذاعات، والإنترنت، والصحافة الإلكترونية...) وغيرها من الوسائل التي لها قدرة على اجتذاب أعداد متزايدة من المشاهدين، خاصة من الشباب، من خلال ما تُقدمه من مادة إعلامية جيدة الإعداد، بصرف النظر عن مضمونها، الذي يكون موجهًا في أغلب الأحيان طبقًا لانتماءات

الوسيلة الإعلامية وأهدافها... وما يترتب على ذلك من تأثير مباشر على مفاهيم الشباب وتوجهاتهم تجاه القضايا المختلفة، والذي يتضمن في حالات كثيرة تأثيرات سلبية تؤدي إلى تبني الشباب مواقف وسلوكات وأفكار خاطئة. من ناحية أخرى، يزداد دور شبكة الإنترنت أهمية في أوساط الشباب المتعلم، إذ أوضحت إحدى الدراسات ميل الشباب إلى استخدام الإنترنت بكثافة. تتجاوز مضمون "الرسائل" الإعلامية الأكثر انتشارًا وتأثيرًا على الشباب، ومدى تأثير الوسائط الإعلامية في تشكيل توجهات الشباب وسلوكهم، منذ أن انطلقت ثورة الاتصال والإعلام، التي بدأت بحروف الطباعة، التي اكتشفها الألماني **جوتنبرج** في القرن الخامس عشر، حتى بلغت إلى آخر ما تم التوصل إليه من شبكات الأقمار الاصطناعية التلفزيونية والإنترنت، والهواتف السيارة، وهي غاية في التفوق.

ومن الواضح أن وسائل الاتصال سوف تستمر في الاعتماد على المنطلقات التقنية، وخضات الفكر التي تصاحبها. وفي الوقت نفسه، فإن المجتمعات الإنسانية تستمر في التعرض لتغييرات مستمرة، وهي تغيرات لا تعبِّر في حدّ ذاتها عن أنظمة اجتماعية مستقرة. لذا، فإن الطرق المستحدثة، وفي جوانب تقنية الاتصالات خاصة، هي التي ستشكل النماذج الاجتماعية في المستقبل، لأن وسائل الاتصال الجماهيرية تعتبر مصدرًا أساسيًا لـ "التوقعات" الاجتماعية النموذجية حول التنظيم الاجتماعي لجماعات معينة في المجتمع الحديث. وبمعنى آخر، فإنها في مضمونها تصف، أو تصور النماذج، والمعايير، والأدوار، والمراتب، والعقوبات لكل أنواع الجماعات المعروفة في الحياة الاجتماعية المعاصرة. والشباب من الصغار عندما يقرؤون الكتب، أو يشاهدون التلفزيون، أو يذهبون لمشاهدة فيلم سينمائي، أو يقومون بما يشبه ذلك من ألوان النشاط، بإمكانهم أن يروا معايير عشرات من الجماعات، رغم أن هؤلاء الشباب صغار السن لم يغادروا منازلهم بعد. فهم يرون أو يقرؤون عن الرياضة، والأندية، والنماذج الاجتماعية، بما فيها العصابات الإجرامية، والمطاعم الحديثة، ويعرفون شيئًا عن فرق من الجراحين، وعن البوليس الأمريكي، وعن العائلات الفنية في هوليود، وعن فرق موسيقى الروك، وعن غير ذلك الكثير من قائمة لا تنتهي من النماذج. وذلك ليس باعتبارهم ينتمون لبيئة عربية وإسلامية محافظة، ولكن كأعضاء جُدد في مجتمع إعلامي كوني متعولم.

فهم كغيرهم من أطفال العالم وشبابِه، ينهلون من ذات المعين الإعلامي العالمي، الذي يقدم لهم جرعات ثقافية مغايرة لما تربت عليه الأجيال التي سبقتهم. ومن هذه المصادر نفسها، يستطيع الصغار أن يتعلموا أي نوع من السلوك، وأن يتصوروا الدور المتوقع منهم إذا صاروا زعماء سياسيين، أو نجومًا اجتماعيين، وإذا أصبحوا مخبرين خصوصيين، أو أساتذة بالجامعة، أو راقصي باليه، أو من محترفي الغوص تحت الماء، أو مدربي لعبة التنس. وبالمثل، فإنهم يستطيعون رؤية نماذج الشرف الاجتماعي، أو الخزي الاجتماعي، والتصرفات التي تدل على التبجيل والاحترام، أو على الازدراء، والتي يلقاها الأشخاص الذين يشغلون مناصب مختلفة، داخل الجماعات الأخرى؛ النموذج. ثم إنهم يستطيعون أن يمارسوا، وهم يشعرون بما يشعر به الآخرون، لعبة المكافآت، التي تصاحب عادة الرضا في السلوك، أو العقوبات، التي تنتج عن عدم الرضا لانحراف السلوك.

وهنا يكمن التحدي الأعظم، إذ إن هذه دروس قوية ومعقدة يصعُب مجابهة تداعياتها. ومن الواضح أنه يحدث أن كل الصغار سوف يدخلون في كل الجماعات، ويشاركون في أنشطتها، ويزيدون من تعقيد تلك الجماعات، التي تصور وسائل الإعلام نماذج التنظيم الاجتماعي فيها.[٤] إن وسائل الاتصال، من خلال عروض منتقاة، ومن خلال التركيز على مواضيع معينة، تستطيع أن تخلق انطباعًا لدى جمهورها بأن المعايير الثقافية (النماذج) المشتركة المتعلقة بالموضوعات المختارة يتم تركيبها، أو تحديدها، بطريقة معينة متقنة. ولما كان سلوك الفرد توجهه عادة هذه المعايير الثقافية، أو انطباع الممثل بشأن المعايير، أو النموذج المقبول، بالنسبة لموضوع معين، أو اعتبار محدد، فإن وسائل الاتصال تساهم بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، في التأثير على السلوك.[٥]

---

(٤) كمـال عبد الرؤوف، (ترجمـة)، **نظريات وسائل الإعـلام**، الدار الدوليـة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ١٢ –١٣.

(5) Melvin L. Defleur, ***Theories of Mass Communication***, 2nd ed. David McKay Press, New York, 1970, p. 129.

ولما كانت وسائل الاتصال هي العملية المركزية، التي يحصل الناس (الجمهور) عن طريقها على فهم ذاتي للحقيقة الموضوعية، فإن هذه العملية أصبحت أقرب إلى خدع التبشير، الذي سبق رحلات المستعمرين إلى أراضي الدنيا الجديدة، فأصبح الناس عندئذ على دين ملوكهم، ويروض الناس الآن ليصيروا على دين إعلامهم. والمبدأ هنا أنه، عند تشكيل سلوكنا العلني وأفكارنا، فإن معتقداتنا التي نشترك فيها مع الآخرين هي التي تهم، وهي معرفتنا الذاتية، والتي تشكل عاداتنا وأفكارنا عن المعاني، والتي نشارك فيها الآخرين، أما طبيعة الواقع الخاص، أو الحقيقة المثالية، فلا تهم.

وفي الأزمنة المعاصرة، قام علماء نظريات الاتصال الجماهيري بتوسيع فكرة "المفهوم" المبني على المسمى والعادات بملاحظة أننا نطور عادات للمعاني، ليس فقط للكلمات التي ننطقها، ولكن لأنواع أخرى عديدة من الرموز للمتخيل الثقافي. وهكذا، فإن اللغة صارت تمتد إلى ما بعد التعبيرات المنطوقة بالفم إلى صياغة المفاهيم وتشكيل السلوك. وبينما تزداد نسبة نشاطنا الاتصالي الكلي، الذي نخصصه للاهتمام بوسائل الاتصال، فإن ما تقدمه لنا هذه الوسائل من محتوى يؤثر أكثر على الطريقة، التي يتحدث بها الناس، وعلى الكلمات التي يستخدمونها، وعلى المعاني التي ترتبط تقليديًا برموزها. وفي المستوى العربي، فهذه قضية تصطرع معها معاجم ومجامع اللغة بشكل دائم.

وتنشأ تبعات الفهم الاجتماعي عندما يستخدم الأفراد مصادر معلومات وسائل الاتصال لفهم الأشخاص والثقافات وتفسيرها، وكذلك أحداث الماضي والحاضر والمستقبل. وتشير معرفة الذات إلى علاقات وسائل الاتصال، التي توسع قدرات الأفراد، أو تحافظ عليها، لتفسير معتقداتهم وسلوكهم ومفاهيمهم الذاتية، أو شخصياتهم. وتعد مسائل المعاني والمعرفة أساسية لتبعات الفهم، بحيث يكون هدف الفهم أمرًا خارجيًا بالنسبة للفرد في حالة الفهم، وداخليًا في حالة معرفة الذات.

وهذا تأكيد على أن للاختراعات الجديدة في تقنيات وسائل الاتصال قدرة تأثيرية مباشرة على تشكيل نماذج الأفكار والمفاهيم والنماذج الاجتماعية المختلفة. لذا، يجب، كما يقول الدكتور **سمير أمين**، أن يُسيطَر عليها اجتماعيًا، وبتعبير أدق تتطلب التخلي عن أشكال سيطرة تعمل من خلال المصالح الخاصة الجزئية (الملكية)، التي يعتبرها الدكتور **أمين** جزءًا لا يتجزأ من البناء الكلي الذي يلازم مقتضيات المرحلة (العولمة). ويزعم، بمعنى آخر، أن الأيديولوجية المعتبرة هنا تتمفصل بالاقتصاد السياسي للرأسمالية المعاصرة ومذاهب ما بعد الحداثة، حتى تخلق معًا الظروف المحيطة الملائمة لتنفيذ مشروع الليبرالية المعولمة. وباعتبار أن أيديولوجيا المعلوماتية، أي ثورة وسائل الاتصال، هي الأخرى جزء لا يتجزأ من أيديولوجيا ما بعد الحداثة.[٦] وتأثير تقنية الاتصالات يأتي بحقيقية مؤداها العلاقة الجدلية بين الوسيلة (الاختراع) والفكرة التي ترتبت عليها. وذلك لأن التقنية ليست هي فقط الآلة التي ولدتها، وإنما مجمل الأفكار والعلاقات البشرية، ومجمل الأدوات والوسط المحيط بعملية الإنتاج والاستهلاك. وكل شيء لا حق ينبغي أن يقتفي الأثر نفسه ويحقق التأثير ذاته، وبتنسيق كامل.

صراع الخصوصيات

إن القبول، واقعًا، بالتقنية في استعمالاتها اليومية، والإيمان العام بالعلم (الفكرة) كمصدر لعجائب التقنية وأدواتها السحرية، ثم الخضوع الإجباري لكل ما هو اقتصادي، ثم إعادة تنشيط هذه الأشياء وبثها عن طريق وسائل الاتصال وتقويتها بواسطة الغزو الثقافي، يشكل عوامل لا تقاوم في التوحيد العملي للمتخيل الثقافي، أي لمتخيل الناس الذي يملأ عقولهم. وهناك دور تلقائي مهم لوسائل الاتصال، وهو نقل التراث (الميراث) الاجتماعي للمجتمع. ففي المجتمعات البدائية، كان التراث والتقاليد تنقل شفهيًا. ثم بعد ذلك قامت دور العبادة والمؤسسة الدينية بهذا الدور الاجتماعي. أما اليوم، فوسائل الاتصال هي التي تقوم بنشر وتشكيل التراث الاجتماعي للمجتمعات. وتقوم هذه الوسائل بتوسيع مجال حياتنا. وفي هذه

(٦) د. عبد الباسط عبد المعطي، (تحرير)، **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**، مركز البحوث العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٦٢.

العملية، فإنها تعكس وتتحدى وتتجاوز النظام (الثقافي) القائم، وبذلك تساهم في التعليم العام للجماهير، وتسرع عمليات التغيير الثقافي وتشكل تجليات معاني الحياة الأخرى، وتبتدع بدائل الإجابات على أسئلة الحياة الأساسية، أي أسئلة الثقافة الخاصة، باعتبار أن الثقافة هي الجواب الذي تقدمه الجماعات البشرية لمشكلة وجودها الاجتماعي، بصفتها التصور الكلي لهذه الحياة. وهي، أي الثقافة، مجمل التصورات والرموز التي يخلع الإنسان بواسطتها معنى على وجوده، وعلى تجاربه المحسوسة والغيبية.

ولكن تجاربنا الحاضرة تخضع لعوامل التنميط والاستيعاب الثقافي، لأن هناك فكرًا يخطط لذلك وأذرع تقنية تتمدد بيننا، من فوقنا ومن تحتنا، وثقافة حيوية تغطي كل فراغات التخلف في مجتمعاتنا. وحيوية الثقافات لا يمكن البرهنة عليها إلا من خلال انتشارها. وعجز التقنية لدينا يحد من انطلاقة ثقافتنا. ولهذا، فلا بد من تنمية صاعدة قبل أن نمتع أنفسنا بالجاذبية السطحية للهلع من الغزو الثقافي، لأنه سيظل عجز التقنية محجوبًا من قبل العجز عن الخروج منه. ومن دون أن نضع التنمية الشاملة على محك الشك، فإنه يبدو لنا شبه مستحيل أن نتخلص من استبدادية التقنية، وتقنية الاتصالات خاصة، التي تدثرنا بغطاء فضفاض متحرك من الثقافة الغازية، والتي تجرجر خلفها غول السوق (المبادئ الرأسمالية) وأشعب الاستهلاك. والفكر الغربي المسيطر خلف وسائل الاتصال العالمية الحديثة اختزل العلاقات بين الثقافات إلى مجرد البُعد الاقتصادي لنتائجها. وهو يعتبر بشكل طبيعي تمامًا أن كل مشكلة العالم الثالث باسم "التخلف" هي عبارة عن مسألة تقنية يمكن حلها بواسطة الوسائل التقنية. وينبغي على نماذج القدوة والخبراء، كما يقول العالم الفرنسي **سيرج لاتوش**، أن يتسلموا المسألة، وذلك بشكل لا تردد فيه ولا رجوع عنه. وكل فشل سوف يكون معرضًا لأن يعالج كمشكلة تقنية جديدة، وكمصدر لفتوحات تقنية جديدة، وكمصدر لفتوحات استعمارية ثقافية جديدة.[٧]

(٧) سيرج لاتوش، **تغريب العالم**، تعريب هاشم صالح، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٣م، ص ٢٢ – ٢٣.

إن إنسان العالم الثالث متغرب أو مستغرب، ومرجعياته الخيالية زائفة تشكلها صور من سيطرة المدينة ونماذج الاستهلاك السائدة في دول المركز (الغرب–الشمال) على حياته اليومية، إنه، كما يصفه **لاتوش**، متسول متسكع في واقعه المحسوس، ويعاني من اضطراب اقتلاعه العميق من الجذور، ومستوى حياته البائسة في مدن الصفائح (الأكواخ). وإذا فشل التصنيع في تغريب الكمية المستهلكة، فإنه قد نجح إلى حد كبير في تغريب العمران (البشري) وفي جعل المجتمع المزيف بيروقراطيًا ومجتمع خدمات. وأما التغريب الحقيقي للنخبة، أي دمجهم في الثقافة الدولية الإستلابية، فإنه ينجح قليلاً، أو كثيرًا، بعد تهميش السكان، وفي أغلب الأحيان ينجح بشكل كاريكاتوري مأساوي.

وإذا أيقنَّا أن ألوان الترفيه والتسلية المنتخبة والمنتجة تجاريًا، هي الأدوات الرئيسية لنقل قيم الرأسمالية الغربية (الأمريكية) القائمة على الشركات العملاقة وأساليب حياتها، فإن الإعلام المنتج مباشرة من خلال دوائر النشاط الصناعي التجاري الأمريكي خارج الولايات المتحدة له آثاره القومية والبعيدة المدى. والواقع أن تأثير الأنشطة الترويجية والبحثية للشركات العملاقة في الشعوب. التي تتعرض لها، يفوق كل التقديرات لأنه يتصف بفاعلية أشد وبقابلية للقياس أقل، لعدم الاعتراف به في الغالب الأعم، أو هو غائب عن أذهان من يستطيعون التعديل في مساراته المنحرفة، أو رتق مسارب زخمه، التي تغمر معالم الثقافة الخاصة.

ولهذا، يظهر خطر الاندماج العالمي بكل الأوجه والقياسات والقناعات المطروحة على الساحة السياسية الدولية. لأن اختزال الغرب إلى مجرد أيديولوجية الكونية الإنسانية (العولمة) يبدو لنا، وباعتراف **لاتوش**، خَدَّاعًا جدًا، ولا يتيح لنا تحاشي ألغام الأنانية الثقافية، التي تؤدي مباشرة إلى الصراع وإلى استئصال الثقافات الأخرى. وصراع الثقافات هو "صراع الحضارات"، الذي روج لفكرته **صموئيل هنتنغتون**، بفهم أن الثقافة كيان كلي. فالقرى والمناطق والجماعات العرقية والقوميات والجماعات الدينية تمتلك ثقافات متميزة بوضوح على مستويات مختلفة من عدم التجانس.

ويقول **هنتنغتون** إنه ربما تختلف ثقافة قرية في جنوب إيطاليا عن ثقافة قرية في شمال إيطاليا لكن كلتاهما تتشاطران ثقافة إيطالية مشتركة تميزها عن مثيلاتها الألمانية. والمجتمعات الأوروبية تشترك في ملامح ثقافية تميزها عن المجتمعات العربية، أو الصينية.[٨] ومع ذلك، فإن العرب والصينيين والغربيين ليسوا جزءًا من أي كيان ثقافي أشمل؛ إنهم أصحاب مستوى للهوية الثقافية لا يفوقه من حيث تحديده للهوية الثقافية إلا الذي يميز الإنسان عن غيره من الأنواع (الحيوانات) الأخرى، ويمكن تحديدها، أو تعريفها، بكل من العناصر الموضوعية مثل اللغة، والتاريخ، والدين، والعادات، والمؤسسات، بالتمايز الذاتي للبشر.

ويقوم افتراض **هنتنغتون** على حتمية الصراع بين هذه الحضارات المختلفة. زاعمًا بأن المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم لن يكون أيديولوجيًا أو اقتصاديًا في الأساس، فالتباينات بين الجنس البشري والمصدر المحوري للصراع ستكون ثقافية. وستظل الدولة القومية، في اعتقاده، أكثر الوحدات الفعالة قوة في الشؤون الدولية، غير أن الصراعات الأساسية في السياسة الدولية ستقع بين دول وجماعات صاحبة حضارات مختلفة. سيهيمن صراع الحضارات على السياسة الدولية. وستكون الفوارق الفاصلة بين الحضارات بمثابة خطوط القتال في المستقبل – أي ستقع أهم الصراعات على امتداد الهوة الثقافية التي تفصل تلك الحضارات عن بعضها البعض، لأن التباينات بين الحضارات ليست حقيقية فحسب بل أنها أساسية. ولأن العالم أصبح يشكل بقعة أصغر (قرية). ويتزايد التفاعل بين أصحاب الحضارات المختلفة، ويكثف هذا التفاعل المتزايد الوعي و الإدراك الحضاري للاختلاف بين الحضارات والجماعات الدخيلة على هذه الحضارات. وإن عملية التحديث الاقتصادي والتغيير الاجتماعي في مختلف أنحاء العالم تنزع الناس من هوياتهم المحلية طويلة الأمد، كما أنها تضعف الدولة القومية كمصدر للهوية. وقد عزَّز الدور المزدوج للغرب زيادة الوعي الحضاري. فمن ناحية، يعيش الغرب أوج قوته، وأوج همجيته، خاصة بعد

(8) Samuel P. Huntington, ***The Clash of Civilization***, Touchstone Books, 1996, pp.15-20.

أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي الوقت نفسه، ومع ذلك، وربما نتيجة لذلك، تحدث ظاهرة العودة إلى الجذور بين الحضارات غير الغربية. لأن الاختلافات والخصائص الثقافية أقل قابلية للتغيير، ومن ثم أقل سهولة في تسويتها وحلها عن الاختلافات السياسية والاقتصادية. ويقع هذا الصراع أو الصدام، كما يصوره **هنتنغتون**، على مستويين. على المستوى الجزئي (المايكرو)، يدور صراع جماعات التخوم على طول حدود الهوة الفاصلة بين الحضارات، وهذا الذي غالبًا ما يتخذ شكلاً عنيفًا حول السيطرة على الأراضي، وكل منها على الآخر. وعلى المستوى الكلي (الماكرو)، فإن الدول صاحبة الحضارات المختلفة التي تتنافس للاستحواذ على قوة اقتصادية، وعسكرية نسبية، تتصارع حول السيطرة على المؤسسات الدولية والأطراف الثالثة، كما تتنافس في ترويج قيمها الدينية والسياسية.

ويشكل ترويج القيم الغربية وإدخالها لمحميات الحضارات الأخرى عن طريق وسائل الاتصال، القاعدة الأساسية للاقتلاع الثقافي. لأن التبني يمثل اعتناقًا وهو استلاب وتحول كلي عن الموروث القديم. ولقد بين **يوجين فيبر**، في كتابه: "**نهاية الأراضي الشعبية**"، نهاية الثقافات، لا بسبب صدامها الحتمي مع غيرها، أو مع بعضها بعضًا، بل بسبب دمجها في عجلة التقدم والحداثة، وأن مشروع "الحضارة" الذي ولد خارج الجذور المحلية للأرض، هو مشروع للحداثة. فهو كوني، بمعنى أن قيمته هي قيمة العلم والتقنية والتقدم. إنه يدمر الثقافات المحلية والخصوصيات، لأنه يجلب معه الرفاهية ويزيل الحصار المضروب على المناطق الريفية البعيدة، عن طريق وسائل الاتصال، ويحل قوانين السوق الحديثة محل العلاقات الاجتماعية التقليدية. وهكذا نجد أن إطار الحياة الثقافية الضيق يتشظى ويزول.[٩]

إن أزمة الحداثة، التي أصبحت ظاهرة كونية، قد لا تكون في تبعية البعض وهيمنة البعض الآخر، فيما يخص قضية التنوع والتعدد الثقافي والحضاري، وإنما تكمن في الإفقار الثقافي الناتج عن التوحيد النمطي، أو التنميط الثقافي، وامتصاص

(9) Herbert Schiller, ***The Mind Managers***, Beacon Press, USA, 1974, p.7.

الرسائل الثقافية ذات الخصوصية من قبل تقنيات وسائل الاتصال، ثم إفراغ هذه الثقافة المزعومة في ثقافة التقنية. يقول جاك إيولول عن مؤيدي ثقافة الحداثة، إنهم ينتشرون اليوم بواسطة أروع وسائل النشر للثقافة، التي يمكن وصفها في أحسن الأحوال بأنها انعدام الثقافة، ثقافة أنتجتها الصدفة.(١٠)

التضليل الثقافي

يقول الفيلسوف الألماني **مارتن هيدغر**: "إن الغرب هو بلد المساء"، فهل هو البلد الأسطورة الذي تولد فيه الفلسفة عندما يخيم المساء، وعندما تظهر بومة "منيرفا"، وبعد أن تكون الشمس قطعت مسارها الطويل؟! يجيب **سيرج لاتوش**، في كتابه "**تغريب العالم**"، إن رسالة الغرب لا تبرز وجهها الأكثر سحرًا وإغراءً على هيئة هذه الصور الغسقية المعتمة. فهذا الانطواء العدواني والهذيان على الذات هو علامة على أزمة تراجيدية. إنه يمثل الإثبات السلبي بعد أن دفع به إلى ذروته القصوى. فالحنين إلى الهوية الضائعة يدفعه للانحراف عن حقيقته التاريخية لكي يحقق بما يُنكر (أي الاقتصاد والتقنية) ذلك الوهم الخيالي لما يرغب أن يكون. وهذا المسار الانتحاري (الذي يشمل الإبادة الجماعية للآخر) يشكل أيضًا حقيقة الغرب. كما ويشكل تهديدًا مستمرًا (له وللآخرين) يترصد على الأفق. ويترصد الشباب في الثقافات الأخرى المغايرة، ويمثل تحديًا كبيرًا لقيمها.

وتفترض الرؤية البنيوية أن السيطرة على المعلومات هي جزء من عملية أكبر للسيطرة الاجتماعية توجد في كل نظام اجتماعي، في الغرب خاصة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بوجه أخص. حيث يقوم مديرو أجهزة الإعلام الغربية بوضع أسس عملية تداول "الصور والمعلومات"، ويشرفون على معالجتها وتنقيحها وإحكام السيطرة عليها، تلك الصور والمعلومات التي تحدد المعتقدات والمواقف حول كثير من القضايا، بل وتحدد السلوك في النهاية. وعندما يعمد مديرو أجهزة الإعلام إلى طرح أفكار وتوجهات لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعي، فإنهم يتحولون إلى سائسي عقول. ذلك أن الأفكار التي تنحوا عن عمد إلى استحداث معنى زائف،

(١٠) جاك أيلول، **النظام التقني**، منشورات كالمان ليفي، باريس، ١٩٧٧، ص ٧٦.

وإلى إنتاج وعي لا يستطيع أن يستوعب بإرادته الشروط الفعلية للحياة القائمة، أو أن يرفضها، سواء على المستوى الشخصي، أو الاجتمـاعي، إنها ليست في الواقع سوى أفكار مموهة، أو مضللة.(١١)

وليس من المستغرب أن يبلغ التضليل الإعلامي، بوصفه أداة للهيمنة الثقافية والسياسية، أعلى درجات تطوره في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي أمريكا، أكثر من أي مكان آخر، تتيح الظروف المواتية، الفرصة أمام قسم كبير من السكان الإفلات من القمع الشامل، ومن ثم يصبحون عناصر فعّالة (من الوجهة الإمكانية) في العملية التاريخية. ذلك أن التضليل الإعلامي يسمح بالمظهر الخارجي للانخراط النشط، بينما يحول دون الكثير من الفوائد المادية، وكل الفوائد السيكولوجية، للمشاركة الأصلية – الجماهيرية. فباستخدام الحجج والأساطير، التي تفسر وتبرز الشروط السائدة للوجود، بل وتضفي عليها أحيانًا طابعًا خلابًا، يضمن المضللون التأييد الشعبي لنظام اجتماعي لا يخدم في المدى البعيد المصالح الحقيقة للأغلبية. وعندما يؤدي التضليل الإعلامي للجماهير دوره بنجاح، تنتفي الحاجة إلى اتخاذ تدابير اجتماعية بديلة.

إن تضليل عقول البشر هو على حد قول باولو فيري، "أداة القهر"، "فهو يمثل إحدى الأدوات التي تسعى النخبة من خلالها إلى تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة"(١٢). على أن تضليل الجماهير لا يمثل أول أداة تتبناها النخب من أجل الحفاظ على السيطرة الثقافية والسياسية والاجتماعية. فالحكام لا يلجأون إلى التضليل كما يؤكد فيريري – إلا عندما يبدأ الشعب في الظهور، ولو بصورة فجة، كإرادة اجتماعية في مسار العملية التاريخية، أما قبل ذلك، فلا وجود للتضليل بالمعنى الدقيق للكلمة، بل نجد بالمقابل قمعًا شاملاً. إذ لا ضرورة هناك لتضليل الواقع.

وقد استخدم التضليل الثقافي والإعلامي كثيرًا، وما يزال يستخدم في الدعاية والحرب النفسية وحيث يكون هو الأداة الأساسية للهيمنة السياسية. وإحداث الأثر

(١١) عبـد السلام رضوان، ترجمة، **المتلاعبون بالعقول**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس ١٩٩٩، ٨٣ – ٩١.

(12) Paules Frecir, ***Pedagogy of the Oppressed***, Herder and Herder Press, New York, 1971, p. 144.

المرغوب يتطلب معرفة وثيقة بثقافة الآخر، لأنه، ومهما بلغت حجته الثقافية وقوته المادية، يحتاج دومًا إلى معرفة خصمه، وإن كان أضعف منه حيلة. والمثال الذي يعرضه **جورج سلفستر فيريك**، في كتابه "**نشر جراثيم الكراهية**"، يقدم توضيحًا بليغًا لنمط التضليل الثقافي، الذي تسخر له وسائل الاتصال الجماهيري، التي تقوم عليها جهود الدعاية، والأثر المرغوب.[١٣] يقول: كانت "قصص الوحشية" عاملاً كبيرًا في الدعاية الإنجليزية. وقد ابتلع معظم هذه القصص، وبشراهة، جمهور لا يرتاب كان يمكن أن يكون أقل استعدادًا لقبول قصص الرعب الألمانية لو أنه شهد بعينيه ميلاد "قصص الوحشية" شديدة الكآبة في مقر قيادة المخابرات البريطانية، في ربيع سنة ١٩١٧.

كان العميد ج. **ف. شارترز** يقارن بين صورتين تم التقاطهما في المواقع الألمانية؛ كانت الصورة الأولى لمشهد مرعب يوضح سحب جثث الجنود الألمان إلى المدافن الكائنة خلف الخطوط، أما الصورة الثانية فكانت للجياد الميتة وهي في طريقها إلى المصنع، الذي خصصه المخترعون الألمان لاستخراج الصابون والزيوت من عظامها. وفجأة برقت في ذهن العميد **شارترز** فكرة جهنمية كما لو كانت شعاعًا خاطفًا، فقد فكر في تغيير التعليق على الصورتين، فاستخدم المقص ببراعة، ولصق عبارة "الجثث الألمانية في طريقها إلى مصنع الصابون" تحت صور الجنود الألمان القتلى، وفي خلال أربع وعشرين ساعة، كانت الصور قد وضعت في جوال البريد المتجه إلى شنغهاي. وقد أرسل العميد **شارترز** هذه الصورة إلى الصين لعلمه بأن الصينيين يبجلون الموتى لدرجة التقديس والتأليه، وكان تدنيس الموتى الذي نسب زورًا للألمان هو أحد العوامل الرئيسية التي دفعت الصين إلى إعلان الحرب على قوات دول المحور.

واستخدام التضليل الثقافي في حربي الخليج، خاصة الأخيرة منها، التي كانت بدعوى تحرير العراق. فمعلوم لكل فطن تابع بالتدقيق أساليب الحشد والتعبئة، وتوليفة التحالف، والجمهور الداعم لها، أن الإعلام قد تم توظيفه لأقصى حد لإحداث الأثر المطلوب. وقد استغلت عاطفة الغرب بصور "الوحشية العربية" المطبوعة أصلاً في

(13) George Sylvester, ***Viereck Spreading, Germs of Hate***, Horace Liveright, New York, 1930. pp. 153-54.

الذهنية الغربية، تعززها كل الصور الانطباعية عن ثقافة العرب، والتخلف و«إرهاب الإسلام»، و«إرهاب المنتمين إليه». فجاءت الجيوش ومعها آلة اتصالها، وجاءت وسائل الإعلام الغربية ومعها رسالة وثقافة بديلة، وانتهت الحرب والتحرير وبقيت التداعيات الثقافية أجلى صورة من الوجود العسكري الذي استقر، ولا بد أنه عاكف على أن يخلق لوجوده ظروفًا ثقافية ملائمة، وهذا أمر طبيعي، وله في ذلك وسائله الناعمة والمهادنة.(١٤) ولكن في المستوى العام، فإنهم، أي دعاة صدام الحضارات في الغرب، يريدون لنا أن نخسر فضائل الصحراء، حداثة وعولمة، دون أن نتمكن، حقيقة من استيعاب حضارة ما بعد العالم الصناعي، أو حضارة عصر المعلوماتية، وفق معايير ثقافتنا الخاصة، وشروط حضارتنا، وتنزيل معتقداتنا. ونسب للملك الراحل **فيصل بن عبد العزيز آل سعود** أنه قال: "إن أخطر شيء يمكن أن يحدث لأمة ما هو أن تفقد روحها". وهذا هو هدف الغزو الثقافي أن تفقد الأمم روحها باقتلاع ثقافاتها واستلابها.(١٥)

حواس الإعلام

اعتقد **مارشال ماكلوهان** أن وسائل الاتصال هي امتدادات لحواسنا وقدراتنا، موضحًا أن الشبكات الإلكترونية العالمية هي مركز العصب الحسي للإنسانية، وبما أن مركز العصب الحسي لدى الإنسان هو مركز خبرته، فهو ينظر لهذه الشبكات الإلكترونية باعتبارها بؤر الخبرات الإنسانية في العالم اليوم.(١٦) إن قدرتنا على بث الرسائل بشكل فوري عبر المسافات الشاسعة، وإثارة المعاني المتشابهة لدى ملايين البشر في الوقت نفسه، والقدرة على التعاطي الآني النشط، يعد اليوم أمرًا مألوفًا بالنسبة لنا جميعًا لدرجة أنه يسهل النظر إليه بنوع من اللامبالاة. ورغم ذلك، فإن ما نفعله اليوم، عندما نتصفح الجريدة. أو ندير مؤشر الراديو، أو نذهب إلى دار السينما، أو نشاهد التلفزيون، أو نعاين الإنترنت، أو نستخدم الهواتف السيارة،

---

(١٤) كونت دي مارنشيز وديفيد اندلمان، **الحرب العالمية الرابعة، دبلوماسية وتجسس في عصر الإرهاب**، معرب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٢٤.

(١٥) كمال السيد، (ترجمة)، **جنون العولمة**، مركز ألأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٦٦ – ٧٠.

(16) Marshall Macluhan, op.cit , p. 213.

يمثل بالفعل تغييرًا هائلاً وغير عادي في سلوك الاتصال الإنساني، وبالتالي سلوكنا ومعتقداتنا، إذا نظرنا إليه في إطار معادلات الحياة الإنسانية، التي كانت سائدة في العصور الغابرة، أي عصور ما قبل ثورة تقنية الاتصالات.[١٧]

والذي بات واضحًا بشكل تام هو أن وسائل الاتصال الجماهيري غدت في عصرنا هذا جزءًا مركزيًا من هياكل مؤسساتنا. وهذا يعني أنها، في الوقت الذي تمثل فيه امتدادات حقيقية لحواسنا الخمس، تغلغلت بعمق داخل كل وحدة من مؤسسات مجتمعاتنا الخمس. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن وسائل الاتصال، من خلال قيامها بدور طليعي في وضع أجندة المجتمع والدولة، ومشاركتها في عمليات الانتخابات والتعبئة الجماهيرية، واستخدامها في مختلف ضروب الحشد والائتمار، وتركيزها الأضواء على أنشطة الحكومات والعلاقات الدولية – سمة مميزة في المؤسسة السياسية. وقد أصبحت وسائل الاتصال، من خلال تركيزها على الخدمات ومنتجات المؤسسات التجارية والصناعية، تعتبر جزءًا أساسيًا من المؤسسة الاقتصادية. وقد أدى تركيزها الشديد على المواد الترفيهية والثقافية والشعبية الجماهيرية، التي يستخدم معظمها على أنه مادة ترفيهية في المنازل، أدى إلى أنها صارت عاملاً مهمًا في بناء الأسرة. ويرى الكثيرون أنها أصبحت جزءًا مهمًا من المؤسسة الدينية. كما يتعاظم دور وسائل الاتصال في المؤسسة التربوية والتعليمية. وباختصار، تغلغلت إلى داخل مؤسسات المجتمعات حتى وصلت إلى أعماقها إلى حد أن الحياة، كما نعرفها اليوم، قد تكون مستحيلة من دون وسائل الاتصال الجماهيري.

لقد سهلت تقنية وسائل الاتصال الحديثة على الناس أن يسافروا، ووفرت أن يروا كيف يعيش غيرهم. بل يستطيعون البقاء في بيوتهم، ويتعلمون طرقًا أخرى لعمل الأشياء، وذلك من الراديو، وعن طريق الصحف والمجلات والكتب، ومن التلفزيون، ومن تسجيلات الفيديو، والإنترنت، وأجهزة الهاتف الجوال. لقد جرى القول إن اختراع طريقة لعلم شيء ما أسهل من تكوين فكرة عن الحاجة إلى شيء ما، أو

(17) Herbert Schiller, op.cit., p.128.

رسم صورة لشيء يريده الناس. ونجد أن انتقاء واحد من عدد من الخيارات يقل في صعوبته كثيرًا من ابتداع طريقة لفهم موضوع ما، أو ابتداع نظام جديد.

لقد زاد التلفزيون، وتسجيلات الفيديو، والنقل السريع، والأقمار الاصطناعية، والإنترنت، والهاتف الجوال، زادت جميعها من سرعة معدل التغيير في العالم، فإذا قام الإنسان بزيارة بلد ما في بحر عامين فسيستوقفه شيئان: الأول التغييرات المدهشة التي حدثت بعد الزيارة الأولى، والشيء الثاني هو تزايد أوجه الشبه تزايدًا كبيرًا جدًا بين ما يجده في هذا البلد وما يجده في بلده هو. وبعض هذا شبيه الحقيقة القائلة بأن جميع البلدان، في النصف الثاني من القرن العشرين، بدأ يأخذ بعضها عن بعض بمعدل متزايد السرعة نتيجة للتنميط، الذي تمارسه وسائل الاتصال. وهذا يمثل التصور الميكانيكي للمكان، حيث إن النتيجة المحصلة عن كل ذلك هي التوحيد النمطي الهائل لأساليب الحياة، والثقافة، والفكر، ونزعة التقليد، والمحاكاة العامة والمعممة. وحتى في عالم الطائرات والمطارات الذي اختصرت فيه الأرض، أصبحنا نلتقي بأناس من كل الأنواع، ومن كل الأصول العرقية، وهم يلبسون الثياب نفسها، وينزلون في الفنادق ذاتها التابعة للسلاسل الدولية المشهورة – هيلتون، وشيراتون، وانتركونتيننتال، وغيرها – ويأكلون طعام المطبخ الدولي، ويتكلمون اللغة الإنجليزية الدولية نفسها.[١٨]

والتغييرات التي طرأت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين على أنظمة وسائل الاتصال وقدرتها في توزيع الرسائل حدثت في كل مكان، لكن التغييرات امتدت كذلك إلى فلسفة ما يمكن وما يجب توزيعه، وأوضح أن تلك البلدان، التي كانت أكثر تقدمًا في صناعة أجهزة وأدوات الاتصال في بداية عقد الثمانينيات من القرن ذاته، كان التغيير فيها أقل من تلك التي كان عليها أن تبذل جهدًا أكبر للحاق بمن سبقتها. وذلك لهدف أساسي وهو إيجاد وسائل خاصة بديلة تعين على تقليل وتيرة التغيير الذي تحدثه، غزوًا وتدخلاً، وسائل اتصال البلدان المتقدمة والعابرة للحدود والقيود، التي

(18) Ibid., p.128.

تشل فاعلية الثقافة المحلية على قيادة التغيير الداخلي. مع ملاحظة أن التدفقات، أو الموجات الثقافية ذات الاتجاه الواحد تصدر عن بلدان المركز (الغرب–الشمال) لكي تغرق الكوكب الأرضي بأسره. إنها تدفقات من الصور، والكلمات، والقيم الأخلاقية، والمعايير القانونية، والمضامين السياسية، ومعايير الكفاءة. وكلها ترسل الوحدات الإبداعية، الثقافية والترفيهية، نحو بلدان العالم الثالث عن طريق وسائل الاتصالات، من صحف، وراديو، وتلفزيون، وأفلام، وكاسيت، وفلاشات، واسطوانات، وفيديو، وهواتف سيارة، وغيرها. فالواقع أن معظم الإنتاج العالمي من "العلامات" يتمركز في الشمال، أو يصنع من قبل الغرب، الذي يسيطر، وذلك بحسب نواميسه وأنماطه الأخلاقية والثقافية. وهذا التدفق الهائل من الأخبار والمعلومات والمواد الترفيهية يمكنه أن يتحكم برغبات المستقبلين، أي الجماهير، وحاجياتهم، وأشكال سلوكاتهم، وعقلياتهم، وأنظمة التربية الخاصة بهم، وكذلك أنماط الحياة العامة. فهذه الدعاية التي تتسرب بشكل مخاتل، أو ماكر، هي كما يصفها **سيرج لاتوش**، عبارة عن "هبة" لا تقاوم. وهي تشهد على الحيوية الفياضة والزائدة عن الحد للمجتمعات الشديدة التطور، ولكنها تخنق كل فعالية ثقافية خلاقة لدى المستقبلين السلبيين للرسالة، أي سكان الأطراف، وتنتهك بالتالي خصوصياتهم.

إن مخطط الوحدة الثقافية الأساسية، أو تنميط المتخيل، والاستيعاب الثقافي للبشرية، مسجل في متخيلنا اليوم أكثر من أي وقت مضى، ويقوى الاقتناع بهذه الحقيقة الوجود المتزايد لنموذج ثقافي يتجاوز القوميات والخصوصية، ويوحد نمطيًا الحياة في كل جوانبها على الصعيد الكوني (العولمة). ويقول هيربرت شيلر، إننا نكتشف مرة أخرى أن القدرة على رسم حدود الواقع، وعلى وضع جدول الأعمال الاجتماعي للجماعة على وجه الإجمال، هي مفتاح السيطرة الاجتماعية. وأن القدرة على رسم حدود السلطة، واستئثار فئات معينة بحق الوصول إليها، أو التعامل معها، يمثل نوعًا من السلطة خطرًا وعنيدًا. وقد انعقدت السيطرة القائمة على سلطة رسم حدود وملامح الواقع في أمريكا للمهيمنين على أجهزة الإعلام وخدماتها المعاونة، أي العلاقات العامة، والإعلان، واستطلاع الرأي، والبنى شبه التعليمية المختلفة.[١٩]

(19) Alvin Toffler, ***the Future Shock***, Amazon Books, New York, 1970, p. 56 -62.

إن أهمية اللغة في خلق الثقافة ونقلها، ثم الوجود الفعلي للإنجليزية بصفتها لغة التواصل العالمي يقويان أيضًا من مظهر هذه السيطرة، ويسهمان في إعطائها بعض المصداقية. وبدلاً من أن نشهد حصول مثاقفة وتربية على القيم الكونية، أو حوار حضارات وأديان وثقافات، كما جاء في مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك **عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود**، ورئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد **محمد خاتمي**، وصاحب السمو الملكي الأمير **الحسن بن طلال**، وغيرهم من القادة والمفكرين والعلماء، بدلاً من ذلك، رحنا نشهد نوعًا من الصدام والاقتلاع الثقافي، الذي يصيب حتى الدول الصناعية العتيقة، مثل اليابان، وفرنسا، وألمانيا، وغيرها. وأن ما يشاهده الناس وما يقرؤونه، أو ما يستمعون إليه، وما يرتادونه، وما يأكلونه، والأماكن التي يذهبون إليها، وما يتصورون أنهم يفعلونه، كل ذلك أصبح وظائف يمارسها جهاز إعلامي يقرر الأذواق والقيم، التي تتفق مع معاييره الخاصة، والتي تفرضها وتعززها مقتضيات السيطرة.[٢٠]

ولكن نجد هنا أيضًا أن الخصوصية قد تم تجاوزها إلى حد بعيد من جهة النزعة الكونية (العولمة) المتجاوزة للخصوصيات، فمع مجيء الأقمار الاصطناعية المستخدمة في الاتصالات اللاسلكية، ومجيء الإنترنت، وثورة المعلوماتية، أصبحت العالمية فورية ومباشرة. إن التوحيد النمطي للمنتجات الثقافية لا يمكنه أن يصوغ للناس رغباتهم وحاجياتهم وأشكال تصرفاتهم وعقلياتهم وأنماط حياتهم الأخرى، ولكن خسارة الهوية الثقافية الناتجة عن ذلك شيء لا يمكن إنكاره، فهي تساهم في زعزعة الهوية القومية ثقافيًا، وسياسيًا، واقتصاديًا، مثل حالة **جورج سورس** والأزمة الاقتصادية التي تسبب فيها لدول شرق آسيا. وما تبقى من الإبداعية والخصوصية القومية يجد نفسه في حالة خضوع تجاه ثقافة تبدو أجنبية، وهي بالفعل أجنبية، ولكن المفارقة إنما تكمن في أن هذا الانتهاك الثقافي والاستلاب، على الرغم من أنه مقسم بشكل متساو، إلا أنه يصبح كونيًا. فخمائر التفكك ليست مرسلة من قبل البعض؛ وهذا باستبعاد تام "للقصد" وترتيبات نظريات المؤامرة، ضد مصلحة البعض الآخر، وإنما هي تصيب كل العالم، حتى ولو كان كل منهم قد أصيب بشكل مختلف وبدرجات متفاوتة.

(٢٠) الدكتور جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول/سبتمبر، ١٩٩٩، ص ٢٢.

وهذا لا يخالف رأي عالم المستقبليات، **ألفن توفلر**، كثيرًا في نظراته لمجتمع القنوات المتعددة، حيث ظل الاتجاه الأساسي للتغيير في وسائل الاتصال، على الأقل منذ عام ١٩٧٢م، عندما تنبأ كتاب "**صدمة المستقبل**" بأن التفكك القادم لجماعية ما يبث على موجات الأثير يتركز صوب تجزؤ المتلقين، مشاهدين ومستمعين، إلى شرائح ومجموعات فرعية، كل منها تستقبل تركيبة مختلفة من الرسائل والبرامج.[٢١] وقد واكب هذا توسع كبير في مقدار الصور الانطباعية، التي يبثها التلفزيون في شكل مواد إخبارية وترفيهية. ولقد ظل البشر، على مر العصور، يتبادلون صورًا انطباعية رمزية للواقع، خاصة الواقع الثقافي الذي يعيشونه. وقد تصح ملاحظة توفلر لمجتمع القنوات المتعددة إذا كانت "تركيبة" الرسائل والبرامج مختلفة بما يلبي الحاجة الخاصة للمتلقين. ولكن رغم تعدد القنوات ومسمياتها، إلا أن الإطار المرجعي لأساليب أدائها المهنية هي واحدة، أو ما يعرف ببيئة الوسيلة. كما أن الرسالة (البرنامج) هي مسخ مشوّه للخصوصية الثقافية. وحال فضائياتنا نموذج لتعريب التغريب، وجعل رسالة الآخر الثقافية أكثر حضورًا في واقعنا، أي أنها تخلق القابلية للغزو أكثر من تأسيس المناعة الثقافية الذاتية ضده. وهي بالتالي، تؤدي دورها في التنميط الكوني، وتحويل هذه الصيرورة التوحيدية الامتثالية إلى ظاهرة عالمية. وتنقل بلغة الضاد عاهات الغرب ونواقصه، الشيء الذي يهدد الخصوصية الثقافية بأكثر الانحرافات خطورة.

فنحن نتيح، بتعريبنا للمواد الإعلامية الغربية، لحواس الآخرين الإعلامية أن تتمدد داخلنا وتمطرنا بوابل متصل من الرسائل والشفرات المتناقضة لخصائص ثقافتنا، وتمارس فينا عمليات الاقتلاع اليومي للأصول والجذور، وتتعمد التشكيك في كل ميراثنا الحضاري ورموزنا القومية المبجلة، وتتصيد الثقافة في معترك السياسة، التي شاءت لنا الأقدار أن تكون بؤرتها فلسطين وإسرائيل على خاصرة أمتنا. وعندما تتهيأ لنا وسائل اتصال عابرة نوظفها لاجترار بضاعة الآخر. ونمكن بها للاستلاب الفكري والثقافي، وقد فقدت وسائل اتصالنا قدرتها على إضفاء صورة مميزة على رسالتها وأنشطتها المحلية. وهي مدعوّة إلى مراجعة أدوارها وإعادة رسالتها الثقافية القومية، لتبرر منطقيًا الحكمة من وجودها.

(٢١) المصدر السابق نفسه.

القابلية للاستلاب

نتج الاختلال الثقافي أساسًا من عمليات الانتهاك المستمر الذي تقوم به وسائل الإعلام العالمية للخصوصيات المحلية، ويعينها القابلية العالية للاستلاب، والذي تتمثل أكبر مظاهره في عمليات التقليد والتعريب غير المرشد لكل ما ينتجه الغرب من مواد ورسائل إعلامية. وقد خلقت كثير من دعاوى الحداثة حالة من الانجذاب للحضارة الغربية، الأمر الذي أوجد حالة من المسخ والانسلاخ من قيم الهوية الخاصة. يقول الدكتور **جلال أمين**، إنه خلال المئتين عام المنصرمة، مر العرب بعملية "انسلاخ" من أنفسهم، أو عملية استلاب، أو اغتراب، هي ما يمكن تسميته أيضا بعملية "تغريب"، وهي عملية، أو تطور، ليس من السهل وصفه بأنه كان خيرًا أو شرًا، ولكنه بلا شك كان تطورًا على مستوى عال من "الدرامية".[٢٢] ورغم أن الدكتور **جلال** لا يرى وجاهةً في وضع حكم قيمي أو معياري مطلق بسواد أو بياض هذه الحالة العربية، فقد أعطانا صفة الدرامية لنستخلص منها موقفنا الخاص، رغم تأكيده اللاحق على سلبية حالة الانسلاخ والاستلاب والتغريب هذه، ولكنه تقدير خاص (مزاج) لا يستغرب في أن يكون حكمًا موضوعيًا يتبناه الآخرون. رغم أنه يقصد حالة التنمية العربية الشاملة، وليس جانبها الثقافي فقط، والذي اتخذناه موضوعًا محددًا لهذه الورقة.

والاختلال في التوازن الثقافي قائم، إلى حد كبير، على العجز في التمكن (الاستخدام) من وسيلة التقنية أكثر من القدرة على امتلاكها، لأن حقائق الواقع تؤكد قدرتنا على الامتلاك وتنفي سلطة هذه القدرة على تصويب الأهداف بضبط الرسالة ووضع سياج واقٍ للخصوصية، وحماية الأسرة والشباب، الذين يمثلون عماد المستقبل، ونحن ككيان حضاري ثقافي، وفرت لنا الثروة النفطية وغيرها امتلاك حواس إعلامية نافذة، ولكننا بحاجة إلى ثورة في التوجيه، ليس بالضرورة منازلة الآخرين في معترك المثاقفة، ولكن لحماية خصوصياتنا الثقافية من أن تنتهك بأيدي الآخرين وأيدينا،

(٢٢) علي درويش، (ترجمة)، **نظم الإعلام المقارنة**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١م، ص ١٨- ٢٤.

بما نقوم به من استيراد وتعريب لبضاعة الآخرين دون ضوابط، أو إحسان للانتقاء.

وتُثار شكوى أخرى تجاه حواس الإعلام وتقنية الاتصالات المتقدمة، والإنترنت خاصة، هي أنه نظرًا لأنها توسع فرص المستهلكين عن المعلومات والترفية، على وجه التحديد، إضافة إلى السلع والخدمات التقليدية، فإن الثقافة العالمية (الغربية) البازغة تعدد وتهدد المعايير المحلية، وأيضًا موردي المعلومات والثقافة المحليين. فأمريكا وحدها تستأثر بثمانين بالمئة، تقريبًا، من حصة المعلومات والثقافة الموجودة في شبكة الإنترنت. ففي حين أن لهوليود ولكوكاكولا وجود كلي في كل مكان حاليًا، فإن منتجات العالم النامي لا أثر لها في واعية الشمال وثقافته، لانعدام وجودها الفعلي في عالم الواقع. وقد يشعر دعاة "العولمة" بأن الخيار الإضافي يمثل انتقاصًا من الرفاهية البشرية، لكن البعض يعتقدون العكس بصورة واضحة.

وتقدم الملاحظات الآتية المأخوذة من التقرير، الذي أصدرته مؤسسة "مورجان ستانلي دين ويتر للاستثمار" في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، تصويرًا دقيقًا وقويًا لإمكانات نمو المنتجات والخدمات الاستهلاكية والثقافية، التي كان ينتجها الأمريكيون، وما زالوا، ومقارنتها ومقاربتها بما هو موجود في العالم النامي، ولم يتغير الواقع كثيرًا منذ ذلك الحين. ففي حين أن الهواتف النقالة تكتسح البلدان المتقدمة وبضع أسواق ناشئة، فإن أكثر من ٥٠ ٪ من سكان العالم لم يجروا مكالمة هاتفية مطلقًا. وعلى الرغم من أنه يبدو أن مطعم ماكدونالدز (عولمة المطبخ) موجود في كل ركن في شوارع الولايات المتحدة والعالم، فإن الشركة لا تزل تخدم نصف في المئة فقط من سكان العالم. وفي حين أن شركتي "فوجي" و"كوداك" تتعاركان حول ما إذا كانت السوق اليابانية مغلقة بصورة عادلة أم لا، فإن نصف سكان العالم لم تلتقط لهم صورة فوتوغرافية مطلقًا. غير أن قضايا هذه المؤسسات الأمريكية صارت بفعل الإعلام الغربي هي قضايا العالم، وإسقاطاتها جزء من بثور التشويه في ثقافاته.[٢٣] إلى جانب ذلك، فإن العالم النامي ما يزال يمثل فرصةً وسوقًا

(٢٣) محمد مصطفى غنيم، ترجمة، **وسائل الإعلام والسياسة الخارجية**، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٥، ٣٧ – ٤٢.

بكرًا للإنتاج الاستهلاكي والثقافي. وبالمثل، فإنه إذ تصبح أسواق العمل مرتبطة من خلال التجارة، وإذ تتصاعد أوجه القلق الإنسانية الدولية بفضل تحسين وسائل الاتصالات والإعلام (تأثير الإنترنت وسي إن إن)، تبدو الدعوة إلى معايير عالمية لموازنة التبادل وعدالته أكثر إلحاحًا. يضاف إلى ذلك، انتشار النزعة الفردية، التي تكسب لها أراض جديدة كل يوم بفعل وسائل الاتصال. فالفردية، حسب تعبيرات **سيرج لاتوش**، تندس في كل مكان عن طريق الاندماج الاقتصادي العالمي، وعالمية الثقافة وألف قناة وقناة إعلامية مختلفة يقوى بعضها بعضًا. إنها تنتشر دائمًا بعمق أكثر في المجتمعات غير العربية والإسلامية، ولكن المناعة العربية الإسلامية تنهار أمامها بشكل مضطرد. ونحن نعلم أن العقلية الفردية تشكل خميرة لتفكيك الرابطة الاجتماعية، بتهديدها لتماسك الأسرة وفتنة الشباب وانحرافهم. إنها كالسرطان في نسيج العصبيات القبلية والتضامنات التقليدية والقيم الدينية والأخلاقية. ومما يجعل النزعة الفردية شيئًا لا يمكن مقاومته بالنسبة لأجيال الشباب من الجنسين، هو أنها تبدو تحريرية في نظر كل واحد منهم. إنها تحرر الإنسان من محددات وقيود ثقافته، وتفتح أمامه سراب آمال للانطلاق لا حدود لها، ولكن على حساب القيم والأخلاق والدين والعصبيات القومية، التي تشكل لحمة تماسك الجماعات والحياة الجماعية.

وعلى أية حال، فإننا نجد أنفسنا بعيدين عن سلطة التَمَكُّن، ومن القدرة على رد عدوان الثقافة الغربية اللبرالية المتطرفة. نقول ذلك، والحلول النظرية غير قابلة للتطبيق والتعميم في واقعنا المعاصر، فالفشل، الذي نشاهده هنا وهناك، لا يعود كثيرًا إلى النواقص التقنية، وإنما بكل بساطة إلى عدم واقعيته السياسية، إضافة إلى استحالته الشاملة، وقراءة لتاريخية الخلافات العربية والإسلامية وحقائق الوضع الراهن. إننا نعاني رهق الاختناق الثقافي، والوافد الفكري يمثل الحضور، والتجربة التاريخية غائبة عن الحاضر، وآليات تجاوز غياب حيوية الثقافة العربية والإسلامية مفقودة من الناحية الإجرائية... رغم أنها تتراءى في أفق قريب وكأنها عرائس رمل، وهي القدوة والنموذج.

خاتمـــة

تشهد الساحة الإعلامية الدولية اختلالاً كبيرًا في تدفقات الرسائل الإعلامية بين الشمال والجنوب، بين دول الغرب وبقية أنحاء العالم. ويتبدى ذلك في عجز الصناعة الإعلامية الوطنية في دول الجنوب، التي تقع كل دول العالم العربي والإسلامي ضمن نطاقها الجغرافي، عن مواكبة التطورات التقنية في مجال الاتصالات، وضعف التَمَكُّن من تصنيعها. الأمر الذي يدفع غالب جمهور هذه الدول لأن يتجه لوسائل الإعلام الغربية؛ بحثًا عن المعلومة والخبر والترفيه والحقيقة، لعجز الإعلام في دوله عن تقديم الرسائل التي تلبي تطلعاته، وتشبع ميوله ورغباته، وتؤثر حتمًا في سلوكه وتوجهاته. فقد أصبح الإعلام سلاحًا أكثر مضاء في حرب القيم، وسياسات الغزو والاستلاب والاقتلاع الثقافي، من أسلحة الحروب التقليدية.

وتشهد تكنولوجيا الإعلام والاتصالات تطورات متسارعة، وثورة حقيقية، وتقنيات مذهلة، مما يزيد من تأثير وسائل الإعلام المختلفة على حياة الأسرة وثقافة الناس، وكل شئ يتعلق بقيم وأخلاق المجتمعات، وهو ما يعني زيادة التحديات التي يفرضها الإعلام الدولي على القيم الدينية والأخلاقية والمعنوية. وتزداد خطورة التحدي الإعلامي إذا علمنا أننا نحن العرب والمسلمون لا زلنا مستهلِكين ولسنا منتجين، ومستقبِلين ولسنا مرسلين، ومتأثرين ولسنا مؤثرين. فقد بات الإعلام الغربي، وبفضل ما يمتلكه من وسائل تقنية متقدمة، وتكنولوجيا فائقة القدرة، وموارد مالية ضخمة، يؤثر في كل العالم، وأصبح بعض الشباب العربي والمسلم يتأثر بصورة كبيرة وملحوظة بما يُصَدِّره الإعلام إليه من قيم ثقافية جديدة، وأفكار مختلفة، وفلسفات مغايرة، وسلوكيات منحرفة، وأخلاقيات منافية للقيم العربية والإسلامية.

إن هذا التحدي الكبير والخطير لا يمكن مواجهته إلا بالاستعداد العلمي والمادي نفسه، وبذات الوسائل والأدوات، فلا يمكن مواجهة الإعلام الغربي إلا بإعلام عربي إسلامي ملتزم وقوي ومؤثر، ولا سبيل لمواجهة ثقافة الصورة الشديدة التأثير في

الرأي العام العالمي إلا بالطريقة نفسها، مع التشديد على اختلاف قيم المضمون وأخلاقية المحتوى، ولأن مواجهة تحديات الإعلام الغربي لا تتم بكثرة الحديث عن الغزو الإعلامي والثقافي الغربي، ولا تتأتى ببلاغة النقد لفساد الحضارة الغربية، وإنما بتوفير البدائل التي تعين على تحصين المجتمع، وذلك بالاستفادة المثلى من الوسائل المتاحة في تقوية الإعلام الوطني، وتجويد صناعة الرسائل الخاصة بحيث تكون مؤثرة في مختلف شرائح المجتمع، ويصبح صوت الأمة العربية والإسلامية مسموعًا بقيم الخير في أرجاء العالم.

القدس ... خيار «وِيزِل»*

د. سمير مطاوع**

لقد مرت عدة أسابيع منذ أن نشر الفائز بجائزة **نوبل** للسلام **إيلي ويزل** رسالته الإعلانية المفتوحة الموجهة للرئيس الأميركي **باراك أوباما** تحت عنوان «**القدس العاصمة الأبدية للشعب اليهودي**» في صفحة كاملة في الصحف الأميركية الكبرى المؤثرة وذات الانتشار العالمي: «النيويورك تايمز» و«الواشنطن بوست»، و«وول ستريت جورنال»، و«الهيرالد تربيون». وقد يتساءل البعض لماذا انتظرت كل هذا الوقت لكي أكتب ردًا على مضمون وهدف تلك الرسالة. فالعديد من أصدقائي في لندن وواشنطن ونيويورك وبرلين، وحتى في سيدني بأستراليا، الذين يعرفون أنني مقدسي... ولدت ونشأت كفتى... وأنني تعلمت تاريخ ومعنى كل حجر في تلك المدينة التاريخية المقدسة، حثوني على الرد على تلك الرسالة. هؤلاء الأصدقاء وغيرهم ممن أدهشتهم الدوافع والأهداف التي تقف وراء نشر هذه الرسالة الإعلانية الباهظة التكاليف، فيما كان كاتبها قد تناول العشاء مع الرئيس الأميركي قبل ذلك بليلة أو ليلتين وأطلعه على أفكاره وقدم له في اللقاء وجهًا لوجه طلبه باستثناء القدس من برنامج المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين... وكما يدّعي حصل على الانطباع بأن الرئيس **أوباما** احترم نصيحته بتأجيل البحث في مسألة القدس على الأقل حتى تنتهي المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

وقد كنت مدفوعًا من البداية بسؤال نفسي السؤال الواضح: لماذا يقوم **إيلي ويزل**

---

* فصل من كتاب جديد للدكتور سمير مطاوع بعنوان «**أوراق سياسية من زمن التيه والنكسات**»، يصدر هذا الشهر (آب/أغسطس ٢٠١٣) عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت.
وهذا الفصل كان في الأصل مقالة بالإنجليزية نشرتها مجلة **الدراسات الفلسطينية-الإسرائيلية**، الصادرة في القدس، عدد أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

** وزير إعلام سابق، وباحث ومحلّل سياسي/الأردنّ.

الحائز على جائزة **نوبل** للسلام والناجي من الهولوكوست بتوجيه مثل هذا النداء في الوقت الذي بدأت فيه للتو المفاوضات التقريبية بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟ ولقد توفر الرد بسرعة من قبل المعلق الشهير في صحيفة **هاأرتز** الإسرائيلية **جدعون ليفي**[١] بأن **ويزل** كان مكلفًا بالمهمة من قبل صديقه **بنيامين نتنياهو** الذي أرسله طالبًا منه أن يفعل ذلك: «التأجيل... التأجيل... التأجيل». ومن السخرية أن هذا الرجل بما يملكه من مؤهلات وصفات ويقول عن نفسه إنه رسول للبشرية، ورسالته الدعوة للسلام والكرامة الإنسانية، فيما هو يقوم بما هو عكس ذلك تمامًا. ويضيف **ليفي** أنه بوجود أصدقاء كهذا الرجل.. فإن إسرائيل ليست بحاجة إلى أعداء.

وقبل أن أطرح آرائي فيما يتعلق بهذه الدعاية الممجوجة وغير المسبوقة من الضغط الإعلامي المدفوع الأجر الموجه للرأي العام الأميركي، وبشكل خاص للرئيس **أوباما** الذي عمل بتصميم واضح من أجل إعادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى التفاوض من جديد. ولا بد لي من تذكير أولئك الذين يهمهم تحقيق السلام باللاءات الكبيرة التي أطلقتها حكومة اليمين الإسرائيلية، التي يرأسها **بنيامين نتنياهو**، بالنسبة لجميع قضايا الحل النهائي الحيوية تقريبًا مثل الحدود والمستوطنات واللاجئين، وبشكل خاص القدس.

ومما يخفف عني عبء الإعراب عن آرائي بالنسبة إلى هذه المدينة التي تعتبر الأروع بين المدن هو أن مئة من المقدسيين اليهود قد ردّوا على إدعاءات **ويزل**[٢]. وحين اكتشفت أن هذه الشخصيات تضم أكاديميين ونشطاء سياسيين وقادة مجتمع، فقد عزز ذلك أحاسيسي وارتباطي الشخصي بالقدس ... والأهم من الأرقام أن رد فعلهم جاء على شكل رسالة إلى «نيويورك ريفيو أوف بوكس»[٣] يعربون فيها عن الإحباط وحتى الغضب من إدعاءات **ويزل**، مضيفين «أنهم كانوا يتمنون أن تكون القدس رمزًا للكرامة وليس رمزًا للغطرسة وعدم المساواة والتمييز العنصري».

---

(١) مقال جدعون ليفي في هآرتز بعنوان "*The Friend*" بتاريخ ٢٠١٠/٥/٦

(٢) طالع صحيفة «هاأرتز» الإسرائيلية، الترجمة الإنجليزية المنشورة عبر الإنترنت عدد ٢٠١٠/٥/١٦.

(٣) المصدر السابق نفسه.

وفيما انتظرت كل هذا الوقت الطويل لكي أكتب ردًا على ادعاءات **ويزل** المبالغ فيها؛ بل هي في الحقيقة أكاذيب مفضوحة، فقد كنت مدفوعًا بالرغبة في استيعاب وكشف أهدافه ودوافعه، وبرغبة أشد في معرفة ردود الفعل الإسرائيلية واليهودية على المحتوى والتوقيت لهذه الحملة الإعلانية، خاصة بعد أن كنت قد تحدثت واستمعت إلى عدد من أصحاب العقول المفتوحة من المفكرين والشخصيات الإسرائيلية عدة مرات في السنوات الأخيرة، ووجدت أنهم يشاركونني الآراء حول الحاجة إلى حل عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

التأجيل؟ وحتى متى؟ هل لثلاث وأربعين سنة أخرى من الاحتـــلال؟ ما الذي يمكن أن نتوقعه من نصيحة **ويــزل** للــرئيس الأميركي إن هو - افتراضًا - أخذها بجدية وتبناها كسياسة رسمية للولايات المتحدة؟ وهل يمكن للتأجيل أن يضمن للإسرائيليين إحكام سيطرتهم على المدينة المقدسة إلى الأبد كما يرغب **ويزل** وببساطة لأنه **قيل له بأن القدس لم تذكر مرة واحدة في القرآن الكريم، وذكرت ستمئة مرة في التوراة؟ وهذا الرقم زاد عليه السيد نتنياهو فيما بعد ليصل إلى (٧٥٠) مرة – هل سيمكن إسرائيل من إدامة احتلالها أو بالأحرى تهديد مستقبلها؟**

إن قائمة الأسئلة التي يمكن والمفترض أن تسأل كرد فعل على أكاذيب **ويزل** الخطيرة لا نهاية لها واستنادًا إلى رسالة المقدسيين الإسرائيليين المئة الموجهة إلى ويزل يشعر المرء بأن أسئلة أخرى يمكن إضافتها إلى تلك القائمة تمثل أسئلة إضافية في العمق، وأن الضرورة لتوجيه تلك الأسئلة وغيرها قد وردت في الالتماسات التي طرحها القادة اليهود الأميركيون والأوروبيون كما جاء في صحيفة «هاأرتز» الإسرائيلية في عدد ٢٠١٠/٥/١٦.

وفي هذا التقرير فإننا نقرأ أن مجموعة من القادة اليهود الأميركيين قد نشروا التماسًا عبر الإنترنت يحثون فيه على «**وضع نهاية للاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ويدعون إلى إقرار مشروع الدولتين لحل الصراع الفلسطينــي الإسرائيلي**».[٤] هذا الالتماس كما علمنا «وُقِّع من قبل العشرات من الحاخامات والقضاة والكتاب والأكاديميين والمحسنين الأميركيين البارزين»،

(٤) طالع صحيفة «هاأرتز» الإسرائيلية، الترجمة الإنجليزية المنشورة عبر الإنترنت عدد ٢٠١٠/٥/١٦.

وقد شجعهم – كما جاء في التقرير – الالتماس الأوروبي الأخير بعنوان «**دعوة لتحكيم العقل**»[٥]، ووقعه أكثر من (٧٠٠٠) مواطن يهودي في الدول الأوروبية. مضى القادة اليهود الأميركيون إلى القول إنهم يدينون بشكل مطلق الإرهاب، ولكنهم في الوقت نفسه يقولون إنهم يستنكرون استمرار الاحتلال الذي استمر وقتًا طويلاً ولا يمكن ولا يجوز أن يستمر.

وفي الواقع فإن هذه الدعوات النزيهة، التي تقابل بما تستحق من الاحترام من قبل القادة اليهود في أوروبا والولايات المتحدة أو إسرائيل، تذهب بعيدًا في دعم الطموحات الفلسطينية في إنهاء (٤٣) عامًا من الاحتلال وإقامة دولة للفلسطينيين تكون القدس الشرقية عاصمة لها.

وحين وردت كلمة «الإرهاب» في الالتماس الذي أشرت إليه، فإن أي إنسان لا يمكن أن يقبل بالعنف بأي شكل من الأشكال ضد السكان المدنيين. ومع ذلك، فإن الإنسان سيتذكر على الفور ما فعلته القوات الإسرائيلية بالمدنيين من سكان غزة ومعظمهم من اللاجئين المعدومين قبل ثمانية عشر شهرًا مضت فقط.

ويجب ملاحظة أن هذا الأسلوب من الإرهاب كانت المجموعات اليهودية الإرهابية مثل «شتيرن» و«ليهي» و«زفاي ليئومي»، وغيرها، هي التي أدخلته إلى فلسطين في المرحلة التي سبقت قيام دولة إسرائيل. فاغتيال الوسيط الدولي الكونت **برنادوت**، وتفجير فندق الملك داود في القدس، ومذبحة سكان قرية دير ياسين والقرى الفلسطينية الأخرى، التي أدت بشكل مباشر إلى نزوح نحو ثمانمائة ألف من السكان والفرار من فلسطين ليصبحوا لاجئين منذ ذلك الوقت وحتى الآن... وكل ذلك ليس سوى جزء صغير من كرة الثلج للإرهاب اليهودي الذي مارسته هذه العصابات في سنوات ما قبل وإثناء وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بهدف التعجيل في تأسيس دولة إسرائيل.

بعد (٤٣) سنة من الاحتلال، مع عدم وجود أي بصيص من أمل، فإن الإنسان لا يستطيع أن يندهش إذا ما قامت بعض الجماعات الفلسطينية باللجوء إلى العنف

(٥) المصدر السابق نفسه.

بسبب عامل اليأس. هل يجب التذكير هنا بأن التاريخ قد دار دورة كاملة إلى الوراء ولكن بشكل معكوس؟ لقد اتهم الكتاب الإسرائيليون **ويزل** بأنه أعمى بالنسبة للتاريخ وبحقائق الحياة في القدس الآن، بما في ذلك – كما جاء في الرسالة – «التفرقة العنصرية المنهجية» ضد السكان العرب؛ مشددين بكل وضوح على أن الجزء العربي من المدينة مهمل كليًا ويستعمل كمنصة انتهازية للمحتالين من السياسيين الساعين للحصول على التأييد الشعبي، بدعوى أن القدس فوق السياسات ومستثناة من المفاوضات، في مسعى واضح لتهويد القدس الشرقية بشكل متسارع من أجل تحويل الجغرافيا السياسية على صورة غير معروفة أو مقبولة بتاتًا لمدينة مقدسة مثل القدس.

إنني لا أستطيع إلا أن اتفق مع محتوى رسالتهم، وخاصة الجزء الذي يشير إلى ادعاء **ويزل** الشنيع بأن القدس فوق السياسة!

إن القدس المعاصرة كما يعلم العالم كله قد وجدت بقرار سياسي، وأن حدودها رُسِمَت بعد عام ١٩٦٧ مباشرة من قبل الجنرالات والسياسيين الإسرائيليين.

وبمحاولة فرض توحيد القدس بجزئيها بالقوة فإنهم خلقوا كيانًا بغيضًا محاطًا بالمئات من القرى الفلسطينية التي لم تكن أبدًا جزءًا من القدس.

وحيث إنني كُلفت من وزارة الخارجية الأردنية بإعداد المادة التاريخية والسياسية للمرافعة الأردنية الخاصة بقضية جدار الفصل في الضفة الغربية أمام محكمة العدل الدولية بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة[٦]، فقد سافرت في طول الأراضي الفلسطينية وعرضها للمشاهدة والبحث عن الحقائق والدراسة. كان واضحًا لي فورًا أنني أتفق تمامًا مع التقارير التي سبق لي ودرستها مسبقًا، والتي أشارت إلى أن القدس التي أقامها الإسرائيليون بعد عام ١٩٦٧ تمتد من حدود رام الله في الشمال إلى أطراف بيت لحم في الجنوب، شاملة دائرة كاملة من المستوطنات وجدارًا مرعبًا في طوله وضخامته وعلوه يفصل المدينة المقدسة عن

(٦) الاستنتاجات التي توصَّل إليها الكاتب في جولاته في فلسطين وإسرائيل على طول جدار الفصل العنصري لإعداد المادة السياسية والتاريخية للمرافعة الأردنية في موضوع الجدار لمحكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤، النص الكامل للمرافعة متوفر في أرشيف وزارة الخارجية – عمّان.

محيطها الطبيعي. والنتيجة الواضحة أمامي هي قطع كل صلة للقدس بالضفة الغربية وسكانها الفلسطينيين، فضلاً عن قتل حركة التجارة والتنقل والتعليم، وغيرها من أنشطة التواصل بين مدن وقرى فلسطينية تقع قرب أو خلف هذا الجدار الوحشي.

وفي حين أن مساحة القدس كانت – كما تذكر رسالة المقدسيين اليهود – لا تزيد عن نسبة ١٪ (واحد بالمئة) من مساحة الضفة الغربية أصبحت الآن قرابة ٢٠٪ (عشرين بالمئة)![٧]

ومرة أخرى بوسعنا أن نلاحظ باسم من ينطق السيد **ويزل** من خلال الإعلانات الباهظة الكلفة، وماذا يريد من وراء تصريحاته الفاضحة حين نلاحظ أن هؤلاء الكتاب أنفسهم يصلون إلى خلاصة تقول: «والآن يدعون هذه الكتلة المصطنعة «القدس» من أجل الحيلولة دون الوصول إلى فرصة لتحقيق السلام».

وأجدني مرغمًا على دعوة السيد **ويزل**، الذي يصف نفسه – ويا للسخرية بأنه رسول السلام – أن يعيد قراءة **القرآن الكريم** مرة أخرى، رغم ثقتي أنه لم يقرأه أصلاً. وفيما أتصور أن الذين أوحوا له بهذا الافتراء على **القرآن الكريم** المتعلق بذكر القدس والمسجد الأقصى (الذي باركنا حوله) وطالبوه بأن ينصح الرئيس **أوباما** بتأجيل بحث موضوع القدس في مفاوضات السلام لأنها – أي القدس – ستبقى العاصمة الموحدة والأبدية للشعب اليهودي.

إن هؤلاء يتجاهلون بغباء ألفي عام من الوجود والحضارة المسيحية وألفًا وخمسمئة عام من الوجود والحضارة العربية الإسلامية في المدينة، إضافة إلى ذلك أنهم تجاهلوا أيضًا الارتباط الروحي والعاطفي لمليارين ونصف المليار من مسيحيي العالم وقرابة ملياري مسلم بالمدينة. هل هذا واقعي؟... وهل علينا أن نتقبل في هذا العصر أن عواطف اليهود تعلو فوق وأكثر أهمية من عواطف أتباع الديانات الأخرى التي تضرب جذورها عميقًا في أرض القدس منذ آلاف السنين.

أما إدعاءات **ويزل** الفظّة الأخرى بأنه «في هذه الأيام ولأول مرة في التاريخ – كذا! – أصبح بإمكان اليهود والمسيحيين والمسلمين ممارسة شعائرهم الدينية بحرية

(٧) صحيفة «نيويورك ريفيو أوف بوكس»، مصدر سابق.

في القدس»، مضيفا أنه «بعكس ما تقوله التقارير الإعلامية فقد أصبح مسموحًا لليهود والمسيحيين والمسلمين بناء بيوت لهم أينما أرادوا في المدينة»![8].

وهنا أجدني أتفق تمامًا مع ما يعلق به السياسي الإسرائيلي المخضرم والوزير السابق **يوسي ساريد**: يبدو أن أحدًا ما قد خدع السيد **إيلي ويزل**... ليس فقط لأنه ليس مسموحًا لأي عربي من سكان القدس أن يبني «حيث يريد»، بل عليه أن يشكر ربه إذا لم يُطرَح من بيته ويُرمى وأهله وأولاده وممتلكاته في الشارع.[9]

والواضح أن الذين «خدعوا» **ويزل** بهذا الكذب الفاضح لم يحدثوه وبالتأكيد أو هو لم يقرأ، ما آل إليه أمر عائلات «الماضي» و «الكرد» و «حنون» في الشيخ جراح، الذين كانوا يعيشون في بيوتهم منذ سنين طويلة قبل قيام دولة إسرائيل، والذين أصبحوا الآن لاجئين في خيم أمام بيوتهم؛ لأن «بعض اليهود لا يكترثون لأي قيود تخص الممتلكات في مساحة القدس»، كما يعلّق **ساريد**.[10]

الذين قرأوا الصحف الأميركية التي نشرت صفحات إعلانات **ويزل** أو تصريحاته، أو ما اقتطف منها في صحف عالمية أخرى، لا بدّ وأن تصوروا أن السلام قد حلّ وتجذّر أخيرًا في مدينة السلام. فإن تقرأ أنه أصبح بإمكان اليهود والمسيحيين والمسلمين أن يمارسوا شعائرهم الدينية وصلواتهم من دون أية مضايقات أو قيد في القدس لا يمكن إلا أن يقودك إلى هذا الاستخلاص، ولكن الحقيقة – كما يؤسفني القول – هي غير ذلك تمامًا. فالتنقل من أقصى شمال فلسطين التاريخية إلى أقصى جنوبها لجمع المعلومات والحقائق - كما أشرت أعلاه – قد كشف لي بما لا يقبل الشك مطلقًا بأن **ويزل** قد تقبل ما نقلوا إليه من معلومات دون تمحيص أو تدقيق. فنظام الفصل العنصري الذي أقامته إسرائيل بواسطة جدار الفصل، ومئات الحواجز بين المدن والقرى والمستوطنات والطرق الالتفافية التي لا يستطيع أن يسلكها سوى سكان المستوطنات من اليهود، ونظام التصاريح الأمنية والعمل والتنقل، وعشرات الإجراءات الأخرى والحقائق على الأرض، تجعل

(٨) الصحف الأميركية نفسها كما ورد في الهامش (١).
(٩) مقال يوسي ساريد في صحيفة «هاأرتز» الإسرائيلية بالترجمة الانجليزية، عدد ٢٠١٠/٤/١٩.
(١٠) المصدر السابق نفسه.

عمليًا من المستحيل على الفلسطينيين العرب – مسلمين ومسيحيين – الوصول إلى مقدساتهم في مدينة القدس كما يتضح من النظام الأمني المحكم الذي يُطبَّق في القدس ظهر كل يوم جمعة في موعد الصلاة!

وإذا تمكن مواطن فلسطيني بمعجزة من الحصول على تصريح إذا كان فوق الخمسين من العمر، فما حصل لي ولرفيقي، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، حين قررنا الذهاب للصلاة في المسجد الأقصى يوم الجمعة الذي تلا انتهاء مؤتمر أكاديمي كنا نشارك فيه في القدس، أكبر مثال على ما يجري. فحيث أنني ولدت وترعرعت في القدس في طفولتي، فقد كنت أعرف كل الطرق والأزقة والحارات التي تصورت أن سلوكها في طريقنا إلى الحرم الشريف سيجنبنا التوقف والتفتيش... وغير ذلك من الإجراءات العسكرية الإسرائيلية... ولكني كنت واهمًا... فقد أوقفنا ثلاث مرات لنبرز جوازات سفرنا وفيها تأشيرات رسمية، وتم تفتيشنا بدقة على الرغم من أنه كان واضحًا للجنود أننا تجاوزنا الخمسين، بل وحتى الستين من العمر.

من الواضح أن هدف إسرائيل من مساعي تأجيل طرح موضوع القدس في المفاوضات، وفق ما دعا إليه **ويزل** و**نتنياهو** من ورائه هو التغطية على الإجراءات الاستفزازية التي تستهدف تغيير الهوية الدينية والحضارية للقدس، وبالتالي تهديد مقدساتها... وهو ما سبب الكثير من الغضب والاستنكار في العالمين العربي والإسلامي.

وكان أبلغ تعبير عن هذه الحالة المشاعر القوية التي عبَّر عنها الملك **عبدالله الثاني**، الذي وقعت بلاده معاهدة سلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤، في شجب إجراءات إسرائيل الأحادية في المدينة المقدسة. وتم ذلك من خلال التصريحات التي أدلى بها العاهل الأردني ونُشرت بشكل واسع في وسائل الإعلام الغربية. وأبرز ما جاء في تصريحات الملك «إن القدس خط أحمر لا يمكن للمرء أن يقف صامتًا إزاء محاولات إسرائيل لتغيير معالمها».[١١]

(١١) مقابلة الملك عبدالله الثاني مع صحيفة «هاأرتز» الإسرائيلية عدد ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. راجع أيضًا صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية عدد ٦ نيسان/إبريل ٢٠١٠.

وبوسعنا أن نستخلص هنا أن هذا الملك الهاشمي، والمتحدر من سلالة النبي **محمد**ﷺ غاضب أشد الغضب وهو يطالع كيف أن الإجراءات الإسرائيلية تهدد احتمالات التوصل إلى السلام، وتدفع المنطقة نحو دورة جديدة من الصراع والعنف.

تجدر الإشارة هنا إلى «إعلان واشنطن»، الذي وقعه في العاصمة الأميركية في الخامس والعشرين من تموز/يوليو ١٩٩٤ الملك الراحل **الحسين وأسحق رابين**، رئيس وزراء إسرائيل، الذي اغتيل على يد شاب إسرائيلي متطرف، قد أقرّ هذا الإعلان قبول دور الأردن في رعاية وحماية الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في القدس وهو ما جعل الملك **عبدالله الثاني** يشعر بالخذلان والخيانة. وعليه فليس من المستغرب أن يعبِّر الملك عن وجهة نظره بمثل هذه اللغة القوية والغاضبة مشددًا فيها على «أن إسرائيل تلعب بالنار في القدس الشرقية»، وأضاف في ختام تصريحاته إنذارًا واضحًا بأن «جميع الخيارات مفتوحة أمام الأردن للتعامل مع خروقات إسرائيل للقانون الدولي».

وأخيرًا لو افترضنا أنه تم تأجيل بحث موضوع القدس حتى المرحلة الأخيرة من المفاوضات، ماذا بوسعنا أن نتوقع؟... إضافة (خمسين ألف) وحدة سكنية استيطانية تضاف إلى المستوطنات الموجودة حاليًا، أم ظهور مستوطنات تشغل حيزًا ضخمًا من الأفق والأرض حول القدس تصل حدودها إلى تلال البحر الميت؟... لن يكون ذلك مستغربًا إذ إن مثل هذا المخطط موجود وموافق عليه من قبل حكومة إسرائيل؛ ما يعني زيادة عدد سكان القدس الكبرى ربع مليون مستوطن جديد، وكل ذلك على حساب سكان المدينة الحاليين من الفلسطينيين الذين ستُسرَق أرضهم، وتُهدَم بيوتهم، ويُجبَر أهالي أحياء الشيخ جراح وسلوان ورأس العامود أن يصبحوا لاجئين خارج بيوتهم. ويتم ذلك بتجاهل القرارات العديدة لمجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعتبر أي تغيير في مدينة القدس غير شرعي وغير مسموح به.[١٢]

(١٢) صحيفة «هآرتز»، مصدر سابق.

وفي الختام أجدني أشعر بشيء من التفاؤل بعد قراءة تعليق الكاتب **جدعون ليفي** حين يقول إنه بدلاً من نصح الرئيس **أوباما** تأجيل بحث موضوع القدس في المفاوضات إلى نهايتها «كان على **ويزل** التحدث عن الفرصة المتاحة لإحلال السلام... السلام العادل (وإسرائيل التي يجب أن تعدل) وعن الظلم الفادح الذي أوقعته على الفلسطينيين»... وبدلاً من ذلك تحدث عن «إدامة الاحتلال»[١٣].

ومرة أخرى لا أجد تعبيرًا أكثر دقة أقتبسه مما أوردته عريضة القادة الأميركيين اليهود، وأدعو الله أن يجد السيد **نتنياهو** وموفده الحائز على جائزة نوبل إيلي **ويزل** الوقت لقراءته بنية حسنة والذي يقول: «**إن الاحتلال واستمرار بناء المستوطنات في الضفة الغربية والمناطق العربية في القدس أخطاء سياسية وأخلاقية... لأنها تعزز الصبغة اللاشرعية التي تواجهها إسرائيل في الخارج في الوقت الحاضر**». وبالفعل، عند قراءة ردود الأفعال الإسرائيلية واليهودية الأوروبية والأميركية المشار إليها على حملة **ويزل** الدعائية التي تمثلت في صفحات إعلانية كاملة وحديث مع الرئيس الأميركي في البيت الأبيض خلال العشاء الذي تمت استضافته إليه، فإن ثمة شعورًا قويًا يدفعني إلى الاعتقاد بأن «تأجيل موضوع القدس في المفاوضات وجرجرة الأقدام المترددة فيما يتعلق بضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة» سيفرض على إسرائيل مواجهة خيارين:

الخيار الأول والأوضح، تعاظم نضال شعب يسعى إلى الاستقلال والتخلص من الاحتلال وممارسة حق تقرير المصير على أرضة بوسائل عنيفة وممارسات تحركها الكراهية، مع ما يترتب على ذلك من نتائج كارثية لكلا الشعبين.

أما **الخيار الثاني** فهو قيام دولة واحدة لشعبين على أساس نظام من التمييز العنصري سيقود بالتأكيد على حالة جديدة من الكفاح وإسالة الدماء..

ندعو الله من أجل الجميع، أن تكون الحكمة والعدل هما أساس أي اختيار.

(١٣) جدعون ليفي، مقال "*The Friend*" في صحيفة «هاأرتز»، مصدر سابق.

ثقافة المعماريّ وأثرها في تحديد الهُويّة المعماريّة

م. د. بديع العابد*

مقدّمة

احتلَّت الدراسات والبحوث الخاصة بالثقافة العربية الإسلامية موقعًا مركزيًا في الإنتاج الفكري للعالم العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. وتنوّعت هذه الدراسات والبحوث بين مجال الثقافة على إطلاقها، والخصوصية الثقافية والهُويّة القومية، وركَّز الكثير منها على عموميّات الثقافة عبر تعريف الثقافة والحضارة أو أعادة تعريفهما، وتصنيف المثقَّفين أو إعادة تصنيفهم. كما رسمت هذه الدراسات مناهج دراسة الثقافة وتحليل بنيتها، وبيَّنت مصادرها، وعرَّفَت دورها وآلية عملها، وشخَّصت أوضاعها، وحدَّدت المخاطر[1] التي تترصد الثقافة (العربية الإسلامية)، واقترحت هذه الدراسات مناهج جديدة لتوظيف ثقافتنا وآليات لتفعيلها والنهوض بها.

ولست هنا في صدد تحليل هذه الدراسات، وإبراز إيجابياتها، ونقد سلبياتها، كنقطة انطلاق لبيان مرتبة هذه الدراسة بينها. فليس هذا منهجي في هذه الدراسة، بالرغم من أنني سأعرض لبعض هذه الدراسات، وذلك لأن هذه الدراسة غير معنيّة بعموميات الثقافة؛ بل بأحد أجزائها، وبالتحديد بالظاهرة المعمارية. فستكون مقابلتنا لهذه الدراسات بالقدر الذي نجزء فيه العام ونعمِّم فيه الجزء.

منهج الدراسة

منهجنا ينطلق إذًا من العام، مبتدئًا بتعريف الثقافة، ومُصنِّفًا ثقافة المعماري، ومبيِّنًا دورها في بنية الثقافة، وفي تحديد الهُويّة الثقافية. ثم أعرض للبيئة الثقافية التي ينشأ فيها المعماري، ولدورها في تشكيل ثقافته، ومن ثم أنتقل إلى الخاصّ، فأعرض للبيئة

---

* معمـاري استشـاري، ورئيس الجمعيـة الأردنية لتاريخ العلـوم، وعضو منتـدى الفكر العربيّ/ الأردنّ.

التعليمية التي يتم فيها تأهيله مهنيًا وتشكيله ثقافيًا، وأوضح آلية التعليم الجامعي وكيفية تطبيقها. وبعد ذلك أعرض لتأهيل أعضاء هيئة التدريس وثقافتهم، ومرجعيّة المواد التي يَدْرُسونها ويُدَرِّسونَها. وأخلص إلى ماهيّة التأهيل المهني والثقافي وكيف يرسُمان دور المعماري في المجتمع، ويشكّلان هُويّته الثقافية، وشخصيته الحضارية، ونتاجه المعماري، التي تشكّل في نهاية المطاف هُويّتنا المعمارية. وسأتناول هذه الموضوعات مستندًا إلى مرجعيّة عربيّة إسلاميّة شاملة، أفكّر من داخلها، واكشف ما غُيِّب منها، وأُحكِم معاييرها.

الثقافة

إن مصطلح الثقافة بإجماع المشتغلين بالفكر مصطلح «جديد»، لا وجود له[٢] في الفكر العربي القديم أو في ما يسمّى «التراث». وعليه، فإن مرجعية هذا المصطلح مرجعية غربية، تتسلّسل[٣] كالعادة من اليونان إلى الرومان، فعصر النهضة، فأوروبا الغربية وأمريكا، ومن ثم يتم تصديره إلى العالم العربي، حيث يقوم المشتغلون بالفكر في عالمنا العربي بالترويج له، وتسويقه تعريفًا، ومفهومًا، وبنية فكريّة ذات معنى ومدلول حضاريين غربيين، يتوجب علينا تبنّيه، والالتزام به، والإبقاء على مرجعيّته، وهؤلاء يتجاهلون أن المنظومات الفكرية (الظواهر الحضارية) عامّة، والثقافية منها على وجه الخصوص، ما هي إلاّ معانٍ ومفاهيم وأعراف تُمارَس بمستويات مختلفة من الوعي، قبل أن تكون مصطلحات ذات مفاهيم مجردة، «خاصة في حضارة معينة هي الحضارة الغربية». وهم غافلون أو يتغافلون عن خطورة هذا الاستيراد على هويتنا الحضارية، ويصرّون على أن تكون المرجعية للحضارة الغربية، وأن التأصيل الفكري له مصدر واحد هو المصدر اليوناني الغربي[٤] (مُعلنين موت الحضارة الإسلامية)[٥] علمًا أن أهم مصدر للحضارة اليونانية هو سامي (عربيّ) ومصري قديم[٦]. فاليونانيون لم يكونوا أكثر من إحيائيين للمُنْتَج العلمي للحضارات السامية العربية في بلاد ما بين النهرين والمصرية القديمه، وكانوا صلة الوصل بين العرب والمسلمين وأسلافهم من الساميين والمصريين القدماء. كما أن الحضارة الإسلامية هي التي أوصلت الإنتاج العلمي السامي العربي والمصري القديم (الذي نَسَبَه الغرب لليونان، وأسبغوا عليه اسم العلم اليوناني) إلى أوروبا. كذلك، شكّلت الحضارة الإسلامية المصدر الرئيسي للوعي الأوروبي وللحضارة الغربية، فكيف نتغاضى عن كل هذه الحقائق ونتنكر لحضارتنا ولدورها البناء، على ما فيها من غَنَاء فكري!؟

إستنادًا إلى ما سبق، سأنطلق في تعريفي للثقافة من تعريف **ابن خلدون** للحضارة ومن قانونين وضعهما في مقدمته، أما تعريفه للحضارة[٧] فهو:

> «والحضارة إنما هي تفنُّن في الترف وإحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمباني والفرش والأبنية وسائر

عوائد المنزل وأحواله. فلكل واحد منها صنائع في استجادته والتأنق فيه تختص به ويتلوا بعضها بعضًا، وتتكثَّر باختلاف ما تنزع إليه النفوس من الشهوات والملاذ والتنعم بأحوال الترف وما تتلون به من العوائد. فصار طور الحضارة في الملك يتبع طور البداوة ضرورة لضرورة...».

وأما ما يتعلق بالقانونين[٨] فهو:

«إن الناس جميعًا متشابهون مهما تختلف أزمنتهم وأمكنتهم، وإن الناس جميعًا مختلفون مهما تشتدّ بينهم وجوه الشبه».

والواقع أن تعريف **ابن خلدون** للحضارة تعريف واسع وشامل، يتضمَّن الثقافة بمفهومها المعاصر، أو ربما يكون إذا ما أضفنا إليه القانونين المذكورين، أكثر شمولاً من تعريف اليونسكو[٩]، الذي ينص على أن:

«الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن يُنظَر إليها اليوم على أنها جميع السِّمات الروحية، والمادية، والفكرية، والعاطفية، التي تميِّز مجتمعًا بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها. وهي، تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات».

إن التعريف وما ذُكر بشأن القانونين يمثلان عالمية الحضارة والثقافة من ناحية وخصوصيتهما من ناحية أخرى. وإذا جاز لنا أن ندمج المصطلحين في مصطلحٍ واحد هو (الحَضَر ثقافة)، لأمكننا القول إن **ابن خلدون** هو أول من أعطى مفهومًا شاملاً لهما، فالمصطلح الأول صريح خاص بالحضارة؛ والمصطلح الثاني ضمنيّ خاصّ بالثقافة في مفهومها الحديث. إن غياب المصطلح لا يعني غياب الموضوع، فالاجتماع الإنساني بمدلولاته الحضارية والثقافية بحث بإسهاب في: الحديث الشريف[١٠]، وفي الفقه[١١]، وفي المصادر الأدبية[١٢]، والجغرافية[١٣]، والفلسفية[١٤]. ونحن غير ملزمين بأن نتخلّى عن كل هذا الإنتاج الثقافي، الذي اكتمل بجهد **ابن خلدون**، لصالح مصطلح غربي بجذوره «اليونانية والرومانية»، والذي أصلاً لا يعني المفهوم المعاصر للثقافة، بل اكتسبَ هذا المعنى اكتسابًا.

وكان الأجدر بالمشتغلين بالفكر وتاريخه في عالمنا العربي، أن يوجهوا جهودهم للبحث عن جذور المصطلح في إنجازاتنا الأدبية والفكرية والفلسفية، (ولا أقول تراثنا)، لا في تراث الغرب وفكره الحديث والمعاصر. ذلك لأننا لا نملك تراثًا[١٥] لا بالمعنى الفني (اللغوي) للكلمة، ولا بالمدلول الحضاري المعاصر. وأقول إنجازات ولا أقول تراث؛ لأن الحضارة العربية الإسلامية حضارة حيّة، منتشرة في المكان، ومستمرة في الزمان. وأكثر

من ذلك أن الفكر لا يجري عليه التقادم، بل النسيان أو الإهمال؛ ولأن الأفكار مهما كانت بسيطة، تبقى بدايات لأفكار أكثر تقدمًا وتعقيدًا، وأنوية (جَمع نواة) لمشاريع فكرية تحت التأسيس، ما يعني أنها لا تخسر موقعها ولا تفقد قيمتها، ويكون لها فضل البداية وشرف التأسيس وقيمة الأقدمية.

وإذا عدنا إلى تعريف **ابن خلدون** وقانونيه وما تضمَّنته مقدّمته من مفاهيم ثقافية، لوجدنا أن السمات العامة للثقافة، كالحقوق الأساسية، والرغبات الإنسانية، والسمات الروحية، هي صفات عامّة متماثلة في الثقافات مهما اختلفت بيئتها الاجتماعية والجغرافية. وإنَّ الاختلاف بين الناس ما هو إلا تحديد صريح وواضح للخصوصية الثقافية، ومن ثم للهُويّة الحضارية للمجتمعات المختلفة، والتي سأعرض لها فيما يأتي من دراسة وتحليل.

الهُويّـــة

الهُويّة لغةً[١٦] البئر العميقة، وهي من الهوى أي المحبَّة، وهوى النفس إرادتها وشهواتها. والهُويّة بمدلولها المعاصر معنىً مكتسب، شأن ألفاظ ومفردات اللغات الحيَّة على مرّ الزمن، يتسع بعض معانيها وينحسر بعضها الآخر، تبعًا لمستجدات الفكر وتطوّره وتنوّع منظوماته، الأمر الذي يتطلَّب وضع مصطلحات جديدة للدلالة على هذه المستجدّات. وبهذه العملية تتطوَّر اللغات، وتتسع دائرة ألفاظها ومصطلحاتها ومعانيها. فليس هناك لغة مكتملة تتسع لكل مستجدّات الفكر والعلم، وفي لغتنا مصطلحات أخرى تتوافق في معناها ومدلولها الفكري مع الهُويّة، منها: الأنا، والذّات، والشخصيّة، والخصوصيّة. فالهُويّة إذًا كمدلول فكري وكمفهوم متأصلة في فكرنا من خلال المصطلحات السابقة. أما الهوية كمصطلح فهي إضافة جديدة إلى مدلول المصطلحات السابقة. وهكذا، علينا أن نفهم الثقافة، كمصطلح، بأنها مصطلح جديد، أما كمدلول فكري أو كمفهوم، فهي متأصلة في فكرنا من خلال مصطلح الحضارة عند **ابن خلدون**، كما أسلفت، ولهذا السبب استعملها كمصطلح رديف للحضارة لا يختلف عنه.

فإذا انطلقنا من هذا التفسير للهوية، كمصطلح جديد، لمدلول ومحتوى فكريين قديمين، نستطيع أن نُعرِّف الهوية بأنها سماتٌ خاصة يمكن من خلالها تمييز شخص عن آخر، أو جماعة عن أخرى، أو ثقافة عن أخرى. فللهُويّة مستويات، وكل مستوى يتميَّز ويختلف عن غيره، وتتسع دائرة الاختلاف كلما تدنّى المستوى، ولتوضيح ذلك سأتناول هُويّتنا في العالم العربي.

فالمستوى الأوّل لهُويّتنا هو المستوى الإسلامي، فنشترك بذلك مع كل المسلمين في العالم، وهذا المستوى يمكن تسميته بالهُويّة الدينية. ثم يندرج تحتها المستوى العرقي،

أي هُويّتنا العربية، وأقوى مظاهرها اللغة. ثم يندرج تحتها المستوى البيئي الجغرافي، ويعرف بالهُويّة الجغرافية، ومظاهرها الخصائص المناخية والتضاريس؛ ثم يندرج تحتها المستوى المكاني ويشمل الهُويّات البدوية والريفية والحضرية، ويندرج تحت هذه الهُويّات الهُويّة الأسريّة، التي يندرج تحتها الهُويّة الفرديّة.

فهُويّتنا الإسلامية تميّزنا عن الهُويّات الدينية الأخرى، السماوية منها والوضعية في العالم. وهُويّتنا العربية تميّزنا عن هُويّة إخواننا المسلمين كالإيرانيين والباكستانيين والأتراك... إلخ. وهُويّتنا الجغرافية تميّزنا عن بعضنا البعض بوصفنا عربًا، لا لأنها تتضمن هُويّة سياسية (دولة قُطريّة) فحسب؛ بل لأن فيها خصائص مناخية وسلوكية تميِّز المصري عن السوري وعن العراقي ... إلخ. والهُويّة المكانيّة تميِّز البدوي عن الريفي وعن الحضري بالعادات والتقاليد والقيم، وكذلك الهُويّة الأسريّة تتميَّز فيها كل أسرة أو مجموعة من الأسر عن غيرها، وهذا يندرج أيضًا على الهُويّة الفرديّة.

فالهوية إذًا خصائص ثقافية اجتماعية وسلوكية، تُظهِر التشابه والتجانس في الثقافة الواحدة، وهما بدوريهما يؤكّدان التمايز والاختلاف عن الثقافات الأخرى. فهي إذًا الخصوصية الثقافية التي تنمّي الإحساس بالذات، وتُفعِّل الأنا، وتُحدِّد الشخصية الحضارية، وتؤكِّد موقعها في الحضارة العالمية.

ولما كانت الحضارة مجموعة ظواهر، فإن هُويّتها أيضًا تتشكَّل من مجموعة هُويّات، وسنحاول فيما يأتي من دراسة وتحليل أن نتعرَّف هُويّتنا المعمارية. وحتى يتسنّى لنا ذلك، يتوجب علينا أولاً أن نتعرَّف البيئة الثقافية التي ينشأ فيها المعماري، وكذلك البيئة التعليمية التي تؤهله مهنيًا وثقافيًا، وآلية التعليم فيها، وثقافة أعضاء هيئة التدريس، ومصادر المناهج التي يدرُسها المعماري، والمرجعية العلمية وماهية التأهيل المهني والثقافي، ودور المعماري في المجتمع، ومن ثم هُويّتنا المعمارية.

البيئة الثقافيّة

إن البيئة الثقافية المعاصرة في عالمنا العربي هي مزيج من ثقافتنا العربية الإسلامية والثقافات الغربية الأوروبية والأمريكية؛ وإنْ كانت المظاهر العامة تبدو غربية وتتمثل في أنماط الحياة اليومية من لباس، وطعام، وشراب، وسلوك، وعادات، وأذواق، وتدبير منزل، وأثاث، وأنماط بناء. وفي ظلّ هذه الأوضاع الثقافية والاجتماعية تُمارَس المهن (ومنها مهنة المعماري)، ويتم تنشئة الأبناء وتربيتهم وتعليمهم بمناهج تعليم مستوردة، بعيدة كل البُعد عن ثقافتنا العربية الإسلامية، بالرغم من أن فلسفة التربية والتعليم وأهدافها تتمثل أو يُفْتَرَض أن تتمثل في تنمية الثقافة العربية الإسلامية وتأكيدها وزرعها في القلوب والعقول والنفوس؛ أي مأسستها في الوجدان، لا اقتلاعها منه وزرع الثقافة الغربية كبديل

لها كما سيتضح فيما يأتي عند دراسة وتحليل البيئة التعليمية التي يتأهَّل فيها المعماري.

البيئة التعليميّة

إن البيئة التعليمية التي يتأهَّل فيها المعماري بوصفه صاحب مهنة هي الجامعة، ويتم تأهيله من خلال عملية تعليمية تربوية تتكوّن من عناصر ثلاثة، وهي:

١- البرنامج الدراسي.

٢- أعضاء هيئة التدريس.

٣- الوسائل التعليمية: مكتبة، مختبرات، معامل.

وسأعرض للبرنامج الدراسي ولتأهيل أعضاء هيئة التدريس بعد أن أعرض لفلسفة التعليم الجامعي وأهدافه.

فلسفة التعليم الجامعي وأهدافه

إن فلسفة التعليم الجامعي[١٧] معنيّة بتهيئة أجيال متعاقبة من المختصين في مختلف حقول المعرفة كالآداب، والفنون، والعلوم، والعمارة، والهندسة، والطب ...إلخ، مُحصَّنين بالثقافة العربية الإسلامية ليساهموا في بناء النهضة العلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في العالمين العربي والإسلامي. كما تسعى هذه الفلسفة إلى فرض واقع تربوي وحضاري عربي إسلامي واضح الهُويّة والمعالم.

ولتحقيق هذه الفلسفة، لابد من وضع أهداف حقيقية، يجري العمل على تطبيقها وتحقيق غاياتها ومراميهما التربوية، وليس أهدافًا صوريّة تُوضَع للاستعراض وحسب. إذًا، فتحقيق الأهداف مشروط بآلية لتفعيلها ووضعها موضع التنفيذ. ولقد ذكرت بعض هذه الأهداف في بحثي الموسوم بـ «**العمارة الإسلامية في التعليم المعماري في العالم العربيّ**».

على أن ما يعنيني من هذه الأهداف هو العناية بالحضارة العربية الإسلامية، ونشر فكرها وإنجازاتها، وتنمية الشعور بالانتماء إليها، من خلال تفعيل حضورها بوصفها المصدر الرئيسي للمعلومات، والمرجعية الأساسية في جميع المناهج الدراسية وفي الحياة الجامعية.

كما بيَّنت في بحثي، الذي أشرت إليه سابقًا، إلى فشل تطبيق هذه الأهداف، ونسبت ذلك إلى التناقض القائم بين وضع الأهداف وبين كيفية تطبيقها، وأجملت هذا التناقض في أسباب ثلاثة، وأضيف إليها هنا سببين آخرين هما الرابع والخامس، وهذه الأسباب هي:

١- العزوف عن تطبيق الأهداف، وربما يكون مرد ذلك إلى عدم القناعة بها.

٢- انعدام التنسيق بين واضعي الأهداف وبين القائمين على تنفيذها.

٣- عدم القدرة على وضع الأهداف موضع التنفيذ.

٤- عدم وجود بيئة عربية إسلامية حاضنة للبيئة التعليمية، بمعنى أن البيئة الجامعية بيئة غربية في الشكل والمضمون، وبالتالي يتعذَّر تحقيق أهداف التعليم العربية الإسلامية في بيئة تعليمية غير عربية إسلامية. وسأوضح مفهوم البيئة الحاضنة لاحقًا في هذه الدراسة.

٥- الافتقار إلى آلية للتعليم يمكن من خلالها تحقيق أهداف التعليم وفلسفته.

ولما كانت آلية التعليم هي السبب الرئيسي في نجاح أو فشل تحقيق أهداف التعليم، ومن ثم فلسفته، فسأعرض فيما يأتي من دراسة وتحليل لآلية مقترحة للتعليم الجامعي، يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة.

آلية التعليم

إنَّ التعليم الجامعي عملية تربوية، لها أبعاد، ومرامي أخلاقية، ومهنية، وتنموية، وثقافية وحضارية. ولا يمكن تحقيق هذه الأبعاد والمرامي إلاَّ من خلال آلية فاعلة، ضمن بيئة ثقافية وحضارية عربية إسلامية ملتزمة. ولما كانت الجامعة تتكوَّن من: سلك تدريسي، وسلك إداري، وجسم طلابي، ومناهج دراسية، وبيئة حاضنة (مباني الجامعة وحدائقها وميادينها)، وطرائق حياة، وأنماط سلوك اجتماعي؛ إذًا لا بد لهذه الآلية أن تكون شاملة تتعامل مع مكونات الجامعة لتحدد بيئتها الحضارية وتؤكد هُويّتها الثقافية، ومن ثم تحقيق أهداف التعليم وفلسفته، وعناصر هذه الآلية المقترحة هي:

١- أن تكون إدارة الجامعة ممثَّلةً برئيسها ومجلس عمدائها إدارة ملتزمة حضاريًا وقوميًا، مؤهَّلة علميًا، ومتمكِّنة أكاديميًا، ومرجعيتها عربية إسلامية، لا تخضع لضغوطات المستغربين، ولا للهيئات الأجنبية وإغراءات المساعدات، ولا للابتزاز والربح المادي، الذي أصبح الهدف الرئيسي لبعض الجامعات الخاصة.

٢- إعادة تأهيل أعضاء هيئة التدريس: نفسيًا، وعلميًا، وثقافيًا، وقوميًا، وإلزامهم بتوظيف المعرفة (الإنجازات العلمية والفكرية والفلسفية والأدبية والدينية) العربية الإسلامية، وتفعيل مرجعيتها في المناهج التي يُدَرِسونَها وفي بحوثهم العلمية. كما يجب العمل على تخليصهم من حالات الإحباط التي تحيط بهم، أو التي يحيطون أنفسهم بها، وسأوضح آلية إعادة تأهيلهم لاحقًا في هذه الدراسة.

٣- جعل اللغة العربية لغة التدريس، والتداول المعرفي والاجتماعي في الجامعة، وإظهار إنجازاتها العلمية وحضورها الحضاري، وكذلك تأثيرها على اللغات الأوروبية بإظهار المصطلحات ذات الأصل العربي في هذه اللغات، وتوظيف هذه المصطلحات بأسمائها العربية وليس بأسمائها الأوروبية المُستحْدَثة. فلا يجوز أبدًا أن نستعمل المصطلح «أرابسك» لتسمية الفنون العربية، بل أن نسمّي كل فن باسمه العربي الأصلي، كالرقش العربي، والمنمنمات، والزخارف النباتية والهندسية، وخلاف ذلك.

٤- جعل البيئة الحاضنة في الجامعة بيئة عربية إسلامية، وإلغاء كل مظاهر الفرنَجة والاستغراب في حرم الجامعة. وذلك بتسمية كل عناصر الجامعة من مبانٍ، ومدرجات، وشوارع، وميادين، وحدائق، بأسماء علمائنا العرب. وكذلك وضع نماذج من إنجازاتنا العلمية في حرم الجامعة.

٥- جعل مظاهر الحياة اليومية في الجامعة مظاهر عربية، من أثاث، وقرطاسية، وتصميم داخلي، وعناصر زخرفية، وفنية، ووجبات طعام، وأزياء، وعمران شجريّ، وذلك في محاولة لتعريب البيئة الجامعية، والسلوك الاجتماعي فيها. فإن تعريب السلوك لا يقل أهمية عن تعريب اللسان، وربما يكون أكثر أهمية في تأكيد انتمائنا الحضاري وتحديد هُويّتنا الثقافية.

٦- إعادة النظر في المناهج الدراسية التي أصبحت مناهج تقليدية في عصر المعلوماتية والعولمة، حيث أفرزت المعلوماتية تقانة الحقيقة المُشبَّهة في التعليم الجامعي، التي غيَّرت أو في طريقها إلى تغيير التعليم الجامعي شكلاً وموضوعًا. وسأعرض لهذه التقانة لاحقًا في سياق هذه الدراسة. كما فرضت العولمة أو تحاول أن تفرض نمطًا ثقافيًا غربيًا أمريكيًا على ثقافتنا العربية الإسلامية وباقي ثقافات العالم، له حضور قويّ يتعاظم خطره يومًا بعد يوم، الأمر الذي يتطلب منا مقاومته وتحجيم فاعليته، وذلك بتفعيل حضورنا الثقافي العربي الإسلامي، خاصة في المناهج الدراسية الجامعية، والذي سأوضحه لاحقًا في هذه الدراسة.

عرضت فيما سبق لعناصر مقترحة لآلية التعليم الجامعي، وبهذا أكون قد انتهيت من عرض الأوضاع الثقافية العامة التي يتأهَّل بها المعماري. وسأعرض فيما يأتي من دراسة وتحليل لخصوصيات الثقافة المعمارية، وبالتحديد لثقافة أعضاء هيئة التدريس، ومصادر المنهج الدراسي المعماري، ومرجعيته العلمية والثقافية، وماهيّة التأهيل المهني، ودور المعماري في المجتمع، وهُويّتنا المعمارية، بادئًا بثقافة أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم العلمي.

ثقافة أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم العلميّ

علينا ابتداءً أن نميِّز بين التأهيل العلمي بوصفه ثقافة مهنية أساسية، وبين الثقافة كفائض معرفي ضروري لتعزيز القدرات الأكاديمية ورفد التخصص العلمي وتوسيع دائرته لدى أعضاء هيئة التدريس. وهذا يتطلب منّا أن نعرض للأوضاع الثقافية السائدة في العالمين العربي والإسلامي، قبل أن نعرض للتأهيل العلمي لأعضاء هيئة التدريس، والتي يمكن تصنيفها في أنماط ثلاثة هي:

١- ثقافة إسلامية عاجزة عن أن تُقحم نفسها في مشكلات الحياة، لا لعيب فيها، أو نقص في فكرها، أو عدم قدرتها على التَصدّي لشؤون الحياة اليومية ومستجدّات الحضارة؛ بل لأن محتكري الانتساب إليها قَصروها على العبادات والممارسات الطقوسيّة كالصلاة والصوم. فالمهنيون والمثقفون من مُحْتَكِري الانتساب للثقافة الإسلامية عاجزون عن أن يخرجوا من محدودية هذه الممارسات إلى آفاق الثقافة والمعرفة، وتوظيف الفكر الإسلامي في الظواهر العلمية، وفرض واقع ثقافي ومهني عربي إسلامي في الحياة اليومية للمجتمع المسلم.

٢- ثقافة غربية رأسمالية ذات منحيين، وهما:

أ- منحى أوروبي عقائدي في طريقه إلى الانحسار نتيجة ظهور حركتي ما بعد الحداثة والتفكيك[١٨]، وما أثارتاه من ثورة على معايير حركة الحداثة وثوابتها الفكرية، الأمر الذي أسفر عن فوضى شاملة في المنظومات الثقافية، والفكرية، والفلسفية، والأدبية، والفنية، والمعمارية، وتقويض بنى هذه المنظومات وتدمير تراكيبها. وما يعنيني هنا هو الفوضى المعمارية التي تُدرَّس في جامعاتنا وتُمارَس في مُدننا.

ب- منحى أمريكي عملي وغير عقائدي، عدواني يهدف إلى عولمة الثقافة بطابعه الثقافي الخاص، ويوظف لذلك الغرض تقانة الحاسب وثورة المعلومات وشبكة الإنترنت ونفوذ أمريكا السياسي والعسكري، وهذا المنحى يشكل خطرًا على جميع الثقافات ويستهدف في الدرجة الأولى الثقافة الإسلامية، كما عبَّر عن ذلك **صموئيل هنتنغتون**[١٩] في مقاله، وكتابه فيما بعد، الموسوم **بصدام الحضارات**. أما معماريًا فإن هذا المنحى هو الذي روَّج لتقويض العمارة الحديثة ونظرياتها، وتبنّى جميع الاتجاهات التي طُرِحَت كبديل للعمارة الحديثة، وهو وراء الفوضى المعمارية التي خلَّفتها حركتي ما بعد الحداثة والتفكيك بما تضمّنتاه من دعاوى عدميّة تقويضيّة وتدميريّة. وفيه ظهرت تقانة الحقيقة المُشبَّهة Virtual Reality Technology في التعليم المعماري، التي تشكِّل خطرًا جديدًا على العمارة الإسلامية (كسابقاتها من عمارة حديثة، وعمارة ما بعد الحداثة والتفكيك) إذا لم نحسن تطويع هذه التقانة لخدمة فلسفة التعليم الجامعي وأهدافه في جامعاتنا.

٣- ثقافة اشتراكية ماركسية انحسرت فاعليتها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وهي لم تكن مؤثرة معماريًا لا في الاتحاد السوفييتي نفسه، ولا في محاولات الترويج لها في أوروبا الغربية. أما في العالم العربي والإسلامي فلم يكن لها أي حضور معماري على الإطلاق، على الرغم من الأعداد الكثيرة لخريجي الاتحاد السوفييتي في العالم العربي.

في ظل هذه الأوضاع الثقافية يتم التأهيل الابتدائي لأعضاء هيئة التدريس، أكاديميًا ومهنيًا، من خلال مناهج دراسية ذات محتوى نظري وعلمي وثقافي غربي الشكل والمضمون، وفي بيئة ثقافية عربية إسلامية مُغَيّبة أكاديميًا، ومُعطَّلة مهنيًا، وغير فاعلة ثقافيًا. إن ما يعنيني هنا هو ماهية التأهيل المهني لأعضاء هيئة التدريس.

تأهيل أعضاء هيئة التدريس

كما هو معلوم، فإن التدريس في الجامعة يتطلَّب مؤهلات دراسية عليا، تبدأ بالشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، ثم شهادة الماجستير، وأخيرًا الدكتوراة. أما الشهادة الأولى فيتم الحصول عليها في الأعمّ الأغلب داخل الوطن العربي كما أسلفت، أي في البيئة الثقافية العربية الإسلامية المُغَيَّبة، والمُقْتَصِر حضورها في المنهج الدراسي[٢٠] على مادّة تاريخ العمارة التي يُدرَّس فيها تاريخ المبَاني، وليس تاريخ الأفكار والنظريات، وبمنهجية غربية تاريخية[٢١] قائمة على التحليل الشكلي وبيان الخصائص الفنية والإنشائية، وإرجاعها إلى أصول غير عربيّة (أما بيزنطية أو ساسانية) في محاولة لنفي أصالة العمارة العربية الإسلامية، ووصمها بالتقليد والتبعية الثقافية والفنية، ناهيك عن تغييب الفكر المعماري (نظريات العمارة) العربية الإسلامية. واللافت للنظر أن الوقت المُخصَّص لمادة تاريخ العمارة الإسلامية في بعض الجامعات العربية الإسلامية[٢٢] (٤٨) دقيقة معتمدة من أصل (٢٣٤) ساعة معتمدة هي مدة الدراسة لكامل المنهج الدراسي للشهادة الجامعية الأولى؛ أي بنسبة (٠,٠٠٣) من مدة المنهج. والوقت المُخصَّص لها في بعض الجامعات العربية الأخرى[٢٣] هو (٤) ساعات معتمدة، اختصرت حديثًا إلى (٣) ساعات من أصل (١٨٠) ساعة معتمدة هي مدة الدراسة لكامل المنهج الدراسي للشهادة الجامعية الأولى، الذي تمَّ تقليصه مؤخرًا إلى (١٦٥) ساعة معتمدة؛ أي بنسبة (٠,٠٢) من كامل المنهج. واللافت أيضًا أن مادة العمارة الإسلامية هي مادة اختيارية في بعض تلك الجامعات.

أما باقي المواد فلا علاقة لها بالثقافة العربية الإسلامية. وسأعرض هنا لمادتي التصميم المعماري ونظريات العمارة، وذلك لأن جميع المواد الدراسية الأخرى تُوظَّف في مادة التصميم، ولأن مادة التصميم ورديفتها مادة نظريات العمارة هما في النهاية المادتان اللتان تشكِّلان عصب التأهيل المهني للمعماري، وبداية التأهيل الأكاديمي لعضو هيئة

التدريس، ذلك أن تدريسهما يتواصل طوال مدة الدراسة الجامعية الأولى، وبهما يتحدَّد شكل الهُويّة المعمارية وماهيتها وشخصيتها الثقافية. وحري بنا أن نؤكِّد بأن محتوى المادتين يخلو كليًا من أي مبادئ أو مفاهيم معمارية عربية إسلامية. فنظريات التصميم وبياناته غربية شكلاً وموضوعًا، سواء أكانت إجتماعية أم نفسية أم بيئية، وبيانات التصميم كلها خاضعة للمعايير الغربية وللإنتاج الصناعي الغربي، ومن ثم فإن الفكر المعماري المُتداول في جامعاتنا والإنتاج المعماري في مدننا غربيًا وليس عربيًا، ما أدى إلى استغراب العقول أولاً، واستغراب الإنتاج ثانيًا، واستمرار تغييب وعينا وفكرنا المعماري من التداول المعرفي وعن عملية الإنتاج، الأمر الذي ترتَّب عليه تغيير هُويّتنا المعمارية واستغرابها شكلاً ومضمونًا.

ويستمر مسلسل الاستغراب أحيانًا لعضو هيئة التدريس في الدراسات العليا، التي غالبًا ما تتم في الجامعات الغربية، وفي الأعم الأغلب في الجامعات البريطانية والأمريكية، حيث يكون الاستغراب مدروسًا وممنهجًا ومُسَيَّسًا. ولقد بدأ تسييس الدراسات العليا الخاصة بالدراسات الإسلامية والشرقية في الجامعات البريطانية بقرار[٢٤] من **أنطوني إيدن** Eden Anthony وزير الخارجية البريطاني سنة ١٩٤٤م. وتم تطبيقه أكاديميًا في بداية الخمسينيات عبر بلورة برنامج مُعمَّق هَدَفَ إلى توسيع الدراسات حول الشرق الأوسط، وتيسير دخول طلاب أقطاره في الجامعات البريطانية، ومساعدتهم ماديًا، والاستعانة ببعضهم بتعيينهم أساتذة في الجامعات نفسها، بعد جعلهم مستغربين، منافحين عن الثقافة الغربية وناطقين باسمها، ومتبنّين لمنهجيتها التاريخية في دراسة الحضارة الإسلامية ووصمها بالتبعية وعدم الأصالة ونفي إبداعاتها وإنجازاتها، ثم يجعلون من بعض هؤلاء الأساتذة أعلامًا في مجالات تخصصهم، يتم الترويج لهم في محاولة لاستقطاب الطلاب العرب وإعادة منهجية تفكيرهم، وإرجاعهم إلى الوطن العربي مستغربين، يروجون للثقافة الإسلامية كما يراها الغرب، ويعملون على زرعها في نفوس طلابنا وعقولهم وقلوبهم كثقافة طفيلية، تابعة وليست أصيلة، عاجزة وغير فاعلة، ولا تصلح للعصر ومستجداته كما تصلح الثقافة الغربية.

لقد طبَّقت الجامعات الأمريكية[٢٥] أسلوب التسييس في نهاية الخمسينيات، وفي فرنسا كان التسييس أقدم بكثير؛ إذ يرجع إلى نهاية القرن الثامن عشر، وبالتحديد مع بداية الحملة الفرنسية على مصر، وما أعقبها من بعثات للطلاب المصريين إلى الجامعات الفرنسية. كما أن المنهجية التاريخية[٢٦] كانت وما تزال هي المنهجية الوحيدة في دراسة الحضارة الإسلامية وظواهرها في الجامعات الغربية.

التخصّصات المعماريّة

إن التخصصات المعمارية غالبًا ما تنحصر في تاريخ العمارة الإسلامية، وبالتحديد في تاريخ مبانيها، وكذلك في دراسة المدينة الإسلامية. أما التخصصات في العمارة الغربية فتنحصر في التخطيط العمراني، وأحيانًا في الإسكان، ونادرًا ما تكون في نظريات العمارة الغربية. ولقد بيّنت سابقًا أن دراسة العمارة الإسلامية لا تتم إلا بالمنهجية التاريخية، وضمن فلسفة التاريخ الغربي، التي تُقسِّم التاريخ إلى حِقب زمنية، كل حقبة لها نظامها السياسي وطرازها المعماري، وتسقط هذا التحقيب على العمارة الإسلامية، فتقسمها إلى طُرُز معمارية تبعًا للدول الإسلامية كالأموي والعباسي والطولوني... إلخ. متجاهلين بذلك فلسفة التاريخ الإسلامية القائمة على التواصل التاريخي، والتفكر والتأمّل، والدروس والعبر، والتنوّع داخل الوحدة. كما تقوم المنهجية التاريخية على التحليل الشكلي للمباني، ورصد العناصر المعمارية والفنية وإرجاعها إلى أصول غير عربية، ومن ثم وصم العمارة الإسلامية بالتبعية وبالتأثر بفنون وعمارات الحضارات السابقة لها، خاصة البيزنطية والساسانية.

أما المدينة الإسلامية، فهي إما أن تكون قائمة على أنقاض مدينة يونانية أو رومانية، وأن نسيجها العمراني قائم على أنقاض النسيج العمراني للمدينة المزعومة، وأن المسجد الجامع غالبًا ما يكون أصله معبد روماني أو يوناني أو كنيسة، وأن تخطيط المدينة الإسلامية تخطيطًا عشوائيًا، وأن الجامع في وسط المدينة، وأن المدينة تفتقر إلى المؤسسات المدنية...إلخ. متجاهلين بذلك نظريات **عمر بن الخطاب** في تخطيط[٢٧] مدن الكوفة والبصرة والفسطاط، وآراء **ياقوت الحموي**[٢٨] و**البشاري المقدسي**، و**المقريزي**، وغيرهم في التخطيط العمراني، ومتجاهلين أحكام البنيان الإسلامية التي تنظِّم النسيج المعماري في المدن الإسلامية، ومتغافلين عن دور المحتسب في إدارة المدينة.

أما تخصّصات التخطيط العمراني والإسكان فتتم دراستها من خلال النظريات والمعايير الغربية، وعلى الطلاب العرب أن يلتزموا بتطبيق هذه النظريات والمعايير على المدن العربية، دون أي اعتبار للخصوصيات الاجتماعية والبيئية والظروف الاقتصادية للعالم العربي. أما نظريات العمارة فهي مُسلَّمات تُلقَّن ولا تُناقَش، وهي عالمية تصلح لكل مكان ابتداءً من نظريات العمارة الحديثة والطراز الدولي، ومرورًا بالمدارس التي أفرزتها العمارة الحديثة وبنظريات عمارة ما بعد الحداثة والتفكيك، وحاليًا التعليم بتقانة بالحقيقة المشبهة Virtual Reality Technolog، وعلى الطلاب العرب أن يقرّوا هذه المنهجيات وأن يسلِّموا بها ويُنتجوا رسائلهم ضمن هذه المعطيات وداخل هذه الأطر والبنى والأنساق الأكاديمية والثقافية.

والواقع أن الانقياد الأكاديمي للطلاب العرب يرجع إلى كونهم أصلاً غير مؤهّلين أكاديميًا، وغير مُهيئين ثقافيًا في دراساتهم الجامعية الأولى (أي أقسام العمارة في الجامعات العربية)، لكي يرفضوا تطبيق منهجية المستشرقين التاريخية، وأن يطرحوا البديل المُتمثّل في المنهجية الشاملة؛ أي التفكير من داخل الثقافة العربية الإسلامية، واعتماد المصادر العربية الإسلامية، ودراسة العمارة ضمن محيطها الثقافي، وبيئتيها الاجتماعية والمناخية، لينتجوا المعرفة المعمارية أو يشاركوا في إنتاجها ضمن أطر وبنى وأنساق ثقافية عربية إسلامية. فعدم حضور الفكر المعماري العربي الإسلامي في مناهج الدراسة المعمارية في المرحلة الجامعية الأولى، هو الذي يؤدي إلى استسلام الطلاب العرب للفكر المعماري الغربي واجترارهم لمنهجيات تفكيره.

إذًا، بهذا الأسلوب يتم محاولة تأهيل بعض أعضاء هيئة التدريس العرب أكاديميًا في الجامعات الغربية كنسخ كربونية من أساتذتهم الغربيين، من خلال تغيب الفكر المعماري العربي الإسلامي واختصاره إلى خصائص شكلية وفنية ذات أصول غير عربية، والترويج للعمارة الغربية ونظرياتها. وتتواصل عملية الاستغراب ويزداد التباعد بين الطلاب وبين فكرهم المعماري وثقافتهم العربية الإسلامية، وتنعدم قدرة أعضاء هيئة التدريس على تحقيق فلسفة التعليم وأهدافه، وذلك للعجز عن الالتزام بالثقافة العربية الإسلامية وفكرها المعماري. كما أن استغراب الثقافة المهنية يجعلهم عاجزين عن أن يفرضوا واقعًا معماريًا عربيًا إسلاميًا، ويعملون في المقابل على فرض واقع معماري غربي كما نراه في مدننا العربية.

فأداؤهم الأكاديمي لا يتطابق مع أهداف التعليم وفلسفته، وهم أقرب ما يكونوا إلى المثقفين الحداثويين، الذين يقطعون الروابط مع مصادر الثقافة العربية الإسلامية وفكرها المعماري، ويروّجون للعمارة الغربية. وهذا الأداء الأكاديمي يقرّ الواقع الثقافي الغربي الرأسمالي ضمن المنحى الأمريكي السائد في عالمنا العربي، فهم أكثر ترويجًا لعمارة ما بعد الحداثة والتفكيك من المعماريين الأمريكيين وفيهم اليهود، الذين ابتدعوها بهدف تدمير كل الثوابث والمعايير الاجتماعية والنفسية والوظيفية والبيئية والجمالية المعمارية. وبعض أعضاء هيئة التدريس، لديهم الاستعداد لترويج كل ما يصدر عن الغرب من اتجاهات وحركات معمارية، ورفض كلّ محاولات توظيف الفكر المعماري العربي الإسلامي النّابع من المصادر العربية الإسلامية، وليس من المنهجية التاريخية التي روَّج لها المستشرقون. وهنالك مَنْ لا يريدون أن يقرّوا بالأطر النظرية والبنى الفكرية والأنساق الفلسفية وبيانات التصميم للعمارة العربية الإسلامية، التي صاغها معماريون[٢٩] ومنظّرون عرب ومسلمون. ومردّ ذلك ربما يعود إلى استحواذ منهجية المستشرقين التاريخية على عقولهم وإلى عدم مقدرتهم على التحرّر من سيطرتها. أو ربما يعود ذلك

إلى عدم رغبتهم بالاعتراف بجهود غيرهم، أو إلى عجزهم عن إحداث تغيير جذري في المناهج الدراسية في حالة توظيف الفكر المعماري العربي الإسلامي فيها.

وهذا بدوره يوضح ضرورة استعمال آلية التعليم التي ذكرتها سابقًا، وضرورة وجود إدارة ملتزمة قادرة على إعادة تأهيل أعضاء هيئة التدريس وإحداث التغيير اللازم لتحقيق فلسفة التعليم وأهدافه وتحديد الهوية المعمارية العربية الإسلامية، الذي لا يتم إلاَّ إذا كانت مصادر المناهج الدراسية ومرجعيتها العلمية نابعة من الثقافة العربية الإسلامية التي ستكون موضوعنا الآتي.

مصادر المناهج ومرجعيتها العلميّة

إن المصدر الرئيسي للمناهج الدراسية المعمارية، كما أسلفت، هي المراجع الغربية، وحتى العمارة الإسلامية التي لا تشكل سوى (٠,٠٠٢ - ٠,٠٠٣) من المنهج الرئيسي، مصادرها غربية؛ أي تُدرَّس من كتب المستشرقين وبمنهجيتهم التاريخية. إن ما يعنيني هو توضيح خطورة المرجعية العلمية الغربية لمصادر المناهج الدراسية المعمارية وأثرها على النظام الاجتماعي ومنظومة القيم والنسيج المعماري والهُويّة المعمارية. وللتدليل على هذه الخطورة سأتناول، مرة أخرى، المادة الرئيسية في المنهج الدراسي وهي مادة التصميم المعماري، ولكن من ناحية منهجية، وذلك لأن جميع المواد الدراسية تُوظَّف بها كما أسلفت، ولأنها تعكس النظام الاجتماعي وتُحدِّد طبيعة النسيج المعماري.

إنَّ التصميم المعماري هو فن تطويع البيئة، وترجمة النظام الاجتماعي إلى أحياز معمارية تُمارَس فيها الأنشطة اليومية لأفراد المجتمع، حيث يحققون فيها خصوصياتهم الاجتماعية وأنشطتهم اليومية والموسمية ومتطلّباتهم النفسية. والتصميم المعماري مرَّ بمرحلتين: مرحلة اللاوعي أو العمارة السلبية المتمثِّلة في استعمال الكهوف للسكن والمأوى؛ ومرحلة الوعي أي العمارة الإيجابية، التي يقوم الإنسان فيها بتصميم بيئته المبنية وبنائها. ولقد تعاقب على هذه المرحلة ست منهجيات؛ خمسة منها[٢٠] قبل ثورة المعلوماتية وتقانة الحاسب، والسادسة فرضتها ثورة المعلوماتية. وهذه المنهجيات هي:

١- منهجية الفطـــرة.

٢- منهجية التجربة والخطأ.

٣- منهجية التكرار.

٤- منهجية الاقتباس (القياس).

٥- منهجية الأحكام (القوانين وأنظمة البناء).

٦- منهجية التصميم التشبيهي (تقانة الحقيقة المشبهة في التعليم).

أما منهجية الفطرة فهي التقانة التي فطر الله عليها الحيوانات في بناء بيوتها، كأعشاش الطيور، وبيوت الحشرات كالنمل والنحل، وبيوت بعض الحيوانات. ولقد كان لهذه المنهجية تأثير إيجابي على العمارة. وسأعرض لهذه المنهجية في دراسة خاصة. وأما منهجية التجربة والخطأ فقد مرَّت بها جميع الثقافات إلى أن وصلت إلى نموذج يحقِّق حاجات المستعملين من أبناء الثقافة الواحدة، فتكرَّر بناء هذا النموذج، وظهرت الطُّرز المعمارية وتولَّدت منهجية التكرار. ثم تداخلت الطُّرز، فتولَّدت منهجية الاقتباس. وهذه المنهجيات الثلاث لم تكن ذات مرجعية علمية تذكر، وإنما كانت تُمارَس بالتدريب وليس بالدراسة والتحليل، وتبعًا لحاجة كل ثقافة، وبقيت منهجية الاقتباس مُسيطِرة في العالم العربي حتى ظهور الإسلام، حيث حلَّت منهجية الأحكام وبقيت فاعلة إلى عهد الاستعمار، الذي عمل على استبدال أحكام البنيان الإسلامية بقوانين البناء البريطانية[٣١] والفرنسية وأنظمتها، التي لم تظهر في أوروبا إلاَّ بعد الثورة الصناعية وفي حدود منتصف القرن الثامن عشر، ولم تصل إلى مرحلة الوعي الشامل إلاَّ في بداية الربع الثاني من القرن العشرين، أي مع مؤتمرات[٣٢] CIAM. وبهذا يكون التصميم المعماري بمنهجية الأحكام (وهي المنهجية الأرقى والأوعى) في العالمين العربي والإسلامي قد سبق التصميم المعماري في أوروبا، أي في الحضارة الغربية، بحوالي ١٠٠٠عام. هذا مع استثناء قوانين **حمورابي** التي تمتدّ حوالي ١٥٠٠ سنة قبل الميلاد.

إن التصميم بمنهجية الأحكام هو أرقى مراحل الوعي المعماري، لأن التصميم يُمارَس بمرجعية علمية شاملة. فأحكام البنيان الإسلامية شملت النظام الاجتماعي كالخصوصية والوقاية والأمان، وشملت نظريات التصميم البيئي كنظريات **البلخي**، وحقوق الإرتفاق، كما شملت المتطلَّبات النفسية كتوفير التهوية والإضاءة، ومنع ضرر الصوت والرائحة والدخان. كما شملت البيانات الفنية للتصميم كالمقاسات الخاصة بتصميم الأبواب والإيوانات والإسطبل، وغير ذلك.

وأنوّه إلى أن أحكام البنيان الإسلامية تعاملت مع المستعملين بصورة إنسانية، فلم تختصر البيئة المبنية إلى «آلات للعيش فيها»[٣٣]، كما هو الحال في العمارة الغربية. ولقد عرضت لهذه المنهجيّة بشيء من التفصيل في بحثي الموسوم **بأحكام البنيان الإسلامية**[٣٤] حيث بيّنت فيه المرجعية العلمية العربية في التصميم المعماري.

إنَّ استبدال هذه الأحكام بالقوانين والأنظمة الغربية عمل على تغييب فكرنا المعماري، وفرض منهجية غربية في التصميم، ومن ثم تبعية معمارية غيَّرت تجانس النسيج العمراني في عالمنا العربي والإسلامي، وزيَّفت وعينا المعماري لفترة طويلة، وما زلنا نعاني منها بالرغم من التداول الواعد لفكرنا المعماري في الوسط المعماري، الذي يتمثل في توظيف

المصادر المعمارية العربية في الدراسات المعمارية؛ الأمر الذي أدى إلى استعادة جزء من وعينا المعماري، إلاَّ أن هذا التداول لن يحقق مبتغاه ما لم يتم توظيف المرجعية العلمية العربية في المناهج الدراسية بدلاً من المرجعية العلمية الغربية من ناحية، وإلغاء المنهجية التاريخية الغربية في تفسير العمارة الإسلامية، واستعمال المنهجية العربية الشاملة في تفسيرها من ناحية أخرى. كما أن استعادة وعينا المعماري يتطلَّب إعادة تأهيل أعضاء هيئة التدريس. فلا يمكن لطلاب العمارة أن يعرفوا أن **برونليسكي**[٣٥] لم يتأتَ له رسم المنظور إلاَّ بعد أن دَرَسَ نظريات **الحسن بن الهيثم** في البصريات على يد **توسكانيللي** الذي دَرَسَها في جامعة بادوا على يد العالم الرياضي الإيطالي **بياجيو باراما**، حيث تعلَّم نقاط التلاشي وكيفية رسم شكل ثلاثي الأبعاد، كما تعلَّم نظريات الإدراك الجمعي. وأن **البرتي**[٣٦] لم يتمكَّن من تأليف كتابه *On The Art of Building* إلاَّ بعد أن اقتبس آراء **ابن قتيبة** و**الجاحظ** و**إخوان الصفا** و**ابن الهيثم**، وغيرهم. وأن المقياس الإنساني (الموديول) هو إبداع فرعوني، نشره العالِم العربي **عبد اللطيف البغدادي**[٣٧]، وليس من اكتشاف الحضارة اليونانية أو المعماري الفرنسي **لوكوربوزييه**، وغير ذلك الكثير)، إذا كان أساتذتهم لا يعرفون هذه المعلومات، ولا يوظفونها كمرجعية علمية عربية في المواد الدراسية. ومرة أخرى، نعود إلى ضرورة إعادة تأهيل أعضاء هيئة التدريس؛ لأن استعادة وعينا الثقافي بعامة والمعماري بخاصة مرهون بتوظيف المرجعية العلمية العربية الإسلامية الشاملة، التي لا تتم إلاَّ من خلال المناهج الدراسية التي تحقِّق بدروها فلسفة التعليم وأهدافه.

لكن وعينا بمرجعيتنا العلمية المعمارية الشاملة، وجهودنا الواعدة في نشر هذا الوعي وتداوله الجزئي، لا يُلغيا التهديد القائم من جانب المرجعية العلمية الغربية، خاصة أن حضورها تضاعف وخطرها ازداد بظهور منهجية التصميم التشبيهي (تقانة الحقيقة المشبهة في التعليم)، التي إذا لم نُحسِن التعامل معها ونُعجِّل في تطويعها لخدمة فكرنا المعماري، فستعيدنا مرة أخرى إلى مرحلة تغييب فكرنا المعماري، وتزييف وعينا، وتبديد جهودنا في استحضار هذا الفكر وتداوله. وسأعرض فيما يأتي من دراسة وتحليل لمنهجية التصميم التشبيهي، وأوضح خطورتها وكيفية تطويعها لتوظيف مرجعيتنا العلمية المعمارية.

منهجيّة التصميم التشبيهيّ (منهجيّة تفادي الأخطاء)

تقانة الحقيقة المشبّهة في التعليم Virtual Reality Technology In Teaching

تعد هذه المنهجية منهجية حديثة جدًا، لم تُعمَّم أكاديميًا في المناهج الدراسية، ولا تجاريًا في المكاتب الهندسية، لكنها وُظِّفَت جزئيًا في معظم المناهج الدراسية في الجامعات الأمريكية والأوروبية، كما أن بعض المكاتب الكبيرة في الغرب استعملتها في التصميم.

وتِقانة الحقيقة المشبّهة في التعليم ليست خاصة بالتصميم المعماري؛ بل يمكن أن تعمل في جميع العلوم التطبيقية والنظرية، كالطب والهندسة والآداب والتربية والعلوم، وحتى أنه يمكن أن تدخل في المستقبل في عملية التعليم المدرسي. فهي تقانة واعدة جدًا وخطرة جدًا على الثقافات غير الغربية. وسأقصر عرضي لها هنا على التصميم المعماري كمنهجية حديثة، وانْ كان بالإمكان استعمالها في تدريس جميع مواد العمارة، بل جميع مواد المنهج الدراسي. وسأحاول فيما يأتي من عرض وتحليل تعريف تقانة الحقيقة المشبّهة ومحتواها العلمي، وكيفية استعمالها وفائدتها العلمية، وخطورتها على العمارة العربية الإسلامية وتبديد جهودنا في استحضار هذا الفكر وتداوله.

إنَّ تقانة الحقيقة المشبّهة[٢٨] هي خلق بيئة شبيهة بالبيئة الحقيقية بواسطة الحاسب، يمكن الاندماج فيها والتعايش معها حسيًّا، وتهدف إلى خلق تصميم يتمتع بكفاءة عالية، كما تهدف إلى السيطرة على أسلوب الحياة وتشكيله أو إعادة تشكيله.

إنها تقانة تعمل على خلق تداخل بين المعلومات المحوسبة وحواس الإنسان بطريقة اندماج وتعايش غير مسبوقتين. فهي ليست كالسينما والتلفزيون من الفنون المرئية التي نتعايش معها بالصورة والصوت، وتنقلنا إلى أماكن بعيدة عنّا، لكن الحقيقة المشبّهة تجعلنا نعيش في البيئة المحوسبة التي نخلقها ونندمج فيها، ونشارك عبرها بمعظم حواسنا كما لو كنا في بيئة حقيقية.

ولكي نستطيع خلق تعايش واندماج مع البيئة المحوسبة، وتحويلها إلى بيئة شبيهة بالواقع، يتوجب علينا أن نتمكَّن من خلق الحواس الأساسية الخمس (البصر؛ الصوت؛ اللمس؛ الذوق؛ والشمّ) بالحوسبة وبوسائل مُصطنعة. كما يجب تحقيق تطبيقاتها بالوسائل المصطنعة نفسها. كذلك يتوجب علينا لإنتاج بيئة شبيهة بالواقع أن نُضلِّل حواسنا ونقنع أنفسنا بأننا نعيش ونندمج في البيئة المشبّهة. والواقع أن حوسبة الحواس يجب أن لا تقتصر في قدرتها على استقبال البيئة المشبّهة، بل يجب ان تكون الحواس قادرة على التفاعل مع البيئة المشبّهة والسيطرة عليها وتغييرها إذا لزم الأمر. وحتى اليوم فقد أمكن التوصّل إلى حوسبة حاستي البصر والصوت بدرجة معقولة وقادرة على خلق اندماج كامل في البيئة المشبّهة. أما حاسة اللّمس فإن حوسبتها قد أُنجِزَت بطريقة مقبولة لكنها في حاجة إلى تطوير، وأما حوسبة حاستي الشمّ والذوق فإنها ما تزال في البدايات. وسأعرض لأهمية هذه الحواس وكيفية توظيفها في المحتوى العلمي للحقيقة المشبّهة التي ستكون موضوعنا الآتي.

المحتوى العلميّ للحقيقة المشبّهة وفوائدها

إنَّ المحتوى العلميّ الذي يعنيني في هذه الدراسة هو ما يتعلق بالتصميم المعماري. فعالم الحقيقة المشبّهة عالم واسع جدًا يشمل مختلف العلوم وأنماط الحياة، وهو موضع تقييم أخلاقي من جانب علماء الاجتماع والمستقبليين.

إن منهجية التصميم التشبيهي تحوي بيئتين أو عالمين: عالم الواقع، وعالم شبيه بالواقع؛ ووظيفة العالم الثاني هو اختبار العالم الأوّل بعد تصميمه لتفادي ما قد يوجد فيه من أخطاء وعيوب قبل التنفيذه وجعله واقعًا مُعاشًا. وليست منهجية التصميم التشبيهي بديلاً لمنهجية الأحكام، لكنها الرديف لهذه المنهجية؛ إذ لا يعقل أن تُلغى أحكام البناء وقوانين التنظيم. وإذًا، فإن التصميم المعماري في عالم الواقع المشبّه، وضمن منهجية التصميم التشبيهي، يبدأ بالأسلوب التقليدي؛ أي بتصميم المباني تبعًا لبرنامج يحدِّد احتياجاتها الفراغية، وعناصرها المعمارية، ضمن أحكام البناء وقوانين التنظيم، والمفاهيم النظرية، والحاجات الاجتماعية، والمتطلبات النفسية للمستعمِلين. ثم يُحوسَب هذا التصميم التقليدي رقميًا إلى تصميم ثلاثي الأبعاد يمكن مشاهدته على الحاسب، لكن لا يتم التعايش معه والاندماج فيه كبيئة مبنية شبيهة بالواقع أو بالمبنى الحقيقي بعد تنفيذ تصميمه إلاَّ من خلال أجهزة معينة تصل الحاسب بالمشاهد، وأبسط هذه الأجهزة هما: كفوف البيانات Data Gloves، وخوذة العرض أو المشاهدة Head Mounted Display (HMD) التي تمكِّن المشاهد من تقمّص شخصية أحد المُستعلمين فيبدأ بالتعايش شبه الحقيقي في المبنى. فلو كان يستعمل بيتًا لأمكنه اختبار ملائمة التصميم من جميع جوانبه؛ فمثلاً بإمكانه استعمال الحمام كما يستعمله في الواقع، ويحكم من خلال استعماله التشبيهي فيما إذا كان وضع الأدوات الصحية ملائمًا أم لا، وهل كمية الإضاءة كافية أم لا، وهل التهوية كافية أم لا. وكذلك غرف النوم التي بإمكانه (المُشاهِد – المُستعمِل في الواقع المشبّه) اختبار خصوصيتها، وإضاءتها، وتهويتها، ومقدار كمية الشمس التي يمكن أن تدخلها صيفًا وشتاءً. كما يمكنه استعمال المطبخ واختبار حركته داخله ومدى ملاءمتها، ويمكنه القيام بأعمال الطهي وتذوقه، وشمّ رائحته وكيفية التخلص من هذه الرائحة ومنع انتشارها داخل البيت. وهكذا، فإن بإمكان المستعملين تشبيهيًا استعمال كل عناصر المبنى بعد تصميمه، وقبل تنفيذه، ومن ثم تعديل تصميمه بما يضمن الكفاءة الكاملة في التصميم. لكن هذا كله مرهون بتطوير حوسبة الحواس، وجعلها قادرة على التفاعل مع البيئة المشبّهة، والإحساس بها إحساسًا كاملاً كما في الواقع الحقيقي، ليمكن تحقيق الكفاءة في التصميم والوصول إلى أقصى درجات الراحة للمُستعمِلين.

ويمكن، أيضًا، استعمال تقانة الحقيقة المشبّهة في العمران الشجريّ وتنسيق الحدائق، ذلك أنه يمكننا أن نزرع الحديقة بأي نوع من الزهور لتعرُّف شكلها، ورائحتها، ومدة

إزهارها، ومن ثم اختيار ما يناسب الحديقة وذوق صاحبها. كما يمكن استعمال تقانة الحقيقة المشبّهة في التخطيط العمراني. فبالإمكان حلّ مشكلة ازدحام السير، وكذلك رسم خطط لعلاج الكوارث البيئية كالحرائق، والفيضانات، والأعاصير، والأوبئة، ضمن كل الظروف لتكون أكثر نجاعة في علاج هذه الكوارث من دون اجتهادات آنية، بل بناءً على تجربة مدروسة بتقانة الحقيقة المشبّهة.

إذًا، نحن أمام منهجية تصميم ذات آفاق واسعة وفوائد جمّة وقيمة علمية كبيرة، وقد بيّنت بعضًا منها لأن المجال لا يتسع لحصرها. لكن الأمر لا يخلو من مخاطر، خاصة على الفكر المعماري العربي الإسلامي وهُويّتنا المعمارية، وهذا ما سأحاول توضيحه فيما يأتي من عرض وتحليل.

خطورة منهجيّة التصميم التشبيهيّ

إن أي منهجية تعتمد على بيانات وقواعد وأحكام ومفاهيم وأفكار تكوِّن بنيتها الثقافية، وتشكِّل آلية تطبيقها، وتقانة استعمالها. وآلية التطبيق مرهونة ببنية المنهجية، فإذا كانت مكوِّنات المنهجية غربية الثقافة كان نتاجها المعماري غربيّ الشكل والمضمون، وهنا مكمن الخطورة. فإذا استعملنا منهجية التصميم التشبيهي بعناصر بنيتها الثقافية الغربية في إنتاج العمارة الإسلامية، نكون قد عملنا مرة أخرى على تغييب فكرنا المعماري، وتزييف وعينا، وتبديد جهودنا في استحضار هذا الفكر وتداوله، واعدنا تبعيتنا المعمارية للغرب. فخطورة هذه المنهجية وتقانتها تكمن في توظيفها بمكوِّنات بنيتها الثقافية والمعمارية الغربية. ولتفادي هذه الخطورة يتوجب علينا تطويع هذه التقانة وإعادة تكوين بنيتها ببيانات وقواعد وأحكام ومفاهيم وأفكار عربية إسلامية. إذًا، علينا أن نسارع إلى تداول فكرنا المعماري العربي الإسلامي وتوظيفه في المواد الدراسية، وأن نجعل مرجعيتنا المعمارية عربية إسلامية في المقام الأول. ولتسريع تداول هذا الفكر بمرجعيته، يتوجب على مراكز أبحاث الدراسات المعمارية أن تنشىء لها مواقع على الإنترنت، وأن تنشَط في نشر فكرنا المعماري بمرجعيته العربية؛ أي من مصادره العربية الإسلامية وليس بمنهجية المستشرقين التاريخية التي تختصر هذا الفكر إلى تاريخ للمباني، خاصة من الأصول غير العربية.

ولتحقيق ذلك اقترحت على برنامج «الآغا خان للعمارة الإسلامية»، في نهاية القرن الماضي، أن يخصِّص جزءًا من الجائزة للدراسات والأبحاث المعمارية، وأن يُعاد النظر في بنية برنامج العمارة في جامعة هارفارد ومعهد ماسشوستس للتكنولوجيا، وأن يتم

توظيف الفكر المعماري العربي الإسلامي بدلاً من منهجية المستشرقين التاريخية. كما اقترحت إنشاء موقع على الإنترنت للمدينة الإسلامية تُوظَّف فيه نظريات ومبادئ التخطيط العمراني العربي الإسلامي، ومبادئ الفكر المعماري العربي الإسلامي ومفاهيمه، وأن يشرف عليه نخبة من المعماريين العرب والمسلمين الملتزمين بالفكر المعماري العربي الإسلامي، وذلك لتسريع تداول هذا الفكر، عربيًا وإسلاميًا وعالميًا، ولكي نكون من المشاركين في صنع العولمة وليس من التابعين. وهذا بدوره يقودنا إلى تقييم ماهية التأهيل المهني والثقافي للمعماري ودوره في المجتمع. لكن هذا الاقتراح لم يؤخذ بعين الاعتبار.

ماهيّة التأهيل المهنيّ والثقافيّ للمعماريّ ودوره في المجتمع

إنَّ الأصل في عملية التأهيل المهني هو خلق مهندس معماري شامل وملتزم ومستوعب لظروف بيئته الاجتماعية والمناخية وللمتطلبات النفسية للمُستعمِلين، ولتقانتي البناء التقليدية والحديثة، ولمنظومة قوانين البناء وأحكام التنظيم ومنهجيات التصميم وتقانة الحاسب. أما ماهية التأهيل الثقافي فهي خلق مهندس معماري مُلمّ إلمامًا شاملاً وواعيًا بثقافته العربية الإسلامية، قادرًا على تلمُّس مشاكل مجتمعه، ووضع الحلول أو المشاركة في وضع الحلول المناسبة، لا استيرادها من الثقافات المباينة للثقافة العربية الإسلامية.

لكن المناهج الدراسية في الجامعات العربية غير كافية لعملية التأهيل المهني، خاصة الجامعات التي تتبنى النظام الأمريكي في التدريس. فقد تم تقليص عدد الساعات المعتمدة من (١٨٠) ساعة معتمدة إلى (١٦٥)، وفي بعض الجامعات إلى (١٥٥)ساعة معتمدة، ناهيك عن أن المناهج قبل عملية تقليصها لم تكن كافية لعملية التأهيل المهني. كما أن التقليص تمّ في المواد الدراسية الخاصة بمتطلبات التخصص؛ أي في المواد المعمارية، وليس في متطلبات الكلية أو متطلبات الجامعة. أضف إلى ذلك ضعف التأهيل المهني لأعضاء هيئة التدريس، الذي انعكس على أدائهم الأكاديمي، ومن ثم على التأهيل المهني للطلاب. إنَّ عدم قدرة أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في إنتاج المعرفة المعمارية، ومتابعة مستجداتها وتقانات إنتاجها، جعل منهم على أحسن الأحوال يستوردون المعرفة المعمارية الغربية، أو يقومون بدور أشبه بدور وكلاء مهنيين يعملون على ترويج العمارة الغربية في عقول الطلاب. فالتدريس ليس ممنهجًا، وغير مبني على فلسفة قائمة على أسس ومعايير علمية، وإنما على محاكاة أعمال المعماريين الغربيين وتقليدها واقتباس الإنتاج المعماري للغربيين. فغُيّبت بذلك منهجية الأحكام وأسس التصميم المعماري، وتحوَّل الأمر إلى الاقتباس والتصميم الشكلي المجرد، المتمحور حول فكرة أو

مفهوم شكلي جمالي Concept، فأُفرغت العمارة من مضامينها الاجتماعية، واختُصِرَت من فن انتفاعي (وظيفي) إلى فن شكلي مجرَّد، شبه انتفاعي في أحسن الأحوال، كما في عمارة التفكيك السائد تدريسها في جامعاتنا العربية.

إنَّ تنحية المنهجيات ما هو إلا تنحية للفكر المعماري وتجريده من منظومة القيم التي تحكم العمل أو المُنتَج المعماري، أنها عملية مقصودة لتفريغ الفكر المعماري غير الغربي، ومنها الفكر المعماري العربي الإسلامي، من مضامنيه العقدية والعقائدية، وإجهاض محاولات إعادة توظيفه، وتحويل العمارة إلى ممارسات شكلية مجردة من دون هُويّة معمارية، كما هو سائد في العمارة الأمريكية؛ لأن المجتمع الأمريكي الرأسمالي الذي يقود العولمة هو مجتمع «عمليّ» Pragmatic غير عقائدي، لا يسمح، بل لا يحتمل الممارسات العقدية أو العقائدية، لخطورتها على الرأسمالية[٣٩]، ولا بد من القضاء عليها أينما وُجدت وبكل الطرق، خاصة إذا كانت إسلامية.

وربما لهذا السبب تم اختصار المناهج الدراسية في الجامعات التي تتبنى النظام الأمريكي قياسًا على الجامعات الأمريكية. واللافت أن اختصار المناهج الدراسية تم في كل الجامعات العربية (ليس فقط في العمارة بل في كل التخصصات) وفي وقت متزامن، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل لماذا؟ ولمصلحة من؟

للإجابة عن هذا التساؤل لا أملك سوى استقراء الأحداث، فليس ثمة وثائق نعتمد عليها سوى كتاب **فوكاياما «نهاية التاريخ»**، وكتاب **هنتنغتون «صدام الحضارات»**. وهذان الكتابان يعبِّران عن النوايا العدوانية للعولمة، فالأوّل أنهى الصراع العقائدي في العالم بسقوط الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتي، وحسم هذا الصراع لصالح الرأسمالية الأمريكية العملية. والثاني نبّه إلى خطورة الصراع[٤٠] العقدي المستقبلي بين الرأسمالية من ناحية، وبين سبع أو ثمان حضارات أخطرهما الإسلام والكونفوشيه في الصين. فإذا كان الإسلام مستهدفًا، وهذا حقيقةً وليس استقراءً؛ فإن تأهيل أبنائه علميًا ومهنيًا يدخل في نطاق الاستهداف أيضًا.

وأُبيّن فيما يأتي بالعرض والتحليل كيف امتدَّت هذه الآلية إلى جامعات العالم العربي لتشمل مناهجها الدراسية ولتكتمل الحلقة، التي شملت مناهج المدارس قبل الجامعات.

إن أهمّ عاملين في آلية عمل تغيير المناهج الدراسية واستهداف التأهيل المهني والمعماري منه بالتحديد هي: البنك الدولي، وصندوق النقد، والمؤسسات التعليمية (الجامعات؛ مراكز الأبحاث والمراكز الثقافية) الأمريكية والأوروبية. أما البنك الدولي وصندوق

النقد، فقد أفتيا بضرورة خفض الكلفة التعليمية لضبط برامج التصحيح الاقتصادي في الدول النامية ومنها العالم العربي، فكان لا بد من تقليص المناهج الدراسية لتحقّق هذه البرامج غاياتها. والغايات الحقيقية للبنك الدولي وصندوق النقد، هي إرغام العالم العربي على التبعية الثقافية والاقتصادية والسياسية للغرب ولأمريكا بالذات. والتأهيل المهني المعماري منه كان وما يزال من جملة غايات البنك الدولي وصندوق النقد.

وأما المؤسسات التعليمية فتتبنى سياسة التبادل الثقافي مع الجامعات العربية، وتمارس هذه المؤسسات الفوقية الثقافية كمراكز تعليمية تتمحور حولها الأطراف أي الجامعات العربية. فالجامعات الأمريكية هي النموذج الذي يجب أن يحتذى، وأن برامجها مثالية لجامعاتنا العربية، وعلينا الإذعان وتقليد هذه الجامعات وتبنّي برامجها، ناهيك عن تبنيها لسياسة البنك الدولي وصندوق النقد وخططهما واستعمالها لتنفيذ سياستيهما.

إن القائمين على الجامعات العربية ربما تجاهلوا حقيقة النوايا وراء سياسة تقليص المناهج الدراسية، فأصبحوا جزءًا من هذه السياسة. كما أنهم تجاهلوا أن التأهيل المهني في أمريكا لا يتم في الجامعات؛ بل في الشركات والمصانع ومراكز الأبحاث، وأن دور الجامعات الأمريكية في المرحلة الدراسية الأولى هو تفريغ الشحنات السياسية عند الطلاب وإبعادهم عن الفكر العقائدي، من خلال تمييع التعليم، وتقليص المناهج، وتسهيل النجاح، وتوفير أجواء اللهو والمرح[٤١] طوال فترة الدراسة وحتى التخرج، ليُعاد تأهيلهم مهنيًا بعد ذلك في الحياة العملية تحت صرامة العمل، وإرهاصات الحياة، وقسوة المسؤولين. لأن التسيس ممنوع في العمل، والإذعان والطاعة أمران ضروريان للاستمرار فيه، وإلا فالعقاب هو الفصل؛ أي البطالة الدائمة، لأنه لا عمل جديد من دون توصية إيجابية من مكان العمل القديم. فالمعماري يُعاد تأهيله مهنيًا بعد تخرجه من الجامعة في أمريكا على مدى (١٠) سنوات من التدريب في الحياة العملية حتى يُسمَح له بتقديم امتحان التسجيل في جمعية المعماريين الأمريكية AIA، ليصبح معماريًا مؤهلاً يحق له ممارسة المهنة والتوقيع على المخططات؛ إذا نجح في الامتحان. إذًا، فالتأهيل المهني والمعماري بشكل خاص في أمريكا مُبرمَج ومُسَيَّسْ ولا نستطيع مجاراته لأسباب سياسية وأخلاقية واقتصادية. فنحن بحاجة إلى جهود أبنائنا المبكّرة ووعيهم السياسي والثقافي الدائمين لإبراز هُويّتنا المعمارية وتحريرهم من عقدة الأجنبي وبناء اقتصادنا الوطني. فليس لدينا هذا الترف الاقتصادي الذي يجعلنا نبدِّد جهودهم هذه المدة من الزمن، كما أنه ليس لدينا المؤسسات التي تستوعب الخريجين وتعيد تأهيلهم المهني. ولكل الأسباب السابقة، فإن الجامعة هي المكان الرئيسي للتأهيل المهني للمعماريين، ولكي يتم مثل هذا التأهيل لا بد من العمل على توسعة المناهج الدراسية لا تقليصها، وتقوية أعضاء

هيئة التدريس وحثهم على المشاركة في إنتاج المعرفة المعمارية لا استيرادها، لكي يتوافر لديهم فائض معرفي ثقافي يرفدون به عملية التأهيل المهني للمعماري. فالتأهيل الثقافي لا يقلّ أهمية عن التأهيل المهني، وهو ما سأتناوله فيما يأتي.

التأهيل الثقافي

إن التأهيل الثقافي هو حصيلة معرفية إضافية للمناهج الدراسية، وظيفته إضفاء البُعد الإنساني على الحلول الهندسية المجرَّدة للتصميم المعماري، وتعزيز الوعي بالثقافة العربية الإسلامية، وتفعيل فكرنا المعماري، وتشجيع إنتاج المعرفة المعمارية، وتحصين إنتاج أعمالنا المعمارية من نفوذ العمارة الغربية. وللتأهيل الثقافي ثلاثة مصادر هي: البيئة الحاضنة، والمطالعة، وأعضاء هيئة التدريس. وقد تكلمت عن البيئة الحاضنة في بداية هذه الدراسة، ونبهت إلى ضرورة تعريبها، وأما المطالعة فهي نادرة، بل تكاد تكون معدومة في الوسط المعماري الطلابي، وذلك لأن أساليب التدريس وطرائقه تعتمد على الثقافة البصرية والاقتباس والتقليد. ومن هنا جاء إصرارنا على ضرورة تعريب البيئة الحاضنة، وتوظيف منهجية الأحكام العربية الإسلامية في مواد التصميم المعماري وليس التصميم الشكلي المجرد concept، وتعريب النسيج العمراني في مدننا العربية، وذلك لتكتمل عناصر الثقافة البصرية التي ينهل منها الطلاب ثقافتهم، ناهيك عن محدودية ثقافة الكثير من أعضاء هيئة التدريس بسبب قلّة المطالعة، فهم ليسوا قدوة لطلابهم وليسوا مصدرًا للثقافة المعمارية، فهم كما أسلفت غير قادرين على المشاركة في إنتاج المعرفة المعمارية، ولا حتى على متابعة مستجدات تخصصاتهم. كما أن مصدر ثقافتهم وما ينقلونه من فائض معرفيّ إلى طلابهم هو غربي وليس عربيًا. فالمطالعة إذًا وسيلة غير فاعلة. واستنادًا إلى ما سبق، فإن ماهية التأهيل الثقافي الذي يتلقاه الطلاب لا يختلف عن نوعية التأهيل المهني، ولا يساعد الخريجين المعماريين على تلمُّس مشاكل المجتمع، ووضع الحلول أو المشاركة في وضع الحلول المناسبة لها. وإذًا، أي نوع من المهنيين المعماريين يتخرجون من جامعاتنا؟ هل نخرِّج مهندسين معماريين؟ أم نخرج رسامين معماريين؟

للإجابة عن هذه التساؤلات وتحديد ماهية الخريج، ضمن المعطيات التي عرضت لها على مدار هذا الدراسة، من بيئة ثقافية إلى بيئة تعليمية، وما تتضمنه من موضوعات كان آخرها التأهيل المهني والتأهيل الثقافي للمعماري ومحدودية المناهج الدراسية، أزعم أن جامعاتنا العربية، التي تتبنّى نظام التعليم الأمريكي، غير قادرة على تأهيل مهندسين

معماريين، وإنما رسامين معماريين بقدرات عادية. ولكي تتمكن هذه الجامعات من القدرة على تخريج مهندسين معماريين يؤدون دورهم في المجتمع يتوجب عليها عمل الآتي:

أولاً: الانعتاق من التبعية الأمريكية ومرجعيتها الأكاديمية.

ثانيًا: توسعة المناهج الدراسية بدلاً من تقليصها، وجعل مرجعيتها عربية إسلامية.

ثالثًا: إعادة تأهيل أعضاء هيئة التدريس مهنيًا وثقافيًا وإلزامهم بتعريب تفكيرهم.

رابعًا: توظيف آلية التعليم التي اقترحتها سابقًا في هذه الدراسة.

إن اتباع هذه التوصيات هو الكفيل بتخريج مهندسين معماريين ملتزمين وقادرين على أداء دورهم في المجتمع.

دور المعماري في المجتمع

إن المعماري صاحب مهنة رفيعة في المجتمع، مَسِيْسَةٌ بالإنسان بشكل مباشر، وهي من أقدم المهن إن لم تكن أقدمها، وكانت وظيفتها الرئيسية وما تزال توفير الأمان والراحة للمُستعمِلين وباقي الوظائف تتفرع منهما. والأمان جسدي والراحة نفسية، فالمعماري إذًا يتعامل مع جسد الإنسان ونفسه (روحه) بمستويات مختلفة، منها الأمني ومنها الاجتماعي ومنها النفسي ومنها الصحي ومنها الثقافي. ولقد عرضت لهذه المفاهيم في أبحاثي المختلفة، وصنفت (٢٤) مفهومًا منها تغطي الجزء الأكبر من فكرنا المعماري العربي الإسلامي في مُعلَّق معماري باسم «**العمارة الإسلامية: مفاهيم وعناصر**»[٤٢]. ولست هنا في صدد عرض هذه المستويات، وشرح ما تضمّنته من مفاهيم معمارية أساسية في عمليتي التأهيل المهني والثقافي للمعماري؛ بل في صدد التذكير بوجودها، والعمل على حضورها، وتوظيفها في عمليتي التأهيل المهني والثقافي للمعماري، حتى تساعده على أداء دوره في المجتمع، المَسّيس بالإنسان وحاجاته الجسدية والنفسية. والدور الريادي للمعماري في المجتمع أُدلِّل عليه بقولين مأثورين: أولهما **لعلي بن أبى طالب** (كرم الله وجهه) إذ يقول: «**أربعة من السوء: إمرأة السوء، وولد السوء، وجار السوء، والمنزل الضيق**»، والثاني قول مأثور آخر هو: «**جنَّة الرجل داره**»، فإذا كان المطلوب من المعماري أن يعمل على ضبط العلاقات الاجتماعية والاستقرار النفسي وإحداث التوازن فيهما، كما هو واضح في القولين السابقين، فإن دوره في المجتمع دور ريادي بالتأكيد. وعليه، فإن تأهيله مهنيًا وثقافيًا، لكي يقوم بدوره الريادي، لابد أن يتم ضمن الأُطر العقدية والعقائدية للثقافة العربية الإسلامية، لأن هذا الدور، وضمن هذه الأطر، هو الذي يحدِّد هُويّتنا المعمارية.

الهُويّة المعماريّة

لقد عرضت للهوية المعمارية في دراستي الموسومة بـ «**الخصوصية المعمارية بين المضمون الفكري والمظهر الشكلي**»[٤٢]، ولقد قتلت هذا الموضوع بحثًا باسم الخصوصية، وهي كلمة رديفة للهوية لا تختلف عنها مفهومًا في شيء، وعرّفتها بأنها: «وليدة الظروف التي تحكم نشأة الظاهرة المعمارية من ناحية، ورهينة العوامل التي تحكم وتؤثر في تطور هذه الظاهرة من ناحية ثانية». وأن الخصوصية (الهوية) ليست مفهومًا جامدًا كالطراز، بل هي مفهوم متجدِّد ومتطوِّر على مستوى الفكر، وربما يكون متغيرًا على مستوى المظهر الشكلي، وخَلُصت إلى أن الخصوصية هي ما تتميز به العمارة من مضامين فكرية ومظاهر شكلية.

وفي هذه الدراسة عرضت للهوية الثقافية وعرفتها ووضحت بأنها تشمل مجموعة هويات جزئية منها الهوية المعمارية، وأنها تتشكل ضمن الأوضاع الثقافية والمعمارية السائدة، حيث عرضت لهذه الأوضاع على مدار هذه الدراسة، وطرحت البدائل الثقافية والمعمارية العربية الإسلامية لتصحيح مسار ثقافتنا المعمارية، وتحرير الفكر المعماري العربي الإسلامي من منهجية المستشرقين التاريخية، التي تختصر العمارة الإسلامية إلى تاريخ للمباني من الأصول المعمارية غير العربية، فتزيِّف هويتنا وتشكِّك في أصالتها المعمارية. وسأتابع عرضي للأوضاع الثقافية والمعمارية التي أثَّرت على هويتنا المعمارية في الآتي:

لقد زاد من وطأة حضور هذه المنهجية في فكرنا المعماري العربي الإسلامي ظهور حركة ما بعد الحداثة، حيث ظهرت في أمريكا في نهاية الستينيات ووصلتنا خلال الثمانينيات، وأثرت تأثيرًا سلبيًا على هويتنا المعمارية، فاختصرتها إلى مفهوم شكلي مشوّه، وغيَّبت مضامينها الفكرية كليًا. ومما ساعد هذه الحركة على ذلك أنها دعت إلى إحياء العمارة الكلاسيكية والتقليدية، وتبنَّت العودة إلى التاريخ؛ أي استعمال عناصر معمارية تقليدية.

لقد لاقت هذه الحركة قبولاً في الوسطين المعماريين الأكاديمي والعملي في العالمين العربي والإسلامي، وذلك لأنها سمحت باستعمال عناصر «تراثية» من العمارة الإسلامية، فلامست المخزون النفسي الوطني والثقافي عند الجميع، خاصة أن المُنتَج المعماري أصبح يحمل اسم العمارة الإسلامية، التي تعبِّر عن الهوية المعمارية للثقافة العربية الإسلامية. ومما زاد حركة ما بعد الحداثة رواجًا، هو أن منتجها المعماري «الإسلامي» تم بموافقة غربية؛ أي باعتراف غربي بالعمارة الإسلامية؛ إذ أسَّس هذا الاعتراف الشكلي المشوّه دعامة رئيسية ارتكز إليها وكلاء العمارة الغربية من أكاديمين وممارسين في ترويج حركة ما بعد الحداثة ومنتجها المعماري الإسلامي الشكلي المشوّه، الأمر الذي عزَّز منهجية المستشرقين التاريخية، وقاوم المحاولات الجادة للمعماريين العرب والمسلمين، ممن

التزموا بالثقافة العربية الإسلامية وعمارتها في طرح الفكر المعماري العربي الإسلامي من مصادره وبمنهجيته الشاملة، وأعاق تداوله وتوظيفه في المناهج الدراسية والممارسات المعمارية، ومن ثم أعاق خلق هوية معمارية عربية إسلامية حقيقية ذات مضامين فكرية ومظاهر شكلية خاصة بها.

والحقيقة أننا لم نتعافى من نفوذ حركة ما بعد الحداثة وتسطيحها لهويتنا المعمارية إلاَّ حين أُعلِن موتها في الغرب، وظهرت عمارة التفكيك كبديل لها؛ إذ سرعان ما نشط وكلاء العمارة الغربية في العالم العربي في استيرادها وترويجها كآخر صرعة معمارية، وجعلوا منها بديلاً لما بعد الحداثة، فتعافت العمارة الإسلامية من التشويه الشكلي والتسطيح الفكري لتجابه دعاوى حركة التفكيك العدمية التقويضية التدميرية بإلغاء الهوية شكلاً وفكرًا، وتدمير البنى والتراكيب المعمارية، المتواضع عليها، من خلال إضعاف العناصر المعمارية، وتجريدها من معانيها الوظيفية والجمالية، ومضامينها الثقافية لخلق حالة إرباك وضبابية عند المتلقّي (المُشاهِد للعمل المعماري) بحيث ينتهي إلى إدراك أن لا شيء له قيمة أو معنى فتفقد بذلك العمارة هويتها.

فعمارة التفكيك خلَّصت العمارة الإسلامية من التزييف الذي فرضته على هويتها عمارة ما بعد الحداثة من ناحية، وفرضت على العمارة الإسلامية مواجهة خطر إلغاء هويتها من ناحية أخرى. فتركت المجال للأكاديميين والمعماريين العرب والمسلمين الذين التزموا بالثقافة العربية الإسلامية وعمارتها، مواجهة هذا الخطر، وطرح الفكر المعماري العربي الإسلامي من مصادره العربية الإسلامية، وبمنهجيته الشاملة وليس بمنهجية المستشرقين التاريخية. لكن للأسف ما تزال جامعاتنا تتنكر للمنهجية الشاملة، وتتبنى منهجية المستشرقين في تدريس العمارة الإسلامية كتاريخ للمباني في مادة تاريخ العمارة، وتدرِّس عمارة التفكيك في مادتي التصميم المعماري ونظريات العمارة في المرحلة الجامعية الأولى. كما أن جامعاتنا تتبنى منهجية المستشرقين في برامج الدراسات العليا، وتقرّ أسلوبها في التحليل الشكلي للعمارة، وتروج للأصول المعمارية غير العربية. فجامعاتنا من خلال مناهجها تعمل على إلغاء هويتنا المعمارية وتزييف وعي أبناءنا. فهي إما عاجزة عن تحقيق فلسفة التعليم وأهدافه أو غير راغبة، وربما ينسحب هذا الواقع على إدارة الجامعات العربية التي لم تفعل شيئًا لتغيير هذا الواقع وتفعيل حضور الثقافة العربية الإسلامية في المناهج الدراسية.

واستنادًا إلى ما سبق، فإن هويتنا المعمارية العربية الإسلامية ما تزال في خطر، غامضة ومشوشة، وخصائصها الثقافية ليست غير واضحة في المناهج الدراسية فحسب؛ بل وأيضًا في عقول كثير من أعضاء هيئة التدريس وأساليب تدريسهم والتزامهم الثقافي،

وهي غير واضحة كذلك في عقول الممارسين من المعماريين وفي انتهاجهم المعماري المستورد الذي لا يمت للعمارة الإسلامية بصلة.

لقد زاد الخطر على هويتنا المعمارية بظهور تقانة الحقيقة المشبّهة، التي عرضت لها سابقًا، إلى جانب خطر عمارة التفكيك، وأخشى إذا لم نسارع بتطويع هذه التقانة، كما أوضحت سابقًا، وكمشاركين في إنتاج المعرفة المعمارية لخدمة فكرنا المعماري العربي الإسلامي بمنهجيته الشاملة، أن نفقد هويتنا المعمارية إلى الأبد.

والمؤسف في الأمر أن هذه التقانة غير مستعملة في الوسطين الأكاديمي والعملي في العالم العربي، باستثناء عدد محدود من الجامعات العربية لا يتجاوز عدد أصابع اليد. ولحسن الحظ أنها لا تزال فيً بداياتهًا في الغرب، وفرصتنا كبيرة بأن نسارع إلى تطويعها لخدمة عمارتنا وهويتنا قبل ان تكتمل وتطوِّع ليس فقط هويتنا المعمارية بل كل ثقافتنا.

أخيرًا، أزعم أن الخطر الذي يهدِّد هويتنا الثقافية بشكل عام، وهويتنا المعمارية بشكل خاص، كامن في أنفسنا اكثر مما هو ظاهر في عدوانية الغرب. وذلك لأننا لا نشارك في إنتاج المعرفة المعمارية بل نستوردها من الغرب، وستبقى هويتنا المعمارية المعاصرة فسيفسائية غربية، غير محدَّدة المعالم، إلى أن يتمكن أعضاء هيئة التدريس في جامعاتنا العربية من إنتاج المعرفة المعمارية العربية الإسلامية من مصادرها العربية وبمعاييرنا الثقافية وليس بمنهجية المستشرقين التاريخية. والى أن تحترم جامعاتنا الإنتاج الفكري المعماري للملتزمين من أبناء الثقافة العربية الإسلامية، وتوظِّف إنتاجهم في مناهجها وتعمل على تعزيزه لا تغييبه.

وأخلص إلى أن ثقافة المعماري في العالم العربي ليست ثقافة عربية بل غربية، وأن تعريبها منوط بإدارة الجامعات العربية وبأعضاء هيئة التدريس ولا يحتاج إلى قرار سياسي؛ بل إلى الالتزام بالثقافة العربية الإسلامية والتفكير من داخلها، واحترام منجزاتها وتوظيف فكرها في المناهج الدراسية، والمشاركة في إنتاج المعرفة المعمارية، والكفّ عن استيرادها، عندئذ يتم التخلُّص من التبعية للثقافة الغربية وعمارتها، وعندئذ يمكننا تعريب ثقافة المعماري وتعريب هويتنا المعمارية وتأكيد حضورها العربي الإسلامي الواضح والمميز.

خاتمـــــة

خصصتُ هذه الدراسة لثقافة المعماري وأثرها في تشكيل الهوية المعمارية العربية الإسلامية، فكرًا وممارسةً. ولتحقيق هذه الغاية عالجت في هذه الدراسة موضوعات عدة، ابتداءً من عموميات الثقافة، والهوية الثقافية، والبيئة التعليمية، وفلسفة التعليم الجامعي، وأهدافه، وآلية التعليم، وثقافة أعضاء هيئة التدريس، وتأهيلهم العلمي، ومصادر المناهج

ومرجعيتها العلمية، ومنهجيات التصميم، وتقانة الحقيقة المشبهة، وماهية التأهيل المهني والثقافي للمعماري ودوره في المجتمع، وانتهاء بالهوية المعمارية. ولقد تعاملت مع هذه الموضوعات بمنهجية شاملة، التزمت فيها بالثقافة العربية الإسلامية، فكَّرتُ من داخلها، واعتمدت مرجعيتها، وحكَّمت معاييرها، وكشفت ما غُيِّب أو تم تغييبه من إنجازاتها.

وختمت هذه الدراسة مستنتجًا بأن ثقافة المعماري ثقافة غربية وليست عربية، وأن تعريبها عملية مرتبطة بإرادة القائمين على الجامعات العربية، وبأعضاء هيئة التدريس، وليس بقرار سياسي. وأن التعريب يتم من خلال آلية التعليم التي اقترحتها، ومن خلال التوصيات التي ضمّنتها في موضوعات هذه الدراسة، التي يمكن إجمالها في الآتي:

إن تعريب الثقافة المعمارية، فكرًا وممارسةً، ثقافةً وهُويّةً، لا يتم إلاَّ إذا التزامنا بالثقافة العربية الإسلامية، واحترمنا منجزاتها، ووظفنا فكرها في المناهج الدراسية، وأعدنا تأهيل أعضاء هيئة التدريس، وعملنا على إنتاج المعرفة المعمارية بدلاً من استيرادها. عندئذ يمكننا التخلُّص من التبعية للثقافة الغربية وعمارتها، وعندئذٍ يمكننا تعريب ثقافة المعماري وتعريب إنتاجنا المعماري وهويتنا المعمارية.

الهوامش والمراجع

١- إن المراجع التي عرضت للمخاطر التي تترصد الثقافة العربية الإسلامية كثيرة ويتعذر تعدادها، وأذكر بعضًا منها على سبيل التنويه لا الحصر.

انظر: مجموعة باحثين، **الثقافة والمثقف**، سلسلة كتب المستقبل العربية (١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.

: حنفي، حسن، دكتور، **مقدمة في علم الاستغراب**، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٢، (ص: ٤٩٥-٥٦٧).

: جدعان، فهمي، دكتور، **الطريق إلى المستقبل**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٦.

: الجابري، محمد عابد، دكتور، العولمة والهوية الثقافية، عشر اطروحات، **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٨) بيروت.

٢- إن نفي وجود مصطلح الثقافة في الفكر الإسلامي أمر درج عليه غالبية الذين عالجوا موضوع الثقافة، فهم يرجعون أصوله كمفهوم إلى اليونان وكمصطلح إلى الرومان.

انظر: البغدادي، أحمد، دكتور، **في مفهوم الثقافة والثقافة الكويتية**، **عالم الفكر**، المجلد٢٤، العدد ٤، أبريل/ يونيو١٩٩٦، (ص: ٩-٣٢).

٣- المرجع السابق نفسه.

٤- المرجع السابق نفسه.

٥- إن من ينادي بموت الحضارة الإسلامية هو كمن ينفي مرجعيتها الفكرية والثقافية والعلمية، فإذا

كانت منجزات الحضارة الإسلامية الفكرية والثقافية يجري عليها التقادم، فلماذا لا يجري هذا التقادم على المنجزات الفكرية والثقافية للحضارة اليونانية، علمًا بأن اليونان فقدت سلطتها السياسية وتعطَّل إنتاجها الحضاري منذ احتلال الرومان لها، ولم تعرف الاستقلال إلاَّ بعد انهيار الدولة العثمانية، وذلك على النقيض من العالم العربي الذي فقد سلطته السياسية لصالح دولة إسلامية وبقي على صلة بإنتاجه الحضاري حتى تم استعماره من جانب أوروبا، فاستُبدلت نُظمه الإدارية، وأبعد عن بيئته الحضارية. وهي مرحلة على قسوتها لم تتمكن من إلغاء انتمائنا الحضاري، فلقد نجحنا في تشخيصها ومقاومتها سياسيًا وعسكريًا منذ منتصف القرن العشرين، كما تمكّنا من تشخيص أخطارها الاقتصادية والثقافية، وإن كنّا لم ننجح في مقاومتها اقتصاديًا، فإن جهودنا الثقافية واعدة ومبشرة بالنجاح؛ لأن المشتغلين في هذا المجال يعتمدون على المصادر العربية الإسلامية، ويعيدون طرح إنجازاتها الفكرية والثقافية والعلمية وتوظيفها في إنتاج المعرفة المعاصرة بعيدًا عن المرجعية المعرفية الغربية. وعليه، فإن من يدّعون موت الحضارة العربية الإسلامية مخطئون ومنهم:

انظر: قرني، عزت، دكتور، **أوجه قصور وأغلاط في تاريخ الفكر الحديث**، **عالم الفكر**، المجلد ٢٥، العدد١، يوليو/ سبتمبر ١٩٩٦، (ص ١٥٤-١٥٥).

٦- انظر: حنفي، حسن، دكتور، **مقدمة في علم الاستغراب**،(ص:٩٨-١١١)، مرجع سابق.

: العابد، بديع، دكتور، **التأليف وأصالة العمارة العربية الإسلامية**، منشور في كتاب: **التأليف والترجمة في الحضارة العربية الإسلامية** (٢٠١٣م)، منشورات دار ناشري الإلكترونية، الكويت، *www.nashiri.net*،ص ص: ١٥-٣٨.

: العابد، بديع، دكتور، **الفكر المعماري العربي الإسلامي: البداية، التشكل، التكوين، دورية كان التاريخية الإلكترونية**، العدد ١٤، ص ص: (٦١-٨٧)، *www.historicalkan.co.nr*.

٧- تعريف الحضارة صريح وواضح في **مقدمة ابن خلدون** (ص: ١٧٢)، أما القانونان فقد صاغهما طه حسين من كلام ابن خلدون (ص: ٢٨) «... وذلك أن أحوال الأمم وعوائدها لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة...»

: ابن خلدون، **المقدمة**، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، دون تاريخ نشر.

٨- انظر: حسين، طه، دكتور، **حديث الأربعاء**، ٣ أجزاء، دار المعارف بمصر، الطبعة ١١، (ج٢/ ص: ٦٩)، دون تاريخ نشر.

٩- انظر: الرميحي، محمد، دكتور، **واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي، الثقافة والمثقف**، سلسلة كتب المستقبل العربي (١) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، (ص: ٢٦٨).

١٠- من المعروف أن الإسلام دين حضري فقد نهى عن حياة البداوة وسلوكها الاجتماعي، وفي الحديث الشريف، قال ﷺ «من بدا جفا».

انظر: **مسند أحمد بن حنبل**، رقم الحديث (١٧٨٧٦)، حسب ترتيب القرص المدمج لمجموعة كتب الحديث التسعة.

١١- عَرَضَت كتب الحسبة والسياسة المدنية لطبيعة الاجتماع الإنساني ولنظم الحياة الحضرية في المدن.

انظر: الماوردي، أبي الحسن، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق د. خالد رشيد الجميلي، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٩.

: القرشي، محمد المعروف بابن الأخوة، **معالم القربة في أحكام الحسبة**، تحقيق د. محمد محمود شعبان، وصديق أحمد عيسى المطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.

١٢- عرض الجاحظ أيضًا للاجتماع الإنساني، وبين ضرورته وعناصره، التي هي أقرب ما تكون إلى مفهومنا المعاصر للثقافة، وذلك في (ج/١ص: ٤٢-٤٦) من كتاب **الحيوان**.

انظر: الجاحظ، أبي عثمان عمر بن بحر، **الحيوان**، ٧ أجزاء، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، دون تاريخ نشر.

١٣- كما عرض كلٌّ من: القزويني والمقريزي والبكري وياقوت الحموي للاجتماع الإنساني وللحاجة الداعية إلى إحداث المدن والقرى لحصول الهيئة الاجتماعية.

انظر: القزويني، زكريا محمد بن محمود، **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت، دون تاريخ نشر.

١٤- كما عرض إخوان الصفا والبلخي للاجتماع الإنساني ولمضمون الثقافة.

انظر: **رسائل إخوان الصفا**، أربعة أجزاء، دار صادر، بيروت، دون تاريخ نشر.

: البلخي، أبي زيد، **مصالح الأبدان والأنفس**، نسخة مصورة عن مخطوطة أيا صوفيا رقم ٣٧٤١ بمكتبة السليمانية في اسطنبول، منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، فرانكفورت/ ألمانيا، ١٩٨٤.

١٥- لقد عرضت للأسباب التي تلغي كلمة «تراث» في حضارتنا العربية الإسلامية بإسهاب.

انظر: العابد، بديع، دكتور، **الفكر المعماري العربي الإسلامي/البداية-التشكل-التكوين، دورية كان التاريخية**، العدد ١٤، ديسمبر ٢٠١١، (ص ص: ٦١-٨٦) *www.historicalkan.co.nr*

: _____، **الفكر المعماري العربي جذوره وأبعاده، المدرسة الأثرية**، مجلة **العواصم والمدن الإسلامية**، العدد ٢٢، يوليو ١٩٩٤ (ص:٥٩-٧٨).

١٦- انظر: ابن منظور، جمال الدين، **لسان العرب**، ١٦ مجلد، دار صادر، بيروت، (ج١٥/ ٣٧٠ -٣٧٤)، دون تاريخ نشر.

١٧- انظر: العابد، بديع، دكتور، **العمارة الإسلامية في التعليم المعماري، المدينة العربية**، العدد ٤٩، يوليو/ أغسطس، ١٩٩٢، (ص: ٨-١٥).

١٨- انظر: العابد، بديع، دكتور، **نزعة التفكيك في العمارة وجذورها التلمودية القبالية اليهودية، المنتدى** (مجلة منتدى الفكر العربي)، العدد ٢٥١، منتدى الفكر العربي، مايو/أغسطس، ملف العدد، (ص ص:٤٣-٧٠).

: دورية **كان** التاريخية الإلكترونية، العدد ١٢، حزيران ٢٠١١، (ص ص: ٨-١٨) *www.historicalkan.co.nr*

١٩- هنتنغتون، صموئيل، **صدام الحضارات**، (ص: ١٧-٤١)، مرجع سابق.

٢٠- انظر: العابد، بديع، **العمارة الإسلامية في التعليم المعماري**، مرجع سابق.

٢١- انظر: العابد، بديع، دكتور، **الفكر المعماري العربي الإسلامي/البداية-التشكل- التكوين، دورية كان التاريخية**، العدد ١٤، ديسمبر ٢٠١١، (ص ص:٦١-٨٦) *www.historicalkan.co.nr*.

العابد، بديع، دكتور، **التأليف وأصالة العمارة العربية الإسلامية**، منشور في كتاب: **التأليف والترجمة في الحضارة العربية الإسلامية** (٢٠١٣)، مشارك في التأليف ومحرر، منشورات دار ناشري الإلكترونية، الكويت، *www.nashiri.net*، (ص ص ١٥-٣٨).

: **المستقبل العربي**، العدد ٤١٢، حزيران/ يونيو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، (ص ص ٦٩-٨٨).

٢٢- انظر: العابد، بديع، **العمارة الإسلامية في التعليم المعماري**، مرجع سابق.

٢٣- المرجع السابق نفسه.

٢٤- انظر: لويس، بيرنارد، **حالة الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط، الاستشراق بين دعاته ومعارضيه**، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، لندن، ١٩٩٤، (ص ١٣٩).

٢٥- المرجع السابق نفسه.

٢٦- انظر: أركون، محمد، دكتور، **نزعة الأنسنة في الفكر العربي**، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، لندن، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، (ص ٦٥).

٢٧- انظر:العابد، بديع، دكتور، **الفكر المعماري العربي الإسلامي/البداية-التشكل- التكوين، دورية كان التاريخية**، العدد ١٤، ديسمبر ٢٠١١، (ص ص ٦١-٨٦). *www.historicalkan.co.nr*

٢٨- انظر: الحموي، ياقوت، **معجم البلدان**، ٥ أجزاء، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م.

: البشاري، المُقدسي، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، مطبعة بريل، ليدن، ١٩٠٦م.

: المقريزي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقريزية)**، جزءان، دار صادر، بيروت، دون تاريخ نشر.

وللوقوف على نظريات ومفاهيم التخطيط التي حوتها هذه المصادر تُراجع رسالة الدكتوراه التي أعاد فيها د. بديع العابد بناء وتصنيف الفكر المعماري العربي الإسلامي والتخطيط العمراني. انظر:

Al-Abed, Badi, (1992). ***Aspects of Arabic Islamic Architectural Discourse***, College of Architecture, Delft University of Technology. Delft, The Netherlands.

٢٩- من هؤلاء نذكر: د. بديع العابد، د. صالح الهذلول، أ. بسيم حكيم، وغيرهم كثير.

: الهذلول، صالح، دكتور، **المدينة العربية الإسلامية، اثر التشريع في تكوين البيئةالعمرانية**، نهال للتصميم والطباعة، الرياض، ١٩٩٤م.

See: Hakim, B. (1985), ***Arabic Islamic Cities***, KPI, London.

٣٠- انظر: العابد، بديع، دكتور، **أحكام البنيان الإسلامية، مجلة المهندس الأردني**، العدد ٥١ تموز١٩٩٣، (ص: ٩-١٦)، أعيد نشرها في **المدينة العربية**، العدد ٧١ مارس/ أبريل ١٩٦٦، (ص: ٢٦-٣٢).

٣١- انظر: بيرك، جيمس، **عندما تغيَّر العالم**، ترجمة ليلى الجبالي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٨٥، أيار ١٩٩٤، (ص: ٢٢٩-٢٣١).

See: the entry of CIAM in Hatje, G. (1975). Encyclopaedia of Modern 32-Architecture,: Thames and Hudson, London.

Le-Corbusier, (1960). Towards A New Architecture, Holt, Rinehart:See 31-and Winston, N.Y.

٣٣- انظر: العابد، بديع، **أحكام البنيان الإسلامية**، مرجع سابق.

٣٤- يعتبر مؤلف ألبرتي المرجع الأول لنظريات وتاريخ العمارة في الجامعات الغربية، وقد اقتبس مبادئ رسم المنظور والإدراك الجمعي من نظريات **الحسن بن الهيثم** في البصريات، وقد وضح هذه الحقائق **جيمس بيرك** في المرجع السابق (ص١٠٠-١١٧). وحري أن أنوه بأن ألبرتي كان يعمل في الفاتيكان كاتبًا عند البابا، الأمر الذي أتاح له الإطلاع على المنجزات العلمية العربية من خلال المخطوطات التي كانت مصدر المعرفة الوحيد في الجامعات الأوروبية والفاتيكان نفسه. أما فيما يتعلق باقتباساته الأخرى فلقد تلمّستها بنفسي عند قراءة كتابه، فعلى سبيل المثال في (ص٨٤) نقل عن **ابن قتيبة** قوله المأثور: إن أوّل الفكرة آخر العمل، وأوّل العمل آخر الفكرة ... كما نقل في الصفحة نفسها عن إخوان الصفا علاقة جسم الإنسان بالدار، وغير ذلك الكثير، انظر:

Alberti, L.B.(1485), On The Art of Building. The MIT Press, 2ed, Printed 1989.

٣٥- المرجع السابق نفسه.

٣٦- انظر: البغدادي، عبد اللطيف، **الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر**، تحقيق أحمد سبانو، دار قتيبة، دمشق ١٩٨٣م (ص: ٥٧-٥٨).

: Al-Abed, B. (1992). ***Aspects of Arabic Islamic Architectural Discourse***, pp. (74-75).

٣٧- إن المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في التعريف بتقانة الحقيقة المشبّهة كثيرة جدًا، منها كتب مطبوعة ومنها أقراص مدمجة، ومعظمها مواقع على شبكة الانترنت، وساكتفي هنا بذكر بعض الكتب.

Aukstakalnis, S. Blatner, D. (1992), *Silicon Mirage*, Peachpit Press. USA.

Burdea,G. Coiffet, P.(1994), *Virtual Reality Technology*. John Wiley, Inc. N.Y.

Levy, R.J. Bjelland, H. (1995), *Create Your Own Virtual Reality Sys*tem, Windcrest/ McGraw-Hill, N.Y.

Tittel, Ed. Others, (1977), *Building VRML Worlds*, McGraw-Hill, N.Y.

٣٨- انظر: فوكاياما، فرانسيس، **نهاية التاريخ**، ترجمة، د. حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٩٣.

٣٩- انظر: هانتنغتون، صموئيل، **صدام الحضارات**، (ص: ١٥) مرجع سابق.

٤٠- لمست هذه الأجواء بنفسي عندما كنت طالبًا في قسم الدراسات العليا بكلية العمارة بجامعة هيوستون، حيث عرض فيلم (التانجو الأخير في باريس) عرضًا متواصلاً (٢٤) ساعة يوميًا على مدار أسبوع كامل، كما لمسته في مناسبات أخرى.

٤١- انظر: العابد، بديع، **العمارة الإسلامية مفاهيم وعناصر**، **مجلة المهندس الأردني**، العدد ٦٤، حزيران/ يونيو ١٩٩٨.

٤٢- انظر: العابد، بديع، دكتور، **الخصوصية المعمارية بين المضمون الفكري والمظهر الشكلي**، **المدينة العربية**، العدد ٥٥ يوليو/ أغسطس، ١٩٩٣، ص ٢٢-٢٧.

محور خاصّ

العلاقات العربيّة – التركيّة

أبعاد مستقبليّة

-١-

العلاقات الثقافيّة بين العالم العربيّ وتركيا

د. نبيل الشريف

-٢-

العلاقات الاقتصاديّة بين الأردن وتركيا

د. جواد العناني

-٣-

الحوار العربيّ – التركيّ

❖ كلمة الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة

(في افتتاح اللقاء التنظيمي لملتقى الحوار العربي التركي في البحرين)

❖ ملتقى الحوار العربي – التركي (إعلان المنامة)

منتدى الفكر العربيّ يشارك في إعلان تأسيس ملتقى الحوار العربي- التركي

استضافت مملكة البحرين في عاصمتها المنامة على مدى يومين ٢٠١٣/٤/١-٣/٣١ أعمال الاجتماع التنظيمي الثاني لملتقى الحوار العربي- التركي، بمشاركة عدد من المسؤولين والمثقفين والإعلاميين من البحرين ودول عربية أخرى، وأمناء مراكز فكرية وبحثية عربية، من بينها منتدى الفكر العربي، وكذلك مؤسسات ومراكز فكرية تركية، وشخصيات من الجانب الرسمي التركي والبحريني.

وأُلقيت في حفل الافتتاح كلمات من بينها كلمة الشيخة **هيا بنت راشد آل خليفة**، العضو المؤسس في ملتقى الحوار العربي التركي، التي أكدت أن الملتقى ينبثق من فكرة رائدة لبناء جسور من الثقة والفهم بين العرب والأتراك، كجزء من السعي الدؤوب بين أهل الدراية والعرفة لتكوين أسس العلاقات الإنسانية الصحية، وبناء السلام والأمن لصالح المنطقة والمجتمع العالمي.

كما تحدث في الافتتاح عن الجانب التركي السيد **أرشد هرمزلو**، كبير مستشاري رئيس الجمهورية التركية، وأمين عام الملتقى، مؤكدًا دور تركيا في مساندة القضايا العربية، وتطلعها إلى هذا الدور الإيجابي، وأن يكون الملتقى عنوانًا للحوار العربي التركي الهادف البناء الذي يخدم التواصل والحقوق الإنسانية لشعوب المنطقة.

وكذلك تحدثت معالي السيدة **سميرة رجب**، وزيرة الإعلام في مملكة البحرين، حول عدد من القضايا الملحّة التي تفرضها التطورات في المنطقة، والتي ينبغي أن يتواصل الحوار حولها بين العرب والأتراك في ضوء الأبعاد التاريخية والحضارية المشتركة.

وتحدث الأمين العام لمنتدى الفكر العربي الدكتور **الصادق الفقيه** في هذا الاجتماع مشيرًا إلى المفاصل المهمة في تطور العلاقات العربية التركية، ولا سيما خلال العقدين الأخيرين، وما يفرضه ذلك من الانتباه إلى القضايا التي نشأت عن هذه التطورات، وكذلك التحولات التي أفرزتها التغييرات الأخيرة لمرحلة الربيع العربي، ما يستلزم تعميق الحوار بين العرب والأتراك وفق منهجية وآليات عمل واضحة، تُفرِز في المحصلة أدوات صالحة لخدمة الشعوب وحقوقها الإنسانية.

ونقل تحيات سمو رئيس المنتدى وراعيه الأمير **الحسن بن طلال** إلى المشاركين في الملتقى، وتمنياته لهم بالتوفيق في تحقيق أهداف الملتقى.

وأشاد المشاركون في الملتقى بدور سموّ الأمير **الحسن بن طلال** الفكري وفي إقامة جسور التواصل والحوار بين العرب والأتراك، كما بين العرب وشعوب المنطقة والعالم، ودور منتدى الفكر العربي الرائد في هذا المجال منذ أكثر من ثلاثين عامًا.

وقدَّم السيد **كايد هاشم**، مساعد أمين عام المنتدى، عرضًا حول الأنشطة الحوارية التي عقدها المنتدى على الصعيد الإقليمي والعالمي منذ تأسيسه، مركزًا ضمن ذلك على الجهود الحوارية بين العرب والأتراك منذ التسعينيات وما بعدها، وحتى العام الماضي ٢٠١٢، حيث عقد المنتدى لقاءًا حواريًا حول مستقبل العلاقات العربية التركية. وأوضح أن الأرضية المشتركة بين الجانبين تعطي الحوار بينهما قوة الاستمرار، وتفتح آفاقًا واسعة لتفعيل رؤى مشتركة ينتجها الحوار بينهما لخدمة شعوب الإقليم والمنطقة والعالم بمنطق الوئام والفهم المتبادل لقضايا الجانبين.

وفي ختام الجلسات، التي انبثق عنها تدشين وثائق تأسيس ملتقى الحوار العربي التركي، الذي سيتخذ من استانبول مقرًا له، صدر عن الملتقى «**إعلان المنامة**»، الذي أكد أن التحديات الجديدة في عالم اليوم، والمفاجآت غير المتوقعة، تفرض خلق وعي جديد مُعتمدًا على المعرفة والإرادة السياسية الشجاعة، والالتزام بما تفرضه المسيرة العالمية من احترام حقوق الإنسان، وضوابط الحريات والعيش المشترك، وتقاسم ثمار التنمية وحق الإنسان في استخدام معارفه ومواهبه لتحقيق ذاته ومصالحه، ما يحتاج إلى شرط مسبق من خلال تحقيق الاستقرار وإشاعة السلام بين الشعوب.

-١-

العلاقات الثقافيّة بين العالم العربيّ وتركيا*

د. نبيل الشريف**

تمتلك الحضارتان العربية والتركية كلّ مقوّمات التفاهم والالتقاء، فهما تنتميان إلى دين واحد هو الإسلام الذي يجمعهما ضمن بوتقة واحدة، ويجمع بين قلوب شعوبهما؛ حتى وإنْ اختلفت رؤى الساسة على الجانبين وتناقضت مصالحهم الدنيوية.

كما أن التاريخ المشترك، بسلبياته وإيجابياته، يربط ما بينهما بأعمق الصلات والوشائج، فاللغة العربية ما تزال، رغم جهود التتريك، حاضرة بقوّة في مفردات اللغة التركية، ولايضاهيها في هذا الحضورالقوي سوى الأمثال والعادات ومنظومة القيم التي تكاد تتطابق في كثير من تفاصيلها مع نظيرتها العربية.

وعند الحديث عن أثر هذا التاريخ المشترك على الثقافة العربية، فإن المرء يحار من أين يبدأ، فأثر الثقافة التركية ماثل في العالم العربي في المأكل والملبس والفن وفي مفردات اللغة التركية الحاضرة بقوّة أيضًا في كثيرٍ من اللهجات المحلية العربية.

وقد أسهم العيش المشترك بين الشعبين التركي والعربي في تعزيز أواصر التلاقي بينهما، فقد دام الحكم العثماني لعدد من الدول العربية قرونًا عدة، كما أن تركيا جارة لدولتين عربيتين في جنوبها، وهناك مواطنون عرب يشكلون حتى الآن جزءًا من الفسيفساء الديموغرافية للجمهورية التركية.

وعلى الرغم مما اعترى فترة الحكم العثماني في الدول العربية من ممارسات سلبية انتقدها الكثيرون حتى على الجانب التركي، إلاَّ أن الثابت في وجدان الكثيرين أن هذه الحقبة، رغم سلبياتها، لم تكن حكمًا لآخر محتلّ؛ بل هي جزء من مظلّة الخلافة الإسلامية، وأن

---

* قُدِّمت هذه الورقة في ورشة العمل التي نظمها في عمّان منتدى الفكر العربي ومجموعة التفكير الاستراتيجي التركية SDE، بعنوان «**العلاقات العربية - التركية من الماضي إلى المستقبل**».

** وزير للإعلام وسفير، ورئيس تحرير جريدة «**الدستور**» (سابقًا) / الأردنّ.

التجاوزات التي وقعت تنسب لأصحابها ولا تنتقص من رصيد الوحدة بين شعبين ينتميان إلى دين قويم واحد.

إن التقاء الحضارتين العربية والتركية تحت مظلّة الخلافة العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر يعد السبب الأول والمرجع الأهم لحالتي التأثر والتأثير بين هاتين الحضارتين. فهل يمكن لشعبين امتزجا في إطار حضاري واحد قرونًا طوالاً إلاَّ أن يتأثرا ببعضهما بعضًا، ويترك أحدهما علامات لا تُمحى في ملامح الآخر وفي عاداته وأمثاله ولغته وطعامه؟

صحيح أن الحقب الزمنية التي أعقبت نهاية الخلافة العثمانية شهدت جهودًا كبيرة لفكّ الاشتباك الحضاري بين الطرفين من جانب نُخَب سياسية حركتها الدوافع القومية الاستقلالية في كلا المعسكرين، إلاَّ أن الصحيح أيضًا أن هذه الجهود لم تلقَ إلاَّ نجاحًا جزئيًا في أحسن الحالات، وبقيت آثار التلاقي الحضاري العربي التركي ماثلة أمام الأسماع والأبصار.

وحتى القرارات التي اتُخِذَت من جانب القيادة السياسية التركية خلال النصف قرن الماضي، مثل المسارعة بالاعتراف بإسرائيل (حيث كانت تركيا أول دولة اسلامية تتخذ هذا القرار) في الوقوف بالأُمم المتحدة في وجه قرار حق تقرير المصير للجزائر، أقول حتى هذه القرارات المُعاكِسة لتطلُّعات الشعب العربي نحو التحرُّر والخلاص من الاستعمار، فإن المواطن العربي لم يكن ينسبها للشعب التركي؛ بل إلى نُخبة متجبِّرة مُنسلِخة عن المواقف الحقيقية للمواطنين الأتراك.

لكن صفحة جديدة في العلاقات السياسية بين تركيا والعالم العربي فُتِحَت عام ٢٠٠٢ مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أنقرة. وقد حرصت تركيا على «تصفير» الخلافات مع كل جيرانها» – على حدّ وصف وزير خارجيتها **أحمد داوود أوغلو** – وقد تزامن ذلك مع تعثُّر جهود تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد بدأت تركيا تستعيد روابطها القديمة مع الشرق. ولم يخل ذلك من اتهامات بأنها إنما تسعى إلى بثّ الروح في إرثها الامبراطوري السابق على حدّ قول البعض.

إن التفسير المنطقي لما حدث هو أن تركيا قد أدركت أن سعيها للتوجّه نحو أوروبا لا يتناقض مع إقامة علاقات اقتصادية وسياسية متطوّرة مع الدول العربية، بل قد تُسهِم علاقاتها القوية مع الدول العربية في تحسين شروط تفاوضها مع الاتحاد الأوروبي الذي ستنظر دوله إليها على أنها بوابة أوروبا نحو الشرق.

أيًّا تكن دوافع هذا التحرك التركي النشط نحو الدول العربية، فإنه تحرُّك محمود؛ إذ إنه يخدم المصالح الاستراتيجية للطرفين ويزيدهما منعة وقوة، خصوصًا أن السياسة الخارجية التركية الجديدة اتسمت بدعم القضايا العربية وعلى رأسها قضية فلسطين، مما أكسبها أنصارًا كثيرين في العالم العربي، وأماط اللثام عن وجه مشرق جديد لتركيا في العالم العربي، وأحيا الآمال باستعادة الثقة بين الجانبين التي ضَعُفَت أو فُقِدت لعقود طويلة.

وإذا كانت أحداث سورية قد خلطت الأوراق في المنطقة، ووضعت عقبات جديدة أمام تطبيق النظرية التركية في تصفير الخلافات، فإن أرضية الثقة الجديدة المُستعادة بين الطرفين ستصمد على الأرجح أمام هذه العقبات، ذلك أن الطريق مفتوحة على مصراعيها لإقامة علاقات قوية بين الجانبين العربي والتركي، ولا مجال لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء بينهما.

إن العلاقات السياسية بين الدول العربية وتركيا تكاد تكون مُتطابِقة في الكثير من القضايا والملفّات، كما أن أحداث الربيع العربي ووصول التيارات الإسلامية إلى السلطة في بعض الدول العربية، وتعثُّر التجربة في بعض الدول، وارتكاب بعض رموز السلطة الجُدد أخطاء في الممارسة السياسية، أضافت إلى رصيد حزب العدالة والتنمية التركي في البلدان العربية، خصوصًا أنه يقدِّم تجربة ناجحة في المزاوجة بين الإسلام والحياة المدنية، وترسخ في وجدان الكثيرين في العالم العربي أن هذا «المزيج السحريّ» الذي يقدمه حزب العدالة والتنمية هو الترياق الشافي لحالة الاستعصاء السياسي الذي تعاني منه بعض الدول العربية التي وصل فيها الإسلاميون إلى السلطة.

كما أن العلاقات الاقتصادية بين العرب والأتراك شهدت هي الأخرى تطورًا ملحوظًا في مجالات متعدّدة؛ مستفيدةً من نموّ العلاقات السياسية.

أما الجانب الوحيد الذي لم يشهد تطورًا ملموسًا في علاقات الجانبين فهو الجانب الثقافي، مع أن الإنصاف يقتضي القول بأن تركيا بذلت جهودًا أكبر لمدّ جسور التواصل الثقافي مع العالم العربي.

وأعتقد أن صورة كل طرف عن الطرف الآخر في المخيلة الجمعيّة هي أوّل ما ينبغي تقصّيه ومعالجته اذا أردنا علاقات ثقافية بين الطرفين تقوم على أسس متينة وسليمة. فهذه الصورة تقع أحيانًا فريسةً لندوب الماضي فتُستعاد صورة العثماني الذي تجبَّر على العربي وحاول إلغاء هُويّته القومية، أو صورة العربي الذي «تآمر» على شقيقه لصالح الأجنبي.

وتبرز تجلّيات هاتين الصورتين السلبيتين المتبادلتين في المناهج المدرسية والسينما وفي الأعمال الروائية، وغيرها. والمفارقة أن العرب والأتراك معًا تم «شيطنتهما» بالمقدار نفسه في العقل الغربي؛ حتى إذا قيل «تركي» في بعض اللغات الغربية، فإنك لا تعرف ما إذا كان المقصود تركيًّا أم عربيًّا (!؟)، وإذا أُطلِقَ على إنسان ما في بعض عواصم الغرب صفة «عربي»، فإن المقصود على الأرجح هو العربي والتركي في آن.

قد يكون من العبث التصدّي لتصحيح هذه الصورة في الوجدان الجمعي للعرب والأتراك، لكن الأجدى من ذلك هو بذل جهود أعمق وأشمل على الجانبين العربي والتركي لتعميق الحوار الثقافي، وتمكين المواطنين العرب والأتراك من استلهام القواسم المشتركة بينهما، وتعميق أواصر التفاهم والتلاقي بينهما، ليس فقط لأن تاريخًا مشتركًا جمعهما في الماضي، بل لأن مستقبلاً زاهرًا ينتظرهما في المستقبل أيضًا اذا ما قاما برصّ صفوفهما وأقاما علاقات وثيقة في كل المجالات.

ويبدو أن تركيا قد أدركت أهمية إقامة علاقات ثقافية وثيقة مع العالم العربي؛ إذ إن هذه العلاقات هي التي تعزِّز التعاون وترسخه في المجالين السياسي والاقتصادي. فقد أطلقت تركيا مؤخرًا في حفل مهيب فضائية خاصة ناطقة باللغة العربية، وحضر هذا الحفل كبار المسؤولين الأتراك. وتقوم فلسفة TRT Arabic على «أن تركيا والعالم العربي يتشاركان ثقافة واحدة، ورؤية فكرية متقاربة، وحضارة واحدة، والقواسم المشتركة بين تركيا والعالم العربي لا تعد ولا تحصى، وهو ما كان حافزًا للبدء بهمّة في ترسيخ هذه المعاني من خلال هذه القناة»، كما جاء على الموقع الإلكتروني لهذه القناة. وتقوم فكرة اطلاق TRT Arabic، كما يقول مسؤولوها، على أن العرب والأتراك هم من جذور واحدة... ويتحلّون بثقافة وحدوية تدلّ على عمق الروابط الاجتماعية والفكرية والاقتصادية التي تربطهم.

كما افتتحت تركيا في عواصم عدّة – من بينها عمّان – «معهد يونس إمره للثقافة التركية». ويقوم هذا المعهد بنشر الثقافة التركية في الكثير من الدول وتعليم اللغة التركية. وأطلقت وكالة أنباء الأناضول خدمة البثّ باللغة العربية، وعيَّنت مراسلين من ذوي الكفاءة في عددٍ من الدول العربية من بينها الأردن، حيث تنقل هذه الوكالة مجريات الأحداث في بعض العواصم العربية للمتلقّين الأتراك، وهو جهد طيّب من شأنه أن يُسهِم في وضع حدّ لهيمنة وكالات الأنباء العالمية الكبرى على الأخبار العالمية، التي أصبح مواطنو العالم الثالث لا يعرفون ما يجري في دولهم إلاَّ من خلال هذه الوكالات العالمية ويرون العالم بعيونها.

ورغم أن عددًا من وكالات الانباء العربية عيَّنت مراسلين مُقيمين لها في تركيا، إلاَّ أن أحدًا منها لم يفكِّر في البث باللغة التركية باستثناء وكالة الأنباء السورية (سانا) التي فعلت ذلك لفترة قصيرة في العام ٢٠٠٩.

وقد كثر الحديث عن المسلسلات الدرامية التركية المُدبلَجة إلى اللغة العربية، التي انتشرت كالنار في الهشيم في الكثير من الفضائيات العربية، وقد أصبحت هذه المسلسلات حديث الناس في كلّ مكان في العالم العربي. واذا كان المعيار هو الانتشار فقط بصرف النظر عن المستوى الفني، فقد حققت هذه المسلسلات انتشارًا لم تحقّقه الكثير من الأعمال الفنية العربية. وهذا النوع من المسلسلات يشبه إلى حدّ كبير المسلسلات التي تُبَثّ في محطات التلفزة الأمريكية خلال الفترة النهارية وتسمّى «أوبرا الصابون»؛ لأنها كانت تُنتَج بدعم من مصانع الصابون التي تبث خلالها إعلانات تجارية موجهة خصيصًا إلى ربّات البيوت.

وكثر الحديث أيضًا عن أسباب شعبية هذه المسلسلات في العالم العربي، وأحسب أن من بين هذه الأسباب الجرعة الليبرالية العالية التي يقدمها أبطال هذه المسلسلات وبطلاتها من الأتراك الذين تتشابه خلفياتهم الحضارية مع مشاهديهم العرب، وكأن هذه المسلسلات تجهر بالمسكوت عنه في المنظومة القيمية المحافظة في العالم العربي، خصوصًا أنها تُقدَّم مُدبلَجة باللهجة السورية المحبّبة، التي ألفها المشاهد العربي من خلال الأعمال الفنية السورية، والتي تسيَّدت المشهد الفني في المنطقة العربية في فترات زمنية سابقة.

لكن السؤال الأهم هو: هل تُسهِم هذه المسلسلات حقًا في إقامة جسور ثقافية جديدة بين تركيا والعالم العربي؟ إنني ممن لا يتردّدون في الإجابة بالنفي عن هذا السؤال، فهي أعمال فنية متواضعة المستوى تقوم على التلاعب بعواطف الناس وابتزاز مشاعرهم. لكنها تكشف في الوقت نفسه مقدار تعطُّش المواطن العربي لتعرّف تركيا والاقتراب من نبض الحياة فيها.

وليس سرًا أن تلك المسلسلات الدرامية التركية - على هبوط مستواها - أدت إلى زيادة عدد السياح العرب إلى تركيا، وتحوَّلت القصور الفارهة التي صُوِّرت فيها تلك الأعمال في تركيا إلى مزارات للمواطنين العرب!

وأعجب ما في الأمر أن المثقفين الأتراك الذين سُئلوا عن تلك الأعمال الفنية الدرامية أفادوا أنهم لم يسمعوا بها من قبل ولا يعرفون شيئًا عنها. فهل تُنتَج هذه الأعمال خصيصًا للعالم العربي؟!

رغم هذا كله، فإن الجهود التي تبذلها تركيا في مجال التواصل مع العالم العربي تتفوَّق على أية جهود تُبذَل هنا أو هناك في العواصم العربية لمدّ جسور التواصل مع تركيا. ولعل هذا يعود إلى أن اتخاذ القرار في تركيا يتم في جهة مرجعية واحدة، أما العالم العربي فيكاد لا يتفق على أي أمر من القضايا الاستراتيجية، ناهيك عن الاتفاق على جهود موحدة ومتناسقة للتواصل مع تركيا.

يُضاف إلى هذا أن موجات التغيير السياسي التي تكتسح العالم العربي حاليًا أفرزت درجة كبيرة من الانكفاء على هموم الداخل في العالم العربي، فلم يعد ثمّة قضية تشغل بال صانع القرار في العالم العربي سوى مداواة الجروح الداخلية واجتياز التحديات الداخلية بأقل الخسائر.

إن المرء يتطلَّع إلى تبادل ثقافي متكافئ بين البلدان العربية وتركيا، فالطريق مفتوحة على امتدادها الرحب بين الجانبين لإطلاق المزيد من المشروعات الثقافية التي تعزِّز التقارب بينهما لما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين.

ومن المؤمل أن نرى حركة ترجمة نشِطة للإبداع الفكري والثقافي على الجانبين التركي والعربي. وإذا كان العديد من الكتب العربية قد رأت طريقها للترجمة إلى اللغة التركية، فمن الضروري ألاَّ تقتصر هذه الكتب على الموضوع الديني فقط لتشمل كل المُنجَز الفكري والإبداعي العربي.

ومن المهم أيضًا أن تتم ترجمة الإبداع العربي إلى اللغة التركية مباشرةً، وليس عبر لغة ثالثة كما حدث مع عيون الإبداع العربي من الأعمال الأدبية التي تُرجِمَت عن الإنجليزية أو الفرنسية إلى اللغة التركية.

ويبقى أيضًا أن عدد الأعمال العربية المُترجَمة إلى التركية يفوق عدد ما تُرجِم من الكتب التركية إلى اللغة العربية.

ومن المشروع والضروري أن نُطالِب بإنشاء فضائية عربية باللغة التركية، ووكالة أنباء عربية تبث باللغة التركية.

إن مأسسة الحوار العربي التركي هو الضمانة الحقيقية لبلورة المشروعات والبرامج التي تعزِّز التقارب وتُعمِّق التفاهم بين الجانبين العربي والتركي. ومن الأهمية بمكان النظر في تأسيس مجلس غير حكومي للحوار العربي التركي على غرار المجالس التي أُطلِقت لهذه الغاية مع الصين واليابان.

لقد آن الأوان لكي نفكِّر في ما يخدم مصالحنا المشتركة بطريقة مؤسسية وعملية.

-٢-

العلاقات الاقتصاديّة بين الأردن وتركيا*

د. جواد العناني**

لمحة تاريخيّة

إبان الحروب البحرية الطاحنة بين الامبراطورية العثمانية من جهة، وإسبانيا وإيطاليا من جهة أخرى، برز الأخوان «**أروج**» و «**خير الدين**» **بربروسا** (صاحب اللحية الحمراء). وتلك الحرب التي امتدت قرابة قرن ونصف القرن (الخامس عشر والسادس عشر) لها أبعاد كثيرة، منها أنها حرب اقتصادية؛ فعندما أجدبت سهول ايبيريا وصقلية، وتضاءل إنتاج الحبوب منها، سعى هؤلاء لشراء حاجاتهم من بلدان الفائض في الجزائر والسودان. لكن هؤلاء لم يقبلوا بالبيع إلاَّ حين أذِنَ لهم الباب العالي في اسطنبول... وبسبب الحرب، كان الباب العالي يرفض، فيهاجم الأوروبيون سفن الحبوب القادمة من شمالي إفريقيا ويستولون عليها. لذلك، بدأ الأخوان **بربروسا** بمهاجمة السفن الأوروبية والموانئ الأوروبية.[١]

هذا الجزء من الحروب ليس موضع اهتمام الكتاب والباحثين في مجالي الاقتصاد والتاريخ في الوطن العربي، مقارنةً بالبحوث المنشورة عن هذا الأمر في الغرب، لكن ما يهمنا هنا هو فتح الباب من زاوية تاريخية على أهمية العلاقات العربية التركية وعمقها الضارب في التاريخ. ففي الوقت الذي غَزَت فيه القوات العثمانية بلاد الشام ومصر أيام حكم السلطان **سليم** كانت قد فعلت الشيء نفسه في الجزائر، ومن ثَمّ في

---

* قُدِّمت هذه الورقة في ورشة العمل التي نظمها في عمّان منتدى الفكر العربي ومجموعة التفكير الاستراتيجي التركية SDE، بعنوان «العلاقات العربية - التركية من الماضي إلى المستقبل».

** نائب رئيس الوزراء سابقاً، وحاليًا رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي/الأردنّ.

تونس. وفي الوقت الذي كان فيه الأردن مصدرًا للحبوب بالنسبة للدولة العثمانية، كان شمالي إفريقيا كذلك مصدرًا مهمًّا للحبوب، عدا كون هذا الشمال الإفريقي يشكِّل موقعًا استراتيجيًا في مقارعة أوروبا، والسعي إلى فرض السيادة على البحر المتوسط وجزره وموانئه.[٢]

والطريف، من جهة أخرى، أن **ماركو بولو** الذي وصل إلى الصّين في الربع الاخير من القرن الثالث عشر قادمًا من البندقية، عاد جالبًا معه «الباستا» أو المعكرونة الصينية. وقد شاعت هذه الأكلة بأشكالها المختلفة في إيطاليا. ومن أجل إنتاج «الباستا» الجيدة، فلا بد من استخدام القمح القاسي، وقد كان هذا القمح المعروف باسم «درهام» يُنتَج في الأردن، ويُصدَّر عبر الموانئ اللبنانية والسورية إلى إيطاليا حتى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.[٣]

وهكذا، نرى من الشواهد التاريخية الطريفة، ومنذ القرون الوسطى، مدى تشابك العلاقات العربية التركية المباشرة وغير المباشرة عبر أوروبا والبحر المتوسط، لا في المجالات السياسية والعسكرية والإدارية فحسب، بل ومن خلال التبادل الاقتصادي بأشكاله المختلفة أيضًا.

وبعد أن هيمنت الامبراطورية العثمانية على أجزاء كبيرة من الوطن العربي، فقد تأثر اقتصاد هذه الدول إلى حدّ كبير بالسياسات التي انتهجها الباب العالي وأركان الحكم في الآستانة. وقد تركَّزت السياسات الاقتصادية خلال القرون الأولى على التوسّع الذي يجلب الثراء الذي يؤدي إلى التوسع، وهكذا دواليك. ولذلك، شكَّل احتلال الوطن العربي جزءًا من الاستراتيجية الاقتصادية التي بُنيَت عليها الدولة العثمانية. ولأن الزراعة والتجارة كانتا في أوج الدولة العثمانية هما مصدر الفوائض، فقد ركَّزت الدولة العثمانية على الإنتاج الزراعي، وخاصة القمح، وعلى الاتجار المُربِح في التوابل. لكن نجاح هذين القطاعين اقتضى تطوير البنى التحتية من طرق وجسور وسُفُن شحن وقوافل وغيرها. وقد بلغ الإنجاز في هذا المجال ذروته في القرن السادس عشر، واستمرّ ولكن بتراجع خاصة في القرن الثامن عشر. ولم يكن نصيب الأردن من هذه الإنجازات إلا بقدر محدود ارتبط بإنتاج الحبوب.

لذلك، لم يشهد الأردن إلاَّ تحسينًا في خدمات القوافل، وخاصة طُرق الحجّ إلى الأماكن المقدسة في الحجاز. وقد أقرّ شريف مكة عام ١٥١٧ بسلطة الخليفة الذي كان في حماية السلطان العثماني. وبقي هذا الأمر حتى عام ١٩٠٨ حين تسلَّم الشريف **الحسين بن علي** زمام الأمور في مكة.

وطيلة هذه المدة (١٥١٧-١٩٠٨)، كان للعثمانيين دور أساسي في تنظيم طرق الحج والقوافل عبر الأردن إلى الحجاز، والتي كانت تشكل رافدًا أساسيًا لسكان الأردن. فقد كانت قوافل الحجّ تُحمى من جانب الأردنيين في أثناء عبورها، مقابل مبالغ يدفعها السلطان العثماني. وحتى قبل ذلك، كانت طرق التجارة في الحبوب والتوابل وغيرها من السلع تجد الحماية والخدمات اللوجستية في أثناء مرورها عبر الأردن وأراضيه.

لكن العلاقة لم تقف عند هذا الحد، فالسياسة المالية التي كان يلجأ إليها العثمانيون قد أبدعت في خلق النظم الإدارية، خاصة في مجالي جمع الضرائب، وتوزيع المياه على المناطق الزراعية. لذلك، صار نظام الضرائب هو المهيمن على طبيعة الحياة السياسية، وعلى نوع العلاقة التي تربط المواطنين بالسلطة العثمانية. وقد بقي مفهوم الألقاب الإدارية من والي، وباشا، وبيك، وأفندي، مرتبطًا بالنُّظم الإدارية التي صُمِّمت من الولاية إلى القائمقامية إلى المدن والقرى بهدف تحصيل الضرائب، خاصة بعد بداية حركة التنظيمات الإصلاحية في تركيا. ولقد كانت حركة التنظيمات الأولى (خط شريف) ومن بعده «خط همايون» إبان حكم السلطانين **عبد المجيد** و**عبد العزيز**، الذي بُدء به عام ١٨٤٠ في محاولة لإعادة تنظيم الدولة على أُسس غير ثيوقراطية أو دينية، منتهجين الوسائل الغربية في إدارة الدولة الحديثة. لكن هذه الحركة توقفت عام ١٨٧٦ إبان حكم السلطان **عبد العزيز**. وقد قاد حركة الإصلاح هذه **مصطفى رشيد باشا**، الذي خدم وزيرًا أكبر لست فترات متلاحقة. وقد أراد تحويل الدولة إلى العَلمانية، وبناء جيش يقوم على التجنيد المفتوح بدلاً من النظام التطوعي، خاصة بعدما أُنهي الجيش الإنكشاري إبان حكم السلطان **محمود الثاني**. وسعى كذلك إلى خلق مؤسسات تمثيلية ديمقراطية لإدارة المناطق. وإلى إنصاف المرأة والمساواة بينها وبين الرجل في التعليم.

ورغم توقف التنظيمات كحركة، إلاَّ أن محاولات الإصلاح لم تتوقف، وإنْ تباعدت وتجزأت. لكن ضعف القيادة المركزية في استانبول، وانشغال الدولة بحروب كثيرة، والهجوم عليها باعتبارها رجل أوروبا المريض، وانعقاد المؤتمرات لتقسيمها بين أقطاب أوروبا، خاصة في نهاية النصف الثاني من القرن الثامن عشر (مؤتمر باريس، ومؤتمر برلين، بحضور قيصر روسيا، و**ميتيرنخ** رئيس وزراء النمسا، وملك فرنسا، ورئيس وزراء بريطانيا، و**بسمارك**)، لم تسمح للامبراطورية العثمانية أن تلتقط أنفاسها. ولذلك، لجأت تحت ضغط الحاجة إلى جمع الضرائب بالقوة، وفرض التجنيد الإجباري على الشباب للدفاع عن الدولة والخلافة، مما عزَّز مشاعر الظلم هو الشعور بالفرق الهائل بين الواجبات التي يتكبّدها المواطنون الذين يقدمون مالهم وأنفسهم مقابل الحقوق الضائعة وغير المُلبّاة. وقد تعمقت هذه المشاعر في المشرق العربي حيث ساد الفقر والقمع واستبداد الحكام الذي يمثلون الامبراطورية.[٤]

ولوحظ أيضًا أن الامبراطورية العثمانية لم تكن تدير الاقتصاد بشكل عقلاني مستنير. وتبيّن دراسة متميزة بعنوان «**الأسعار والأجور في الامبراطورية العثمانية** (١٤٦٩ – ١٩١٤)»، أن الدولة العثمانية حتى خلال فترات ازدهارها وزيادة ثروتها كانت تلجأ إلى تخفيض نسبة الفضة والذهب في عملتها (debasement)، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وارتفاع الأسعار. لذلك، شهدت الامبراطورية ارتفاعات هائلة في أسعار المواد الغذائية بسبب عدم الفهم الدقيق للعلاقة بين قيمة العملة (face value) وقدرتها الشرائية. وفي الفترات التي كانت العملة تحافظ على مكوّناتها من العناصر النادرة، فإن الأسعار تحركت بأسلوب عادي طبيعي. وقد قام كاتب البحث المذكور أعلاه **شوكت باموك** Sevket Pamuk باحتساب التغيُّر في الأسعار لو حافظت العملة المصدر على مكوّنها من الفضة ثابتًا، وتوصَّل إلى أن الأسعار ما كانت لترتفع أكثر من ٠,٣-٠,٥ سنويًا.

وقد أدَّت السياسات المالية والنقدية خلال بعض الفترات في الحكم العثماني إلى زيادة حياة الناس فقرًا وظلمًا وتعقيدًا. ولم يكن هذا ناتجًا عن سوء نوايا، ولكن عن عدم فهم دقيق للسياسة المالية والنقدية. وتدلّ الشواهد أن المناطق العربية، ومنها الأردن، عانت الأمرّين من هذه السياسات. وتبيَّن فعلاً أن ارتفاع الأسعار في

المدن (مثل دمشق وبغداد) كان يسير بالتوازي مع ارتفاعها في استانبول، وأن هذه الارتفاعات كانت تؤدي إلى احتجاجات ومظاهرات ضد الولاة والحكام.[٥]

أما في العصر الحديث، فإن العلاقات التركية الأردنية تعزَّزت بعد لقاء الملك المؤسس **عبدالله** مع الرئيس التركي **مصطفى كمال أتاتورك** عام ١٩٤٧، حيث جرى تحوّل في العلاقات إلى وضع أفضل بين البلدين. لكن العلاقة شهدت تحوّلاً نوعيًا عام ١٩٤٧ حين وقَّع البلدان اتفاقية الصداقة، التي شكَّلت أساس العلاقة بين البلدين.[٦]

العلاقات الاقتصاديّة التركيّة الأردنيّة الحاليّة

شهدت العلاقات الإقتصادية بين تركيا والأردن تطورات ملحوظة خاصة لصالح الجانب التركي. وقد تعزَّزت هذه العلاقات منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن بفعل التجانس في السياسات، رغم الاختلاف العميق في وجهات النظر والتعامل مع الموقف الرسمي التركي حيال إسرائيل، ولا سيما إبان عام ١٩٥٠ حتى بداية حكم حزب العدالة والتنمية في العام ٢٠٠٢. ورغم أن تركيا لم تقطع علاقاتها بإسرائيل، ولم تغيِّر جوهر علاقاتها معها، إلاَّ أن هذه العلاقات تمرّ بمرحلة فاترة جدًا. ولا يشكل الموقف الرسمي التركي من إسرائيل مشكلة بالنسبة للأردن الذي وقَّع اتفاقية سلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤، لكن التقارب الأردني التركي في هذا الموضوع يلاقي ترحيبًا شعبيًا، خاصة لأن البلدين يريان أن سياسات إسرائيل وحكومتها إعاقة للسلام، بسبب التصميم على الاستيطان وسوء معاملة الفلسطينيين أهل الأرض.

وقد شهد البلدان توقيع أكثر من أربعين اتفاقية ومذكرة حسب مصادر وزارة الخارجية التركية في المواقع الإلكترونية. وقد قمت شخصيًا بتوقيع اتفاقيتين في أثناء عملي الوزاري: الأولى كانت اتفاقية تجارية عام ١٩٨٠، وإبان حركة الاحتجاجات العنيفة قبل استيلاء الجيش على الحكم بقيادة **كنعان ايفرن**. والثانية كانت اتفاقية عمل لمّا كنتُ وزيرًا للعمل بحضور سموّ الأمير **الحسن بن طلال** والرئيس **إيفرن**، وذلك خلال عام ١٩٨٢. ولعل من أبرز الاتفاقيات الموقَّعة بينهما كانت اتفاقية منع الإزدواج الضريبي في عام ١٩٨٥، واتفاقية تطوير الإستثمار عام ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٤ انتقلت العلاقة من المستوى الحكومي إلى القطاع الخاص حيث أنشئ مجلس الأعمال التركي الأردني عام ١٩٩٤، الذي ما يزال ناشطًا حتى يومنا هذا.

ولعل توقيع اتفاقية التجارة الحرّة بين البلدين والبدء بتنفيذها، عام ٢٠١١، يمثّل علامة فارقة في تطوير العلاقات المستقبلية بين البلدين. ومن المتوقع أن يبدأ التفاوض لتوقيع اتفاقية شراكة جديدة بين تركيا والأردن عام ٢٠١٣.

١- التبادل التجاريّ بين البلدين

نما حجم التجارة بين البلدين من حوالي (١٨٨) مليون دينار عام ٢٠٠٥ إلى ما يقارب (٤٥٨) مليون دينار خلال عام ٢٠١١، ووصل خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام ٢٠١٢ إلى أكثر من (٤٦٠) مليون دينار، أو ما يقارب (٤٩٥) مليون دينار للعام كله، وبزيادة تقدر بحوالي ٨٪ عن العام الماضي بالرغم من التباطؤ الاقتصادي الذي شهده الأردن، ومن المعوقات في حركة النقل بين البلدين الأحداث الدامية والدائرة في سورية.

ونلاحظ أن حركة الترانزيت عبر البلدين والقادمة من إحداهما إلى الأخرى قد وصلت خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام ٢٠١٢ إلى أكثر من (٤٥٠) مليون دينار. وهكذا، فإن مجموع التجارة المباشر وغير المباشرة بين البلدين خلال عام ٢٠١٢ تقارب المليار دينار، وهو رقم مُعتَبر، ويعِد بالزيادة في المستقبل.

٢- تجارة الخدمات

بلغ عدد الزوّار الأتراك للأردن في العام السياحي ٢٠١٠/٢٠١١ حوالي (١٦٤,٨) ألف سائح، وقُدِّر إنفاقهم بحوالي (١٢,٤) مليون دينار، وذلك حسب تقديرات الإحصاءات العامة في الأردن. أما عدد الزوّار الأردنيين لتركيا خلال الفترة نفسها فقد بلغ حوالي (٧٠) ألف سائح انفقوا ما قدره حوالي (٤٠) مليون دينار. ورغم قلّة عدد السياح الأردنيين لتركيا مقارنة بالزوّار الأتراك للأردن، إلاَّ أن الإنفاق السياحي الأردني تجاوز ثلاثة أضعاف الإنفاق التركي في الأردن، وذلك لأن غالبية القادمين الأتراك هم من السائقين الذين يمرّون بالأردن عبورًا إلى دول الخليج، أو عائدين منها إلى تركيا.

إذًا، فالسياحة بين البلدين ما تزال محدودة، ويمكن التوسُّع فيها، خاصة من قبل الجانب التركي. ورغم وجود حركة طيران منتظمة بين البلدين، إلاَّ أن التبادل السياحي يمكن تطويره أكثر.

وفي مجال الخدمات، فقد حقَّقت تركيا مكاسب كبيرة في الأردن، ووفقًا للمصادر التركية الرسمية (وزارة الخارجية)، فتقدر قيمة عقود المقاولات والاستشارات الهندسية التي حصلت عليها تركيا، وتحصل عليها منذ عام (٢٠٠٠) بقيمة تقارب ٢,٤ مليار دولار أمريكي موزَّعة على ٣٨ عقدًا. ومن أبرز المشروعات التي نُفِّذت في الأردن مشروع خط أنابيب مياه الديسي.

أما من حيث الاستثمار، فإن المعلومات المتاحة عن استثمار البلدين لدى بعضهما البعض تشير إلى أنه ما يزال محدودًا. وتُقدَّر الاستثمارات التركية في الأردن بقيمة (٢٠٠) مليون دولار. وهنالك استثمار جديد من جانب منظمات غير حكومية في مجال التربية والتعليم مثل «مركز الخدمة» التركي الذي أنشأ مئات المدارس خارج تركيا، ومنها الاردن. لكن في المقابل لا تتوافر معلومات كافية عن الاستثمارات الأردنية في تركيا.

الاستنتاجات

من خلال استعراض الإحصائيات، يتبيَّن لنا أن العلاقات التركية الأردنية الاقتصادية تسير بشكل متوازٍ مع تطور العلاقات السياسية. ومن الواضح أن هذه العلاقات مرشَّحة نحو مزيدٍ من النموّ في المستقبل. لكن هنالك إمكانات لما يأتي:

أوّلاً: مع أن حجم التبادل التجاري المباشر وصل بين البلدين إلى ما مجموعه قرابة نصف مليار دينار أو (٧٠٠) مليون دولار، إلاَّ أن الميزان التجاري مُنحاز بشكل كبير لتركيا. ويقدر ذلك العجز خلال عام ٢٠١٢ بحوالي (٤٠٠) مليون ينار، أو حوالي (٥٦٠) مليون دولار. والأمر الثاني هو أن بالإمكان زيادة التبادل التجاري بين البلدين مستقبلاً بسبب تحسُّن

وسائل النقل بينهما، خاصة بعد افتتاح المبنى الجديد في مطار الملكة علياء الدولي، وكذلك سيتحسن التبادل بعد انتهاء الأزمة السورية.

ثانيًا: العجز في ميزان الخدمات يسير أيضًا لصالح الجمهورية التركية بشكل كبير. خاصة في قطاع السياحة، وقطاع الخدمات الاستشارية والعمرانية. ويمكن للجانبين التفكير في عدد من الأمور للترويج للسياحة التركية في الأردن، وذلك عن طريق تحسين الصورة الأردنية لدى الأتراك، حيث إن الكثير منهم لا يعلم عن الأردن ما يكفي لإغوائه بالسياحة فيها. وبانتهاء الأزمة السورية مستقبلاً، يمكن خلق وسائل نقل برية بين البلدين، واستكمال مشروع سكّة الحديد عبر الشرق. وفي المقابل، فإن أعداد الطلاب الأردنيين الراغبين بالدراسة في تركيا قد تراجع، وأن أعداد الطلاب الأتراك الذين يدرسون في الأردن محصورة في الدراسات الدينية واللغة العربية. وبتجسير الفجوة الثقافية بين البلدين، يمكن تطوير السياحة والنقل بينهما بشكل كبير جدًا وفي الإتجاهين.

ثالثًا: ما يتعلَّق بالاستثمار، فبالرغم من أن تركيا نفَّذت مشروعات في الأردن، وما تزال تنفذ بقيمة تزيد عن (٢,٣) مليار دولار، إلاَّ أن ذلك لم يحفز الاستثمارات بين البلدين بشكل كافٍ. وهذا موضوع يحتاج إلى دراسة، خاصة إذا ما ارتبط هذا الأمر معَ أطراف ثالثة مموَّلة.

ومن جملة الاستثمارات الاستراتيجية الممكنة مستقبلاً الطاقة (الربط الكهربائي) وأنابيب الغاز، وغيرها. لكن المشكلة في الأنابيب والربط الكهربائي التي قد تعترضها العقبة السياسية المتمثِّلة بالخلاف مع كل من العراق وسورية حول استخدامات مياه نهري دجلة والفرات. ورغم تطوّر العلاقات التركية العربية إبان حكم حزب العدالة والتنمية، إلاَّ أن هذه المشكلة الحساسة بقيت طي النسيان، لأن الظرف السياسي حاليًا لكل الأطراف لا يتيح إثارتها، لكنها لن تبقى كذلك في المستقبل ويجب إعداد العدّة للتفاوض البنّاء عليها.

حوارات مستقبليّة

في ضوء التحليل المباشر الذي أوردناه، تبقى بعض الحقائق المتعلّقة بالمستقبل، وحتى بتحليل الماضي الذي قد يكون له أثر مباشر على العلاقات المستقبلية، التي تستحق الوقفة والتأمل. وأُقدِّمها هنا من أجل التفكير بها، وتفتيح العقل على احتمالاتها؛ آملاً بأن تكون الأطراف ذات العلاقة مستعدّة لكل احتمالاتها.

القضيّة الأولى: هي تحليل طبيعية العلاقة بين تركيا والأردن من حيث أنها تنافسية أم تعاونية. والواقع أنها تكاملية إلى حد كبير، وفي معظم مظاهرها وتجلياتها. لكن هذه العلاقة تأخذ بعض الأبعاد التنافسية في الأسواق العربية. فمثلاً إبان الحرب العراقية الإيرانية استفاد الطرفان كثيرًا من التجارة مع العراق. وإن كانت هذه العلاقة تصطدم أحيانًا بالتنافس حول بيع المنتجات الإستهلاكية كالملابس، والمواد الغذائية، والمنظّفات، والأدوية. ومع هذا، فقد كانت السوق العراقية كبيرة. كذلك، تتنافس الصناعة الأردنية مع الصناعة التركية داخل الأسواق الأردنية على نيل العطاءات، وعلى السلع الاستهلاكية نفسها المنتجة في كلا البلدين. وينطبق التحليل ذاته على أسواق الخليج، ولكن هذه الظواهر عادية، وتراها في حالات الشركاء التجاريين في كلّ مناطق العالم دون استثناء. ويبقى الحدث الأهم هو توفير تركيا لممر آمن لأنابيب النفط العراقية، حيث قام العراق إبان الثمانينيات ببناء خط عبر المملكة العربية السعودية إلى بحر العرب، وخطين آخرين إلى موانىء المتوسط في تركيا، مما أدى إلى إلغاء الخط العراقي عبر الأردن.

ومع هذا، فإن العلاقة التركية الأردنية قادرة على أن تتنوّع وتتعاون بطرق مفيدة لكلا الطرفين. خاصة في مجال التواصل الأردني عبر تركيا إلى جمهوريات آسيا الوسطى. وتستطيع تركيا أن تستفيد من الأردن في تعاملها المتنامي مع دول الخليج العربي. وكذلك، فإن البلدين بمقدورهما تطوير الصناعة السماديّة لأغراضهما. وفي هذا عودة إلى الأيام حين كانت تركيا ودول أوروبا الشرقية تمثّل السوق الأساسية للفوسفات الأردنية.

القضيّة الثانية: هي التساؤل عن أثر الأزمة السورية على العلاقات بين الأردن وتركيا، وعلى تجارة الترانزيت. والواقع أن سورية التي تتشارك مع كل من تركيا

والأردن في الحدود قد فَرَضَت بسبب أحداثها واقعًا جديدًا على كليهما، فمن الواضح أن البلدين قد تأثرا بنزوح أعداد كبيرة من اللاجئين إليهما، وكلاهما رافض كل الرفض للأحداث الدامية التي تقع في سورية بشكل يومي مُخلِّفةً وراءها الموت والدمار والاقتلاع. لذلك تحمَّل كلا البلدين نتائج وخيمة بسبب هذه الأزمة واستمرارها. وقد أُجرِيَت في الأردن دراسة بيَّنت أن كلفة توفير المأوى للاجئين السوريين في الأردن حتى نهاية عام ٢٠١٢ قد فاقت (٥٠٠) مليون دولار، وأنها تتزايد باستمرار. كذلك، فإن الدراسة نفسها قدَّرت أن حجم عوائد تجارة الترانزيت لم يكن كبيرًا بسبب عدم إغلاق الحدود. لكن هذه الحالة مرشحة للتحوّل السلبي وبمقادير كبيرة إذا استمرت الأوضاع على حالها في سوريا لفترة طويلة قادمة. وفي ظل المعطيات السياسية والعسكرية، فإن هذه الحروب مرشحة للاستمرار ما لم يحصل تدخُّل دولي لحل الخلاف سلميًا.

لذلك، فإن دراسة احتمالات استمرار الحالة السورية على البلدين وتأثيرها على اقتصادهما يجب أن يبقى موضع بحث بينهما، ويتطلَّب منهما تنسيق مواقفهما الدولية حيال ذلك.

القضيّة الثالثة: ترتبط بالمنهجية التركية في التعامل مع العالم العربي. وفي ضوء هذه الفلسفة التي سوف تنتهجها تركيا، فإن المستقبل سوف يتحدَّد، وليس هنالك شكّ في أن تركيا لن توقف مساعيها لتصبح عضوًا كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي، كما هي عضو فاعل في الناتو (منظمة اتفاقية شمال الأطلسي)، أو ما دُرِجَ على تسميته (حلف شمال الأطلسي). وفي مقالة بالصحيفة البريطانية «الإندبندنت» بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٦، كتب فيليب إنمان *Phillip Inman* عمودًا بعنوان «**تركيا المرفوضة تنظر شرقًا بعد تعثُّر محادثاتها مع الاتحاد الأوروبي**»، وأكد الكاتب أن أكبر خطأ وقع فيه قادة أوروبا أنهم لم يحتضنوا تركيا، ويدخلوها إلى الاتحاد الأوروبي. ويؤكد الكاتب أن النتيجة كانت تحوّل تركيا إلى الشرق بدل الغرب خلال السنوات العشر الأخيرة (فترة رئاسة **أردوغان**)، وقد انخفض حجم تجارة تركيا مع الاتحاد الأوروبي من ٦٧٪ من تجارة تركيا قبل سبع سنوات إلى ٣٩٪ فقط، وما يزال يتراجع. ويؤكد الكاتب أن تركيا التي حقَّقت معدلات نموّ بلغت ٨,٩٪ و ٨,٥٪ خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ على التوالي تشكل فرصة ضائعة كبرى على أوروبا.

فإذا كانت نظرة تركيا إلى الشرق هي نظرة اقتصادية تكتيكية صرفة كنظرة أوروبا إلى تركيا نفسها، فهذا يعني أن علاقاتها مع الوطن العربي لن تدوم طويلاً، خاصة إذا أرادت تركيا أن تكون الدولة الأعظم في المنطقة، وتكون في الوقت نفسه الوسيط بين الوطن العربي وأوروبا. والسبب هو أن أوروبا نفسها قد لا تقبل بذلك. فهي تسعى مثلاً إلى توقيع اتفاقيات جوار جديدة مع أربع دول عربية، وهي الأردن والمغرب ومصر وتونس. ومن المتوقع كذلك أن تسعى إلى القيام بالأمر نفسه مع بعض دول الخليج، مثل سلطنة عُمان والإمارات وقطر. ومن هنا، فإن الدور التركي قد لا يصل الى الحدود التي تطمح اليها تركيا.

ولا ننسى أنّ سبب الحماسة لتركيا في الوطن العربي يعود بدرجة أساسية إلى موقف حزب العدالة والتنمية وقائده **رجب طيب أردوغان** من إسرائيل. لكن هذا الأمر قد يكون مؤقتًا؛ فما تزال قوى داخل الوطن العربي لا ترى في التقارب مع تركيا أمرًا إيجابيًا. وهنالك العلمانيون في تركيا الذين يفضّلون التعامل مع الغرب لشكّهم في نوايا العرب تجاههم. لذلك، لا بد من تحويل العلاقات العربية التركية عامة، والأردنية التركية خاصة من حالة التوافق المرحلي المنطلق من ظروف كلا الطرفين إلى مرحلة استراتيجية لا تلغي إمكانية الخلاف، بيد أنها لا تجعل الخلاف مصدر فراق وقطيعة.

القضيّة الرابعة: هي التجربة التركية الناجحة ومدى قدرة العرب على الاستفادة منها. لقد راجت في الآونة الأخيرة في الوطن العربي فكرة الاقتداء بتركيا وبنموذجها الاقتصادي الذي يقوم على تبنّي الإسلام الوسطي، ولا يجعل الدولة ثيوقراطية، وفي الوقت نفسه ينهج سياسة اقتصادية تركّز على البناء، والمنافسة، والتوظيف المنتج.

لقد أدَّت هذه كلّها إلى دفع تركيا إلى مصاف الدول الكبرى. ولا شك أن تركيا استفادت كثيرًا من جيرانها العرب وإيران والاتحاد السوفييتي سابقًا، وما مرت به هذه الدول من تقلُّبات وحروب ومحن ساهمت في توسيع تجارة تركيا وإنتاجها، وفتحت لها فرصًا جديدة وسط آسيا لم تكن مُتاحة من قبل، واستثمرت تركيا باقتدار هذه الفرص، وبَنَتْ لنفسها اقتصادًا قادرًا على الاستمرار صعودًا.

وهنالك من يرى في النموذج التركي داخل الوطن العربي ما ينفع ويفيد، وآخرون يقولون إنه لا يصلح إلاَّ لتركيا. وأعتقد أن الحقيقة هي أن النموذج التركي ممتاز في إطاره وفلسفته وتوجهاته، لكن التفاصيل في اختيار الأولويات يجب أن تبقى من اختيار الأقطار المختلفة، والأردن بالذات يجب أن يستفيد من التجربة التركية، والتجربة الماليزية. فهاتان دولتان استطاعتا أن تستفيدا من الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بهما.

في ضوء هذه القضايا وغيرها مثل قضية المياه، وأنابيب النفط والغاز، واحتمالات استهداف تركيا وإثارة النعرات الطائفية فيها، كما حصل في بعض الأقطار العربية، فإن العلاقات التركية العربية عامة، والعربية التركية خاصة تتمتع بفرص لم تستثمر بعد الاستثمار الأمثل. وإن احتمالات النموّ والتنوّع في هذه العلاقات يبقى ممكنًا إذا استمرت الأطراف في الحوار البنّاء على أُسس راشدة سليمة.

ملاحظات وهوامش

١- هنالك مقالة منشورة حول هذا الموضوع في Oxford's Encyclopedia of Economic History، لكن المعلومة مستقاة أيضًا من المرجع Bradford,Ernie (1968), Thee Sultan's Admiral: *The Life of Barbarossa*, London.

٢- أنظر مثلاً:

3- Holmes, George (ed.) (2001), *The Oxford History of Medieval Europe* (New edition), Oxford: Oxford University Press, ISBN 0-19-28133-3.

٤- إقرأ مثلاً كتاب كمال صليبي:

5- Salibi, Kamal (1993): *A Modern History of Jordan*, New York: I.B. Tauris.

٥- من أطرف ما ورد في كتاب «**مذكرات الحلاق الدمشقي البديري**»، الذي نُشر في دمشق عام ١٩٨٤، وصف الحلاق خروج الناس للاحتجاج على موكب والي دمشق بسبب ارتفاع أسعار الخبز إرتفاعًا كبيرًا.

٦- إقرأ مثلاً مذكرات «**عوني عبدالهادي**»، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.

(هذه المعلومات مأخوذة عن مذكرات وزارة الخارجية التركية).

-٣-

ملتقى الحوار العربيّ التركيّ

❖الحوار العـربيّ – التركيّ والفهم الثقـافي المشـترك*

الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة/البحرين

نحن نجتمع في اللقاء الثاني التنظيمي لفكرة رائدة هي بناء جسور من الثقة والفهم بين العرب والأتراك، كجزء من السعي الدؤوب بين أهل الدراية والمعرفة، بأن بناء تلك الجسور هي أساس العلاقات الإنسانية الصحية وبناء السلام والأمن الذي يطمح المجتمع العالمي لتحقيقها.

أود في هذه المناسبة أن أهنيء الجانب التركي على نجاح العملية السياسية الأخيرة في إحلال الوئام مع مكون مهم من مكونات الشعب التركي في حل قضية أرقت الأتراك وغيرهم في المنطقة والعالم، وهي الموضوع الكردي، أخوة في الدين والمواطنة. فتوافق مكونات الشعب التركي الذي جاء حلّه بالحكمة، يُطلق طاقة تركيا في اتجاه بناء دولة مدنية حديثة مؤثرة في محيطها، ولم يكن ذلك ليتم لولا حكمة القيادة التركية وبُعد نظرها في وضع الحلول السلمية والعلمية للتغلب على الصراعات.

ما نحن في صدده هو عمل كبير، يحتاج إلى جهود منظمة ودؤوبة، ولفترة طويلة حتى يبلغ أجله الذي نرغب، فهو لقاء تطوعي من أجل الفهم المشترك على قاعدة الاحترام وتبادل التجارب وترقية المصالح المشتركة، وهو عمل معني أساسًا بالفهم الثقافي، حيث إن المصالح التجارية المشتركة بين تركيا والعالم العربي مزدهرة وفي نمو، وما يجب إكماله وما نتطلع أن يتم في مثل هذه اللقاءات هو الفهم الثقافي المشترك للمصالح الاستراتيجية العليا.

* كلمة الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة في افتتاح أعمال **الاجتماع التنظيمي الثاني لملتقى الحوار العربي-التركي**، في المنامة/ مملكة البحرين (٢٠١٣/٣/٣١) - بتحرير طفيف -.

عملنا هذا، من جهة أُخرى، بدأ بمثله غيرنا، ولكنه لم يتمأسس ونحن في صدد مأسسته، الآن وفي المستقبل، حتى يُبنى على قواعد ثابتة، تحمل البنيان الذي نطمح إليه، وهو فهم وتفهم للمشتركات والجوامع بين العرب والأتراك في هذا العصر سريع التحول.

لقد مررنا عربًا وأتراك بمراحل تاريخية سابقة وضمتنا مسيرة طويلة بلغت ستة قرون من الزمان، أي تقريبًا نصف التاريخ الإسلامي، ومن ثم دخلنا في جدل عبثي جلّه أيديولوجي – بعد الحرب العالمية الأولى – وكان أساس هذا الجدل المعلومات الخاطئة والتفسيرات المبتسرة لبعض تلك المسيرة، لدى الطرفين العربي والتركي، أبعدتنا تلك التفسيرات عن بعضنا لسبع عقود تقريبًا، وكان جلّها قد طُبع بطابع (تهويل الخصومة) و (تضخم الفوارق).

لقد عانينا جميعًا من هول الترتيبات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ومن تدخل أجنبي إلى احتلال بعض أراضينا، وأشرعنا سيف التاريخ في صورته المنتقاة على ماضينا المشترك، وعندما قرأنا التاريخ بكلياته، اكتشفنا نحن العرب، كما اكتشف الأتراك، أن ضعف أحدنا هو ضعف للآخر، وأن قوة أحدنا هي قوة للآخر. إلا أن بعضنا وبعض مكونات الثقافة السائدة، لم تصل لها هذه الرسالة، وهذه هي أحد المهام التي يجب أن يضطلع بها هذا الجَمع ومَنْ سوف ينضم إليه في المستقبل.

إن الخطاب العربي المنفعل – بعد الحرب العالمية الثانية وما تلاها – تحكَّم في تشكيل وعي جيل كامل من العرب تجاه الأتراك، كما تشكَّل لدى الترك وعي بضاعته ظرفية تجاه العرب، فتباعدت العقول، وتنافرت القلوب. لقد وقعنا جميعًا في خطأ قراءة التاريخ قراءة مبتسرة ودفنا إيجابيات قرون في سوءات عقود، فكانت ردود الفعل عاطفية بلا إمعان فكر، أو إحاطة بالظروف والعوامل المتداخلة التي دقت إسفين التباعد، وفي بعض الأحيان التناقض.

في عصر القوميات الذي صبغ النصف الأخير من القرن التاسع عشر والأول من القرن العشرين، اصطبغت الحركات والجماعات بوعي مُفصَّل على مقاسها الجغرافي/الإثني، وتناسينا جميعًا إرث تاريخي وتجربة طويلة هي تقريبًا ستة قرون من المسيرة المشتركة، وعندما نظرنا إليها نظرنا فقط إلى نصفها الفارغ وتجاهلنا النصف الممتلئ.

وعندما نعود اليوم لنفهم ونتفهم، لا لكي نعيد ما مضى، ولكن لنتعرف أن كل منا أثَّر في الآخر، تعلمنا من بعضنا البعض ونرغب أن نعمِّق هذا التفاعل الإيجابي، ولعلّي هنا

أشير إلى أحداث قد صُرِفَت عنها الأنظار، فكتاب الشيخ **علي عبد الرازق** (**الإسلام وأصول الحكم**) الصادر عام ١٩٢٥ اعتمد كليًا على وثيقة تركية صدرت في مرحلة التحوّل التركي الحديث، وهي وثيقة (**الخلافة وسلطة الدولة**)، ويعرف هذه الوثيقة المؤرخون العرب والأتراك، ولا زال مثل هذا التأثير والتأثر في المجال الفكري والثقافي سائرًا بشكل واضح أو خفي. لقد مهدت أفكار الوثيقة كما كتاب الشيخ **علي عبد الرازق** إلى تطور نوع من الحكم المدني الحديث في ربوعنا، دون إخلال بالسياقات التراثية، فقد اعتمدت الوثيقة والكتاب بعدها، على البحث في المقاصد والمصالح وأولوياتها، وهي الأبواب الكبيرة للتحديث الذي تشتاق إليه شعوبنا على قاعدة المواطنة والمأسسة.

لقد استقر في قناعتي أن التقدم هو حصيلة كل القرارات الصائبة، وأن التخلف هو نتيجة كل القرارات الخاطئة، وفي يقيني أننا نتخذ القرار الصائب في تشكيل وتفعيل هذه المجموعة من الأتراك والعرب، والتي أرجو أن تتوسع تدريجيًا في المستقبل، ليشكل نتاج عملها وعي جديد بأهمية الفهم على قاعدة نُعلم ونتعلم، ونستعرض تجاربنا الناجحة معًا ونحذر من القرارات الخاطئة معًا، حتى يتحول ما نرغب في تحقيقه إلى وعي جماعي.

علينا أن ننظر إلى أنفسنا ونعيد تقييم تجاربنا، حيث إن التجربة التركية الحديثة تنفي ما استقر عليه البعض خطأ أن (آفة التخلف) قد نُسِخَت في شريطنا الوراثي عربًا ومسلمين، كما أن تجارب العالم تدل دون شك على تعدد مسارات النهضة والرقي والتقدم والتنمية، فليس هناك من نموذج فريد، وما من وصفة واحدة للنجاح، وما من شعب أو شعوب فرضت عليها حتمية التخلف، فقط علينا ان نستخدم عقولنا.

لكن هناك عوامل في المقابل تؤدي إلى فشل النهوض، منها تأجيج الصراعات الإقليمية أو الداخلية التي تستنزف الطاقات، ومنها نقص المناعة الفكرية التي تجعل قسم من الجمهور ينقاد إلى أفكار تكتنفها الهتافات الصاعقة أو المقولات الخرافية، مما يستنزف الطاقات ويبدد الموارد.

عالم اليوم مليء بالتحديات الجديدة وطافح بالمفاجآت غير المتوقعة ولدينا الكثير مما نتعلم منه من بعضنا بعضًا، من أجل خلق وعي جديد معتمد على المعرفة وإرادة سياسية شجاعة والتزام بما تفرضه المسيرة العالمية من احترام حقوق الإنسان وضوابط الحريات والعيش المشترك، وتقاسم ثمار التنمية، وحق الإنسان في استخدام معارفه ومواهبه لتحقيق ذاته ومصالحه. كل ذلك يحتاج إلى شرط مسبق هو تحقيق الاستقرار وإشاعة السلام بين الشعوب. وفقنا الله إلى ما نصبوا إليه.

❖ ملتقى الحوار العربيّ – التركيّ
(إعلان المنامـة)

نحن المجتمعون في البحرين من مؤسِّسي ملتقى الحوار العربي التركي وضيوفهم ومساندِيهم، نعلنُ في اجتماعنا هذا تأكيدنا لنداء الحوار بين الشعوب، وخاصة بين الشعبين العربي والتركي بتجرد وموضوعية لما فيه خير أجيالنا القادمة.

ونحن على علم بأنَّ عالم اليوم مليء بالتحديات الجديدة وطافح بالمفاجآت غير المتوقعة، ولدينا الكثير مما نتعلَّم منه من بعضنا البعض، من أجل خلق وعي جديد مُعتمِد على المعرفة وإرادة سياسيّة شجاعة والتزام بما تفرضه المسيرة العالميّة من احترام حقوق الإنسان وضوابط الحريّات والعيش المشترك وتقاسُم ثمار التنمية وحق الإنسان في استخدام معارفه ومواهبه لتحقيق ذاته ومصالحه. كلّ ذلك يحتاجُ إلى شرطٍ مُسبَق هو تحقيق الاستقرار وإشاعة السلام بين الشعوب.

كما ندعو جميع الهيئات المدنيّة والمنظّمات الرسمية والشعبية ومراكز الأبحاث والجامعات ووسائل الإعلام لانتهاج أُسلوب الحوار الهادف والبنَّاء دون الالتفات إلى تساؤلات الماضي والدعوات التحريضية من داخل المنطقة التي نقطنها وخارجها، والعمل على توطيد العلاقة الوثيقة المبنية على الحب والود وتغليب المصلحة العامة والتطلُّع إلى المستقبل.

إنَّ التحديات التي تواجهها في هذه المنطقة، ومشاعر الإحباط التي عاشتها أجيالنا الحالية والسابقة جراء التخلُّف وعدم مواكبة التطورات الحضارية، تدعونا إلى المناداة بضرورة تأكيد التعليم المتطوِّر، واللحاق بركب الحضارة لضمان مستقبل أفضل لأجيالنا القادمة.

وفي هذا النطاق، فإننا ندعو الناشطين والمثقفين والذين بيدهم زمام الأمور في بلدانهم للتطلع إلى هذه الأهداف وللنداء الذي أصدرناه لدى تأسيس الملتقى، دون التمييز بين التوجهات السياسية والحزبية والأيديولوجية لأي منهم، بل التركيز على الالتقاء تحت مظلة الحوار الهادف لتحقيق هذه الأهداف.

إننا ندعو جميع من يصغون لهذا النداء أن يستثمروا جهودهم للوصول إلى هذه الأهداف سويةً والدعوة إليها، والإصرار على تنفيذها، متَّبعين كل السُّبل الحضارية والمشروعة من أجل ذلك.

ونعلن هنا صراحةً بأننا لا نعبِّر عن التزامات سياسية في البلدان التي تعيش فيها شعوب المنطقة في نفس الوقت الذي لا نقف ضد أية توجهات لها ما دامت لا تتعارض مع الحقوق الأساسية للأفراد والمجتمعات، ونصبو إلى العمل مع الكلّ بمختلف اتجاهاتهم لتحقيق هذه الأهداف النبيلة.

صدر في مملكة البحرين في الأوّل من شهر نيسان (إبريل) من عام ٢٠١٣، والله الموفق.

نداء إلى

الحسن بن طلال

نتابعُ بألمٍ بالغ، وأسفٍ عميق، تصاعد نبرة الاختلاف بين أبناء الأمّة، ودعوات التعصب والانغلاق الفكري، وسيادة الخطاب الطائفي الذي يفرّق ولا يجمَع، وينذر بالفتك بمقدرات الأمّة المادية والبشرية، وتبدّي بعض مظاهر التنازع المحموم ين أتباع بعض المذاهب الإسلامية، وتغلُّب صوت العنف على الحوار الهادئ البنّاء، وتراجع لغة الرحمة أمام سطوة الغلو والتشدّد والتطرّف والتعصب وشهوة الإقصاء.

وتذكّرنا التصريحات المتوالية والفتاوى المُهلِكة، بخطورة هذه الممارسات الفاجعة، وما يمكن أن يترتب عليها من آثار نافية لوحدة الأمّة وقدرتها على مواجهة ما تتعرَّض له من تحديات جِسام، ليس أقلّها ما تشهده كثير من بلاد العرب والمسلمين من فوضى وعدم استقرار. فقد وصلت الدعوات التي تحث على الكراهية والتكفير والأحقاد والانتقام حدًّا يمزق نسيج الأمّة الاجتماعي والوطني، ويهدِّد حاضرها ومستقبلها، ويتنافى مع النموذج الإنساني الأخلاقي الذي قدَّمه الدين الإسلامي الحنيف إلى العالم، وتأسَّس على مبادئ الكرامة، والعدالة، والحرية، والشورى، والإخاء.

إنَّ حال الأمّة اليوم يُناقض كل ما أُمرت به من موجبات الإخاء والاعتصام، وينافي ما جاء في الذِّكر الحكيم من حضّ على الوحدة والوئام، إذ أصبحنا منكفئين على أنفسنا؛ منشغلين بالتجاذبات المُتبادَلة، والتناقضات المصطنعة، والفتن المُحصَّنة بفتاوى التكفير، والتعبئة الداعية للتناحر والفُرقة.

لقد سمحنا لأنفسنا أن نُغيِّب الثوابت، التي تجاسَرنا في مرحلةٍ ما أن نسمّيها الثوابت القومية، أو الإسلامية، والتي تدعو إلى

* نُشر هذا النداء في وسائل الإعلام العربية في حزيران/يونيو ٢٠١٣.

عقـــلاء الأمّـــة

التضامن والتعاون والتكاتف وتؤكد حتميّة الوحدة. وإذا تخلينا عمّا تبقّى منها، فسيكون ذلك بمثابة الاعتراف بما يبرِّر استمرار حال الفوضى والتردّي، مع تزايد احتمالات توسيع رقعة هذه الفوضى وهذا التردّي إلى حروب أهلية وويلات مردّها الأساس نهاية الإرادة الإسلامية الجامعة واستبدالها بدعوات الفتنة والفُرقة.

إنَّ وحدة الأمّة هي الفريضة الغائبة وتماسكها هو الحكمة المنسيّة، والتفريط، الذي يصف ظاهر ممارساتنا اليوم، هو نازلة خطيرة تستدعي من أهل العقل أن يكونوا على مستوى الحَدَث، وأن يتنادوا إلى كلمة سواء، وأن يتخذوا ما أمكن من الحيطة والحذر، فالله – سبحانه وتعالى – يأمرنا بالوحدة، ويحضّنا على الائتلاف، وينهانا عن التفرُّق والتنازع، ويوجب علينا الاعتصام بحبله المتين؛ إذ يقول: ﴿إِنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، ويقول: ﴿وَإِنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة:٧١]، و﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠].

لقد نادت كل لقاءات القمم الإسلامية بوحدة المسلمين ونبذ الفُرقة والتطرف، وعدم تكفير أتباع المذاهب الإسلامية، وتأكيد ضرورة تعميق الحوار بين المذاهب الإسلامية، وتأكيد صحّة إسلام أتباعها، وعدم جواز تكفيرهم وحرمة دمائهم وأعراضهم وأموالهم ما داموا يؤمنون بالله سبحانه وتعالى، وبالرسول ﷺ، وببقية أركان الإيمان، ويحترمون أركان الإسلام، ولا ينكرون معلومًا من الدين بالضرورة. كما ندّدت بالجرأة على الفتوى ممن ليس أهلاً لها

ما يعد خروجًا على قواعد الدين وثوابته وما استقرّ من مذاهب المسلمين.

وأكدت أن اجتماع الأمّة الإسلامية ووحدة كلمتها هو سرّ قوّتها، ما يستوجب عليها الأخذ بكل أسباب الوحدة والتضامن والتعاضد بين أبنائها، والعمل على تذليل كل ما يعترض تحقيق هذه الأهداف وبناء قدراتها من خلال برامج عمليّة في جميع المجالات.

ستبقى دعوتنا أن يعزّ الله الإسلام بوحدة المسلمين؛ لأنَّ التجرّد الموضوعي في النظر إلى قضايا الأمّة، والدَّفع المستمرّ في اتجاه وحدتها، الذي لازم مسيرة جهدنا الفكريّ والعمليّ، هو الضامن لعودة الأمور إلى نصابها. وإذا اختلت في نظر البعض منّا موازين التصوّرات السليمة، أو حادت ممارسة العمل السياسي عن مسارها الطبيعي، فالحكمة تدعونا دومًا إلى التقيُّد بقيم الدين الحنيف، واقتفاء الموروث الحميد، والتقيُّد بالتقاليد السمحة. وتحضّنا الظروف القائمة على الالتزام بروح الدين الذي هو المعاملة، وعلى أداء الواجبات وأخذ الحقوق والحفاظ على الحُرُمات من خلال ما شرّعه الخالق، وما أقرّته المؤسسات العدليّة وتضمّنته التشريعات الدستورية، التي ارتضاها الجميع حكمًا بينهم.

لهذا، فإنَّ الدعوة إلى الوحدة الإسلامية بالنسبة لنا ليست أمنية عاطفية، نُطلقها في ساعة الخطر، التي يمورُ فيها عالمنا الإسلامي بالحركة ويضجّ بالحيرة وينضح بالتحوّلات الكبرى؛ بل هي نداء صادق يستحثّنا على وجوب مخاطبة عقلاء الأمّة للعمل من أجلها، واستنهاض الخيّرين لتجميع طاقات الأمة، ولمّ شملها، وتوحيد صفوفها. فقد امتن الله تعالى بنعمة الوحدة الجليلة، فقال: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣]. ثم حذرهم –سبحانه وتعالى– من التفريط في هذه النعمة، فقال –سبحانه–: ﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[آل عمران: ١٠٥].

ومثلما دعوت في الماضي – أُجدِّد الدعوة الآن – إلى إعلاء قيم الدين المشتركة فوق كل تفاصيل الخلافات المذهبية. وأُهيب بالحكماء والعقلاء إلى وقفة تأمّل جادّة، نراجع فيها خَطل أحوالنا، وأن نتصدّى بكل ما نملك للتطرف بأشكاله

كافة، وننبذ الاقتتال بين الأشقاء على أُسس الاختلاف المذهبي بما يُسهِم في إيقاف الفتنة الطائفية وأعمال العنف الدائرة في بقاع مختلفة من الوطن العربي والإسلامي الكبير.

وأدعو العقلاء والمخلصين من أبناء الأمّة؛ قادة سياسيّين وروحيّين ومفكّرين ومثقفين، إلى أن ينهضوا بدورهم الريادي في نشر قيم التسامح والاحترام والمواطنة والعيش المشترك، وأن يعملوا على تخليص الخطاب العام من التسميات والمصطلحات التي تولِّد الكراهية وتقود إلى الانقسامات؛ سواء أكانت دينية أم عرقية، وأن يأخذوا الناس إلى هدف الوحدة بالحكمة والموعظة الحسنة.

يقول **أبو حيّان التوحيدي** في كتابه «**البصائر والذخائر**»: «الحكمة نسبتها فيها، وأبوها نفسها، وحجّتها معها، وإسنادها متْنُها، لا تفتقرُ إلى غيرها، ويُفتقر إليها، ولاتستعينُ بشيء، ويُستعان بها.» والحكمة، وفقًا **لابن حزم**، هي «البصيرة». وما أحوجنا هذه الأيام إلى التبصُّر في أحوال الأمّة، التي أراد الله أن يكون اختلافها رحمة ويريد البعض أن يبدلوه إلى نقمة، ويحيلوه إلى فُرقة وتشرذم وتشظّي وإراقة دماء.

ولعل إحياء الأمل والرجاء في النفوس يكون بالعودة إلى إنسانيتنا المشتركة؛ وإلى العمل المشترك فوق القطري، حتى لو اختلفنا سياسيًّا وعقائديًّا، فلا بد من تعظيم القواسم المشتركة، واحترام الفروق ضمن إطار منظومات السلوك الأخلاقية والقيميّة التي تنظم سلوكات الناس ومعاملاتهم. ولا ريب في أن الخير باقٍ في هذه الأمّة. فكما يقول رسول الله ﷺ: «مثل أمّتي مثل المطر لا يُدرى أوله خيرٌ أم آخره». (رواه الترمذي)

فنحن بحاجة إلى تعزيز الحوار الهادف المبني على التكافؤ والاحترام، الذي يصبّ في إطار الصالح العام لمجتمعاتنا، ويُحافظُ على ثوابت الأمّة؛ من مشرقها إلى مغربها. ونتطلَّع إلى تمسُّك أبناء الأمّة برسالة الإسلام الإنسانيّة والنهضويّة، التي لطالما أكّدها الروّاد من قادة ومفكّرين ومُصلحين. وكفانا ما لحق ويلحق من ضرر وإساءة بصورة الإسلام السمح جرّاء نوازع الكراهية، التي تغذي تصرّفات فئات مضلّلة من المسلمين، وكفانا تصريحات وفتاوى مُنفلتة ودعوات منحرفة تفرِّق ولا تجمَع؛ امتثالاً لقول الحقّ، تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[الأنعام: ١٥٣]، صدق الله العظيم.

من الاختط

بيان سموّ الأمير الحسن بن طلال

حول اختطاف مطران السريان الأرثوذكس يوحنا إبراهيم، ومطران الروم الأرثوذكس بول اليازجي في سورية.

تُثير دوامة العنف المُتفاقِمة في كلّ مكان؛ من قتل الأبرياء بلا هدف، والعداء المُمنهَج تجاه أقليّة الروهينغا في ميانمار، وتدمير الأماكن المقدّسة، واختطاف اثنين من رجال الدّين، السؤال التالي: ما الذي بقي مقدسًا لدينا لنجلّه ونوقّره؟!

إنَّ اختطاف صديقيَّ العزيزين، مطران السريان الأرثوذكس **يوحنا إبراهيم**، ومطران الروم الأرثوذكس **بول اليازجي**، قبل أيام عدة، لدليل آخر على على انحدار خطير نحو تدمير للذات في أنحاء البلاد والمجتمعات التي طالما عاش فيها أتباع الديانات الإبراهيمية معًا.

فالمأساة التي تتكشف في سورية تُشكِّل تهديدًا، ليس لحياة البشر وأسباب عيشهم فحسب، بل للبشرية نفسها أيضًا. وتقبع الرحمة والكرامة الإنسانية مُحطَّمةً في أماكن بعيدة، مثل الأضرحة في مالي وتونس وأماكن مقدَّسة أخرى كثيرة مدفونة تحت ركام تراثنا المشترك. ولن نسمع بعد الآن صوت الآذان من المسجد العمري في درعا، أو من المئذنة التي تعود إلى القرن الثاني عشر في المسجد الأموي في حلب، ولا أصوات تجار الأسواق المحيطة بها والموسيقيين المعروفين، ناهيك عن الثرثرة البهيجة للأطفال الأبرياء.

فالحديث عن الانتقال تحوَّل من احتجاج سِلمي إلى عنف تصاعد إلى حدّ

* نُشر هذا البيان في وسائل الإعلام العربية في أيار/مايو ٢٠١٣.

اف إلى التّـــدميـــر

الاقتتال بين الأخوة والتدمير الشامل، واستبدلت الشعارات المبكّرة التي كانت تُنادي بوحدة سورية بانحدار نحو حقد وحشي وتجاوزات بغيضة من كل الأطراف، وتمخَّضت عن عالم غريب بعيد عن صورة سورية التعدّديةً والعالمية وحُسن الضيافة، التي تفاخَر بها السوريون كافة، والتي عكست أيضًا امتداد ثقافتهم القديمة وعمقها.

إنَّ أرض سورية هي بحق جزء من الهلال الخصيب. فقد قدَّمت للإنسانية بعض أعظم إنجازاتها في العلوم والقانون والأدب والموسيقى والفنون. ومما لا شك فيه أنَّ تركيز السياسة لما فيه مصلحة الشعب وتمكينه هو بمثابة سيادة للمواطنين السوريين كافة بثرائهم وتنوعهم.

إنني بوصفي مسلمًا اؤمن بحقّ الحرية وحق الكرامة. وهذا يمكن تحقيقه فقط من خلال الارتقاء بكرامة الإنسان، وبعث قيم السماحة والمعاملة الحَسنة، التي دعا إليها الدّين، والحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة؛ الروحية والجمالية على حدّ سواء، وكذلك من خلال استعادة الطبيعة التعددية لمنطقتنا.

فما أكثر ما نشهد هذه الأيام من تناقض في المصطلحات في تعبير «الحرب الجيّدة»، التي لا نقرّها تحت أي مسمّى، إضافة إلى مناداتنا بضرورة عدم إقحام اسم خالقنا أبدًا في هذا السياق. ولا يكفي تحميل الماضي مسؤولية مشكلاتنا الراهنة؛ القريبة أو البعيدة على حدٍّ سواء، بل لا يتوجب علينا المطالبة بحقوقنا فقط؛ وإنما يجب علينا تحمُّل مسؤولياتنا من خلال رعاية الضعفاء والمهمّشين، ومن خلال العمل على استعادة الإنسانية والقيم الإنسانية المشتركة في عالمنا.

وبصرف النظر عن نتيجة الصراع في سورية، فإنه لا يمكننا تجاهل حقيقة أنَّ شعورًا غامرًا بإقصاء الآخر وعزله -سواء في سورية أو غيرها- يكمن في جوهر الصراع. وطالما استمرّ السياسيون في النظر إلى أجندتهم

من خلال الجوانب المادية حصريًا المُصمَّمة للحفاظ على النفوذ الشخصي؛ إذ لا يمكن مع هذا أن يكون هناك حوار حقيقي حول قيمنا المشتركة ولا سلام لأي شخص على هذا الكوكب.

لقد حان الوقت لوقف سيل الفظائع المتواصلة التي تتسبَّب في ارتدادات في أرجاء منطقتنا وخارجها، ووقف التدمير الشامل للكرامة البشرية والقيم الإنسانية، الناجم عن ضغط العيش في ظلّ التهديد المستمر. ويجب علينا القبول، من حيث المبدأ، بأن فترة ما بعد الصراع ستتطلَّب إعادة إعمار، ليس للبنية التحتية فحسب، بل للقلوب والعقول أيضًا، وخاصة فيما يتعلق بالشباب والمجتمعات السورية المتنوّعة والمصدومة.

يقول **رفيق شامي** في كتابه «**الجانب المظلم للحب**»، الصادر عام ٢٠١٠: «أنا أمقت الأبطال الذين يصيبون الآخرين بالشلل من خلال الحديث نيابة عنهم، والقول بأنهم جميعًا يقبلون بالموت بدلاً من التعاون معهم لجعل الموت مستحيلاً».

من هنا أدعو إلى إخلاء سبيل المطرانين وتوفير ممر آمن لهما حتى يتمكَّنا من مواصلة عملهما الإنساني، الذي له حاجة ماسة في هذا الوقت، وإنهاء العنف سواء أَحَدَثَ هذا باسم العلمانية، أو الدين، أو أيديولوجية ما، أو غيرها.

وأطلب منكم اليوم الانضمام إلينا للعمل من أجل إطلاق سراح المطرانين، وإلى الحوار بوصفه وسيلة لحل الاختلاف، ووقف العنف بين الإخوة السوريين.

العولمة الاقتصاديّة وآليّات الهيمنة والاحتكار الجديدة

ملامح من عمليّة إعادة الهندسة المرتدّة لاقتصاد العولمة

أ.د حميد الجميلي*

مقدمة

مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تواجه اقتصادات الجنوب حاضرًا تكتنفه الضغوط من كل الاتجاهات، ومستقبلاً غامضًا مليئًا بالتحديات الداخلية والخارجية. وقد أصبحت معظم دول الجنوب تعاني من الإعياء والإرهاق بسبب إجراءات التكيّف والصدمات الخارجية والبيئية الاقتصادية الدولية السلبية، وبسبب نتائج اندماجها في السوق العالمية اندماجًا تبعيًا عبر آليات الهيمنة والاحتكار الجديدة.

وبسبب هذه الآليات الجديدة أخذت دول الجنوب تعاني من مشكلات جديدة، فضلاً عن تلك المشكلات الموروثة التي لم تتمكن من حلّها بعد، وفضلاً عن معاناتها من انعكاسات أشكال الهيمنة والاحتكار الجديدة. فهي تواجه ضغوط الهندسة الرأسمالية الجديدة الهادفة إلى إعادة تصميم المسرح الاقتصادي العالمي لاستقبال أزمنة القرن الحادي والعشرين.

وضمن عملية إعادة هندسة الاقتصاد العالمي لاستيعاب التطورات المعاصرة، فإن اقتصادات الجنوب باتت مهددة بالابتعاد عن مناهج تنميتها الوطنية، وما لم تسارع هذه الدول إلى وضع سياسات اقتصادية تقلّل من خطورة هذه التطورات، فإنها ستواجه نتائج بالغة الخطورة. لذلك، فإن إعادة تماسك الجنوب وتجمعه يضمنان مواجهة انعكاسات هذه التطورات، ومواجهة تحديات حقبة الألفية الثالثة بتضاريسها الجديدة وأثقالها وتبعاتها البالغة الخطورة، والتقيُّد في أبعادها وانعكاساتها المستقبلية.

---

* أستاذ الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية/جامعة الزرقاء – الأردن.

إنَّ العالم النّامي يمرّ اليوم بمأزق تنموي بالغ الخطورة، وإنَّ هذا المأزق التنموي ليس مجرد أرقام ضخمة ومخيفة، وإنما هو حالات أساسية تعبِّر عن بؤس الجنوب ومعاناة شعوبه. ويتجلّى المأزق التنموي في السرعة التي يتزايد فيها تهميش اقتصاده مع تقدُّم أزمته في القرن الواحد والعشرين، كما يعبِّر هذا المأزق عن الحكم القاسي الذي يحكم حركة اقتصاد الجنوب بعد تقييد هامش هذه الحركة. وعلى الرغم من حدّة المؤشرات الاقتصادية المعبِّرة عن بؤس الجنوب، فإن المأزق التنموي الأكبر يكمن في تزايد غنى عالم الشمال وتزايد فقر عالم الجنوب. لقد بلغ عالم الجنوب النقطة الحرجة التي تهدِّد أمنه ومستقبله الاقتصادي والاجتماعي. كما تشير مؤشرات انتكاسة التنمية في عالم الجنوب إلى الإخفاق التنموي الكبير لعقود التنمية الدولية التي أسهمت في زيادة ضعفه وتفككه وتبعثره.

لقد جعلت التطورات المعاصرة الشمال مهيمنًا ويملك مقومات الهيمنة ووسائلها كلها، فيما تزداد تبعية الجنوب وتخلّفه. **إنَّ أغنياء العالم يشكّلون ربع سكان الأرض، ويتمتعون بأكثر من ثلاثة أرباع خيرات العالم وثرواته، ويعيشون حالة متصاعدة من الرفاهية والتقدم. أما فقراء العالم (عالم الجنوب) فيشكّلون ثلاثة أرباع سكان العالم ويتقاسمون من جانبهم أقل من ربع إجمالي الإنتاج والاستهلاك العالمي.** ورغم المأزق التنموي لعالم الجنوب، فإن الشمال لا يكتفي بإعادة ترتيبه على الخارطة الاقتصادية العالمية، بل يسعى إلى جعل الجنوب العدو المُختَلَق لإدامة عجلة الإنتاج الصناعي العسكري في دول الشمال، ولتبرير استمرار تسليح دول الجنوب وامتصاص فوائضها المالية وتسخيرها بعيدًا عن مصالحها، ولجعل الجنوب مناطق بؤر للتوتر، وخلق حروب إقليمية تحقِّق أهداف المنظومة الرأسمالية. ولا شك أن محاولة اكتشاف عدو في العالم الثالث يضاهي في خطورته الاتحاد السوفييتي السابق، هو محاولة مفتعلة لتحقيق أهداف الهيمنة الجديدة في اقتصاد العولمة، تحاول من خلالها مراكز المنظومة العالمية إحكام هيمنتها على اقتصادات الجنوب، ومنها الاقتصادات العربية، عبر وسائل هيمنة جديدة من أبرزها:

١- الهيمنة من خلال الاتجاهات الاقتصادية الجديدة:
   أ- الهيمنة من خلال الإدارة المركزية للاقتصاد العالمي.
   ب- الهيمنة من خلال التحررية الاقتصادية الجديدة.
   ج- الهيمنة من خلال العولمة.
٢- الهيمنة من خلال الشركات متعدية الجنسية.
٣- الهيمنة من خلال النظام التجاري العالمي الجديد.

أوّلاً: استراتيجيّات آليات الهيمنة والاحتكار إزاء دول الجنوب وأهدافها

منذ بداية القرن الجديد أخذت التطورات تتسارع تاركةً آثارًا مُضاعَفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي بحركته الشمولية والقطاعية، وبحركة عناصره الأساسية، وبحركة تكتلاته التجارية الكبرى.

ومع تزايد هذه التطورات واتساعها، بدأت خارطة العالم الاقتصادية تتغيَّر، وبدأت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظهر على مسرح السياسة الاقتصادية وعلى مسرح العلاقات الاقتصادية الدولية، ولم يكن العالم الثالث، ومنه عالمنا العربي، بعيدًا عن هذه التطورات وانعكاساتها. فالجنوب ككل يعد اليوم جزءًا من هذه التطورات يتفاعل معها متأثرًا بها ومؤثرًا فيها.

مع دخولنا العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أخذت هذه التطورات تأخذ شكل التغيّرات الجذرية، ويوشك العالم أن يخرج من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وقد انقلبت نهاياته على بداياته، وهو ما يهدّده بتأكيد الفروقات بين الشمال والجنوب، وتأكيد توجّه الشمال المخطَّط نحو تهميش اقتصادات الجنوب وتحجيم دوره في إدارة الاقتصاد العالمي وتسييره.

وفضلاً عن محاولات الشمال في الهيمنة على ثروات الجنوب، فإن **المسرح الاقتصادي الدولي يُعدّ حاليًا لكي يحلّ الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محلّ الصراع بين القوى العسكرية. وفي إطار هذا الإعداد بدأ الصراع يظهر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، ورغم ذلك، فإن هذه التكتلات تعني باختصار أن دول الشمال ماضية في سعيها إلى إحكام سيطرتها على العالم، ومنع الجنوب من تحقيق التنمية والدخول في عصر التصنيع وفق المناهج التنموية المستقلة لدوله.**

كما أن برنامج الشمال يهدف إلى منع دول الجنوب من احتلال مكانة مرموقة في حركة العلم والتكنولوجيا والدخول في ثورات العصر، بحيث يكون فاعلاً فيها، ومنتجًا لا مستهلكًا. وهي بهذا تحاول نقل أعباء أزماتها إلى الجنوب، وحل مشكلاتها الاقتصادية على حسابه. وما يجري اليوم في الجنوب هو أن الرأسمالية بوصفها منظومة عالمية تحاول أن تؤجل مواجهة أزمتها الاقتصادية القادمة، فهي بدلاً من أن تحاول تعزيز النموّ المطرد وتضييق نطاق الاختلالات وتنسيق سياساتها الاقتصادية؛ أخذت تتبع سياسات لا تأخذ في الحسبان مشكلات الاقتصاد العالمي، وتتناسى أن مشكلات بلدان الجنوب كلّها تشكّل جزءًا من اقتصاد عالمي مترابط.

إنَّ أوجه الاختلال الخارجية والمالية في بعض البلدان المتقدّمة النموّ أسهم في نقل أعباء الأزمة إلى بلدان الجنوب، كما أسهم في عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، وهو ما أدى الى جعل العقود الماضية عقودًا خاسرة للتنمية فيما يتعلق بالكثير من البلدان النامية. وهنا نؤكد مسؤولية البلدان المتقدّمة النموّ في انتكاسة التنمية في البلدان النامية وتدهور البيئة الاقتصادية الدولية.

لقد انتزعت وسائل الهيمنة والاحتكار الجديدة ضريبة باهظة من البلدان النامية جميعها؛ إذ أجبرت هذه الآليات الجديدة البلدان على بذل الجهود المضنية لتسهيل التكيُّف. وأسفرت هذه الجهود، مع الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي على البلدان النامية، عن تكبُّد هذه البلدان نفقات اجتماعية واقتصادية مرتفعة أضعفت من قدراتها على النموّ والتنمية والتطوير. وأدت هذه السياسات إلى تزايد عوامل التدمير الاقتصادي والاجتماعي في كثير من البلدان النامية. كما تسبَّبت سياسات التكيُّف الانكماشية التقييدية في إحداث إعياءٍ أو إرهاق التكيُّف. وهكذا، أدت صدمات التنمية الخارجية والداخلية إلى فرض مشكلات تكيُّف صعبة على كثير من البلدان النامية. فالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية لعملية خفض النفقات الاستهلاكية والاستثمارية تجاوزت في كثير من الأحيان الحدود المسموح بها تنمويًا. وتسبَّب هذا التخفيض في ما تسميه المؤسسات المالية الدولية بإعياء او إرهاق التكيُّف المشار إليه آنفًا. كما انتزعت آليات الهيمنة والاحتكار الجديدة ضريبة أخرى من البلدان النامية تمثَّلت في دفع اقتصادات البلدان النامية لكي تعمل في بيئة غير ملائمة كان من نتائجها تزايد العجز الكبير في الميزانيات، وتدهور مؤشرات النمو الاقتصادي، وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، والنقل السلبي للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدّمة النموّ بسبب الإجراءات الحمائية من الدول، وعدم كفاية التدفقات اللازمة للاستثمارت، خاصة الصناعية وفي مجال البنى الأساسية، وعدم إمكانية الحصول على التكنولوجيا المتقدمة بسبب القيود الشديدة، وتدهور معدلات التبادل التجاري... إلخ.

وفي حالة عدم وقوف البلدان النامية مجتمعةً في وجه آليات الهيمنة والاحتكار الجديدة، وإزاء استمرار عوامل الاضطراب والصدمات المفاجئة، وإزاء فشل الجهود الدولية في إدخال تحسينات ملموسة على الاقتصاد العالمي، وفشل الجهود الدولية في إيجاد الحلول الدائمة لمشكلات الاقتصاد وتخليصه من الاختلالات واسعة النطاق في الأنظمة الاقتصادية، وبالأخص المالية والنقدية والتجارية الدولية، فإن معظم البلدان النامية، ومنها الأقطار العربية، ستواجه الأزمنة القادمة باقتصادات أكثر اختلالاً، وأكثر انكشافًا، وأقل قدرة على استئناف النمو، وأقل مناعة على مقاومة الصدمات الخارجية

المفاجئة واستيعاب آثارها المتعددة الجوانب. وسوف تتعرض الاقتصادات النامية لعدم الاستقرار ولمزيد من العوامل التي تهدِّد نسيجها الاقتصادي والاجتماعي، وستعاني الاقتصادات النامية من انتكاسة تنموية تتسم بمعدلات نموّ راكدة أو هابطة، مع تبديد متزايد للمنجزات الإنمائية التي تحقَّقت خلال العقود السالفة، وسوف تضطر البلدان النامية لأن تحقِّق أهدافها التنموية في محيط خارجي غير ملائم مع بذل جهود مضنية للتكيف مع هذا المحيط، وستفقد الكثير من الدول النامية قدرتها على استعادة حيوية اقتصاداتها، وتتكبَّد تكاليف اقتصادية واجتماعية جراء إرهاق أو إعياء التكيف، وستكون احتمالات إنعاش النموّ والتنمية في معظم البلدان النامية بالغة الصعوبة؛ إذ ستتعرض الاقتصادات النامية لمزيد من انعكاسات هذه الآليات الجديدة التي تهدِّد بمزيد من تدهور أوضاعها الاقتصادية، هذا فضلاً عما تفرزه هذه الآليات من انعكاسات سلبية على أسعار السلع الأساسية، ومنها أسعار النفط، وتدهور معدّلات التبادل التجاري، وتقلُّب أسعار الصرف للعملات الرئيسية، وارتفاع أسعار الفائدة، وعدم كفاية الموارد المالية اللازمة للتنمية، فضلاً عن تزايد حجم المديونية الخارجية والأعباء المترتبة عليها. وفي ظل آليات الهيمنة والاحتكار الجديدة، فإن معظم البلدان النامية ستشهد تدهورًا مروعًا للمبادئ والقواعد التي تحكم التعاون الاقتصادي الدولي، فضلاً عن استمرار التقويض الذي يتعرض له مبدأ التعددية والتنصل المستمر من الالتزامات الدولية تجاه مبدأ التعددية، وسوف يُسهِم هذا التدهور في عدم إمكانية إيجاد نهج عالمي للمشكلات الاقتصادية العالمية، خاصة مشكلات الجنوب، وسيشهد القرن المقبل استمرار هيمنة الشمال (بوصفه يتألَّف من دول وتكتلات) على إدارة الاقتصاد العالمي، وإبعاد الجنوب عن المشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية العالمية.

وبالرغم من أن وضع حلول عالمية لمشكلات الاقتصاد العالمي يتطلَّب إدارة أشمل للاقتصاد العالمي وقواعد أوسع لتجسيد مصالح المجموعات الدولية كلها؛ المتقدِّم منها والنامي، فإن ملامح اقتصاد العولمة تشير إلى هيمنة عاتية، وإبعاد لدور الجنوب وتهميش لاقتصاداته ولوزنه في الاقتصاد العالمي عبر أشكال جديدة من الهيمنة تمكِّن المنظومة الرأسمالية وآلياتها ومؤسساتها من اختراق الجنوب وتحطيم أسوار منه، وترسيخ الخروقات الاقتصادية والأمنية كلها. وبينما يتحرك الاقتصاد العالمي نحو اقتصاد العولمة بعمق، تتحوَّل دعوات إحياء الحوار بين الشمال والجنوب إلى دعوات لكي تحوِّل عالمنا إلى عالم وحشي تسود فيه شريعة الغاب، شريعة القويّ يأكل الضعفاء. وبدلاً من إحياء الحوار البنّاء بين الشمال والجنوب، يسعى الشمال إلى إحياء دعوات الاستعمار القديم لنهب ثروات أبناء الجنوب واستنزاف خيراتهم، والتحكُّم في مصيرهم الاقتصادي، والسيطرة على أنماط تنميتهم، وربطهم بالسوق العالمية ربطًا اندماجيًا تبعيًا.

ويمكن تلخيص استراتيجيات الهيمنة والاحتكار الجديدة وأهدافها بالآتي:

- الاستمرار في الاهتمام الإيجابي بقضايا التنمية في البلدان النامية، لكن بالقدر الذي يحقّق مصالح الغرب.
- عدم وضع حلول بناءة ودائمة لمشكلات الاقتصادي العالمي المترابطة ولمشكلات الجنوب بصورة خاصة.
- تحجيم الدعم للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعجيل مسار تنميتها.
- إبعاد الجنوب عن دائرة العصرنة، وربطه بحلقات التبعية المقفلة، وتدويل اقتصاداته وربطها بعجلة الرأسمالية عبر الاندماج التنموي التبعي من خلال التكامل الدولي (المركزية الاقتصادية).
- توجيه آليات المنظومة القائمة للعلاقات الاقتصادية الدولية لكي تعبِّر في الدرجة الأولى عن مصالح الشمال بصرف النظر عن مصالح الجنوب.
- تضييق رقعة اتخاذ القرار الاقتصادي على المستوى الدولي.
- إحكام السيطرة على مقدرات الاقتصاد العالمي، وخاصة مقدرات الجنوب وخبراته، وذلك لصالح الشمال.
- الاستعاضة عن الإجراءات المنسقة ذات الطابع العالمي بنهج ثنائية قطاعية غير منسَّقة، ما يهدِّد مبدأ تعددية الأطراف ويقوضه ويزيد من تآكله، ويؤدي الى تحقيق أهداف سياسية على حساب مصالح البلدان النامية.
- التشكيك بصوابية المبادئ التي نصَّت عليها بنود الأمم المتحدة؛ كالإعلان وبرنامج العمل من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية.
- الابتعاد عن مفهوم الترابط في الاقتصاد العالمي بوصفه أساسًا للتعاون المتبادل، والسعي إلى تناسي أن مشكلات البلدان النامية هي جزء لا يتجزأ من مشكلات العالم.
- التدهور السريع للمبادئ والقواعد التي تحكم التعاون الاقتصادي الدولي المتعدد الأطراف.
- جعل المنظومة القائمة للعلاقات الاقتصادية الدولية تعمل لصالح الشمال على حساب مصالح الجنوب.
- جعل آليات هذه المنظومة، تعكس الدور المُهيمن للشمال في إدارة الاقتصاد العالمي، وهامشية دول الجنوب في هذه الإدارة.

- توجيه آليات هذه المنظومة، وخاصة الشركات عابرة الوطنية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، لإخضاع اقتصادات الجنوب لسيطرة الشمال، وجعل دول الجنوب مجتمعات طرفية تابعة لمراكز الرأسمالية المتقدِّمة.
- تمكين مراكز المنظومة الرأسمالية من نقل أعباء أزماتها الاقتصادية إلى دول الجنوب، وفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة على دول الجنوب لكي تتكيَّف مع أعباء هذه الأزمات المنقولة إليها.
- الاستمرار بآلية إنعاش اقتصاد الشمال على حساب اقتصاد الجنوب وإبقائه متخلفًا ومرتبطًا بحلقات من التبعية عبر الاندماج التبعي في السوق العالمية.

وستؤدي هذه الاستراتيجيات الى تزايد عوامل التدمير الاقتصادي والاجتماعي في كثير من البلدان النامية، كما ستؤدي سياسات التكيُّف الانكماشية التقييدية إلى مزيدٍ من إعياء أو إرهاق التكيُّف. وهكذا ستواجه دول الجنوب عمومًا مشكلات تكيُّف بالغة الصعوبة قد لا يتمكَّن الكثير منها من تحمّلها، خاصة إذا وصلت الى مرحلة إعياء التكيُّف، وهو ما تخطط له دول الشمال لتمكين صندوق النقد الدولي من الهيمنة على تلك الاقتصادات بعد بلوغها هذه المرحلة البالغة الخطر.

ثانيًا: الاتجاهات الاقتصاديّة العالميّة الجديدة

١- الاتجاه نحو الإدارة المركزية للاقتصاد العالميّ

مع دخول الاقتصاد العالمي حقبة الألفية الثالثة، تتضح بشكل جليّ قواعد السلوك الدولي الشديد المركزية، وفي ظل هذه القواعد تنتقل البلدان النامية في المجال الاقتصادي من مقومات السيادة الداخلية (الوطنية) للتبعية ضمن مجال الاقتصاد العالمي الذي تتحكم به ثلاثية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وهذه المؤسسات هي التي تحدد قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية التي يجب اتباعها بوساطة راسمي السياسة في البلدان المختلفة دون أدنى مرونة أو تحريف. وبذلك ترتبط القروض وإعادة الجدولة والتسهيلات التجارية والصناعية والصفقات التكنولوجية وتوريد الأسلحة بمدى التزام الدولة المعنية بقواعد السلوك التي تحددها هذه المؤسسات، وبالسقوف التي تفرضها على مختلف الأنشطة والممارسات الوطنية والدولية. ولا شك أن قواعد السلوك الدولي القائمة على الإدارة المركزية للاقتصاد العالمي تعزَّزت بتزايد الدور المهيمن لهذه المؤسسات على الاقتصاد العالمي.

١/١ – الهيمنة من خلال برامج البنك الدوليّ

إنَّ سيطرة دول الشمال على البنك الدولي جعلت أنشطة هذا البنك تصب في خدمة أيديولوجية التنمية الرأسمالية. فقد استغل البنك الدولي الظروف الاقتصادية الصعبة للبلدان النامية لتقديم قروضه المشروطة بتنفيذ برامج التكيُّف الهيكلي الرامية إلى دعم موازين المدفوعات لتمكين البلدان النامية من تسديد ديونها. وتتلخص آليات هذه البرامج في تحرير الأسعار، والخصخصة، وفتح الأسواق، وتحرير التجارة الخارجية، وإلغاء الدعم، وتقليص أنشطة القطاع العام. وهذه البرامج سهَّلت تغلغل رأس المال الأجنبي في البلدان النامية، والسيطرة على مواردها، وفتح أسواقها، كما مكَّنت جهود الشركات عابرة الوطنية من استغلال الموارد الطبيعية والمهيمنة على آليات التسويق والتكنولوجيا والتصنيع والتجارة في البلدان النامية. ويمكن القول إن البنك الدولي أسهم في تمكين رأس المال من السيطرة على الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلدان النامية.

١/ ٢ – الهيمنة من خلال برامج صندوق النّقد الدوليّ

يهدف الصندوق إلى فرض برامج التثبيت التي تنصب جميعها على تحقيق التحررية الاقتصادية عن طريق فرض اجراءات متنوعة كلها تبطش بإنجازات البلدان النامية، كما ترمي إلى تعظيم الصادرات وتقليص الواردات لتحقيق الوفر في العملة الأجنبية. ونظرًا لمحدودية قدرة البلدان النامية على الولوج في التصنيع التصديري، فإن المجال يُفتَح واسعًا للشركات متعددة الجنسية لتنشىء حلقة من حلقات إنتاجها فيها. كذلك يقوم الصندوق بفرض سياسة نقدية ترمي إلى زيادة أسعار الفائدة وتحرير التعامل في أسواق رأس المال (التحررية الاقتصادية المؤدلجة).

لقد مرَّت خمسون سنة على إنشاء صندوق النقد الدولي والبناء الدولي في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٩٤. وأدت عولمة الاقتصاد وتدويل وحدات الإنتاج والانتقال من الاقتصاد الدولي إلى الاقتصاد العالمي، إلى تعزيز دور هاتين المؤسستين في مراقبة أسعار الصرف والسياسات الاقتصادية والنقدية وإجراءات التكيُّف الاعتيادي وإعادة الهيكلة. ومع تزايد دور هاتين المؤسستين ازدادت درجة المركزية في إدارة الاقتصاد العالمي.

وفضلاً عن ذلك، فقد أصبح المرور عبر الصندوق هو أوّل خطوة في ما يسمّى إعادة جدولة الديون في نادي باريس. وهذا النادي يضمّ الدول الرأسمالية الدائنة وينعقد في باريس في مقر وزارة المالية الفرنسية برئاسة مسؤولين فرنسيين، وهو الذي يتولى بعد شهادة الصندوق بحسن سيرة وسلوك البلد المدين الموافقة أو عدم الموافقة على إعادة جدولة

الديون. ولعل أبرز ما في هذه العملية خطاب النيّات الذي يوقعه البلد المدين ويرسله إلى الصندوق متضمنًا سياسة البلد المدين الاقتصادية المقبلة وفق ما يراه الصندوق ملائمًا من تلك السياسات، ولا يوقّع الصندوق على ذلك الخطاب إلاَّ إذا كانت السياسة مُطابِقة لإدارته وأفكاره دونما تغيير أو تحريف.

فالصندوق والبنك أداة رئيسية للهيمنة الاقتصادية المعتمِدة على القوى النقدية والمالية من خلال اللجوء إلى ما يسمّى اقتصاد القوّة والإكراه. لقد أدى تدهور البيئة الاقتصادية الدولية وتراكم المديونية والمعوزة إلى أن الصندوق والبنك يقرضان بشروط خاصة تفرض الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتحويل ملكية القطاع العام إلى الخاص، إضافة إلى بقية الشروط الأخرى والتخصيصية بلا قيود.

وتعمل مؤسسات «برتن وودز» ضمن الخط السياسي العام للنظام الرأسمالي، وقد أصبح نفوذها يتجاوز وظائفها الاقتصادية ليفرض إرادته على الشعوب وإجبارها على أن تبدل خياراتها الاقتصادية وتتجه إلى ما يلائم الخط السياسي العام للنظام الرأسمالي.

إنَّ وصاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على السياسات الاقتصادية للبلدان النامية قد اتسع نطاقها شيئًا فشيئًا، وأصبحا يتدخلان في أشكال المفاوضات كلها بشأن الديون، ويقوما برسم استراتيجية التنمية لشعوب العالم النامي. كما يراقبان عن قرب السياسة الاقتصادية للبلدان النامية، وبمرور الوقت تزايد نفوذهما واتسعت الرقعة الجغرافية التي يؤديا دورًا بارزًا على امتدادها. وهكذا أصبح الصندوق يمثل شخصية حقيقة في العديد من البلدان النامية، وأصبح كذلك يؤدي دورًا رئيسيًا في القواعد الوطنية التي تتحكم في التنمية. ولعل أبرز معالم هذا التحكُّم الحدّ من دور الدولة في تنفيذ مهام التنمية والسياسات الاقتصادية الوطنية.

أهداف الهيمنة من خلال الإدارة الاقتصاديّة المركزيّة للاقتصاد العالميّ

١- إن الخضوع لشروط المركزية يفضي في النهاية إلى أن تذوب في هذه العملية الخصائص الوطنية وتمتنع البلدان أو مجتمعات الأطراف عن بناء الوحدة الوطنية لصالح ما يسمّى الاقتصاد الذي أصبح عالميًا.

٢- التآكل على مستوى السلطة الوطنية، وبناء نظام إنتاج معولم يتجاوز نُظم الإنتاج الوطنية ويحلّ محلّها؛ إذ تذوب فيه الاستقلالية الوطنية لصالح المركزية.

٣- إن إخضاع اقتصاد الجنوب لشروط الإدارة الاقتصادية المركزية يؤدي إلى تفكيك

القطاع العام، وتقليص سلطة الدولة لصالح رأس المال الأجنبي والشركات عابرة الوطنية.

٤- إن إخضاع اقتصاد الجنوب لشروط الإدارة الاقتصادية المركزية يؤدي إلى تقليص دائرة الاقتصاد الوطني (تحديد سلطة القرار الاقتصادي الوطني).

٥- جعل العالم النامي مجتمعات طرفية تتطوَّر وفق شروط تطوّر مراكز الرأسمالية المتقدّمة وشروط الاندماج التبعي في السوق العالمية.

٦- دفع دول الجنوب عن مستقبلها التنموي خارج بيئتها الاقتصادية؛ أي تعطيل الفكر التنموي القائم على التنمية المستقلة.

٧- إحكام حلقات التبعية المالية والنقدية والتنموية والتكنولوجية والغذائية والتجارية.

٨- إن الإدارة الاقتصادية المركزية هي بمثابة عدوان على الأمن الاقتصادي الدولي بصورة عامة وعلى الأمن الاقتصادي بصورة خاصة للجنوب.

٩- فضلاً عن نهب ثروات الجنوب، فإن المركزية الاقتصادية تسعى إلى منع الجنوب من تحقيق التنمية والدخول في العصرنة وفق منهجها التنموي المستقلّ، إضافة إلى منعه من احتلال مكانة مرموقة في حركة العلم والتكنولوجيا، والدخول في بناء ثروات العصر فاعلاً فيها ومنتجًا لا مستهلكًا. وفي هذا الإطار تفرض دول الشمال قيودًا شديدة على حركة التنمية في البلدان النامية، خاصة ما يتعلق منها بقيود التكيُّف إزاء تدهور البيئة الاقتصادية الدولية ومواجهة الصدمات الخارجية وجعلها تتكبَّد تكاليف اقتصادية واجتماعية لا حصر لها.

١٠- إن نتائج المركزية تعود بالنفع على الشمال الذي يحافظ على هيمنته في السوق العالمي، خاصة في مجال الغذاء والتكنولوجيا والمبادرة في الإنتاج الصناعي المتجدِّد.

١١- إن الاندماج عن طريق السوق وحدها يطوِّر التناقضات ويعمّقها. فالمركزية في إدارة الاقتصاد العالمي تؤدي إلى تآكل الهيكليات عند الضعفاء وتماسكها عند الأقوياء. وإذا كان خيار المركزية مقيدًا في دول المركزية، فإن هذا الخيار الإقليمي يمكن أن يهمِّش مناطق طرفية واسعة النطاق في دول الجنوب ويلحقها بالفضاءات الاقتصادية القارية الإقليمية.

٢- الاتجاه نحو التحرّريّة الاقتصاديّة الجديدة: الاستراتيجيّات والأهداف

يتبارى المحلِّلون الاقتصاديّون في رصد تحوّلات الاقتصاد العالمي، وضمن عملية الرصد هذه تتجه مختبرات الشمال للبرلة اقتصاد الجنوب لبرلة مؤدلجة. واللبرلة المؤدلجة

يُراد بها التحررية الاقتصادية المفروضة على اقتصادات الجنوب وفق منهج مؤسسات «برتن وودز» وأيديولوجيتها؛ أي تطبيق إجراءات اقتصادية في إطار رؤية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي إجراءات سعت الحكومة التي قبلت اتخاذها في اتفاقها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تطبيقها وتسميتها إصلاحًا اقتصاديًا. **ولا شك أن تعبير «الإصلاح الاقتصادي» من جانب هذه الحكومات هو تسمية محلية، فالاسم الرسمي لبرنامج البنك الدولي هو «التكيُّف الاقتصادي» و«إعادة الهيكلة الاقتصادية». ومعنى ذلك واضح هو أن تقوم الحكومات التي تقبل بشروط البنك الدولي بتغيير أوضاعها وفق أيديولوجية البنك الدولي. أما برامج صندوق النقد الدولي فهي برامج (التثبيت)، والمراد منها هنا اتباع سياسة صرف حرة تبعًا لرؤية الصندوق وما يرافقها من إجراءات وشروط انكماشية معينة. ولا شك أن إجراءات صندوق النقد الدولي وشروطه ذات طبيعة مالية لا علاقة لها بالتنمية وبمشكلات البلدان التنموية، فهي تنصب على تقليص عجز موازين المدفوعات وتقليص العجز في ميزانية الدولة دون أن التطرق إلى تنشيط عملية التنمية والاستثمار وبصرف النظر عن الآثار السلبية لهذه الإجراءات المالية والنقدية.**

وتحت شعار حرية الأسواق والتحررية الاقتصادية، شنَّت مؤسسات «برتن وودز» حربًا ضد أيديولوجية القطاع العام، وأعلنت أن الخطر الاقتصادي الذي يهدِّد الاقتصاد العالمي قادم من القطاع العام. لذلك راحت تنتقد مجمل النظريات التي تؤكد دور القطاع العام، وراحت تدعو إلى تفكيك القطاع العام لفسح المجال لتطبيق التحررية الاقتصادية الجديدة. وهكذا، ظهر تيار كاسح ينتقد مجمل النظريات التي تدعو الى إصلاح القطاع العام وزيادة فعاليته في إدارة الاقتصاد الوطني. وهذا التيار الكاسح يبشر باللبرلة الاقتصادية على طريقة الصندوق، ويدعو إلى تفكيك القطاع العام وتصفيته ونقل ملكيته إلى القطاع الخاص، كطريق لخلاص بلدان الجنوب.

تُلزِم التحررية الاقتصادية ذات البعد الأيديولوجي دول الجنوب بالخضوع لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحرير الاقتصاد. فالوصفات الجاهزة التي يدعو لها كل من البنك الدولي والصندوق الدوليين لا يجوز المساس بها، ولا يُسمَح حتى بمناقشتها وتحريفها، فهي نصّ مكتوب في خطاب النيّات لا يجوز المساس به. وما يسمّى التحررية الاقتصادية في كثير من دول العالم النامي لا يعدو أن يكون إجراءات نُفِّذَت بطلب من مؤسسات «برتن وودز» بهدف إزالة متسرعة وغير واضحة لنظم الرقابة المركزية السائدة، ولا علاقة لها باعتبارات الكفاءة أو معالجة الاختلالات الاقتصادية من منظور تنموي بعيد

الأمد. ولا شك أن تطبيق سياسات التحررية الجدية يستوجب تطبيق وجهة نظر مؤسسات «برتن وودز»، وهي الإزالة المتسرعة للإجراءات والقوانين والتشريعات ونُظم الرقابة المركزية والإدارية، وانسحاب الدولة من العديد من الأنشطة الاقتصادية، وتقليص السلطة الوطنية حيثما أمكن، فضلاً عن تفكيك القطاع العام وتحجيم دوره وتصفية مشروعاته وخفض الدعم المقدم لما يتبقى منه.

ولعل من أبرز وسائل الابتزاز والهيمنة الجديدة هو ما تسعى اليه مراكز الرأسمالية المتقدمة من فرض اللبرلة المؤدلجة على العالم، وفي إطار هذه التحررية تسعى الولايات المتحدة إلى تسويق نظريات تنموية جديدة تقوم على الأُحادية والاختزالية والأدلجة، وتتسم بكونها تقوم على الوصفات الجاهزة الأقل التصاقًا بالواقع التنموي وأكثر سطحية في تشويهها مشكلات عالم الجنوب. ويأتي تسويق هذه النظريات عبر ذرائع إعادة هيكلة اقتصادات الجنوب. وما تطرحه هذه النظريات هو طرح تيار أيديولوجي كاسح يطالب بتفكيك القطاع العام ونقله الى القطاع الخاص وفق تصوّرات خارجية محدَّدة سابقًا وجاهزة. وقد أخذت هذه النظريات تفرض إلغاء القطاع العام وتقليص سلطة الدولة الوطنية؛ متهمةً القطاع العام بأنه السبب في خلق الاختلالات البنيوية، وراحت تروِّج الأفكار القائلة بأن التنمية ستتحقَّق عن طريق اللحاق بركب الرأسمالية وآلياتها ومنهج حياتها.

يتلقّى هذا التيار الجديد الدعم من المؤسسات المالية والنقدية الدولية. ولا شك أن وسائل الهيمنة الجديدة المتمثِّلة في بثّ موجة التيار التنموي المؤدلَج هي في حقيقة الأمر وسيلة للتهرب من واقع أزمات النظام الرأسمالي تلك الأزمات التي تعد السبب الرئيسي في تردّي أوضاع البلدان النامية.

لذلك، تحاول مراكز الرأسمالية المتقدّمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الهروب من حلّ الأزمة إلى إدارة الأزمة من أجل استمرار تحكّمها في اقتصاداته، وفرض هيمنتها على مصيره، والتحكُّم بمستقبله، وفرض نوع من القيود التي تعوق نموّه وتوجيه اقتصاداته. ومن خلال منطق التحررية الاقتصادية ذات البُعد الأيديولوجي يتزايد دور الشركات عابرة الوطنية، ويزداد انفراد رأس المال وتحكّمه دون منازع، وتتزايد الخصخصة ويضعف دور الدولة. ومن خلال الأقلمة المتدرِّجة في العولمة (تنظيم أحزمة نقل العولمة من خلال ربط أقاليم طرفية محدَّدة بمراكز سيطرة معينة)، تم تعميق اندماج الأطراف في السوق العالمية بما يضمن هيمنة الشمال على اقتصاد الجنوب في القرن الحادي والعشرين.

لهذا، يمكن القول إن أبرز أنواع الهيمنة الجدية هي سياسات التحررية الاقتصادية التي يقودها صندوق النقد الدولي. ولذلك أصبح الصندوق يمارس ضغوطًا كبيرة على الدول من أجل تطبيق هذه السياسات، ويستخدم شتى أنواع الردع الاقتصادي ضدّ تلك الدول التي لا تخضع لشروطه. وفي ضوء هذه السياسات باتت توجهات الصندوق لتصفية القطاع العام من خلال الخصخصة شرطًا ضروريًا لتطبيق تلك السياسات، وتطبيق الإدارة المركزية الشديدة لتلك الدول التي تلجأ إلى الصندوق للاقتراض. وهذا يعني في نهاية المطاف قيام البلد المعني بإجراء تغييرات في سياسته الاقتصادية وفق مايراه الصندوق، أي تغيير الأوضاع والسياسات الاقتصادية امتثالاً واستسلامًا لسياسة مؤسسات «برتن وودز»، وباختصار شديد تطبيق الأيديولوجية الاقتصادية لمؤسسات «برتن وودز».

ولعل من أبرز شروط «برتن وودز» (المشروطية) التي تُفرَض على بلدان الجنوب في إطار اللبرلة الاقتصادية المؤدلجة، التي تأتي بوصفها حزمة متكاملة ووصفة جاهزة للدول والحالات كلها ما يأتي:

- تقليص دور القطاع العام وإعطاء دور متميِّز للقطاع الخاص الأجنبي في الأنشطة الاقتصادية.
- السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتأخذ دورها في الاقتصادات الوطنية.
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية.
- رفع الدعم عن الأسعار للسلع الأساسية.
- تحرير أسعار الفائدة.
- إلغاء الحماية للسلع الوطنية.
- تخفيض الإنفاق العام.
- زيادة الضرائب.

إن قراءة متأنية لهذه الإجراءات تُوصلنا إلى نتائج معيّنة مفادها عدم الفصل بين المنطلقات الأيديولوجية لمؤسسات «برتن وودز»، وبين برامجها الخاصة بالتثبيت والتكييف الهيكلي وإعادة هيكلة الاقتصاد بحسب سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولا شك أن اللبرلة المؤدلجة التي تفرضها مؤسسات «برتن وودز» في مجال تقليص دور الدول أو الإجراءات التحررية الأخرى هي بمثابة تخريب اقتصادي لاقتصادات الجنوب؛ إذ إن هذه الإجراءات (الإجراءات التحررية) المقدّمة في كل وصفة جاهزة هي ذات تأثير ولا تشكِّل مرشدًا كاملاً للسياسات الاقتصادية.

نخلُص من تحليلنا للبرلة المؤدلجة إلى ما يأتي:

١- أن اللبرلة المؤدلجة تتمثَّل في تيار كاسح يُطالب بتفكيك القطاع العام وإبعاد الدولة عن إدارة الأنشطة الاقتصادية وإزالة نُظم الرقابة الحكومية.

٢- فرض خيارات تنموية على البلدان النامية تساعد مراكز الرأسمالية المتقدمة على تحقيق أهداف الرأسمالية العالمية المتمثِّلة بتطبيق مبدأ المركزية الاقتصادية في الاقتصاد العالمي وإلحاق اقتصادات الجنوب بالفضاءات الاقتصادية القارية أو الإقليمية.

٣- دعوة لسيادة النموذج الأيديولوجي للاقتصاد اللبرالي في دول الجنوب.

٤- خطوة نحو تدويل وعولمة الوحدات الإنتاجية والخدمية في اقتصادات الجنوب تمهيدًا لدمج هذه الوحدات في الاقتصاد العالمي دمجًا تبعيًا.

ثالثًا- التوجّه نحو العولمة الاقتصاديّة وتعويم مفهوم السيادة الاقتصاديّة لدولة الأمّة

شاع استخدام مفردة العولمة الاقتصادية في الأدبيات الاقتصادية، وقد ظهرت مصطلحات بديلة مثل الأممية الاقتصادية والكوكبية وعالمية الاقتصاد والعالمية للدلالة على مرحلة جديدة من مراحل تطوّر اقتصاد المنظومة الرأسمالية.

لقد ظهر مفهوم العولمة بداية للإشارة إلى ظاهرة اتساع مجال أو فضاء الإنتاج والتجارة والمال ليشمل السوق العالمية بأجمعها. وتزامن هذا الاتساع في الأسواق مع ظهور الصبغة المالية للرأسمالية وانتشارها.

وقد أخذ الخطاب الغربي المعاصر يدعو إلى العولمة طبقًا لمفهوم (الأمركة)، ويروِّج للعولمة ومشروعاتها، ويُطالب الدول بقبول مفاهيمها وآلياتها من أجل تعظيم الفوائد التي يمكن الحصول عليها، وتقليص الخسائر المحتملة، على أن التبشير بالعولمة ذهب إلى مدى أبعد ليؤكد بأنها العصا التي لا يمكن لأي اقتصاد الوقوف دون التوكؤ عليها، وأنها بمثابة طريق لا مفرّ منه إذا أُريد الدخول في العصرنة وتحقيق مستويات متقدمة من التنمية. ويضيف أنصار هذا الرأي أن تكاليف عدم الإصلاح للاستجابة لشروط العولمة ستكون عالية جدًا إذا تأخر تنفيذها، خاصة أن هذا التنفيذ هو أقلّ كلفة الآن من المستقبل، وسوف تتعرض الدول التي لا تكيِّف أوضاعها الاقتصادية مع شروط العولمة لمخاطر جسيمة في المستقبل.

وهكذا، يتسارع زخم التيار الداعي للعولمة على أساس موجهات الاندماج في السوق العالمية والإقليمية. وقد تزامنت هذه الدعوة مع دعوات الإصلاح الاقتصادي والتكيُّف الهيكلي

الرامي إلى تقليص دور الدولة في الإدارة الاقتصادية، وتقليص مساحة القطاع العام، وتطبيق مناهج الحرية الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والمالية، التي فُرِضَت على الكثير من دول العالم النامي تحت ذرائع وحجج متنوعة.

ويشير مفهوم العولمة الاقتصادية إلى الانتقال من الاقتصاد الدولي، الذي يقوم على مرجعية الدولة القومية، إلى الاقتصاد الكوني، الذي يرتكز على الشركات متعدية الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الكونية، التي تحلّ محل الدولية وتتولّى إدارة شؤون الاقتصاد العالمي وتسييره. وبذلك تتقلّص سلطة الدولة الاقتصادية. وبهذا التحوّل من الاقتصاد الدولي القائم على مرجعية الدولة القومية وسيادتها الاقتصادية إلى الاقتصاد العالمي القائم على مرجعية الشركات المتعدية الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الكونية المالكة لسلطة القرار الاقتصادي الكوني، يصبح عالم العولمة عالمًا من دون دولة/ من دون أُمّة/ من دون وطن، عالم بلا انتماء، عالم لا يعترف بالوطن. وهكذا، تهدف العولمة إلى إنهاء أو تعويم دور الدولة بوصفها محددًا للهُويّة ومصدرًا للسلطة الاقتصادية.

ومن أجل الوصول إلى مرحلة تعويم دور الدولة القومية، راحت اليد الخفيّة وراء العولمة تُطلق العنان لقوى النيوليبرالية الاقتصادية (التحررية الاقتصادية) من أجل تفكيك المفاهيم التقليدية للدولة؛ كمفهوم القطاع العام، ومفهوم التنمية المستقلة، ومفهوم تدخُّل الدولة في الشؤون الاقتصادية... إلخ.

وفي هذه المرحلة المهمّة من مرحلة الإعداد لنشر العولمة جنوبًا، تحاول المنظومة الرأسمالية التركيز على إبعاد دور الدولة عن إدارة الشؤون الاقتصادية لاقتصاداتها في محاولة لإضعاف سلطة الدولة وتقليص أو إلغاء دور قطاعها العام، وتقليص مساحة تدخلها في إدارة علاقاتها الاقتصادية الخارجية، وترك كل المهام للشركات متعدِّدة الجنسية ولصندوق النقد الدولي وللبنك الدولي ولمنظمة التجارة العالمية وللآليات الأخرى (المؤسسة الاقتصادية العالمية) الجديدة. ويكمن الهدف الحقيقي للعولمة الاقتصادية في نقل مقوِّمات السيادة من سلطة الدولة إلى سلطة القرار الاقتصادي المعولمة؛ أي نقل بعض من اختصاصات الدولة وسلطتها في المجال الاقتصادي إلى المؤسسات العالمية عبر آلية نزع ملكية الدولة وتحجيم قطاعها العام ونقلها إلى القطاع الخاص. وهكذا، فإن التخصيصية هي الإطار التمهيدي والخطوة الضرورية للعولمة الاقتصادية. فلا عولمة اقتصادية من دون التخصيصية. لذلك، فإن العولمة الاقتصادية تستهدف الدولة ومقومات سياستها في إطارها المؤسسي لتحلّ محلّها شبكات الهيمنة العالمية الجديدة مُمثَّلةً بمؤسسات «برتن وودز» ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعدية الجنسية والمراكز المتقدمة للمنظومة الرأسمالية في عالم العولمة الاقتصادية.

إذًا، فيما يتعلق بدول الجنوب فهي عالم يتجاوز التنمية المستقلة ومقوّماتها، وهذا يعني أنها «عالم بلا معنى»، «عالم بلا وطنية اقتصادية»، «عالم بلا أسوار»، «عالم بلا حواجز اقتصادية»، السُّلطة والبشر والخدمة ورأس المال والتكنولوجيا... كلّها مُعولَمة. فالعولمة باختصار شديد عالم بلا هوية لا يعترف بالتراث ولا يعترف بالخصوصية، عالم الإباحية، وعالم الرأسمالية الهمجية والمتوحشة، إنها نظام يقفز على الدولة والأمّة والوطن، ويعمل على التفتيت والتثبيت. وفي ظل العولمة الاقتصادية ومقوّماتها سيصبح عالم الجنوب مهملاً ملحقًا بالاقتصاد العالمي من موقع متخلِّف لأداء وظائف اقتصادية محدَّدة.

ويخطىء من يظن أن عالم الجنوب سيحقِّق أي نوع من التنمية عبر آليات العولمة. فالتنمية لا تتم بالإنابة وإنما بالأصالة، وكل ما يحدث من تنمية في ظّل العولمة فهي لصالح برابرة العالم الجُدُد.

ستفضي العولمة الاقتصادية في نهاية الأمر إلى حالة حافلة بالتوترات والتناقضات، خاصة بعد أن تُعطِّل قدرة الدولة وسيادتها القومية على التشريع في نطاق سيادتها الجغرافية وتلزمها بالخضوع للتشريع العالمي لصالح الفاتحين الجُدد، ولا سيما فيما يتعلق بتحريك الموارد الاقتصادية والتحكّم في حركة هذه الموارد. من هنا نقول إن العولمة الاقتصادية تعني اضمحلال الوطنية والقومية؛ بل هي نقيض مطلق للقومية أو الوطنية الاقتصادية. ويحاول الخطاب الاقتصادي للعولمة التخفيف من وطأة أفول دور الدولة والقول إن تقليص دور الدولة بوصفها منتجًا مباشرًا للسلع والخدمات لا يعني بالضرورة ضعف الحكومة. ويؤكد الخطاب المعاصر للعولمة بأن الحاجة الحقيقية هي لجهاز حكومي أصغر حجمًا وأكثر كفاءة. ويضيف هذا الخطاب أن العولمة ستؤدي إلى تغيير دور الحكومة في العمل المباشر في مجال الاقتصاد إلى دور الحكم في الأسواق الخاصة التنافسية، الذي يقوم بمهمتين هما:

١- تشجيع المنافسة.

٢- إلزام اللاعبين بالخضوع لقواعد العولمة.

نستنتج مما سبق أن الهيمنة من خلال العولمة ستؤدي إلى النتائج الآتية:

- إحلال الفكر التنموي القائم على خصوصيات الشعوب وخصوصيات مناهج التنمية بفكر تنموي مُعولَم قائم على نُظم إنتاجية معولمة؛ أي (سقوط الخصوصية الوطنية).
- إخراج مفهوم التبعية الاقتصادية والتكنولوجية من اللغة الدارجة ليحلّ محلّه

مفهوم الاختراق الإيجابي والترابط في الاقتصاد العامل والاعتماد المتبادل.

- إحلال نماذج التنمية الكونية والوصفات التنموية الجاهزة محلّ مفاهيم ونظريات التنمية المستقلة والاعتماد على الذات (سقوط نظريات التنمية المستقلة ونظريات الاعتماد على النفس).
- انحسار مفهوم السيادة الاقتصادية واستبدالها بالسيادة الاقتصادية العالمية.
- انحسار مفهوم الحواجز والحدود الاقتصادية مقابل الانفتاح الاقتصادي.
- السيطرة المُعولَمة على موارد الكوكب وأنماط التصنيع والسماء المعلوماتية ونُظم الإنتاج الكونية.

إن عولمة الأطراف (التخوم الاقتصادية)، سواء أكانت أطرافًا مُصنّعة (عالمًا ثالثًا مُصنّعًا) وأطرافًا غير مُصنّعة (عالمًا رابعًا غير مُصنَّع) ستؤدي إلى مصادرة سيادتها وتهميش اقتصادها بعد أن يتم دمجها دمجًا تبعيًا في السوق العالمية من موقع متخلِّف، بحيث تؤدي تلك الأطراف وظائف محدَّدة طبقًا لتوجهات العولمة الاقتصادية.

٣- الهيمنة والاحتكار من خلال الشركات متعدِّدة الجنسية وتزايد دورها في الاقتصاد العالمي.

لقد عملت هذه الشركة على تدمير الاقتصادات الاشتراكية في أوروبا الشرقية، كما دمَّرت توجهات التصنيع في الكثير من دول العالم النامي (أمريكا اللاتينية)، وتعمل الآن على غزو الصين، فقد جذبت القفزة الاقتصادية في الصين عدد هائل من الشركات متعدية الجنسية.

وبفعل موجات الخصخصة في دول العالم المتقدِّم والنامي، فقد وجدت هذه الشركات حقلاً جديدًا لنشاطها خاصة في مجالات الكهرباء والغاز والمناجم والسياحة والخطوط الجوية والخطوط الحديدية والاتصالات اللاسلكية والمصارف والتأمين. وتحتفظ شركة «جنرال موتورز» بمكانتها كأول شركة صناعية في العالم.

إن هذه المؤشرات تسير إلى درجة المركزية العالمية في الاقتصاد العالمي، ويبدو من هذه المؤشرات أن اقتصاد القرن الحادي والعشرين سيكون شديد التمركز، وأن إدارته الخارجية ستكون إدارة اقتصادية شديدة المركزية. فهناك تجارب بين الإدارة المركزية للاقتصاد العالمي وتنامي دور الشركات عابرة الوطنية.

إن هذه الصورة القائمة حاليًا إذا ما تم تكبيرها في اقتصاد العولمة، فسيعني ذلك أن اقتصاد القرن الحادي والعشرين سيُدار من جانب عدد محدود من الشركات العملاقة. ويوفِّر اقتصاد القرن الحادي والعشرين كلّ أسباب الحماية لهذه الشركات من خلال منظمة اقتصادية دولية ينتمي تحت لوائها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والوكالات المتخصصة، وعند ذلك لن يبقى وجود لحدود اقتصادية ولا للحواجز الجمركية. ولا شك أن تعاظم دور هذه الشركات لا يعني فقط انتقال سلطة القرار الاقتصادي العالمي الذي تهيمن عليه مراكز الرأسمالية العالمية عبر سيطرتها على هذه الشركات، وإنما كذلك تهميش اقتصادات مجتمعات الأطراف ومحاصرتها، وفسح المجال واسعًا أمام الاستثمارات الأجنبية والاحتكارات التي تكوِّن العنصر الرئيسي في المسرح الاقتصادي العالمي.

لا شك أن تزايد دور الشركات متعددة الجنسية يشير إلى درجة المركزية العالمية في إدارة الاقتصاد العالمي، ويشير كذلك إلى درجة الهيمنة العالمية على الاقتصاد العالمي. ولذلك، فإن اقتصاد القرن الحادي والعشرين هو الاقتصاد المُدار إدارة شديدة المركزية.

احتكار السوق

١- الهيمنة من خلال منظمة التجارة العالمية

أصبحت مؤسسات «برتن وودز» آلية لغرض الرقابة على العلاقات الاقتصادية الدولية وإخضاعها لمنطق الإدارة الاقتصادية المركزية، فضلاً عن تسخيرها لغرض إجراءات اللبرلة المؤدلجة، وبعد أن تأسست منظمة التجارة العالمية أصبحت هي الأخرى تُوظَّف لحماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات على النقيض من خطابها الأيديولوجي القائل بحرية التجارة. وتمثِّل إجراءات مؤسسة «برتن وودز» ومنظمة التجارة العالمية ركائز أساسية في الإدارة الاقتصادية المركزية للاقتصاد العالمي، حيث كلَّفت المنظمة الجديدة وعولمتها. ومن شأن هذا التدويل أن يزيد من عمق سيطرة مراكز الرأسمالية العالمية على أسواق البلدان النامية، ومنها الأسواق العربية، وبالتالي يزيد من درجة الإدارة الاقتصادية المركزية للاتحاد العالمي.

إن منظمة التجارة العالمية تُوظَّف لغرض الرقابة على العلاقات التجارية الدولية لصالح مراكز الرأسمالية المتقدمة؛ إذ تتركز وظائفها في حماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات، وهذا هو الدور الحقيقي لهذه المنظمة الجديدة التي أُوكِلَت اليها وظائف مشروع الغات، والذي يسوِّق الخطاب الأيديولوجي حول حرية التجارة والنظام التجاري

الدولي المتعدد الأطراف. وهذه المنظمة تمثّل وسيلة مهمّة في إدارة النظام التجاري الدولي إدارة مركزية. ومن هنا، فإنها تسعى إلى القيام بدور مكمّل لدور الصندوق والبنك في كونها الحارس على إبقاء أسواق البلدان النامية مفتوحة لدخول السلع والخدمات من البلدان الصناعية، ضمانًا لبقاء البلدان النامية تابعة في توجهاتها العامة للبلدان الصناعية بما يخدم اقتصاد القرن الحادي والعشرين.

إنَّ تدويل الاستثمار والتجارة على الساحة العالمية يعوق من سيطرة الدول الكبرى على أسواق الدول النامية، ومثل هذا التدويل يجري تحت غطاء الركيزة الثالثة للاقتصاد العالمي وهي منظمة التجارة العالمية. وإنَّ انشاء هذه المنظمة يأتي استكمالاً لثلاثية إدارة الاقتصاد العالمي. فهذه المنظمة الدعامة الثالثة في الإدارة المركزية لهذا الاقتصاد بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبإنشاء هذه المنظمة سيكون مثلث الهيمنة على الاقتصاد العالمي قد اكتمل، ويكون تدويل التجارة قد أوشك على التنفيذ من خلال تكليف المنظمة الجديدة بقيادة المراحل المقبلة لتحرير الأسواق العالمية.

وفي إطار هذه التصوّرات فإن البلدان النامية ستشهد على ما يبدو:

١- جيشًا من العاطلين.

٢- انحرافًا سلعيًا واسع النطاق.

٣- انحرافًا اجتماعيًا (يُقصد بالانحراف الاجتماعي غزو البلدان النامية بسلع البلدان حديثة الصنع).

٤- زيادة فاتورة الغذاء.

٥- إلغاء شروط المكوِّن المحلي للصناعات التجميعيّة المملوكة للأجانب.

٦- تحرير الأسواق، بحيث تتقارب شروط العمل وظروفه على الساحة الدولية ويتحقَّق تدويل علاقات العمل بهدف تحسين شروطه وظروفه في البلدان النامية ورفعها إلى مستوى شروط العمل في البلدان المتقدمة، بل بهدف رفع تكلفة الإنتاج في البلدان النامية إلى مستوى تكلفة العمل في البلدان المتقدّمة، وهذا يعني:

أ – تعطيل بناء القاعدة الاقتصادية في دول الجنوب.

ب- تقليص فرص العمل في البلدان النامية وزيادة معدلات البطالة.

وفضلاً عن الهيمنة على أسواق البلدان النامية من خلال منظمة التجارة العالمية، فإن المشروطية الجديدة في التجارة الدولية هي الأخرى صورة من صور الهيمنة في المجال التجاري، فقد بدأ العديد من البلدان النامية يعاني من أشكال المشروطية الجديدة في التجارة الدولية المتمثِّلة في اتجاه بعض الدول المتقدّمة النمو لإيجاد صلات بين تجارة السلع ووسائل أخرى مثل الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه المشروطية تعني استخدام التجارة كأداة في يد بعض البلدان المتقدّمة النموّ لفرض روابط غير مقبولة على البلدان النامية التي تعتمد على التجارة.

إنَّ مثل هذه المشروطية تحول دون تحديد المصالح المشتركة والتفاوض حول الاتجاهات الأساسية للسياسة الاقتصادية الدولية بروح التعاون المتجددة. وإنَّ هذه المشروطية مع ما رافقها من موجة حمائية حالت دون وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة، وذلك يُعَدّ انتهاكًا صارخًا ومتواصلاً لقواعد النظام التجاري الحر المتعدد الأطراف ومعاييره.

ومع أن مراكز الرأسمالية المتقدّمة تهيمن على هذه المنظمات الاقتصادية الثلاث، إلاَّ أن الولايات المتحدة تملك التأثير الأكبر، ولا يعود ذلك إلى حجم حصتها التصويتية في هذه المؤسسات فحسب، وإنما أيضًا إلى قوّتها الفعلية. لهذا، فإن هذه المؤسسات تتيح للولايات المتحدة بحكم كونها صاحبة الكلمة فيها أن تفرض نفوذها على دول الجنوب. ومن خلال ذلك تسخِّر الولايات المتحدة هذه المنظمات لغرض الرقابة على العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة عامة، وعلى مسار اقتصاد الجنوب وعلاقته بمراكز الرأسمالية المتقدمة بصورة خاصة. بل يمكن القول إن الولايات المتحدة من خلال هذه المؤسسات تُخْضِع الاقتصاد العالمي لمنطق الإدارة الاقتصادية المركزية عبر فرض مناهج اقتصادية مؤدلجة ومبرمجة حسب برامج عمل تلك المؤسسات وأهدافها.

مما سبق يتضح أن إنشاء منظمة التجارة العالمية، إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يعني مثلث الهيمنة على الاقتصاد العالمي. ولا شك أن هذا المثلث سيؤدي إلى مزيد من تهميش الجنوب وتقليص دوره في إدارة وتسيير الاقتصاد العالمي، كما يعني ذلك أن الجنوب سيبقى مجتمعًا طرفيًا في اقتصاد القرن الحادي والعشرين.

إن تزايد حدّة الهيمنة على اقتصادات الجنوب من خلال منظمة التجارة العالمية يتيح مزيدًا من تصنيف قاعدة إدارة الاقتصاد العالمي وتسييره، ويرسخ مزيدًا من الاختلالات في هيكل العلاقات الاقتصادية خلال حقبة الألفية الثالثة، وهذا يعني أن العلاقات

الاقتصادية الدولية ستكون خلال القرن الحادي والعشرين أكثر اختلالاً مما هي عليه في القرن السابق الذي اتسم بالهيمنة غير المباشرة، ويعني كذلك أن اقتصاد القرن الحادي والعشرين أصبح يتسم بالهيمنة المباشرة للمؤسسات الدولية على حركة الاقتصاد العالمي الشمولية والإقليمية، وحتى الوطنية (بالنسبة لبعض الدول).

ويحاول الخطاب الاقتصادي في الغرب إقناع دول الجنوب بالتكيُّف النشط مع برامج هذه المنظمة؛ أي الخضوع لشروطها المُجحفة، والاستسلام لها كعملية ضرورية ولا مفر منها إذا أرادت أن تلحق بركب التقدّم وتتخلَّص من أزماتها الاقتصادية الخانقة، وإذا أرادت أن تستفيد من المزايا الكثيرة التي تحصل عليها عند تنفيذها للبرامج الجاهزة.

إن الإجابة على ذلك الخطاب تكمن في فضح نيّات ذلك الخطاب، لأن الخضوع لبرنامج هذه المنظمة هو حماية للاحتكارات التي تسيطر عليها تلك المنظمة وفتح الأسواق عنوة.

٢- الهيمنة من خلال النزعة الأُحاديّة للولايات المتحدة في التجارة الدوليّة

يعد التشريع التجاري الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٨٨، انتكاسة كبيرة للنظام التجاري الحرّ المتعددة الأطراف. ويهدف هذا التشريع إلى تعزيز الاتجاه نحو التجارة الموجهة الأطراف، وتعزيز الاتجاه نحو المعاملة بالمثل، والاتجاه نحو النزعة الثنائية في العلاقات التجارية من خلال قيام الإدارة الأمريكية باتخاذ إجراءات ضدّ بلدان يسود الشعور بأنها ستحدّ من صادرات الولايات المتحدة. وهذا التشريع الجديد الذي أصدرته (حامية الحرية) يسمّى قانون الولايات المتحدة للتجارة الشاملة والقدرة التنافسية للعام ١٩٩٨.

يعدّ القانون المشار إليه معوقًا لكل ما يسمّى حرية التجارة الدولية، بل ويعمل على تقييد هذه الحرية وتعطيل مبدأ الميزانية النسبية في التجارة الدولية. إنَّ القانون المذكور جاء ليرسي قواعد التجارة بالنسبة لأكبر بلد تجاري في العالم، وبموجب أحكامه يتعيَّن اختيار بلدان من القائمة التي يُعتَقَد من جانب واحد أنها تعرقل وصول الولايات المتحدة إلى أسواقها لتوقيع جزاءات عليها إذا لم ترفع الحواجز الموضوعة أمام السلع الأمريكية خلال مدة محدَّدة للتفاوض بين (١٢ – ١٨) شهرًا؛ أي للتفاوض بشأن القيام من جانب واحد بإزالة كل القيود والحواجز أمام وصول صادرات السلع الأمريكية إلى أسواقها. واستنادًا إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة تقوم باستخدام تدابير غير اقتصادية لفتح أبواب الأسواق المقفلة، وبذلك تقرّر الولايات المتحدة بصورة انفرادية مدى عدالة أو إجحاف السياسات التجارية التي يتبعها بلد آخر.

قامت الولايات المتحدة في العام ١٩٨٨ بإصدار قائمة البلدان التي ترى أنها أقامت حواجز ظالمة أمام صادرات الولايات المتحدة كاليابان، والبرازيل، والهند، والصين، والاتحاد الأوروبي، وكوريا الجنوبية.

ويتضمن التشريع الذي أصدرته الولايات المتحدة الحُكمين «الفائق» و«الخاص» في الفرع ٣٠١ من قانون الولايات المتحدة الشامل والمتعلق بالتجارة والقدرة التنافسية للعام ١٩٨٨، ويوجه الحكم الفائق في الفرع ٣٠١ (أحكام المادة ٣٠١، العليا) الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية إلى تحديد الممارسات ذات الأولوية التي من شأنها، إذا أُلغيت، أن تزيد من صادرات الولايات المتحدة على نحو كبير. ففي حالة إدراج اسم دولة معينة في القائمة، وفي حالة فشل المفاوضات معها لإزالة الحواجز أمام صادرات الولايات المتحدة، فإن الممثل التجاري للولايات المتحدة يقوم بفرض جزاءات على واردات تلك الدولة إلى أمريكا تصل إلى نسبة ١٠٠٪، على اعتبار أن ذلك البلد أصبح مذنبًا في العُرف الأمريكي، أمام الحكم الخاص الوارد في الفرع ٣٠١ (أحكام المادة ٣٠١، الخاصة)، الذي يرمي إلى تعزيز قدرة الولايات المتحدة على التفاوض.

وبموجب أحكام هذه المادة يقوم الممثل التجاري للولايات المتحدة بتحديد البلدان الأجنبية التي تفرض حماية حقوق الملكية الفكرية (حالة الصين مؤخرًا)، وتمنع فرص وصول الشركات الأمريكية ومنتجاتها الأصلية إلى الأسواق بسبب عدم قيام الدولة المذنبة بحماية تلك الحقوق.

لا شك أن الممارسات التي تطبقها الولايات المتحدة بموجب أحكام المادة (٣٠١) العليا، وبموجب أحكام المادة (٣٠١) الخاصة هي ممارسات من جانب واحد، وأنها لا تنسجم ومبدأ حرية التجارة الدولية وروح اتفاقية الغات.

ولم تكتف الولايات المتحدة بأحكام المادة (٣٠١) آنفة الذكر، فقامت بتطبيق ما يسمّى المعوقات الهيكلية للسعي من أجل إدخال تغييرات جذريّة في الاقتصاد الأمريكي والياباني للحدّ من الحواجز الجمركية في وجه الصادرات الأمريكية، وزيادة قدرة الولايات المتحدة على التفاوض مقابل قيام اليابان بتسهيل الاستثمار الامريكي داخل اليابان. ويأتي هذا التوجّه في محاولة من الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات تنافسية من أجل تفاوض العجز في الميزان التجاري الأمريكي تجاه اليابان والبالغ حوالي ٦١ دولارًا في العام ١٩٩٣.

إن أحكام المادة (٣٠١) العليا والخاصة؛ فضلاً عن المعوقات الهيكلية، تهدف إلى إزالة الحواجز أمام صادرات الولايات المتحدة، وهذه السياسات هي سياسات وإجراءات انفرادية

مخالفة لمبادئ حرية التجارة، فهي تعكس ضعف الكفاءة الاقتصادية وهبوط الإنتاجية للولايات المتحدة، بحيث أن أسلوبها غير قادر على المنافسة في إطار نظرية الميزة النسبية.

إنَّ عدم شفافية الأسواق، وإن وُجِدَت، لا يبرِّر تدخُّل الولايات المتحدة لفتح الأسواق باتخاذ إجراءات من جانب واحد. وحتى في داخل الولايات المتحدة أخذ كثيرون ينادون بترشيد التدخُّل والحيلولة دون إطلاق التدخُّل في التجارة. ولقد تزايد تدخُّل الولايات المتحدة بحيث لا تدري ماذا كانت سياسة الولايات المتحدة مع حرية التجارة أم مع التدخُّل في التجارة !؟ فهي تحاول التدخُّل من جانبها وتُلزم الآخرين بحرية التجارة!

إنَّ النتائج الاقتصادية التي ستحلّ بالاقتصاد العالمي جراء سياسة الولايات المتحدة يمكن أن تكون بالغة الخطورة إذا قام البلد المذنب باتخاذ إجراء انتقامي. وقد هدَّدت اليابان والصين فعلاً وبطرق متعددة باتخاذ مثل هذه الإجراءات. وأخيرًا نقول: إن ضغط الولايات المتحدة على الشركاء التجاريين لتحرير التجارة من جانب واحد، وممارسة ضغط الولايات المتحدة لإزالة الهيكلة أمام صادراتها إلى الأسواق الأجنبية يعبِّر عن نزعة أُحادية في اتخاذ الإجراءات التجارية، وهي نزعة ليست غريبة على الولايات المتحدة التي تعتمد على التهديد بالانتقام عندما تعجز عن حلّ مشكلاتها الاقتصادية، فهي تشتد في تطبيق هذه الإجراءات كلما زادت أزمتها. وتعلّمنا الأرقام أن تطبيق أحكام المادة (٣٠١)، العليا والخاصة، لم يؤد إلى مكاسب تجارية كبيرة للولايات المتحدة بقدر ما آثار غضب الآخرين، جراء تسلُّط الولايات المتحدة وعرقلتها لمسار النظام التجاري العالمي الذي يقوم على مبدأ حرية التجارة ونظرية الميزة النسبية. وحتى دراسات الأمم المتحدة أكدت أن اتباع منهج يقوم فيه بلد واحد بتعريف ممارسات معينة بأنها غير مُنصِفة ويفرض إجراءات في ظلّ التهديد باتخاذ إجراءات انتقامية هو أمر مناهض لاتفاقية الغات.

٣- الهيمنة من خلال تشكيل الفضاءات الاقتصاديّة القاريّة والإقليميّة

ضمن الموجة الإقليمية الثانية، وضمن إعادة هندسة الاقتصاد العالمي استعدادًا لاقتصاد العولمة، يجري تشكيل العديد من الفضاءات الاقتصادية الإقليمية كفضاءات تابعة لأحد الفضاءات الاقتصادية القارية. ولا شك أن تشكيل الفضاءات الإقليمية يأتي ضمن برنامج إلحاق اقتصادات الجنوب بالفضاءات الاقتصادية الإقليمية، وإلحاق الأخير بالفضاءات الأكبر. وإن عملية ربط الفضاءات الاقتصادية الإقليمية بالفضاءات الاقتصادية القارية ستؤدي إلى تعميق اندماج الجنوب بالاقتصاد العالمي اندماجًا تبعيًا، وبما يسهِّل إدارة اقتصاد الجنوب إدارة اقتصادية مركزية.

وستكون الفضاءات الاقتصادية الإقليمية بمثابة تخوم اقتصادية أو فضاءات اقتصادية طرفية متكاملة إقليميًا فيما بين الأطراف المكوِّنة لها (تكامل إقليمي داخلي)؛ أي متكاملة أفقيًا فيما بينها، ومتكاملة عموديًا أو رأسيًا مع أحد الفضاءات الاقتصادية العملاقة. إن تعزيز نهج الإقليمية الرامية إلى إنشاء المجالات أو الفضاءات الاقتصادية الإقليمية يُعدّ شرطًا ضروريًا لإلحاق هذه الفضاءات بالفضاءات الاقتصادية العملاقة، وإنشاء أو تشكيل هذه الفضاءات يأتي تحت ذرائع وحجج مشروعات التكامل الإقليمي، وعن طريق هذه الفضاءات تتكشف آليات الإلحاق.

كما أن تشكيل الفضاءات الإقليمية سيمكِّن مراكز الرأسمالية المتقدّمة بوصفها نواة للفضاءات الاقتصادية العملاقة من بسط هيمنتها على الاقتصاد الإقليمي، سواء أكانت آليات الهيمنة عن طريق الاستثمار الأجنبي، أو عن طريق الشركات عابرة الوطنية، أو عن طريق المؤسسات المالية، أو عن طريق تدويل التجارة والإنتاج وأنماط التصنيع والتكنولوجيا.

ثم إن عملية إلحاق الفضاءات الاقليمية بالفضاءات الاقتصادية القارية سيسرِّع من عملية الخصخصة وما يرافقها من تآكل السلطة الوطنية والاستثمار الأجنبي. وتعد الخصخصة شرطًا من شروط الإلحاق وخضوع نمط الإنتاج لشروط المركزية الاقتصادية. وفيما يأتي أهم الفضاءات الاقتصادية الإقليمية المسيطر عليها:

١- الهيمنة الأمريكية على الفضاء الاقتصادي الشرق أوسطي.

٢- الهيمنة الأمريكية على النافتا والناسافتا.

٣- الهيمنة الأوروبية على الفضاء المتوسطي.

٤- الهيمنة الأمريكية على الفضاءات الجديدة جنوبي وشرقي آسيا.

٥- الهيمنة الأمريكية على آسيا الوسطى.

٦- الهيمنة الأمريكية على الابيك.

٧- الهيمنة الأمريكية على الفضاءات في أمريكا اللاتينية.

يشكِّل ربط الجنوب بفضاءات إقليمية ضرورة يفرضها تطوّر التوسع الرأسمالي العالمي. وفي إطار هذه العملية تُسلَب من بلدان الجنوب بعض مقوّمات سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي، وذوبان الخصائص الوطنية في المحيط العالمي وفي اقتصاد أصبح عالمياً، حيث يبرز نظام انتاجي مُعولَم يقوم على الخصائص العالمية؛ أي بروز نظام إنتاجي مُعولَم يتجاوز الخصائص الوطنية ويلبي متطلَّبات التوسع المالي.

وبهذا الاسلوب تحاول الدول المتقدمة تحقيق أهدافها في الهيمنة على عالم الجنوب بعد تحقيق مبدأ الانتقال التدريجي من مرحلة الاقتصاد الدولي، الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متنافسة ومتمحورة حول الذات، إلى الاقتصاد الذي أصبح عالميًا. ولا شك أن توجهات الولايات المتحدة تهدف إلى السيطرة على تقسيم العمل العالمي الجديد، والسيطرة على موارد الجنوب، والأنماط التصنيعية والتكنولوجية. أما بشأن قضية التكتلات الاقتصادية الصاعدة، فالولايات المتحدة تحاول الإبقاء على السوق الأوروبية المشتركة، مما يدل عليه اسمها رغم دخولها مرحلة التوحيد، فهي تحاول أن تدفع بالاندماج عن طريق السوق وحدها؛ لأن مثل هذا الاندماج يطوِّر التناقضات أكثر مما يؤدّي إلى حلّها، بل إن الولايات المتحدة غالبًا ما تقوم بإضعاف أوروبا كلّها عبر تقوية تكتلات أخرى، مثل التوجه لتقوية منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي المعروفة اختصارًا باسم «ابيك»، التي تضم سبع عشرة دولة موزَّعة على قارات ثلاث. وهذه الدول هي: الولايات المتحدة؛ كندا؛ المكسيك؛ أستراليا؛ نيوزلندا؛ الصين؛ اليابان؛ هونغ كونغ؛ غينيا الجديدة؛ تايوان؛ بروناي؛ ماليزيا؛ أندونيسيا؛ سنغافورة؛ الفلبين؛ كوريا الجنوبية. وهذا التكتل يضم أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم (الولايات المتحدة؛ اليابان؛ الصين)، إلى جانب كونها تضم تكتلين كبيرين هما «النافتا» (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والاسيان/ رابطة أمم جنوبي شرق آسيا)، فضلاً عن الصين واليابان، وتشكل الأبيك حوالي (٤٠٪) من التجارة العالمية، وسوقًا يصل عدد مستهلكيه إلى ما يزيد على (٢) مليار سنة. إن قيادة الولايات المتحدة للأبيك تأتي ضمن محاولاتها لإضعاف أوروبا وفرض هيمنتها وبسط نفوذها على المنطقة الآسيوية، إضافة إلى تحجيم دوري الصين واليابان. كما أن سيطرة «النافتا» (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) على «الأبيك» يعني من جهة أخرى منع اليابان من تشكيل بُعدها الجنوبي، أو ما يسمّى الأبعاد الجنوبية لليابان المكوّنة من النمور الأربعة، وهي كوريا، تايوان، هونغ كونغ، وسنغافورة، ومن دول آسيا المشار إليها آنفًا. وبذلك، تحاول أمريكا تعطيل تشكيل وحدة باسيفيكية نواتها اليابان العظمى (امبراطورية الشمس العملاقة)، خشية أن تحتلّ هذه الوحدة الموقع المتقدِّم كمركز للإنتاج الصناعي العالمي، عدا أن تمكين اليابان من تشكيل بُعدها الجنوبي سيمكّنها من الدخول في معركة اقتصادية تؤكد هزيمة الولايات المتحدة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين ردًا على هزيمة اليابان العسكرية في القرن العشرين.

لم تكتف الدول المتقدمة بتشكيل الأبيك، بل إنها تسعى الآن إلى تشكيل فضاء اقتصادي عملاق يجمع بين الأمريكيتين، ويأتي تشكيل هذا الفضاء في إطار توجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة هندسة شواطىء المحيط الهادي. لذلك، فإن تشكيل منطقة التجارة

الحرّة لأمريكا الشمالية (أمريكا؛ كندا؛ المكسيك)/ النافتا (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الجنوبية) يعد الخطوة الأولى لتشكيل فضاء الناسافتا (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والجنوبية). وبتشكيل الناسافتا تتمكن الولايات المتحدة من التوغل نحو أمريكا اللاتينية. وهذا الفضاء الاقتصادي العملاق سيعني تشكيل البُعد الجنوبي للنافتا؛ أي تكتل النافتا مع بُعدها الجنوبي المتمثل بانضمام البرازيل؛ فنزويلا؛ الارجنتين؛ شيلي؛ بناما؛ كوستاريكا. ويهدف هذه الفضاء إلى تكوين سوق أمريكية قارية موحدة، هي المنطقة أو السوق الأمريكية المشتركة. والمنطقة التي تتكوَّن منها «النافتا» كلها واقعة تحت النفوذ الأمريكي. وهذه السوق تشكِّل المنفذ الآخر للولايات المتحدة في حالة عزلها عن أوروبا. وإن هذه السوق تشكِّل قاعدة انطلاق لطريق جديد للتجارة الدولية لا يمر بالغرب؛ بل يمتد عبر الشمال مرورًا ببانما وروسيا، وصولاً إلى اليابان والصين. وباختصار نقول إن توجه الولايات المتحدة لتشكيل الناسافتا يأتي ردًا على توجه أوروبا لتشكيل الفضاء الاقتصادي الأوروبي المؤلَّف من دول الاتحاد الأوروبي ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (آفتا؛ النمسا؛ فنلندا؛ آيسلندا؛ النرويج؛ السويد؛ سويسرا)، كما يأتي ذلك ردًا على اليابان بتشكيل الفضاء الآسيوي المؤلَّف من اليابان ودول جنوبي شرق آسيا.

٤- احتكار التمويل: الاتجاهات الدوليّة للاستثمارات الأجنبيّة المباشرة

تعدّ الشركات عبر الوطنية قوة هائلة تُمارِس عملها من خلال شبكة مُعقَّدة من الهياكل التنظيمية، وتنخرط في عمليات انتاج عالمي وفق تقسيمات حديثة للعمل فيما بين الشركات بالنسبة لكل وظيفة من وظائف الشركات.

ويترتب على ذلك أنها تنشىء نظامًا عالميًا متكاملاً للإنتاج، يضع تحت إدارتها ما يناهز ثلث الإنتاج العالمي للقطاع الخاص. إن عالم الشركات عابرة الوطنية عالم كبير ومتنوّع ويزداد اتساعًا. فمع بداية عام ٢٠١٢، فإن هناك (٩٥٠٠٠) شركة عابرة وطنية في العالم لها توابع وفروع ذات أهمية كبيرة في الخارج تربو على (١٩٥٠٠٠٠) شركة أجنبية. وهذه الأرقام تقلّ في حقيقة الأمر عن عدد الشركات التي تعمل كشركات عابرة الوطنية لسببين: أولاً- صعوبة تطبيق المقاييس، وثانيًا- لأن بعض الشركات تقوم بأنشطة عابرة وطنية وتمارس هيمنتها على الأصول الإنتاجية الخارجية عن طريق مجموعة متباينة من الترتيبات غير المتعلقة بحقوق الملكية، مثل التعاقد من الباطن – أو منح الامتيازات أو التراخيص، أو ما شاكل ذلك، وأيضًا عن طريق إقامة تحالفات استراتيجية. وإن أكثر من ٩٠٪ من الشركات عابرة الوطنية توجد مقراتها في الدول المتقدّمة مع وجود نسبة عالية من التركيز من حيث حصة هذه الشركات في الأصول الأجنبية، التي تهيمن عليها كبريات هذه الشركات. وبعد

أن أخذت العولمة الاقتصادية وآلياتها تبسط أذرعها الأخطبوطية على عناصر الاقتصاد العالمي، بدأت الشركات متعدية الجنسية تسعى إلى إيجاد إطار مؤسسي عالمي لاستثماراتها الأجنبية المباشرة التي تقوم بها في مختلف مناطق العالم، حيث تسيطر هذه الشركات على الاتجاهات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر.

تهيمن البلدان المتقدمة النموّ على الاتجاهات الدولية للاستثمار الأجنبي (الوافد والصادر) من خلال هيمنتها على أكثر من ثلثي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم، وعلى (٩٠٪) من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من العالم. وتعود هذه الهيمنة إلى عولمة الإنتاج وتكامل الاقتصاد الأوروبي، والاتجاه نحو تشكيل مناطق التجارة الحرة والفضاءات الاقتصادية، وإلى تحرير الإجراءات المنظمة للاستثمار الأجنبي، وإجراءات تحرير الاستثمار المتعلق بالتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية. كما تعود إلى اتساع نطاق عمليات الاندماج والتملُّك عابرة الحدود بين الشركات العابرة للقوميات والشركات الأجنبية.

الخاتمة

مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، يزداد التوجه إلى دفع اقتصاديات البلدان النامية لكي تعمل في بيئة غير ملائمة، سيكون من نتائجها تزايد العجز الكبير في الميزانيات، وتدهور مؤشرات النمو الاقتصادي، وتفاقم معدلات التضخم الاقتصادي، والركود التضخمي، وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، والنقل السلبي للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النموّ، وهبوط السلع الأساسية، وهبوط حصائل الصادرات، وعدم كفاية التدفقات الصافية في الموارد المالية، وارتفاع تكلفة القروض (أسعار الفائدة الحقيقية)، وعدم قدرة صادرات البلدان النامية على الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة بسبب الحمائية، وتدهور معدلات التبادل الخارجي... إلخ.

ونظرًا لفشل الجهود الدولية في إدخال تحسينات ملموسة على الاقتصاد العالمي من أجل إيجاد الحلول لمشكلات الاقتصاد العالمي، وتخليصه من الاختلالات الواسعة النطاق في الأنظمة الاقتصادية، وبالأخص المالية والنقدية والتجارية الدولية، فإن معظم البلدان النامية، ومنها الأقطار العربية ستواجه القرن الحالي باقتصاديات أكثر اختلالاً، وأكثر انكشافاً، وأقل قدرة على استئناف النموّ، وأقل مناعة على مقاومة الصدمات الخارجية المفاجئة واستيعاب آثارها المتعددة الجوانب. وسوف تتعرض الاقتصادات النامية لمزيد من عدم الاستقرار، ولمزيد من العوامل التي تهدِّد نسيجها الاقتصادي والاجتماعي، وستعاني من

انتكاسة تنموية تتسم بمعدلات نموّ راكدة أو هابطة، مع تبديد متزايد للمنجزات الإنمائية التي تحقَّقت خلال العقود السالفة. وسوف تضطر البلدان لأن تحقِّق أهدافها التنموية في محيط خارجي غير ملائم، مع بذل جهود مضنية للتكيف مع هذا المحيط، وستفقد الكثير من الدول النامية قدرتها على استيعاب حيوية اقتصاداتها، وتتكبَّد تكاليف اقتصادية واجتماعية جراء إرهاق أو أعباء التكيُّف، وستكون احتمالات إنعاش النموّ والتنمية في معظم البلدان النامية بالغة الصعوبة، وستتعرض اقتصاداتها لمزيد من انعكاسات تعاظم عوامل الاضطراب التي تهدِّد بمزيد من تدهور البيئة الاقتصادية، وبالأخص الاضطراب الناتج عن تدهور أسعار معظم السلع الأساسية، وتدهور معدلات التبادل التجاري، وتقلُّب أسعار الصرف للعملات الرئيسية، وارتفاع أسعار الفائدة، وعدم كفاية الموارد المالية اللازمة للتنمية؛ فضلاً عن تزايد حجم المديونية الخارجية والأعباء المترتبة عليها.

ولا بد أمام ذلك كلّه من المطالبة باستخدام عقلاني ومنطقي لثروات الجنوب، وإيقاف النهب العام والتبذير من جانب الشمال. كذلك، لا بد من الوقوف ضدّ الخطاب السياسي الغربي الذي يحاول دفع العالم الثالث لكي يغيِّر نهجه ويغيِّر من طرق تعامله وتفكيره وسياساته من أجل تلبية متطلبات الرأسمالية العالمية في القرن الحادي والعشرين. إن القوى الغربية تحاول إعادة ترتيب الجنوب وفق هواها وبما يخدم مصالحها الاقتصادية، غير أن مسعى الجنوب في اتجاه التنمية المستقلة هو الملاذ الوحيد لإيقاف توجهات الشمال نحو تهميش الجنوب؛ شكلاً ومضمونًا.

لقد أدرك الكثير من بلدان العالم الثالث حقيقة الطريق المسدود للتنمية الرأسمالية بلا حدود، ونادت بعض البلدان، كما ماليزيا، بضرورة بناء قاعدة إنتاج مادية كبيرة تنطلق من مقوّمات التنمية المستقلة بعيدًا عن الاندماج التبعي وتوجيهات صندوق النقد الدولي.

ويعد النموذج التنموي في ماليزيا مُعبِّرًا بحقّ عن طموحات العالم الثالث في بناء التنمية المستقلة. ولا يبدو في الأفق أن بلدان العالم الثالث التي يسوقها حظها السيء إلى الصندوق تستطيع الإفلات من قبضة الوصفة الجاهزة وتوجيهات صندوق النقد الدولي وسحر الشركات متعدّدة الجنسية.

إن دول الجنوب مُطالَبة بإيقاف الجري وراء السراب المتمثل في اللبرلة والتنمية، أو التنمية المؤدلجة، وفق أيديولوجية العولمة الاقتصادية ومرجعياتها، ومطالبة بتشكيل منطقتها الاقتصادية التي تمكّنها من الوقوف في وجه التطورات المعاصرة وانعكاساتها السلبية.

مراجع البحث

١. حميد الجميلي، «**موقع الاقتصادي العربي في منظمة اقتصاد القرن الحادي والعشرين**»، مجلة **المجمع العلمي**، الجزء الأول، المجلد ٤٦ لعام ١٩٩٩، ص ١٠٠ - ١٣٩.

٢. حميد الجميلي «**موقع الاقتصاد العربي وخيارات المستقبل**» مجلة **بيت الحكمة** السنة الثانية، نيسان ١٩٩٩، ص ٣٤- ٥٢.

٣. سمير أمين، **موقع الاقتصاد العربي في النظام العالمي**. مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٢٠١، نوفمبر ١٩٩٥، ص ١٧-١٨.

٤. أسامه الغزالي حرب، **آلام التفكك والاندماج**، مجلة **السياسة الدولية**، كانون الأول/ يناير ١٩٩٣، ص ٤.

٥. محمود عبد الفضيل، **السياسة والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية**، محاضرة ألقيت في مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٧ آيار/مايو ١٩٩٣.

٦. محمد حسنين هيكل، **العرب على أعتاب القرن الـ ٢١**، مجلة **المستقبل العربي**، العدد ١٩٠ — ١٢، ١٩٩٤، ص ١٠-١١.

٧. معن زيادة، **العرب والتحولات العالمية**، مجلة **الفكر العربي**، العدد ٦٦، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٩١، ص ١٨-١٩.

٨. حميد الجميلي، **استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء الهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين**، مجلة **شؤون عربية**، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ص ١٥٦ — ١٦٤.

٩. حميد الجميلي، «**صندوق النقد الدولي بين فشل سياسات الماضي وتحديات أزمات المستقبل**»، مجلة **أم المعارك**، تموز/يوليو ١٩٩٩، ص ٩.

١٠. فؤاد مرسي، «**صندوق النقد الدولي قمة الرأسمالية العالمية**»، مجلة **المنار**، العدد ٥٤، ١٩٨٥، ص ٢٨ -٤١.

١١. حميد الجميلي، **دراسات في اقتصاديات الغات**، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٨، ص ٢٨ — ١٥٥.

١٢. عمر عبدالله كامل، «**الاقتصادات العربية وحقيقة خسائر ما بعد الغات**»، مجلة **الإهرام الاقتصادي**، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

١٣. إبراهيم العيسوي، **تقييم النظام الجديد للتجارة العالمية**، مجلة **المستقبل العربي**، العدد ١٩٤، نيسان/إبريل ١٩٩٤، ص ٢٨-٤٢.

١٤. حميد الجميلي، «**التحررية الاقتصادية الجديدة في ضوء منهج صندوق النقد الدولي**»، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٩، ص ٨- ١٣.

١٥. عبد الخالق عبدالله، **التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، مجلة **المستقبل العربي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد ١٦٧،كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ص ٩١.

١٦. سمير أمين، **شروط إنعاش التنمية**، مجلة **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ص ٨ — ١٣.

١٧. محمد نور الدين، **صندوق النقد الدولي والتنمية المستقبلية في دول العالم الثالث**، مجلة **المنار**، العدد ٥٤، ١٩٨٩، ص ٥٦ — ٦٠.

١٨. الاونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٩**، جنيف ١٩٩٩.

١٩. سمير أمين، **ملاحظات حول العولمة**، مجلة **الفكر العربي**، معهد الإنماء العربي، العدد ٦٦، ١٩٩١، ص ٣٦ — ٥٣.

٢٠. سمير أمين، **البديل الوطني الشعبي الديمقراطي في الوطن العربي**، مجلة **المستقبل العربي**، ١٩٩٣، ص ١٠٠ — ١٠٤.

٢١. حميد الجميلي، «**الاقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربي**»، مجلة **الزحف الكبير**، العدد الثاني، تموز — آب ١٩٩٩، ص ٤٦ — ٥٦.

٢٢. إسماعيل صبري عبدالله، «**الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية**، مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٢٢٢، آب/أغسطس ١٩٩٧.

٢٣. حميد الجميلي، **الهيمنة الامريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين**، مجلة **شؤون سياسية** العدد ٥ لعام ١٩٩٤، ص ٢٣ — ٥٠.

٢٤. حميد الجميلي، «**المأزق الاقتصادي لعالم الجنوب مع مطلع القرن الحادي والعشرين**»، مجلة **آفاق عربية**.

محور الكتب

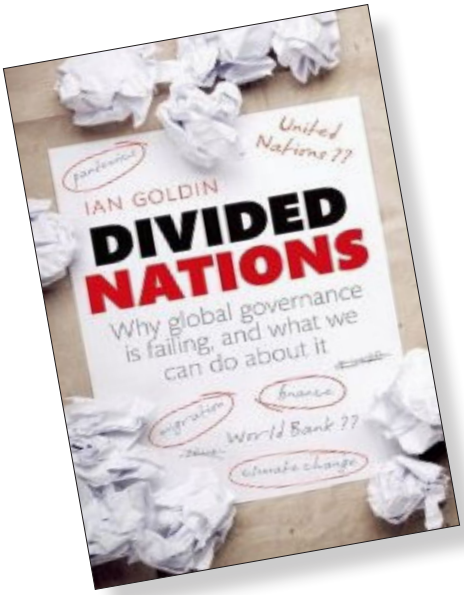
United Nations ??
IAN GOLDIN
DIVIDED NATIONS
Why global governance is failing, and what we can do about it
World Bank ??

٢٠١٠/٢
كتاب المنتدى (٨)
قضايا في الفكر والتفكير عند العرب
الأستاذ
حسن عبيد الكرمي
منتدى الفكر العربي
عمان - الأردن
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

مركز دراسات الوحدة العربية
أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي
(منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية)
د. صلاح سالم زرنوقة

دم ونفط
أميركا واستراتيجيات الطاقة:
إلى أين؟
مايكل كلير

(١)

قضايا في الفكر والتفكير عند العرب

الأستاذ حسن سعيد الكرمي

ثلاث كلمات*

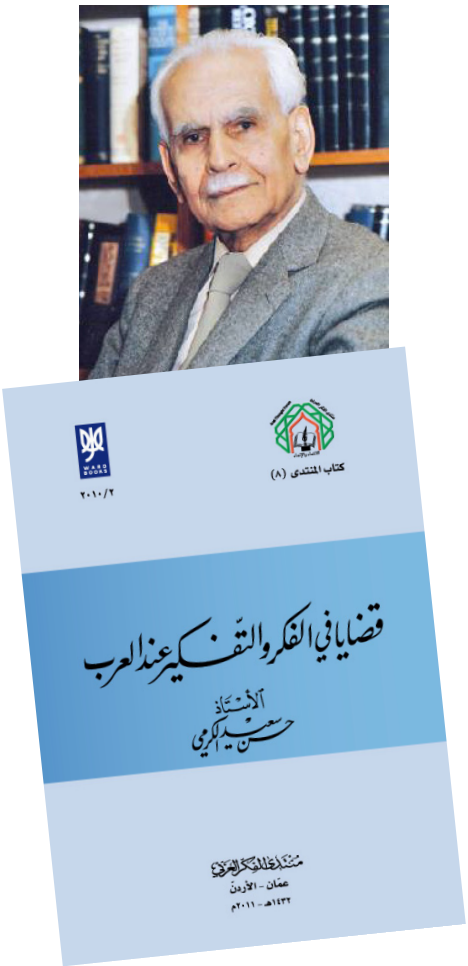

الناشر: منتدى الفكر العربيّ ودار ورد الأردنيّة للنشر والتوزيع
مكان النشر وتاريخه: عمّان؛ ٢٠١١

١- تقديم

كايد هاشم*

الحديثُ في هذا اللقاء عن عالم ومفكرٍ جليل، شَرُفَ منتدى الفكر العربيّ بأن ينشرَ واحدًا من مخطوطاته المتعدِّدة (كتاب «**قضايا في الفكر والتفكير عند العرب**»). والفضلُ في ذلك – بعد الله – لرئيس المنتدى، سموّ الأمير **الحسن بن طلال**، الذي عهدنا فيه وفاء العالم المفكِّر الحكيم لأهل العلم والفكر والنَّظر، والذي بادرَ بحماسة المُحِب إلى مباركةِ تبنّي المنتدى لنشر مخطوطات أستاذه وصديقه المرحوم **حسن سعيد الكرميّ** (١٩٠٥-٢٠٠٧). فكان هذا الكتاب الذي نحتفي بإشهاره اليوم، ونقدمه باعتزازٍ إلى القراء العرب، ومَنْ يقرؤون بالعربيّة، من المتخصصين وغير المتخصصين، ولا منّة في هدايا المعرفة.

* الكلمات التي ألقيت في حفل إشهار هذا الكتاب، الذي أقامه منتدى الفكر العربي في مقرّه يوم الأربعاء ٢٠١٣/٥/١٧، وأداره معالي أ.د.**إبراهيم بدران**، عضو المنتدى ومستشار رئيس جامعة فيلادلفيا/ الأردنّ.

** مساعد الأمين العام لمنتدى الفكر العربيّ، ومدير تحرير مجلة «المنتدى».

ويسعدني - في هذه المناسبة - أن أزفَّ إليكم أننا في سبيلنا قريبًا لإصدار مذكِّرات الكرميّ التي أملاها على ابنته السيدة **سهام**، وهي المذكِّرات التي تُشكِّلُ وثيقةً إنسانيّةً من خبرات إنسان عاش قارئًا باحثًا مفكرًا كاتبًا مئة ونيف من الأعوام، لكنه في دنيا الفكر ارتحلَ حيًّا عبر الدهور، وجالَ في العصور، وارتادَ مستقبلٍ سيتردَّد فيه ذكره وصداه – بعدَ الممات - بما تركة من ميراث الكنوزِ العقليّة والفكرِ المنقِّب عن الأسئلة قبل الانشغال بمعرفة الإجابات.

لا أُبالغ إذا قلت إنّ كتاب «**قضايا في الفكر والتفكير عند العرب**» من أهمّ الآثار التي قدّمها المفكِّر المرحوم الأستاذ حسن الكرمي في الفكر العربيّ المعاصر، لأنَّ هذا الكتابَ يمثلُ خلاصةً لخبرات متنوِّعة وعميقة في البحث والدراسة والنظر العقليّ، ليس في شؤون تخصصيّة ضيقة حولَ اللغة والفكر والتفكير والتربية والتعليم، فحسب، وكما هو ظاهرٌ من عنواناتِ فصول الكتاب، وإنما - ويدرك القارىء ذلك منذ الفصل الأوّل في الكتاب - في أبعادٍ مفصلية ومؤشرات تثيرُ الفكر وتحرِّك التفكير وتداعيات السؤال، وتتعلَّق في المحصِّلة بتاريخ العربِ الاجتماعيّ في كثيرٍ من الجوانب.

كانَ الأستاذ الكرميّ يردِّدُ أنه لا تاريخ اجتماعيّ لدينا نحنُ العرب، وكان يمكن أن يتصدَّى لوضعِ كتابٍ أو أكثر، يسرُدُ فيه التاريخ الاجتماعيّ على نحوٍ ما، لكنَّهُ ارتادَ الموضوع عبرَ سياقٍ من التداخل المعرفيّ، ومن حيث وصلَ إلى هذا الحكم بتبيان الأسباب والعوامل التي رأى أنها تكمنُ وراء ما يمكن أن نَصِفَهُ بفهم وتشخيص أصول المعضلات التاريخيّة المزمنة في الشخصيّة الجمعيّة العربيّة، وفي أزمة التفكير، والمسلكيّة الاجتماعيّة، وصراع الانشداد إلى المقدَّس والاستجابة لسنن التطوّر والتجديد، وبالتالي في إدراك متانةَ النسيجِ في هذه الشخصيّة وذهنيتها، ومدى استجابتها للتعامل السويّ مع المعضلات، وكذلك مواضع التهلهل؛ بل قل الداء فيها، دون أن يقصُر عن تقديم ما رآه علاجًا، فيه ما فيه من نجاعةٍ بالقياس إلى التجربة الإنسانيّة العامّة. فالتفكيرُ – والقول للكرميّ – «دليلٌ على الرقيِّ العقليّ، ويمكن معرفة درجة رقي الشعوبِ من معرفةِ طرق تفكيرها». فهو يتحدَّث – مثلاً - عن ألاعيب الأفكار المدسوسة عبر وسائط الدعاية والنشر والإعلام، باستغلال أنَّ الناس عمومًا ليس لديهم الوقت لأن يُمحصوا الأقوال ليعرفوا الصادق من الكاذب، ولا لديهم من التفرُّغ الذهنيّ لإعمالِ المنطق والنظر فيما يُقال، فيُساقون إلى قبولِ ما يُقال لهم من غيرِ إمعان، بل إنهم يخافونَ من المعارضةِ والاحتجاج. يقول هنا: «إنَّ الأكثريّة الغالبة من الناس لا تفكِّر، والذين يفكِّرون لا يزيدون عن الربع على أكبر تقدير». وهذا سبب أنَّ «الأكثريّة تقفُ سدًّا منيعًا ضدّ انتشارِ أي رأي جديد أو مُخالِف، ولا عبرة في أن يكونَ الرأي الجديد

سليمًا منطقيًّا مقبولاً عقليًّا. وهنا تكمن الصعوبة التي تواجه المفكِّرين لدحض الرأي السائد».

ويتحدث ضمن ما يتحدث فيه عن العادات المنحرفة في التفكير، وعن تعبير «فتنة اللغة» المرتبط باللغة العربيّة؛ بمعنى أن يستعمل الإنسان كلمة ويظنّ أن مدلولَها موجودٌ فعلاً خارج الذهن، فيعيشُ عالمًا موهومًا، يقوم على الافتتان بالصورةِ الكلاميّة على اعتبار أنها حقيقةٌ واقعة، فيكتفي بالأقوال ويؤمن بصحتها، ولا شيء في الواقع يؤيد!

ثم هو يحلِّل الاستعباد البغيض، حتى في العالم الحرّ لمعاش الإنسان وتفكيره، والتطبُّع على العبودية الذي هو مَدرَجةٌ إلى الطبع، وما أدت إليه العقلية التي تطبَّعت بالعبوديّة لصالح العصبيّات من تشوّهات اجتماعيّة أعلَت من قدر الغريب الأجنبيّ، وزرعت التحاسد والتباغض بين ضحاياها، فشلَّت تفكيرهم، وامتصَّت طاقاتهم الإيجابيةِ نحو مزيدٍ من العبوديّة.

والأمثلة كثيرة في هذا الكتاب، الذي يمكن وصفه بالكتاب المحرِّض على يقظة التفكير، التفكير الناقد للذات أولاً، وليس جَلد الذات كما هو التعبير السائد، والمحرِّض على التساؤل حول حقيقة ما أصبحَ مسلَّمات في التفكير، لعل الإدراك العقلي المنطقيّ ينهض من رقدته، وتخفّ وطأة الغربة النفسيّة التي باتت سِمة تهدد بنية مجتمعاتنا، وتسهِّل لمن لا يروم خيرًا أن يجد اللقمة سائغة لا تكلّفه أدنى جهدٍ في تناولها.

٢- حول كتاب «قضايا في الفكر والتفكير عند العرب»

أة. سهام حسن الكرمي

هذا الكتاب الذي نحن في صدد الحديث عنه، كان حسن الكرمي قد كتبه في السنوات الأخيرة من عمره، ولم يعش ليراه مطبوعًا كما نراه نحن الآن. كتبهُ وقد خبا بصرُه وارتجفت يداه فلم يقوَ على التحكُّم بالقلم. لذلك، فقد اعتمد على الآخرين في نقل أفكاره إلى الورق. وهذا أيضًا كان رهنَ دقّةِ المُتلقِّن وأمانته، إضافةً إلى قدرة الكاتب على نقل أفكاره بسلاسةٍ دون رؤيةِ ما يُملي. مع ذلك جاء الكتابُ عل أفضل ما كان قد يتمنّاه الوالدُ من حيث المحتوى وعمقِ الموضوع. ولا بد هنا من القولِ بصدق إنني راجعت الكتاب بدقةٍ وأمانةِ المُراجِع ليخرج إلى القارئ لا تشوبُه شائبة.

هذه الأفكار هي ما كان الوالدُ لا يفتأ يتكلَّم عنها، وقد أعطاها ما أمكنه في هذا الكتاب، لكنها ليست شاملةً لجميع ما كان يُقلقه ويقُضُ مضجَعه في هذه الحياة. فكثيرًا ما كان يشكو من قلّة اهتمام الشعب العربيّ بالقراءة وقلّةِ صبرِه على سماع حديثٍ ذي شأن إمّا في محاضرةٍ أو برنامجٍ راديو. وكان يعزو ذلك إلى عدم تعوُّدِهم على القراءة المُفيدة منذ الصغر في المدارسِ أو البيت، ولضعفِ المناهج الدراسية التي لا تتطلَّب من التلميذِ المطالعةَ لاستنباط المعلوماتِ؛ بل تَتوقَّعُ منه حِفظَ المعلومات، سواءٌ فهمَها أم لم يفهمها. وباعتقاد الوالد أن عدم وجود قاموسٍ مُبسَّط في متناول التلميذ يستنيرُ به في التحقُّقِ من معاني الكلمات والطريقةِ الصحيحة للفظها هو سببٌ آخرُ في التهاون فيما بعد باللغة والعلوم كافة.

وموضوعٌ آخرُ كان يشغَل بال حسن الكرمي هو الترجمة. فكان يرى أنَّ المترجم الحقّ يجب أن يكون فقيهًا في اللغتين: اللغةِ التي يُترجِم منها واللغة التي يُترجم إليها. كما ينبغي له أن يكون ذا دراية تامة بالثقافةِ والأدب والتاريخ حتى لا تفوتُه الخلفيةُ للمعلومات عند نقلها إلى اللغة الأخرى. وكان دومًا يشير إلى مثالٍ على ذلك في الترجمةِ الحرفية التي استخدمها الكثيرون عند الإشارة إلى «جَوزة الحَلق» بتعبير تفاحةِ آدم. فهذا التعبيرُ في الإنكليزية

يشير حتمًا إلى قصةِ الخليقة في الديانات القديمة التي أشارت إلى تناول آدمَ للفاكهة المُحرَّمة على شكل تفاحة. بينما قصةُ آدم في القرآن لم تذكر نوعَ الشجرةِ المُحرَّمة، ولو وَعى المترجمُ الخلفيّةِ الثقافية لهذه القصة لما أخطأ. وكم شكى الوالدُ من إساءةِ المترجمين إلى الثقافةِ العربية بترجمة الكتب الأجنبية ترجمةً ركيكة واستخدامِ تعابيرَ خاطئةٍ سَرَتْ فيما بعد في وسائل الإعلام، ودَرَجَ الناسُ على استعمالها وهي خطأ.

حاول البعضُ عن حُسن نيةٍ، برأي الوالد، إعادةَ نشرِ أمّهات الكتب العربيةِ القيمةِ بكلفةٍ لم يَضُنوا بها، بغيةَ إنعاش تلك الثقافةِ في أذهان النشء. لكن، في رأي الوالد أيضًا، أن ذلك لن يُجدي نفعًا ما لم يرافق هذه الكتبَ هوامش ومقدماتٌ تُفسِّر مضمونَها بلغةٍ مُبسَّطةٍ يفقها القارئُ الحديثُ ويستسيغُها مما يُشجعُه على القراءة، وهذا هو المطلوب.

وعودةٌ إلى الكتابِ الذي بين أيدينا، فقد أسهبَ المؤلفُ في الحديث عن إصلاح المعجمِ العربي لتتحدَّدَ معاني الكلماتِ فتتضحُ الصورةُ في ذهن المرء، وبذلك ينصلحُ الفكر. من دون ذلك تحصل البلبلةُ فلا يعرفُ المتحدِّثُ إنْ كان قد نقلَ آراءَه كما أرادَ، ولا يفقه السامعُ ما قيل. ويؤكد الوالدُ أهميّة مناهجِ التعليم وضَرورةِ وضعها بشكلٍ سليم ليستقيمَ الفكرُ لدى النشء منذ البداية. ويُظهر اهتمامًا بالغًا في إنعاشِ كبرياءِ الشعب بتراثه وحثه على عدم استيرادِ قِيَمه وأفكاره من الخارج كما استورد نمطَ لباسه وكثيرًا من أساليب حياته. وهذا في رأي المؤلِّف ما يحُطّ من هِمم الشعوبِ فتركنُ إلى كل ما تُلقَّن به دون اعتراضٍ، وتنسى أنَّ لها الحقَ في رفض ما يُسيء لقوميتِها ومعتقداتِها.

هذا عرضٌ مقتضبٌ للكتاب أرجو أن أكون قد أعطيتَه شيئًا من حقّه، ولكم في آخرِ الأمر الحكمُ العادل عليه.

٣- كتاب «قضايا في الفكر والتفكير عند العرب» وذكريات مع مؤلِّفه

د. سمير مطاوع*

أُدركُ أنَّ الدقائق القليلة التي يفترض أن تستغرقها هذه الكلمة لن تمكنني من إيفاء حسن الكرمي حقّه عليّ كصاحب الفضل في كثيرٍ مما حققته في حياتي؛ عبر علاقة من المحبّة والتقدير بدأت عام ١٩٦٥، ولم تنته إلاَّ حينَ فارق الدنيا تاركًا لنا ذكرى وتراثًا من الشعر والأدب والفكر والفلسفة سيخلِّد هذا العلامّة لأجيال وأجيال تأتي إلى الدنيا بعدنا.

وعليه، فإن اختلاط الشخصي بالعام فيما سأقول حتميّ ولا مناص منه، فاعذروني.

حين وصلتني نسخة كتاب «**قضايا في الفكر والتفكير عند العرب**»، من إصدار منتدى الفكر العربي مشكورًا، كان ذلك بمثابة تذكرة إلى عالمٍ سحري مررت به وعشتُ فيه ردحًا من الزمن في لندن وعمّان.

توقَّفتُ في مطلع الكتاب عند كلماته في مطلع الفصل الثالث بعنوان «**البلبلة في اللغة والفكر**»، ذلك أنها أعادتني فورًا إلى لقائنا الأوّل عام ١٩٦٥. كنتُ قد تقدَّمتُ بطلبٍ للعمل في القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية، فأرسلوا إلى إذاعة هولندا العالمية التي كنتُ أعمل بها مجموعة فحوصات في اللغة والصوت والإلقاء... وما إلى ذلك. وحين عادت النتيجة حصلتُ على علامة كاملة، فشكَّ المديرون الإنجليز بأن الإذاعة الهولندية «غشَّشتني»، فدعوني – الإنجليز – إلى لندن لتجربتي في فحوصات أُخرى، ومنها دعوني إلى مقابلة المديرين الإنجليز ومعهم المرحوم (أبو زياد)، الذي كنت سمعت عنه الكثير، وسمعت برنامجه «**قول على قول**» عشرات المرات! ومَنْ لم يسمع هذا البرنامج في أنحاء العالم العربي كافة عشرات المرات؟ فأصابني شيء من الهيبة والخوف. لذلك أخذت أتحدَّث الإنجليزية باللهجة الإنجليزية، التي تعلَّمتها في صغري حين كان من بين هواياتي

* وزير إعلام سابق، وباحث ومحلِّل سياسي/الأردنّ.

تقليد اللهجات من خلال استماعي إلى القسم العالمي بهيئة الإذاعة البريطانية باللغة الإنجليزية.

لم يعلِّق (أبو زياد) كثيرًا، لكنه ظلَّ يبتسم طيلة المقابلة. وبعدها دعاني إلى تناول الغداء وحديث في العموميات؛ إلى أن صعدنا إلى مكتبه فانطلق بكلّ الكياسة وعمق التجربة يشير إلى محاولاتي من خلال اللهجة في الحديث بالإنجليزية؛ مستعملاً الكلمات نفسها التي أوردها في كتابه موضوع الحديث (صفحة ٢٢): «الأصل في اللغة هي استعمال المفردات التي يفهمها الآخرون كرموز للمعاني والمدلولات. وإذا كانت اللغة أداة التفاهم فهي أيضًا أداة الفكر. فإن كانت الأداة صحيحة كان الفكر صحيحًا... ومعنى صحّة اللغة أن تكون واضحة المعاني... ويكون التركيب في عبارات مفهومة... وتكون العبارات بموجب قواعد معروفة يفهمها القوم...». لذلك، أضاف (أبو زياد)، رحمه الله، أن «لا داعي لاختيار كلمات أو عبارات قليلة الاستعمال في الحياة العادية لتبهرهم أو نسعى لخلق الانطباع بأنك متمكِّن من اللغة، لأن مثل هذه الكلمات قد يكون لها في المجتمع الإنجليزي الذي لا تعرفه مدلولات مختلفة! ولذلك أيضًا حذار من اختيار الكلمات الصعبة في حديثك للدلالة على قدراتك اللغوية حين لا تكون على يقين من مدلولاتها في المجتمع الذي لا تعرفه!

كان ذلك هو الدرس الأوّل الذي علَّمني إياه حسن الكرمي، وحرصت على الالتزام به في كل مجمَع أكون أحد المتحدثين فيه.

ومع الدروس الكثيرة؛ بل الكثيرة جدًا، التي أجاد عليَّ بها حسن الكرمي، أحد أهم الأساتذة في حياتي، كانت نصائحه عند استشارته في مشروعي لوضع كتاب يتناول دور الأردن في حرب عام ١٩٦٧ منارة على الدرب أضاءت طريقي. وحين قرأتُ كلماته في الفصل الخامس «**اللغة والفكر**» (صفحة ٣٦): «في رأيي المبنى على الملاحظة أن العرب عمومًا قلما يقرؤون، وإذا قرؤوا فغالبًا ما لا يستوعبون ما قرؤوه. والسبب هو قلَّة اعتياد الناس على القراءة منذ الصغر. وعدم استيعاب القارئ لما يقرؤه سببه عائد إلى أن معظم الكتب المتداولة ضحلة المضمون لا ترمي إلى توضيح المعنى بقدر ما يستهويها وضع الكلام المنمَّق. ويتصل بهذا الأمر شيء آخر هو أن العرب لم يهتموا الاهتمام الكافي بتوثيق الوقائع بالتدوين والتسجيل بالتواريخ والتفاصيل بحيث يمكن للباحث الرجوع إليها في دراسته»... حين قرأت هذه الكلمات التي كانت كلماته نفسها يوم سألني إن كنتُ اعتزم الكتابة باللغة العربية أم باللغة الإنجليزية (؟) وعبَّر عن ارتياحه حين أخبرته أنها الثانية؛ أي اللغة الإنجليزية، بأن هنأني وتمنّى لي التوفيق على الرغم من صعوبة المهمّة، وخصوصًا مسألة

التوثيق. وفي هذه الوقفة لا يسعني إلاَّ أن أذكر بالامتنان والتقدير والترحُّم على الغالي جلالة **الملك الحسين** - طيَّب الله ثراه - الذي مكَّنني من الاطلاع على وثائق القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية والديوان الملكي الهاشمي العامر كافة المتعلِّقة بفترة تلك الحرب المشئومة وظروفها وتطوّراتها. وأكمل (أبو زياد) بأن قدَّمني وأوصى بي أمين مكتبة الوثائق في هيئة الإذاعة البريطانية التي تضم كنوزًا من عشرات آلاف الوثائق، ومنها بالطبع التقارير والدراسات والتعليقات الخاصة بحرب ١٩٦٧.

وانطلاقًا من التضليل الإعلامي الذي مارسه الإعلام العربي طيلة أيام الحرب الستة، وما قبلها وما بعدها، نصحني بقراءة كتاب عنوانه «**الفكر القول**». ويشير المرحوم (أبو زياد) في كتابه «**قضايا في الفكر والتفكير...**»، في الفصل الثامن وعنوانه «**التأثير على التفكير عند الناس**» (صفحة ٦٢) إلى كتاب «**الفكر القول**»، الذي يبحث في الأساليب التي تُتَّبَع في تحريف الحقائق، ووضع الباطل مكان الحق عن غش مُتعمَّد وتضليل مقصود؛ متذكرًا هنا ما كانت تبثّه بعض الإذاعات العربية، وخصوصًا إذاعة «صوت العرب» من القاهرة. ويشير أستاذنا الكبير إلى ذلك في الصفحة (٦٢) أيضًا، التي توقفت عندها طويلاً، كأنه كان يردِّد الكلمات على مسامعي في تلك اللحظة، رغم فارق السنين: انتبه - فيما تسعى إليه من التوثيق - إلى البلاغات الحربية، التي كانت تُعظّم خسائر العدو وتقلل خسائر الأطراف العربية. وينبّه أيضًا إلى ضرورة تمحيص تقارير المراسلين الحربيين، التي كانت في كثير من الأحيان تذكر شيئًا وتحذف أشياء... كانت في أغلبها مليئة بالمغالطات والاتهامات.

كنت أعود إلى (أبي زياد)، سواء في مكتبه في الإذاعة أو في بيته في شمالي لندن، الذي كان بمثابة مكتبة ضخمة أكثر مما كانت بيتًا بالمعنى المنزلي الذي تعارفنا عليه، ولا أظن أنَّ فردًا في أي مكان في العالم جَمَعَ ذلك العدد من آلاف الكتب والمؤلَّفات. كنت أعودُ إليه للسؤال أو طلب النصيحة. ولقد كانت أهم نصائحه تلك التي أنارت لي الطريق قبل الشروع في البحث والكتابة، وحين اعتزمت ترجمة كتابي إلى العربية. ولقد عثرت على نص تقريبي لها في الفصل الرابع «**مشكلات في اللغة العربية**» (صفحة ٢٩): عليك أن تتذكَّر أن «المصطلحات الأجنبية متنوّعة، سياسية واقتصادية وطبية وعلمية وفلسفية، وما إلى ذلك... يتبعها سيلٌ دافق من المصطلحات المُحدَّثة» وأضاف: «هذا الخضم الزاخر من المصطلحات لا يقوى أي قطر عربي ولا الأقطار العربية مُجتمعةً على ترجمته إلى اللغة العربية بالسرعة الممكنة. وفي القيام بهذا العمل دون تروي خطر في إحداث البلبلة في المصطلحات بين البلاد العربية كما هو حادث الآن».

وسألني في ذلك اللقاء ما إذا كنت سأقوم بالترجمة بنفسي أم سأعهد إلى مُترجِم للقيام بهذه المهمة. أجبتُ بالطبع سأقوم بذلك بنفسي لأني بوصفي مؤلِّفًا فأنا أكثر الناس

معرفةً وإدراكًا لما قصدت. وكانت كلمته القويّة: «أحسنت.. ولكني أنصحك بأن تعهد إلى شخص آخر متمكّن من اللغتين بمراجعة النصّ المُترجَم لأنه - كقارىء - سيكون أكثر حيادية وموضوعية من المؤلِّف. ونصحني بصديق للطرفين كان يعمل معنا في القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية، وأُتيح له فيما بعد شرف الخدمة في معيّة سموّ الأمير **الحسن بن طلال**، وهو الأستاذ **توما الهزو**.

أما لقاءاتنا الأخيرة التي كنتُ أحرص عليها أشدّ الحرص فكانت في شقته في عمّان حين كان منكبًّا، رغم السنّ والإجهاد على وضع قاموسه الأخير، الذي سيظلّ على مدى السنين معينًا لا ينضب يعود إليه المترجمون كلما أعوزتهم الحاجة إلى فهم الكلمة ومعانيها ومدلولاتها.

ولا أملك في الختام إلا أن أذكِّر بحديث الرسول الهاشمي الأمين **محمّد** ﷺ: «ينتهي عمل ابن آدم إلاَّ من ثلاث: صدقة جارية، وعلم يُنْتَفع به، وولد صالح يدعو له».

أما العلم فقد ترك فقيدنا الأستاذ حسن الكرمي أفضله وأغزره، وأما الولد الصالح فأعداد الذين سيدعون له بالرحمة أكثر من أن يشملهم إحصاء، أو يُشار إليهم بالعدد. رحم الله فقيدنا الكبير الأستاذ حسن الكرمي، وأسكنه فسيح جناته.

(٢)
الأُمـــم المُقَســـَّمـة

د. الصادق الفقيه*

الكتاب: الأمم المقسمة: لماذا يفشل الحكم العالمي، وماذا يمكننا أن نفعل حيال ذلك؟
المؤلف: بروفسور إيان غولدين
عدد الصفحات: ٢٠٠
الناشر: مطبعة جامعة أكسفورد، لندن، ونيويورك
الطبعة الأولى ٢٠١٣/٣/٢٢

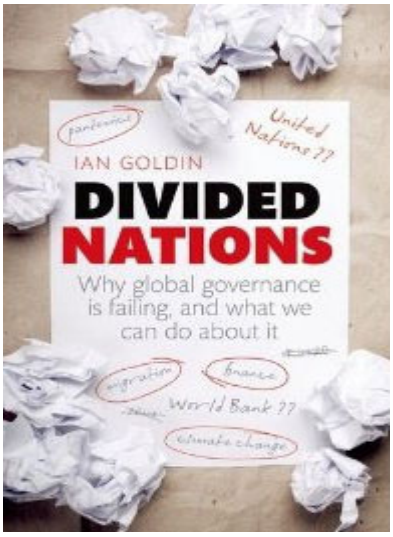

تشهد البشرية اليوم تحولات وخضّات عنيفة، وتواجه عددًا من التحديات الدولية التي تتعدى الحدود الوطنية، حيث أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الهيئات التي أنشئت للمساعدة في الحكم العالمي؛ مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، غير كافية لمهمة إدارة المخاطر في القرن الحادي والعشرين. فقد تم إنشاء هذه المؤسسات جميعها في عالم ما بعد الحرب، الذي يختلف اختلافًا جذريًا عن عالمنا اليوم، وهي تكافح الآن للتعامل مع التحديات التي تواجهها، في عالم معولم مترابط من القرن الحادي والعشرين.

فالتكامل العالمي السريع والتطور الحضري، مع تغيّر قواعد اللعبة السياسية والاقتصادية بسبب القفزات الهائلة، التي حققتها الحضارة الإنسانية المعولمة، والتي أصبحت تمتلك

* الأمين العام لمنتدى الفكر العربيّ، ورئيس هيئة تحرير مجلة «**المنتدى**».

تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والتنقل، والأعمال، تجلب جميعها مزايا عميقة، وتجلب أيضًا مخاطر منظمة يجري الآن فقط تحديدها ومحاولة فهمها. إذ إن العديد من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم متعدية للحدود الوطنية؛ مثل تغير المناخ، والتمويل، والجريمة، والأوبئة، والأمن السيبراني، والهجرة، وآثار ظاهرة الاحتباس الحراري. والحقيقة المرة هي أن هذه المؤسسات العالمية، التي خُلقت في الأربعينيات من القرن الماضي، هي ببساطة لا ترقى إلى مهمة إدارة هذه المخاطر.

العالـــم تغيَّـــر

في كتابه الذي صدر في ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١٣، عن مطبعة أكسفورد، تحت عنوان: «**الأمم المقسمة: لماذا يفشل الحكم العالمي، وماذا يمكننا أن نفعل حيال ذلك؟**»، يقول البروفسير إيان غولدين، عميد مدرسة سانت مارتن بجامعة أكسفورد، والاقتصادي البارز، والمستشار السابق **لنيلسون مانديلا**، ونائب الرئيس ومدير السياسات في البنك الدولي، يقول إننا بحاجة إلى حلول عالمية للتحديات العالمية. ومع ذلك، فإنه يعتقد أننا نفتقر للقيادة العالمية، ويشك حتى في وجود وعي بحجم التحديات العالمية التي نواجهها جميعًا. وحسب قوله، إن «قرننا هذا يمكن أن يكون أفضل من أي وقت مضى»، أو قد يكون هو «الأسوأ».

ويعتقد غولدين أن المؤسسات «المتحجّرة» تخسر المعركة لمعالجة المخاوف الحديثة التي تتجاوز الحدود الوطنية. ويزعم أن النتيجة سوف تعتمد على «قدرتنا الجماعية على فهم واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة التحديات الرئيسية»، مؤكدًا أنه ما لم نكن قادرين على إدارة المخاطر المرتبطة بالعولمة على نحو أكثر فعالية، فسوف تطغى علينا، وأن هذا سيكون هو التحدي الأساسي في عصرنا. كما تمثل تحديًا للمجتمع المدني والمنظمات الدولية والوطنية للمساعدة في خلق وتطوير بدائل معالجات جديدة.

ويأخذ مثلاً أنه في عام ٢٠٠٧، كما هو الحال اليوم، كان العالم يستعد لمواجهة وباء أنفلونزا الطيور المحتملة، والناشئة من آسيا. ومع المزيد من الوفيات، التي فاقت أي بلد آخر جراء الفيروس، أرادت أندونيسيا ضمانات بأنها ستكون قادرة على الوصول إلى أي لقاح ينتج من عينات الفيروس الذي تشترك في توفيره مع الآخرين. ومعروف أن الحصول على اللقاحات هو مسألة تكلفة، لكنه أيضًا مسألة ذات أولوية، لأنه في حالة حدوث وباء، فإن القدرة العالمية لإنتاج اللقاح لا تتطابق مع المتطلبات الملحّة. وهذا قد يبدو طلبًا معقولاً، ولكن المحادثات مع منظمة الصحة العالمية وصلت إلى طريق مسدود، وقررت أندونيسيا حجب عينات الفيروس، التي لديها، فوضعت بذلك العالم فعليًا تحت رحمتها. إذ إنه عندما يتعلق الأمر بأزمة أمنية وطنية مثل وباء الأنفلونزا، فإن جميع الدول تتخذ شيئًا من مبدأ الواقعية.

ملاحظات شارحة

إن الانطباع الأولي من قراءة الكتاب، الذي حوى خمسة فصول، هي: ١/ تحديات الحكم العالمي الجديد، ٢/ التوفيق بين المصالح العالمية والوطنية، المحلية، ٣/ إعادة النظر في الإصلاح: الأمم، والشبكات، والمعرفة، ٤/ قوة الواحد: دور الأفراد، ٥/ ما الذي يمكن عمله، يبدو وكأنه بعض الموعظة الحسنة للتفكير في تحويل ديناميات القوة العالمية، التي كان يمكن أن تكون قضيتها أقوى بكثير من غير مثل هذه الجرعة القوية من العولمة المغالية في التطرف.

فالمؤلف إيان غولدين يجد نفسه في موقف مثالي لتقديم وجهات نظر عميقة وطرح أساليب جديدة لأجل عالمنا. وهو هنا يستكشف ما إذا كان الجواب هو إصلاح الهياكل القائمة أو النظر في طريقة جديدة وجذرية لمعالجة أوجه القصور الكامنة. إنه يحدد طبيعة المشاكل ومختلف المناهج المتبعة في الحكم العالمي، ويسلط الضوء على التحديات التي أردنا التغلب عليها، وتعتبر خارطة طريق للمستقبل.

بيد أن هناك مشكلة في أطروحة الكاتب. فالسيد غولدين، في المثال الأندونيسي، يريدنا أن نعتقد أن «منظمة الصحة العالمية كراعية للنظام الصحي الدولي كانت تحقق نجاحًا ملحوظًا في الوقاية من الأوبئة.» وهو يقترح أنها، أي المنظمة، وباعتبارها هيئة متخصصة ولها شبكة محددة من المسؤولين الحكوميين والخبراء التقنيين، قادرة على التغلب على عقبات التعنت الوطني من خلال المفاوضات وقليل من «القوة الناعمة»، لحل هذا النوع من المشاكل العابرة للحدود الوطنية، التي تميز عصر العولمة.

نعم، إن المثال الذي استخدمه يبدو غريبًا، إذ إن الحقيقة تقول إن العالم غير مستعد بالمرة لمواجهة وباء لا مفر منه. والشاهد أن الحالات الأخيرة تحولت إلى أن تكون مجرد إنذارات كاذبة اعتمدت على التخمين، وليس قوة أنظمة المراقبة لدى المنظمة الدولية. فعندما يصل وباء الأنفلونزا الجائحة، فإن الخطوط العريضة للاستجابة ستقتفي الأعراف السائدة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي حينئذ وظيفة القدرات الوطنية. فتوزيع (٣٤) مليون شخص في العالم يعيشون مع فيروس نقص المناعة المكتسبة، والذين استشهد بهم غولدين أيضًا، يقول لنا كل ما نحتاج إلى معرفته حول كيف يتعامل العالم مع الأوبئة.

ففي حين أن بعض الأمثلة الأخرى في الكتاب، مثل الهجمات الإلكترونية، لديها تمثلات حقيقية في القرن الحادي والعشرين ويمكن الإحساس بها، إلا أن القارئ سيجد نفسه أقل اقتناعًا بالأمثلة الأخرى. ومع ازدياد السفر الجوي، فإنه من الصعب أن تشعر بأن وباء الأنفلونزا يمكن أن يعيث فسادًا الآن أكثر من ذلك الذي أحدثته الأنفلونزا الإسبانية،

التي ربما تكون قد قتلت ما يصل إلى (٥٠) مليون شخص في عام ١٩١٨. وعلى العكس، ربما كان أعظم نجاح لمنظمة الصحة العالمية بالتأكيد خلال القرن العشرين هو القضاء على الجدري في السبعينيات منه. ويمكن للمرء أن يُكوِّن حجة مماثلة حول العديد من أمثلة غولدين الأخرى. فالأزمات المالية في الثلاثينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وموجات الهجرة المتتالية، وحتى تغير المناخ له سابقة - في الطبيعة إن لم يكن النطاق - وفي حظر مركبات الكربون الكلور فلورية لحماية طبقة الأوزون في الثمانينيات.

بحثًا عن الحقيقة

والافتراض الذي يدخل به القارئ إلى متن الكتاب هو أن غولدين يعرف، وهو الذي يحمل سيرة ذاتية تتضمن خبرة احترافية في منظمة التعاون والتنمية الأوربية، واثنين من المصارف الإقليمية، إضافة إلى ما ذكرناه آنفًا من مناصب سياسية واقتصادية جعلته في مطبخ صناعة القرار، كأحد التنفيذيين الكبار في وضع السياسات الوطنية والدولية. لهذا، جاء الكتاب أكثر إقناعًا في تحليله لبيروقراطيات المنظمات الدولية، وتقديم وصفات من أجل تحسينها. إذ سيندهش القارئ، على سبيل المثال، من خلال ما طرحه من بعض الأفكار عن تكوين الموظفين في المنظمات الدولية.

ورغم أهمية فصول الكتاب الأربعة الأولى، إلا أن الفصل الأخير وضع خمسة مبادئ أساسية تستحق التأمل مثل: «مبدأ التبعية» الذي يقيد استخدام الحكم العالمي فقط في القضايا التي تحتاج إليه، و«الإدراج الانتقائي» الذي يحافظ فقط على مشاركة تلك الجهات التي تؤثر أو تتأثر بالمسألة، و«الهندسة المتغيرة» التي تعمل على تطابق شكل الحكم مع مضمون المسألة، وهناك مبدأ يطلق عليه غولدين «الشرعية»، ولكن يبدو أنه يصف بشكل أكثر وضوحًا السلطة المتصورة للمؤسسة، وأخيرًا المسألة الشائكة المتعلقة بـ«الإنفاذ»، حيث إن الضغط من المنظمات غير الحكومية هو بالفعل العنصر المشترك الآن.

فالكاتب يقدم لنا حشدًا من الأفكار من منظور خاص يقول إن الحكومات، كما يبدو، هي عقبة في طريق حل العديد من المشاكل، لذا ينبغي أن تسعى المنظمات الدولية إلى تطوير «اتصال أقوى بدوائرها» من المواطنين. وهذا ليس فقط بسبب القيود التي تفرضها المصلحة الوطنية، ولكن لأن الديمقراطية هي الأخرى لا تعمل بشكل جيد جدًا. ولذا، فإنه من السهل أن نرى كيف يمكن للمسؤول الذي تعود حل المشاكل من وراء مكتب في مقر عمله قد يشعر بجدوى هذه الطريقة، لكنها قطعًا تجعل الآخرين غير مرتاحين، أو مقتنعين بأنها الطريقة المثلى للحل.

ففي حديثه عن نقاط القوة والضعف في المنظمات الدولية الكبرى، على سبيل المثال، يبدو أن غولدين يجادل بأن واحدة من نقاط القوة هذه تكمن في قدرة هذه الكيانات على التفكير والتصرف خارج القيود الديمقراطية الوطنية، إذ إنه مع ولاية مدتها أربعة أو خمس سنوات، وجماعات الضغط، وإغراءات الشعوبية، فإن الحكومات الوطنية تبدو أقل قدرة على تكييف أوضاعها بالشكل الصحيح. وتلك هي حجته في أخذ حالة منظمة التجارة العالمية واستخدامها كمثال إيجابي، وربما ينتقد هنا منظمات المجتمع المدني، أكثر من أي من مؤسسات الحكم العالمية الأخرى، ويتهمها بتقويض الحكومات الديمقراطية وتعزيز مصالح جماعات الضغط التجارية.

وإذا كان هنالك ثمة خطأ ارتكبه غولدين، فإنه يتمثل في تعميم تأملاته حول العولمة المفرطة في سرد «أزمة الحكم العالمي». ففي مطلع الألفية الثالثة وتحول ديناميات القوة العالمية وظهور شبكة الإنترنت، قد تكون لحظة جيدة وفرصة للتأمل وتحسين الحكومة العالمية. فالكتاب يحتوي بالتأكيد بعض الموعظة الحسنة لمثل هذا التأمل. لكن قضيته كان يمكن أن تكون أقوى بكثير لو لم تكن هذه الجرعة القوية من العولمة المغالية.

الخاتمـــة

إذا كانت الحجة المركزية في الكتاب هي أن «مشاكل القرن الحادي والعشرين» ليست مثل تلك التي تمت مواجهتها في الماضي، فإن هذه «الأخطار التي يخلقها الاتصال المفرط» الجديد، قد أوجدت «الحاجة لاتخاذ قرار جماعي عاجل». و«الفجوة بين هياكل الأمس ومشاكل اليوم»، مثل «المعاهدات والاتفاقات الأخرى التي أفرزت هياكل الحكم العالمي هي في أفضل حالاتها وقادرة على التعامل مع عدد من التحديات الرئيسية من الماضي»، على الرغم من أنها غالبًا ما كانت تفشل في ذلك أيضًا.

إن الاعتراف الواجب الإشارة إليه هنا، كما يعبر عن ذلك غولدين، هو أننا لن نجد حلولاً جديدة إذا ما واصلنا القيام بأشياء بالطريقة القديمة نفسها. فالاعتقاد الراسخ الآن أن **السياسة العالمية قد وصلت إلى طريق مسدود، وهدف هذا الكتاب تحفيز الحوار والنقاش، الذي من شأنه أن يؤدي إلى تطوير حلول جديدة لهذه التحديات المعقدة. ورغم الملاحظات، التي ذكرت، فهو محاولة جادة للغاية، ويقدم قراءة ثاقبة للراغبين في دراسة العولمة والحكم الدولي، إذ يساعد على تحديد سياق في المناقشات التي ينبغي أن تأخذ مكانها في المنتديات الفكرية.**

(٣)

دم ونـفـط

Blood and Oil

أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟

تأليف: مايكل كلير
ترجمة: أحمد رمو
الناشر: دار السّاقي في بيروت – لندن
مكان النشر وتاريخه: الطبعة الأولى، ٢٠١١

قراءة وتعليق: **يوسف عبدالله محمود***

يقرأ مؤلِّف كتاب «**دم ونفط**» البروفسور مايكل كلير، أستاذ الكلية الخامسة لبرنامج دراسات السلام والأمن العالمي في جامعة هامبشير في أمهرست، ما يجري في العالم المعاصر من حروبٍ دامية تحصد مئات الألوف من البشر قراءةً موضوعية لا تشطح في خيال، أو تجنَح نحو «عنصريّة»، على نحو ما يفعل بعض الكُتَّاب المعاصرين، ممن ردّوا «النزاعات المعاصرة إلى الاختلافات في الحضارات أو الهُويّات، كما فعل **هنتنغتون** في «**صراع الحضارات**» حين قسَّم العالم إلى مجموعات حضارية عريضة، مسيحية وغير مسيحية، متقدِّمة ومتخلِّفة. اعتبر مايكل كلير في كتابه «**الموارد**»، وليس الاختلافات في الحضارات أو الهُويّات هي أُس البلاء، هي التي تقع في جذر معظم النزاعات المعاصرة (الكتاب، ص ١٠).

ومع اعترافه بالدور الذي تؤدّيه الخصومات العرقية والدينية في هذه الصراعات، إلاَّ أنه عدّها «خدعة» للتحريك يستخدمها شيوخ القبائل والجنرالات والديماغوجيون الذين كانوا بعيدين عن السيطرة على تلك الموارد الواعدة للثروة (ص١٠).

---

* كاتب أردنيّ، ومربٍ وإذاعي سابقًا.

يقع كتاب «**دم ونفط**» في (٣٨٤) صفحة من القطع الكبير، ويضم سبعة فصول. في **الفصل الأول**، وعنوانه «**معضلة التبعيّة: الزيت المستورد والأمن القومي**»، يحدثنا المؤلِّف عن الدور الذي يؤدّيه النفط في إثارة النزاعات ابتداء من القرن العشرين حتى اليوم. ولكي يتمكَّن من إكساب دراسته «الموضوعية» و«الوثوقية»، فقد راح يزور المناطق التي هي مناطق نفطيّة، وبخاصة الخليج العربي، وخلُصَ إلى أن مسعى بلاده أمريكا وأوروبا للحصول عليه كان في البداية، ولا سيما في ما يتعلَّق بوطنه، يمثِّل «مسألة سياسيّة محلّية في الدرجة الأولى»، حيث كانت مخزونات النفط غير المُستثمَرة تلبّي الحاجات الأساسية. بيد أنه وبعد الحرب العالمية الثانية، وخشية استنزاف هذا المخزون الاحتياطي، أصبح النفط يمثِّل لأمريكا وأوروبا سياسة خارجية (الكتاب، ص١٣).

من هنا، وباسم «الأمن القومي»، استُخدِمت القوّة العسكرية لتأمين حريّة الوصول إلى النفط الأجنبي، وحماية المزوِّدين الرئيسيين له. وضعٌ كهذا أدّى إلى بروز «التبعيّة النفطية» التي – كما يقول المؤلِّف – «خَلَقَت وضعًا مزعجًا للقادة الأمريكيين والجمهور بوجه عام». أما سبب هذا الإزعاج، فلأن «التبعيّة تضعفنا» (ص ٣٥)، فقد يحدث بصورة عرضيّة أو مُتعمَّدة أن «نتعرّض لخطر توقّف الإمداد من الخارج»! وعليه، كان لا بُدّ من الحماية العسكرية، ومن التورّط العسكري إنْ حدث شيء من هذا القبيل!

أما الفصل الثاني من الكتاب فجاء تحت عنوان «**العناق القاتل**». في هذا الفصل يشير المؤلِّف إلى أن السعودية هي «المزوِّد الرئيسي الوحيد الذي يمكن التأكد من أنه سيزيد بدرجة مهمّة توريداته لنا من الزيت في أوقات الأزمة»، فهذه البلاد تمتلك الكثير جدًا من الزيت غير المُستَثمَر في العالم: حوالي (٢٦٤) بليون برميل، أو ربع الاحتياطات العالمية المثبتة (ص ٦١).

وهكذا، ربطت أمريكا بين «الزيت، والحرب، والأمن القومي الأمريكي»، وهو ربط – كما نلاحظ – قد فجَّر الكثير من الحروب في العالم الغنيّ بالنفط، مع أنه لولا السياسة الإمبريالية القائمة على استغلال ثروات الآخرين، لتم الحصول عليه بالطرق المشروعة! وحرصًا من أمريكا على ما سمّته مصلحة «الأمن القومي الأمريكي»، خرجت إلى الوجود مبادئ **ترومان**، و**أيزنهاور**، و**نيكسون**، ومن تلاهم من الرؤساء الأمريكيين، وجميعها تتعهَّد بحماية منابع النفط في بلدان «الخليج»، حتى وإنْ أدى ذلك إلى أن تُضحّي بدماء الجنود الأمريكيين كما حدث في حرب العراق الأخيرة.

وفي الفصل الثالث من الكتاب، وموضوعه «**اختيار التبعيّة: استراتيجية الطاقة لدى إدارة بوش**»، يحدّثنا الكاتب عن «المرحلة العصيبة من تطوّر السياسة الأمريكية للطاقة» حين اعتلى الرئيس **بوش** كرسي الرئاسة الأمريكية. ولمعالجة هذه المرحلة العصيبة،

اختار مساعده **تشيني** ليشكل فريقًا من أجل إخراج أمريكا من أزمة الطاقة حيث تزايد استهلاك النفط. وما وضعه فريق **تشيني** كان يمثّل – كما يقول الكاتب – علامة مميَّزة للاستراتيجية الأمريكية في الخليج (ص ١٢٦)،

وفي هذا السياق يعلّق مايكل كلير، مؤلّف الكتاب، على هذه الاستراتيجية التي «جعلت القوّة العسكرية هي النوع الآخر لضمان استمرار تدفق النفط» قائلاً: «ولكن السياسة القومية للطاقة أغفلت بلباقة أية دراسة لذلك الخيار»، لقد وضع المخطّطون الاستراتيجيون الأمريكيون «بُعدًا عسكريًا لأمن الطاقة»، ويتجلّى ذلك في «تعزيز قدرة أمريكا لقذف القوات» (ص ١٣٣). ولنقرأ ما قاله **جورج بوش الإبن** في إحدى خطاباته: «يجب أن تكون قواتنا في القرن المقبل سريعة الحركة وفتاكة وسريعة الانتشار» (ص ١٣٧). وما هو مثير للسخرية والاستغراب أن يربط الرئيس **بوش** بين «العمليات العسكرية الأمريكية المخصَّصة لمقاومة الإرهاب، وتلك المخصَّصة لحماية موجودات الطاقة»، «فقد دَمَجَ بين هذين النوعين في منطقتي الخليج وبحر قزوين» (ص ١٤٢).

وحول هذا الدمج يقول مؤلّف الكتاب «**دم ونفط**»: «إنَّ القوات الأمريكية يمكن أن تُساعد على صدّ الهجمات على المرافق الحيوية للزيت، وضمان استمرار تدفُّق النفط، ولكن لا تستطيع أبدًا أن تضمن إشباع طلبنا المتزايد على الزيت المستورد. والمؤكَّد هو أننا سندفع ثمنه بزيادة تضحيتنا بالدم» (ص ١٤٣).

أما عنوان الفصل الرابع فهو «**مُحْتبِلون في إشراك الخليج: غزارة النفط إغراء لا يُقَاوم**». في هذا الفصل يُشير المؤلّف إلى أن بلاده «مُحتَبِلة» في حاجتها للنفط في «أشراك الخليج»، حيث «غزارة النفط المُغرية التي لا تُقاوَم». لهذا، فإن زيادة التعويل على الخليج تُحمِّل الولايات المتحدة مسؤولية ضمان الاستقرار الإقليمي ورفع مستويات الإنتاج» (ص ١٥٣).

لكن رفع مستويات هذا الإنتاج النفطي دونه الكثير من العقبات الاقتصادية والتكنولوجية. ووفقًا لوكالة الطاقة القومية، فإنه يترتب على المنتجين الخليجيين أن ينفقوا ما يقدّر بـ (٥٢٣) بليون دولار عل معدّات وتكنولوجيا حديثة بين عامي ٢٠٠١ –٢٠٣٠ لزيادة إنتاجهم بما يكفي لتلبية الطلب العالمي المتوقَّع. ومثل هذا المبلغ – كما يشير المؤلّف – «من غير المحتمل أن تستطيع دول الخليج جَمعَه دون أن تسمح للشركات الأجنبية بالاستثمار في صناعات زيتها التي تديرها الدول إلى حدّ بعيد» (ص ١٥٥).

عقبة أُخرى استراتيجية تضعها أمريكا في حسبانها، تلك التي تتعلق بالتهديد الإيراني المحتمل لتدّفق الزيت عبر مضيق هرمز، الطريق المائية الحيويّة التي تربط الخليج بالمحيط الهندي والعالم بعده.

هذه العقبة التي تعتبرها أمريكا نوعًا خطيرًا من «الإرهاب» تثير قلقها إلى حدّ كبير. من هنا جاء تشديدها في فرض العقوبات العالمية الصارمة على اقتصادها؛ متذرّعةً بأنَّ فرض هذه العقوبات هو لمنع إيران من الحصول على السلاح النووي بعد استمرارها في عملية تخصيب اليورانيوم! ومن هنا يقول مايكل كلير: «لا نستطيع أن نحرِّك قواتنا في الخليج ما دمنا ملتزمين باستراتيجية الاستخراج الأقصى للنفط» (ص ٢١٥).

ماذا يعني ذلك؟ يعني أن أمريكا ستحتاج إلى استمرار التدخُّل والتضحية أكثر فأكثر بدماء الأمريكيين لهذه الغاية.» «يعني أن خطر نزاع إقليمي، وخطر تدخل مسلَّح من جانب القوات الأمريكية يبقى كبيرًا» (ص ٢١٥).

في الفصل الخامس من الكتاب، وعنوانه «**لا وجود لملاذات آمنة: نفط وصراع في ما وراء الخليج**»، يحدّثنا المؤلِّف عن خطّة الرئيس الأمريكي السابق **بوش الإبن** بضرورة «تنويع» مصادر النفط، فلا تنحصر في إمدادات الخليج العربي؛ إذ قد تتعطَّل هذه الإمدادات لسبب أو لآخر. وعليه، فإن السياسة القومية للطاقة في أمريكا اقتضت تشجيع زيادات الإنتاج في المناطق خارج الخليج، خصوصًا في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، والاتحاد السوفييتي السابق. وسياسة كهذه ستُبعد أخطار ومشكلات التعويل كليًّا على الخليج» (ص ٢٢٠). غير أن مشكلة واجهت الإدارة الأمريكية في هذا المسعى؛ إذ اكتشفت «أنَّ المزوِّدين غير الخليجيين لا يمتلكون من النفط ما يكفي بما يسمح لنا بتخفيف جوهري لتعويلنا على زيت الخليج، مع أنهم يمثلون خطرًا كبيرًا جدًا لاحتبال الأمريكيين في نزاع واضطراب إقليمي» (ص ٢٢١). ومما يفاقم هذه المشكلة أن البلدان النامية غير الخليجية التي ستعتمد عليها أمريكا في «التنويع» فيها أعداد كبيرة من السكان وطلبها على الزيت في تزايد مطرّد. وفيما يتعلَّق بروسيا فهي قوة صناعية ناضجة طلبها كبير للطاقة، ويتوقَّع لها أيضًا أن تشهد زيادة في الاستهلاك المحلي» (ص ٢٣١). وهكذا تَبيَّن لأمريكا أن «التنوع وعدٌ زائف»، وهذا ما أشار إليه الكتاب (ص٢٢٢).

وثمة خطر آخر عاد المؤلِّف فأكَّد عليه، وهو «أن ما من أحد من منتجي زيت الوقاية لواشنطن يقدّم ملاذًا من اضطراب الخليج ونزاعه. فمستوى العنف، في أي وقت، يمكن أن يكون أدنى أو أعلى» (ص ٢٥٢).

من هنا، وتفاديًا لأية أخطار محتملة تهدِّد إمدادات النفط الخليجي وغير الخليجي، إنْ في بعض جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق أو في بلدان أمريكا اللاتينية، فقد راحت أمريكا تقدِّم الدّعم العسكري الهائل لهذه البلدان التي تزوّدها بالزيت، وتقيم قواعد

عسكرية على أراضيها بالاتفاق مع قادتها. وما أشار إليه المؤلِّف من أن كل هذا التوجسّ والقلق يُشكلُ همًّا أمنيًا قوميًا لأمريكا سيؤدّي إلى زيادة «التورّط العسكري» في العالم، هو صحيح تمامًا ومكلف كثيرًا (ص ٢٧٥).

وسيزداد القلق الأمريكي، وستزداد الحالة سوءًا إذا دخلت بلدان أُخرى كالصين وروسيا على الخط، وهما تبحثان عن زيت إضافي في الخارج، مما سيؤدّي إلى انفجار لعنف إثني أو سياسي في هذه المناطق الغنيّة بالنفط (ص ٢١٦).

يلقانا بعد ذلك الفصل السادس، وعنوانه: «**جيوبولتيك متجدِّد: الصراع الأمريكي – الروسي – الصيني في الخليج وبحر قزوين**». وفي استعراضه لهذا الموضوع، يرى كلير «أن النزاع الإقليمي، والحرب الأهلية والتمرّد، والإرهاب، هذه هي التهديدات الأكثر ديمومة وانتشارًا للتدفُّق العالمي للنفط في مطلع القرن الواحد والعشرين».

إن النزاع الإقليمي الذي أشار إليه كلير ستثيره «القوى العظمى» مُمثَّلةً بأمريكا وروسيا والصين. فكلّها تتنافس مع الأخرى للحصول على ما تحتاجه من النفط حاضرًا ومستقبلاً. ومع أن هذه القوى العظمى – كما يتحدَّث المؤلِّف – «ستسعى من دون شك إلى تفادي الصِّدام المباشر، غير أن تعمُّق تورّطها في النزاعات المحلية يميل إلى تأجيج لبّ هذه النزاعات، ويزيد من احتمال نشوب حرائق كبيرة» (ص ٢٧٩).

إن العوامل الجيوبوليتيكية ستؤدّي دورًا مهمًا في عملية تنافس القوى العظمى حول إمدادات النفط في البلدان الغنية به، «ستصوغ هذه العوامل من جديد وجهة النظر الاستراتيجية للقوى الرئيسية» (ص ٢٨٢)، ما يعني أن منطقة الشرق الأوسط ستكون إحدى المناطق التي قد تؤدي إلى نزاعات واسعة بين هذه القوى، وإلى احتمال نشوب حرائق كبيرة. وفي سياق حديثه عن هذا التنافس يشير كلير إلى مقولة سياسي أمريكي شهير هو **برجنسكي**: «لقد أصبحت أوراسيا والشرق الأوسط رقعة الشطرنج العالمي». ولكي تنجح الولايات المتحدة في هذه المنافسة، يجب أن تحتفظ السياسة الخارجية الأمريكية باهتمامها بالبُعد الجيوبوليتيكي للشؤون العالمية»(ص ٢٨٢).

وفي تطرقه إلى تداعيات هذا البُعد الجيوبوليتيكي، يطرح الكاتب تساؤلاً مشروعًا: «متى تتصادم القوى الكبرى؟ هل يمكن أن يحدث هذا؟»، سيحدث هذا حين تسارع أمريكا «لمطاردة كل أفضلية استراتيجية»، ستعمل على توظيف قوّتها الضخمة وإمكاناتها الكبيرة في إضعاف اللاعبين الآخرين على الساحة، وبالذات روسيا والصين اللتين «ستسعيان إلى تفادي المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، ولكنهما ستعملان على تشكيل الأخلاق مع القوى المحلية». كل هذا سيؤدّي إلى صراعات ونزاعات قد تأتي على الأخضر واليابس.

قد يشتعل صراع محلي في هذا الإقليم النفطي أو ذاك تدعم فيه قوّتان جانبين متعارضين كما حدث في جورجيا! ومع أن هذا السيناريو هو موضع شك في حدوثه لدى بعض المحلِّلين السياسيين، إلاَّ أنه ليس بعيدًا عن التصوّر.

أخيرًا، يلقانا الفصل السابع من الكتاب وعنوانه: «**الخلاص من المأزق: استراتيجية لاستقلال الطاقة والاستقامة**». وفي هذا الفصل يتساءل االمؤلِّف: «**هل يمكن أخلاقيًا تبرير أي مستوى للتضحية بالدم في سبيل حماية النفط وراء البحار؟**» في رأيه إن هذا التبرير «لا يمكن الدفاع عنه، عند تعرّض أرواح كثيرة للخطر وتوفير البدائل (ص٢٤٥). ويتساءل مرة أُخرى: «**لماذا لا ننتقل من التبعيّة إلى الاستقلال والاستقامة؟** (ص٢٤٧)، **هل ننجح حين نسلك «مقاربة تُشجع على استقلال الطاقة»؟ أي إستراتيجية تهدف إلى خفض اعتمادنا على النفط الأجنبي عن طريق زيادة استثماراتنا المحلية كالزيت في المناطق المحمية، والفحم والطاقة النووية والبدائل كطاقة الريح والشمس؟**»

من ناحية، يقول المؤلِّف «إن استغلال الطاقة، كما يعبِّر عنه سياسيونا، هو صورة زائفة، أي قناع لاستمرار اعتمادنا على الطاقة المستوردة» (ص ٣٤٧). ويقترح بدلاً من هذا «الوعد الخادع» لاستقلال الطاقة والصعب تحقيقه في الزمن المنظور، ضرورة «**وضع استراتيجية طاقة قوميّة للاستقلال والاستقامة**» (ص ٣٤٨).

ما قصده هول «انتشال أمريكا من النتائج المؤذية للتبعية النفطية»، كيف يتم ذلك؟ يتم عن طريق امتلاك الإرادة التي ترفض أية شروط، سواء أكانت على شكل التزامات دبلوماسية أم أمنية ترتبط بالزيت الذي يُراد شراؤه. أما «الاستقامة» – كما يراها – فتعني «اتخاذ القرارات حول سياسة الطاقة وفقًا للقيم الأمريكية الأساسية، وفي ضوء المصالح الطويلة الأمد للأمّة»، ما يعني رفض أي ترتيب مع مُزوِّد أجنبي «يُلزِمنا بالتآمر في الاستبداد، أو التنكُّر لحقوق الإنسان الأساسية» (ص ٣٤٩)، ويُنهي بالقول: «يتوجب علينا أن نتخذ موقفًا جديدًا تجاه النفط، قرارًا واعيًا بتقديم القيم الأساسية ومصلحة البلد على المصلحة الشخصية المباشرة».

وبعد، فإن هذا الكتاب – وكما قيل فيه – يُقدِّم رؤية راهنة للعالم من خلال النفط، ويقترح توصيات ذات بُعد أخلاقي وإنساني، تُنهى الصراعات والنزاعات العالمية.

(٤)

أنماط انتقال السلطة في الوطن العربيّ

تأليف: د. صلاح سالم زرنوقة
الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية
مكان النشر وتاريخه: بيروت، ٢٠١٢

عرض: د. فتحي محمد درادكة*

يوجد مجموعة من الترتيبات القانونية والإجرائية التي تنظِّم عملية انتقال السلطة ضمن مسار معين. وتختلف هذه العملية بين نظام سياسي وآخر، لكن بقدر ما ينجح النظام في بناء آلية الانتقال بقدر ما ينجح في البقاء والاستمرار ورسم طريق واضحة للسلطة. ويُفترض أن تضمن هذه الآلية انتقالاً سلميًا للسلطة بعيدًا عن اللجوء للعنف، ووصول الشخص المناسب للسلطة، وتحديد مدة الحكم وطريقة إعفائه ومسائلته اذا لزم الأمر، ومن دون حدوث تغيرات جذرية قد تعصف بالنظام وتؤدي إلى موته. هذه هي الغايات المطلوبة من أية عملية انتقال للسلطة، وهذه هي علامات (كفاءة) آلية الانتقال ودلائل سلامتها.

إن ما يشهده العالم العربي منذ بداية عام ٢٠١١ من حركات واحتجاجات وتظاهرات وانتفاضات شعبية؛ تحوَّلت بعضها إلى ثورات عارمة سقطت فيها بعض الأنظمة، ووضعت

* باحث وأستاذ مساعد في التاريخ الحديث والمعاصر.

أخرى على حافة السقوط، وربما تلحقها أنظمة أخرى إنْ لم تغيِّر من طريقة معالجتها للأحداث وتجاوبها مع نبض الشارع. فالأنظمة التي لا تمتلك آلية لانتقال السلطة هي مهدَّدة دومًا باندلاع الاحتجاجات والثورات.

تحاول هذه الدراسة رصد طرائق تغيير الحكام في البلدان العربية وتحليلها، وذلك منذ منتصف القرن الماضي (١٩٥٠) وحتى بداية الربيع العربي (نهاية ٢٠١٠). والرصد يعني الوصف التشريحي لما هو معمول به في هذا الشأن؛ سواء في ما يتعلق بالقواعد المقررة أو ما يتعلق بالممارسات الفعلية، وينصرف التحليل إلى محاولة توصيف ما جرى من خلال بيان الملامح الأساسية، ثم تقييم هذه الملامح أو تقدير مدى كفاءتها في تحقيق ما هو مرجو منها. وتتطرق الدراسة إلى بعض العلل والأسباب التي تتحكم في تكوين نمط معين لانتقال السلطة، أو تلك التي تُكسِب هذا الانتقال خصائص معينة، أو تكتسب منه مزايا أو عيوبًا محددة.

يضم الكتاب أربعة فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة وخلاصة للكتاب، ويتناول الفصل الأول أنماط انتقال السلطة، من خلال محورين:

الأول: الأنماط السلمية، كالنمط الوراثي (الكاريزما-الوراثة)، والنمط الانتخابي ونمط التعيين.

والثاني: الأنماط العنيفة من خلال الصراع على السلطة وإجراءات انتقالها، ومحاولات اغتصاب العرش، والكوديللو Caudillo (الرجل القوي أو الفارس على صهوة جواده)، وأخيرًا الانقلابات العسكرية.

يعني الطريق إلى انتقال السلطة، الأسلوب أو النموذج أو النمط المعمول به لانتقال هذه السلطة. وهناك مؤشران لتعرُّف طبيعة هذا النمط في أي نظام سياسي:

الأول: هو مظاهر هذا النمط المتمثِّلة بطريقة ترك السلطة، وطريقة شغلها، ومدة الحكم.

والثاني: خصائص هذا النمط، ومدى ما يحظى به من تقنين جيد، وشروطه ومواصفاته.

في ما يتعلق بمظاهر انتقال السلطة في البلدان العربية (١٩٥٠-٢٠١٠) كانت هناك (٩١) حالة لترك السلطة موزَّعة على النحو الآتي: (٤٦) حالة عزل بالقوة، منها (٣) حالات فقط في النُّظم الوراثية، و(٤٣) حالة في نُظم جمهورية، تلتها الوفاة الطبيعية (١٧) حالة؛ منها (١٤) حالة في النُّظم الوراثية، و(٣) حالات في نُظم جمهورية. وتساوت حالات

الإعفاء من المنصب؛ (١٠) حالات مع حالات الاغتيال والنقل (١٠). والنتيجة أن الحكام العرب لا يخرجون من السلطة إلاَّ في حالات ثلاث: إما محمولين على الأكتاف، وإما ضحايا التآمر، وإما معزلين بثورة شعبية.

أما خصائص النمط، فالشرط الأساسي فيه هو أن يكون مقننًا على هيئة قواعد قابلة للتطبيق، وهي قد تكون قانونية بمعنى أنها مُصاغَة في الدستور وفي القوانين الوضعية، أو تكون عُرفيّة بمعنى أنها تتجلّى في تقاليد جرى عليها العُرف وتواتر بها العمل.

جاء الفصل الثاني ليعرض نماذج انتقال السلطة في النُّظم الوراثية العربية، حيث عرض لانتقال السلطة في كلٍّ من: المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، والمملكة المغربية. وعرض الفصل الثالث لنماذج انتقال السلطة في الجمهوريات العربية: التونسية، والجزائرية، والسودانية، والسورية، والعراقية، واللبنانية، وليبيا، ومصر، واليمن.

يبدو من المقارنة أن النُّظم الوراثية بصفة عامة أكثر نجاحًا من الجمهوريات العربية، وأن إلقاء نظرة على حالات انتقال السلطة ستكشف عن استقرار في النُّظم الوراثية وانتقال سلمي وسلس في أغلب الحالات. وفي المقابل نرى أن الجمهوريات قد تم فيها تداول الانقلابات أكثر من تداول السلطة نفسها.

اختتم د. صلاح زرنوقة كتابة في الفصل الرابع بخاتمة اشتملت على نظرة مقارنة ورؤية تحليلية لمظاهر انتقال السلطة وآلياتها، وخصائص انتقال السلطة، والرؤية التحليلية بين الاستمرارية والثورات في الوطن العربي.

وخلُص المؤلِّف إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها:

- أن النُّظم الوراثية حققت نجاحًا نسبيًا في فرضية انتقال السلطة مقارنة بالنُّظم الجمهورية، وذلك على أُسس منها الانتقال السلمي والسلس للسلطة، وغياب العنف، وعدم وجود فترات فراغ في السلطة، والإعداد المسبق لتولي العرش، والاستقرار السياسي والوضوح والشرعية.
- كان استخدام العنف في نقل السلطة في النظم الوراثية توجّهًا لتصحيح أوضاع خاطئة أكثر منه تعبيرًا عن الصراع على السلطة. كما أن سقوط النُّظم هو نتيجة

تلقائية للفشل في قضية نقل السلطة، مع الإشارة إلى أن القدرة على التغيير مسألة وثيقة الصلة بنمط انتقال السلطة.

- نجحت النظم الوراثية نسبيًا في تجنُّب الوقوع في تداعيات الربيع العربي في نموذجه الثوري، ولا يعنى ذلك أن هذه النظم ستظل بعيدة عنه، لكن لا بد أن تشهد ربيعًا خاصًا بها عنوانه الرئيسي تحويل الملكيات الى ملكيات دستورية.
- لكل نظام خصوصية معينة، وهذه الخصوصيات لها ترجمات وتجليات في قضية انتقال السلطة. فعلى سبيل المثال أن العنصر الحاسم في انتقال السلطة في العربية السعودية وصمام الأمان فيها هو تماسك الأسرة السعودية وتوافقها الدائم. أما في سورية فإن العامل الإقليمي هو موضع الرهان؛ ذلك أن التدخل الخارجي في القضية لم يكن جديدًا، ورقعة هذا التدخل اتسعت مع اتساع العولمة وتعددت وسائلة. وقد أصبحت كل الساحات والبلدان عرضة للتدخل الخارجي.
- القوى التي تحكمت بقواعد انتقال السلطة في البلدان العربية طوال الفترة الماضية، والتي ربما تتحكم فيها لفترة طويلة، هي القبيلة أو العائلة في النُّظم الوراثية، والجيش في الجمهوريات، وهناك مؤشرات على تقدم المجتمع المدني ليأخذ مكانة الصحيح في هذه العملية.

أعضاؤنا المؤازرون

البنك الإسلامي الأردني

هـذا بـاب جديـد نستحدثـه في مجلـة **المنتـدى** لعرض منجـزات الأعضاء من المؤسسات والهيئات العربيّة المؤازرة، إلى جانب مـا يُساهم به الأعضـاء العاملون من مقالات ودراسات وتعليقات.

ويشتمل بـاب «**أعضاؤنا المؤازرون**» على تقاريـر حـول الإنجـازات ذات الصلـة بالعمـل العربـيّ المشـترك، وغيرها من المنجزات في مجالات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّـة والثقافيّة في أقطار الوطن العربيّ.

وإننـا نأمـل مـن الأعضـاء المؤازرين أن يوافونا بتقارير مصـوّرة عن إنجازاتهم المؤسسيّة، التي سنقوم في كلّ عدد بنشر مجموعة مما يردنا منها.

تُرسل النّصوص والصـور الخاصة بهذا الباب إلى أمينـة سـرّ المجالس واللجـان وشـؤون الأعضاء في المنتدى أة. هنيدا القرالة على البريد الإلكتروني:
hounida@atf.org.jo

البنك الإسلا

التأسيس

تأسس البنك الإسلامي الأردني كشركة مساهمة عامة سنة ١٩٧٨م لممارسة الأعمال المصرفية والاستثمارية طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وباشر الفرع الأول العمل في ١٩٧٩/٩/٢٢م.

يهدف البنك إلى تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في المجالات المصرفية ومجالات التمويل والاستثمار على أساس غير ربوي ووفق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

الرقابة الشرعيّة والقانونيّة

تخضع معاملات البنك وتعاملاته وعقوده لرقابة هيئة شرعية مؤلَّفة من ثلاثة علماء شرعيين متخصصين. كما تخضع أعماله المصرفية لرقابة البنك المركزي الأردني، ويعمل البنك على تعميق مبادئ الحوكمة المؤسسية وتطويرها، وتطوير إدارة المخاطر، والاستمرار في تطبيق متطلبات بازل II وبازل III.

الأعمال والخدمات

يقوم البنك بأعمال وخدمات مصرفية واستثمارية وتمويلية من خلال فروعه البالغة (٦٤) فرعًا و(١٥) مكتبًا، إضافة إلى مكتب البوندد. ويشمل ذلك:

- قبول الودائع والحسابات بالدينار الأردني وبالعملات الأجنبية من خلال الحسابات الجارية وتحت الطلب، وحسابات الاستثمار المشترك، وحسابات الاستثمار المخصص، والمحافظ الاستثمارية، وحسابات الاستثمار بالوكالة.
- توظيف الأموال من خلال الصيغ الشرعية: المضاربة، والمشاركة، وبيع المرابحة،

والتأجير المُنتهي بالتمليك، والاستثمار المباشر في المشاريع ورؤوس أموال الشركات، وامتلاك العقارات وتأجيرها.

- تقديم الخدمات المصرفية الأخرى مثل إصدار الحوالات المالية الفورية (Union Western)، وتأجير الصناديق الحديدية، وخطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية، وشراء العملات الأجنبية وبيعها بالسعر الحاضر، وتلقّي اكتتاب الشركات في مراحل التأسيس وزيادة رأس المال.

- القيام بدور الوكيل في شراء الأسهم وبيعها، وكذلك ما في حكمها من أوراق مالية صادرة على غير أساس الربا، كوسيط في بورصة عمان، وذلك من خلال شركة سنابل الخير للاستثمارات المالية المملوكة للبنك.

الموقع المصرفي

يتبوأ البنك مركزًا متقدمًا بين البنوك العاملة داخل الأردن، وحسب بيانات ٢٠١٢/١٢/٣١، بلغ إجمالي الموجودات بما فيها أرصدة الحسابات المُدارة (الاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة) حوالي (٣,٢٨) مليار دينار أردني، وبلغت الأرباح بعد الضريبة حوالي (٣٦,٥) مليون دينار، كما بلغ مجموع ودائع العملاء حوالي (٢,٧٣) مليار دينار، وبإضافة الحسابات المُدارة لصالح الغير تصبح إجمالي الودائع (٢,٩٥) مليار دينار. وقد بلغ رصيد التمويل والاستثمار (شاملاً الحسابات المُدارة لصالح الغير والظاهرة خارج الميزانية) حوالي (٢,٤٦) مليار دينار، وبلغت حقوق المساهمين ٢٢٨,٥ مليون دينار، ويُساهِم برأسمال البنك حوالي (١٠) الآف مُساهِم من بينهم رجال أعمال ومؤسسات وطنية وعربية، ويبلغ رأسمال البنك المدفوع (١٢٥) مليون دينار أردني، ويبلغ عدد العاملين في البنك (٢٠٠٠) موظف.

استطاع البنك المحافظة على زيادة حصته من السوق المصرفي الأردني لعام ٢٠١٢. فقد أظهرت الميزانية أن مجموع أرصدة التمويل والاستثمار للبنك من التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك العاملة في الأردن بلغ ما نسبته حوالي ١٣,٨٪، مقابل ما نسبته ١١,٢٪ في نهاية عام ٢٠١١. وبلغ مجموع أرصدة الأوعية الادخارية للبنك من إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في الأردن حوالي ١١,٨ ٪، مقابل ١١,٦ ٪ خلال عام ٢٠١١. وبلغ مجموع موجودات البنك إلى مجموع موجودات البنوك العاملة داخل الأردن ما نسبته ٨,٣٪ في نهاية عام ٢٠١٢.

وحصل البنك الإسلامي الأردني على موقع مميَّز بالنسبة للبنوك الإسلامية في الأردن، فهو يحتل المركز الأول بكل جدارة واقتدار حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، حيث بلغت نسبة موجودات البنك ٦٠,٨٪ من موجودات البنوك الإسلامية في الأردن؛ شاملةً الحسابات المُدارة لصالح الغير والظاهره خارج الميزانية، وبلغت نسبة أرصدة الأوعية الادخارية للبنك ٦٤,٧٪ من إجمالي ودائع العملاء؛ شاملةً الحسابات المُدارة في البنوك الإسلامية، وبلغ إجمالي التوظيفات المالية والاستثمارية للبنك بالنسبة للتوظيفات المالية والاستثمارية للبنوك الإسلامية ٥٧,٤٪؛ شاملةً الحسابات المُدارة لصالح الغير والظاهره خارج الميزانية.

نتائج البنك في نهاية الربع الأوّل من عام ٢٠١٣

حقَّق البنك ارباحًا صافية بعد الضريبة بلغت (١٠,٤) مليون دينار مقابل (٧,٢) مليون دينار عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وارتفعت حقوق الملكية في نهاية الربع الأوّل من العام الحالي لتصل إلى حوالي (٢٣٨,٩) مليون دينار، مقابل (٢٢٨,٥) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ بنسبة نموّ بلغت ٤,٦ ٪.

وبلغت موجودات البنك مُضافًا إليها الحسابات المُدارة (حسابات الاستثمار المُخصص وسندات المقارضة) حوالي (٣,٣١) مليار دينار مقابل (٣,٢٨) مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢.

ووصلت ودائع العملاء (بما فيها الحسابات المُدارة) في نهاية الربع الأوّل من العام الحالي إلى حوالي (٢,٩٨) مليار دينار، مقابل (٢,٩٥) مليار دينار كما في ٢٠١٢/١٢/٣١.

وبلغ رصيد التمويل والاستثمار (شاملاً الحسابات المُدارة لصالح الغير والظاهرة خارج الميزانية) للعملاء خلال الربع الأول من العام الحالي حوالي (٢,٤٨) مليار دينار، مقابل (٢,٤٦) مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢، حيث يشكّل تمويل الأفراد ربع حجم التمويل الكلّي للبنك.

التقنيات المصرفيّة

يقدِّم البنك خدماته بوسائل تكنولوجية حديثة، حيث أنجز تطبيق النظام البنكي الجديد في جميع فروعه ومكاتبه، وتم تشغيل المزيد من أجهزة الصرف الآلي التي ترتبط جميعها مع حسابات العملاء ومع الشبكة الأردنية لأجهزة الصراف الآلي (JONET)، ومن خلالها مع شبكة فيزا إنترناشونال خارج الأردن، إضافة إلى إصدار البطاقات المصرفية كبطاقات الفيزا العالمية، وفيزا إلكترون، وبطاقات الماستر كارد. كما يتم استخدام أنظمة الاتصال الحديثة في مجال الاعتمادات والحوالات مثل نظام (SWIFT)، ونظام الحوالات السريعة (Union Western).

ويقدم البنك خدماته للعملاء بواسطة (I-banking)، كما يقدم خدمة الرسائل القصيرة (sms)، وأطلق البنك خدمة التسديد الإلكتروني للاستعلام ودفع قيم فواتير (هاتف الخط الأرضي الثابت، والخط الخلوي، والإنترنت) عبر موقع البنك الإلكتروني/خدمة (I-Banking) بالتعاون مع أورانج الأردن، وشركة أمنية الأردن،

وبمزايا تقنية توفّر لمتعاملي البنك ومشتركي أورانج وأمنية السرعة والأمان، إضافة إلى خدمة التحويل المالي بين حسابات المتعامل وحسابات أخرى داخل البنك.

ويعد البنك الإسلامي الأردني أوّل بنك في الأردن يصدر بطاقة فيزا كارد ذكية (card smart) تُطبَع (In house)، كما أنه أوّل مصرف في الأردن يقدِّم خدمة (vbv) للتسوّق الآمن عبر الإنترنت.

وتم خلال عام ٢٠١٢ الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع الاتصال (Contact Center).

الدور الاقتصاديّ والاجتماعيّ

يقوم البنك بدور مميَّز في دعم الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي، من خلال مشاركته في التمويل الذي يقدمه لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والمرافق العامة، ومشاركته في رؤوس أموال عدد كبير من الشركات ذات النفع العام. هذا إضافة إلى دوره في تعزيز القيم الروحية والخلقية في المجتمع، وتوثيق أواصر الترابط والتراحم بين أبنائه من خلال دعم الجمعيات والهيئات الخيرية التي تتولى مساعدة العائلات المحتاجة في الأردن، وتقديم القروض الحسنة لغايات اجتماعية وتنموية، وتمويل الحرفيين لمساعدتهم على الإنتاج والعيش الكريم.

وقد تم توقيع اتفاقية إصدار صكوك إيداع صندوق الحج مع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية/صندوق الحج في بداية عام ٢٠١٣، وذلك لإتاحة الفرصة للراغبين في أداء فريضة الحج الاشتراك في صندوق الحج، حيث تعتبر الصكوك أداة للادخار والاستثمار وفق الضوابط الشرعية، وتُساهم في بناء الاقتصاد الوطني.

ويدعم البنك المبادرة الملكية للإسكان «سكن كريم لعيش كريم» بصيغة بيع المرابحة وصيغة الإجارة المنتهية

بالتمليك وفق الضوابط الشرعية، بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

وقد وقّع البنك خلال عام ٢٠١٢ اتفاقية تمويل لشركة الكهرباء الوطنية بمبلغ (٥٠٠) مليون دينار، و(١٠٠) مليون دولار أمريكي لشراء الأجهزة والكوابل والمحولات والمشتقات النفطية والطاقة، واستيرادها، وما يلزم الشركة من مستلزمات أخرى وبكفالة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

كما وقع البنك اتفاقية تمويل مع شركة مصفاة البترول الأردنية بقيمة (١٠٠) مليون دولار أمريكي يقوم البنك الإسلامي الأردني بموجبها بمنح الشركة التمويل اللازم لشراء المشتقات النفطية.

وتأكيدًا لدور البنك الريادي في دعم الاقتصاد الوطني من خلال إدامة التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني، فقد تم التوقيع على اتفاقيات تعاون مشترك مع العديد من الهيئات النقابية من مهندسين وأطباء وصيادلة وأطباء أسنان وأطباء بيطريين ومهندسين زراعيين ومحامين ومعلمين، ويقوم البنك بموجبها بتقديم التمويلات والخدمات المصرفية الإسلامية لمنتسبي النقابات كافة لغايات تملُّك المساكن، أو شراء السيارات أو الأثاث بأسعار منافسة وشروط مريحة وفق الضوابط الشرعية.

جوائز عالميّة

حصل البنك الإسلامي الأردني على جائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن لعام ٢٠١٣ من مجلة "*The Banker*" البريطانية المتخصصة في مجال البنوك والاستثمار على المستوى الدولي. وقد أُضيفت هذه الجائزة المتخصصة في مجال البنوك الإسلامية لأوّل مرة إلى الجوائز الأخرى التي تمنحها المجلة للبنوك المتميزة على مستوى الدولة في كل عام، نتيجة لقناعة إدارة المجلة التامّة بضرورة تحديد جائزة خاصة للصيرفة الإسلامية، التي أثبتت قدرتها على تحقيق الإنجازات والثبات، رغم ما يحيط العالم

من تقلُّبات وأزمات اقتصادية ومالية وسياسية.

وقد جاء اختيار البنك الإسلامي الأردني بناءً على تحكيم مجموعة من الحكّام المتخصصين ضمن معايير محددة، وبناءً على النتائج التي حققها البنك خلال العام الماضي، وإنجازاته في تحقيق تطوير عمل الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي على مستوى العالم بامتياز، وتأكيدًا لدور الإدارة الحكيمة في البنك، وجهوده الساعية للحفاظ على موقعه المتميِّز في مجال الصيرفة الإسلامية.

منحت أكاديمية «تتويج» لجوائز التميُّز في المنطقة العربية والمنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية في دورتها الثالثة السيد **موسى شحادة**، نائب رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام للبنك الإسلامي الأردني، الوشاح الأرجواني مزينًا بوسام الاستحقاق الذهبي مع شهادة البراءة في مجال القيادة الحكيمة، وذلك لقيادته الحكيمة للبنك الإسلامي الأردني الذي تم اختياره كأفضل المصارف الرائدة على مستوى الوطن العربي.

وجاء هذا التكريم تقديرًا لجهوده المميزة في إرساء قواعد الصيرفة الإسلامية في الأردن، ودعم الاقتصاد الوطني الأردني، ولتميزه بالصفات القيادية والإدارية التي ساهمت في ترك بصمات واضحة وانجازات مميزة في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية في الأردن والمنطقة، وتقدمه من خلال مسيرة مهنية تجاوزت ٣٠ عامًا قُدِّمَت بوصفها قصة نجاح رائدة للبنك الإسلامي الأردني، وذلك ضمن حفل تكريمي عُقِد في دبي بتاريخ ٢٠١٣/٣/٣٠ لتكريم شخصيات قدَّمت إنجازات ومبادرات في مجال عملها.

- منحت مجلة (*World Finance*) المتخصصة في مجال البنوك والمؤسسات المالية المصرفية، التي تصدر في لندن، البنك الإسلامي الأردني جائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن للعام ٢٠١٢، وجائزة أفضل مجموعة مصرفية في الأردن لعام ٢٠١٢ للسنة الثالثة على التوالي.

- كما منحت مجلة (*World Finance*) جائزة قيادة الأعمال والمساهمة الممتازة في التمويل الإسلامي لعام ٢٠١٢ لنائب رئيس مجلس الإدارة/الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني السيد موسى شحادة، وقد سبق منحه جائزة أفضل شخصية مصرفية لعام ٢٠٠٩ في الأردن من المجلة نفسها، تقديرًا للمساهمة الفاعلة والمتميزة في القطاع المصرفي الأردني خلال عقود ثلاثة، وتحقيق إضافات ملموسة على الأداء والمنتجات، ومواجهة التحديات التي واجهت عمل البنك، والاستدامة واستمرارية النموّ مع الكفاءة والالتزام برسالة البنك، والرؤية الطموحة، حتى وصل البنك الإسلامي الأردني إلى درجات عالية من التقدّم والنجاح، وذلك حسب التقرير الصادر عن المجلة.

- جدَّدت مجلة *(Global Finance)* المتخصصة في مجال البنوك والمؤسسات المالية المصرفية (ومقرّها نيويورك) وللعام الرابع على التوالي اختيارها للبنك الإسلامي الأردني بمنحه جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن لعام ٢٠١٢، ومنحه للسنة الثالثة على التوالي جائزة أفضل بنك إسلامي لخدمات التجزئة في العالم لعام ٢٠١٢، وذلك لاستمرار البنك الإسلامي الأردني بالمساهمة في نموّ التمويل الإسلامي، وتلبية حاجات العملاء، وتقديم منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها.

- حصل البنك من (Dinar Standard) ومن (Dar Al-Istithmar) في بداية عام ٢٠١٠ على جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية من حيث مقاصد الشريعة/السياسات الاستثمارية، وعلى جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية من حيث مقاصد الشريعة/المسؤولية الاجتماعية.

- جدَّدت شركة (DNV) العالمية منح البنك الإسلامي الأردني للعام ٢٠٠٩ شهادة الجودة العالمية ISO 9001: 2008 في نُظم الإدارة، التي تعبِّر عن حُسن أداء البنك في مختلف القضايا الإدارية والإنتاجية، حيث تم منحه عام ٢٠٠٦ شهادة الأيزو ٢٠٠٠-٩٠٠١.

تصنيفات ائتمانيّة وشرعيّة

- رفعت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) (ومقرّها البحرين) درجة تصنيفها الائتماني للبنك الإسلامي الأردني على المستوى المحلي من A(jo)/A-2 ليصبح A+(jo)/A-1، وأعادت تثبيت تصنيف البنك على المستوى الدولي للعملة الأجنبية BB+ /A-3، والعملة المحلية BBB-/ A-3، وأفادت الوكالة أن الاحتمالات المستقبلية لجميع هذه التصنيفات مستقرّة.

كما ثبتت الوكالة نفسها تصنيف البنك للجودة الشرعية AA(SQR) للعام ٢٠١١، وذلك للسنة الثالثة على التوالي، وأشاد التقرير الصادر عن الوكالة بامتثال البنك لأعلى معايير الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاته وتمويلاته، وذلك وفقًا للمنهجية المعتمدة من جانب مجلس تصنيف الجودة الشرعية للوكالة. وهذا التصنيف هو أعلى تصنيف شرعي يحصل عليه أي بنك إسلامي.

- منحت وكالة التصنيف العالمية «ستاندرد أند بورز» تصنيفها للبنك الإسلامي الأردني للالتزامات طويلة الأجل بدرجة (BB-) وثبتت تصنيفها الائتماني للالتزامات قصيرة الأجل بدرجة (B) مع توقُّع مستقبلي سلبي، يعكس توقع الوكالة للتصنيفات السائدة في الأردن.

- ثبتت مؤسسة (Fitch rating) تصنيف البنك بمحافظته على تصنيف (BB-) لتصنيف IDR طويل الأجل، و(B) لتصنيف IDR قصير الأجل، مع تعديل التوقعات المستقبلية من مستقرة إلى سالبة، وذلك نتيجة لتأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية

على البيئة التشغيلية في الأردن، بينما حصل البنك على (-BB) لتصنيف القابلية، وثبتت المؤسسة تصنيف الدعم (4)، وأرضية تصنيف الدعم +B.

وحسب تقرير وكالة (Fitch)، فإن تصنيف البنك الإسلامي الأردني جاء متماشيًا مع مدى قوته و تماسكه داخليًا وامتلاكه لقاعدة مصرفية إسلامية قوية في الأردن.

ثبتت مؤسسة (Capital Intelligence) تصنيف البنك (-BBB)، مع توقُّع مستقبلي مستقرّ ومستقرّ /BB للالتزامات طويلة الأجل بالعملات الأجنبية، ومستقر/ B للالتزامات قصيرة الأجل بالعملات الأجنبية.

مجلس الإدارة

- رئيس مجلس الإدارة
- مجموعة البركة المصرفية/ البحرين
- ويمثلها سعادة السيد عدنان أحمد يوسف.
- نائب رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
- سعادة السيد موسى عبد العزيز شحادة

- الإدارة العامة: هاتف ٥٦٧٧٣٧٧-٥٦٦٦٣٢٥ فاكس ٥٦٠٦١٤٤-٥٦٦٦٣٢٦
- ص.ب ٩٢٦٢٢٥ عمّان ١١١٩٠ الأردن
- البريد الالكتروني: *jib@islamicbank.com.jo*

كتاب «**ذاكرة القدس**» المصورة (٥ مجلدات)، للأستاذ الدكتور **محمد هاشم غوشه**، عمّان، المطبعة الوطنية، ٢٠١٠.

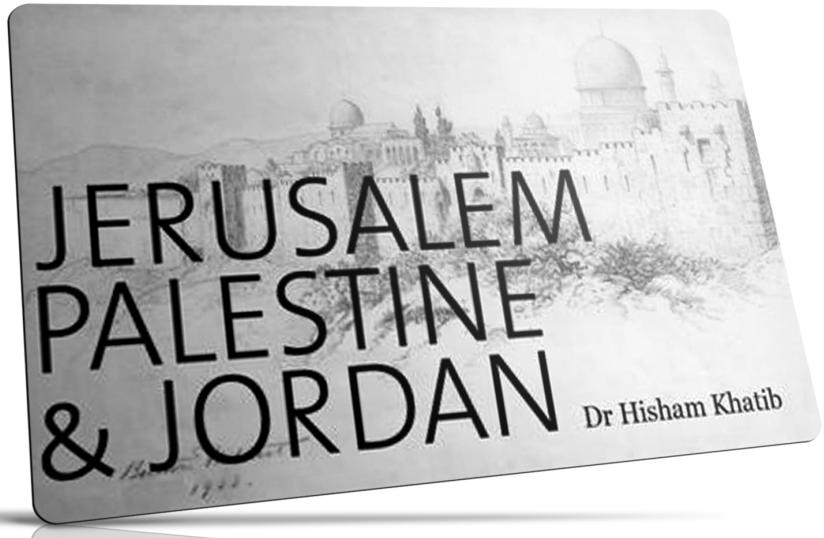

كتاب «**القدس، فلسطين والأردن في أرشيفات د. هشام الخطيب**»
Jerusalem, Palestine & Jordan in the Archives of Hisham Khatib, (London, 2013)

القـــــدس
قِبْلَة الشَوقْ

شعر: منى حسن محمد*

يَا قِبْلَةَ الشَّوْقِ مَا جَافَتْك قَافِيَتي
وَلا جَفتْك مِيَاهُ القَلْب عَنْ عَمَد
لَكن غَفَوْتُ وَنَارُ البُعْد تَلْسَعُني
وَمَا أَطَلّتْ حَبَالَى الغَيْم بالبَرَد
فَمُنْذُ غَالَك حَدُّ الظّالمينَ، ذَوَى
عَزْمُ السَنَابك، وامْتَازَتْ رُؤَى الرّمَد
وَأَوْلَمَ الصَبْرُ طَيّ الصَدْر أَشْرعَةً
أَلْقَتْ به في غَيَابات منَ الْبَدَد
يَا قِبْلَةَ الشَّوْق نَزّ الْحَرْفُ منْ حُرَقي
تَاللّه لَمْ أَبْتَعدْ يَوْمًا، ولَمْ أُرد
فَمَا عَبَرْتُ بُحُورَ الشعْر دَامِيَةً
إلا رَجَعْتُ، وَبي مَوْجٌ منَ الْكَمَد
وَلا خَطَطْتُ بَيَانًا فيك يا وَجَعي
إلا بحبْر وَريد سَالَ من كَبدي
واليوم أَرْقُبُ وَالأَحْزانُ تَغْمُرُني
إذْ طَوّقَتْك عُيُونُ البَغْي وَالحَسَد
وَلَسْتُ أَمْلكُ دَفْعًا عَنْ ثَرَاك سوَى
بَيْت منْ الشّعْر في أَشْلائه جَسَدي
هُمْ حَاصَرُوك وَقَوْمي غَامَ نَاظرهمُ

---

* شاعرة من السودان.

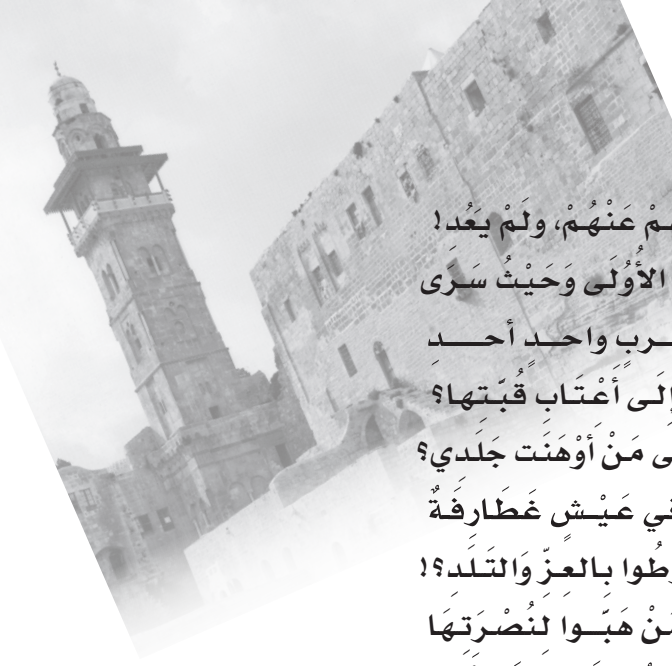

وغَابَ حَاضِرُهُمْ عَنْهُمْ، ولَمْ يَعُد!
القُدْسُ قِبْلَتُنَا الأُولَى وَحَيْثُ سَرَى
خَيْرُ الأَنَام لِرب واحِد أحَد
كَيْفَ العُبُورُ إِلَى أَعْتَاب قُبّتها؟
كَيْفَ السّبيلُ إِلَى مَنْ أَوْهَنَت جَلَدي؟
وَكَيْفَ يَهْنَأُ في عَيْشٍ غَطَارِفَةٌ
مِنْ بعد مَا فَرّطُوا بالعِزّ وَالتَلَد؟!
يَا رَب بَارِكْ بِمَنْ هَبّوا لِنُصْرَتِهَا
وَزَيّنُوا بِدِمَاهُمْ لَوْحَةَ الأَبَد
وَأَلْهَبُوا الفَجْرَ حتّى قَبْلَ مَطلعه
وَقَدّمُوا الرُوحَ قَبْلَ المَال والوَلَد
وَعَانَقُوا السّيْلَ حِينَ السَيْلُ دَاهَمَهَا
وَأَلْبَسُوا البَغْيَ ثَوْبَ الذُلّ والنكَد
يَا قُدْسُ بَشّرَنَا بالنَصْرِ بارِئُنَا
وقَالَهَا أَحْمَدٌ فِي مُحْكَمِ السَنَد
يا قُدْسُ إِنّ لَنَا فِي السّاحِ مَوْعِدَةً
يَأْتِي الرِجَالُ بِهَا فِي صُحْبَةِ الجَلَد
تَبْقَى فِلَسْطِينُ عُنْوانًا لِعِزّتِنَا
إِن شَاءَنَا العَزمُ، أَوْ شِئْنَاهُ بِالرّشَد
إِنّا عَلَى العَهْدِ يَا قُدْسَاهُ فَانْتَظِرِي
فَجْرًا يَجِئُ بِنَصْرِ الوَاحِدِ الصَمَد

المنتدى

قسيمة اشتراك
في المجلة وفي كتب المنتدى

أرجو قبول اشتراكي في: ☐ مجلة المنتدى

مجلة المنتدى: ☐ الإصدارات السّنوية (الكتب)

الاسم: .....

العنوان: .....

قيمة الاشتراك*: ..... طريقة الدفع: ☐ نقدًا

رقم الـ CVV2: .....

بطاقة فيزا رقم: ..... تاريخ انتهاء مدتها: .....

حوالة بنكية (صافي القيمة)

رقم الحساب: 8/610 - 0118/001769 (البنك العربيّ، فرع الشميساني،عمّان - الأردنّ)

التوقيع: .....

التاريخ: .....

* تملأ هذه القسيمة وتُرسل مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

منتدى الفكر العربي: ص. ب ١٥٤١ عمّان ١١٩٤١ الأردنّ

	المجلة	المجلة + الكتب
داخل الأردن	للأفـــراد: (٢٠) عشرون دينارًا أردنيًا للمؤسسات: (٤٠) أربعون دينارًا أردنيًا	للأفـــراد: (٥٠) خمسون دينارًا أردنيًا للمؤسسات: (١٠٠) مئة دينار أردني
خارج الأردن	للأفـــراد: (٥٠) خمسون دولارًا أمريكيًا للمؤسسات: (١٠٠) مئة دولار أمريكي	للأفـــراد: (١٥٠) مئة وخمسين دولارًا أمريكيًا للمؤسسات: (٣٠٠) ثلاثمائة دولار أمريكي